



بناء الدولة في العراق

رؤى سياساتية نحو ديمقراطية مستدامة

فريق الإشراف

هاشم الركابي - غزوان المنهلاوي - هاشم الحسيني - رأفت البلداوي

الدورة الثالثة 2023

بناء الدولة في العراق رؤى سياساتية نحو ديمقراطية مستدامة

بناء الدولة في العراق رؤى سياساتية نحو ديمقراطية مستدامة

فريق الإشراف هاشم الركابي - غزوان المنهلاوي - هاشم الحسيني- رأفت البلداوي

الدورة الشالشة

بناء الدولة في العراق .. رؤى سياساتية نحو ديمقراطية مستدامة 172 صفحة

الناشر: مركز المنصة للتنمية المستدامة بغداد، كانون الاول - ديسمبر 2023

ISBN:978-9922-8852-1-6 حقوق النشر محفوظة لمركز المنصة للتنمية المستدامة

لا يحق لأي شخص او مؤسسة او جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، او جزء منه او نقله باي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ او التسجيل دون اذن خطي من المركز

321/009567

ب 922 بناء الدولة في العراق .. رؤى سياساتية نحو ديمقراطية مستدامة / مجموعة من الباحثين

2023 بغداد مركز المنصة للتنمية المستدامة -1

سم(24x17)، (24x17)سم

1. العواق – نظام الحكم. 2. الديمقراطية. 3. التنمية المستدامة.

رقم الايداع 2023/4207

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (4207) لسنة 2023



عن المركز

المنصة للتنمية المستدامـة مركز مسجل لـدى دائـرة المـنظـمـات غيـر الحكومية في الأمانة العامــة لمجـلـس الـوزراء بالرقم (IS2106012) وهـي مـسـاحـة للتفكير والحـوار والـعمل بأتجـاه التـغـيير الايجـابي.

الرؤيسة

نسعى لايجاد منصة للحوار والسياسات بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق.

الرسالية

■ الأهداف الاستراتيجية

ردم الهوة بين الدولة والمجتمع بما يضمن تحقيق جوهر الديمقراطية المتمثل بإشراك المواطنين في عمــلـيـة صـنـع الـقـرار، عـبر الـتدريـب، والـرصـد، والتحـلـيـل، والبــحــث، والتــوعيـة، والــمـنـاصــرة.

عرض الإحصائيات والقضايا التي تــشـغــل الاروقــــة الســيــاسـيــة والاوســاط المجتمعيـة لعكس فـهـم إعداد نخب شبابية تنهض بمسؤولياتها المجتمعية من خلال دراسة المشاكل واقتراح بدائل سياساتية والدفع باتجاه تحقيقها

خــلــق شـبــكــة مــن المواطـنيـن الفاعلـين، المطلعين، والملتزمين بمـشـروع بـناء الـدولـة الـعــراقــيـة

أعمق للواقع العراقي

توظيف المخرجات المعرفية وتشجيع الشباب على العمل باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة

حقوق النشر محفوظة لمركز المنصة للتنمية المستدامــة 2023 www.psdiraq.org Info@psdiraq.org

المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|---------|---|
| 9 | نبذة عن برنامج سياسات العراق |
| 12-11 | تمهيد |
| 14-13 | المقدمة |
| | الأوراق السياساتية |
| 27–17 | تنظيم دعم المشتقات النفطية وسيلة لترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر حيدر سعيد الخفاجي |
| 39–28 | صندوق الثروة السيادي، الطريق نحو الاستقرار والنموّ على التميمي |
| 48-40 | الغابات للحدِّ من مخاطر التغيُّرات المناخية (محافظة البصرة أغوذجًا) مرتضى التوبلاني |
| 56-49 | قانون الأمن البيئي حلِّ لمشكلة التصحُّر محمد الحكيم |
| 68-57 | استخدام النظام الانتخابي المختلط لضمان توازن الأحزاب وزيادة حظوظ المستقلِّين علي مبارك |
| 77-69 | نظام الحصص ضمانٌ للمساواة في المؤسسات العامة سراج علي |
| 90-78 | تعديل قانون الناجيات الإيزيديَّات ضمانة لحقوق جميع الناجيات التركمانيات أغوذجًا د. مهدي سعدون البياتي |
| 97-91 | الارتداد العكسي لحركة السكَّان في محافظة نينوى (خارطة طريق للهجرة من الحضر إلى الريف) د. عمار مرعي الحسن |
| 105-98 | التسرُّب المدرسيُّ بين السياسة والتعليم رؤية لتأسيس صندوق الطالب الاستثماري جمانة ناجي |
| 112–106 | تحفيز إنتاجية الطبقة الفقيرة بدلًا من الرعاية للحدِّ من الفقر دعاء حسين علي |
| 126-113 | الانتهاكات الأمنية لسيادة العراق: تحديات الداخل وموازين القوى الإقليمية حسين علي حبيب |

| | المقالات |
|---------|--|
| 131–128 | الدائرة الانتخابية الواحدة ضمان لتمثيل نيايي ناضج علي عبد الزهرة |
| 135–132 | مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل شُّبر عبدالوهاب راشد |
| 140–136 | أزمة السكن في محافظة بغداد، وضرورة إعادة تقييم سياسات الإسكان هدير هادي |
| 144–141 | المجلس الوطني للمياه حلٌ لمشكلة التلوُّث المائي في العراق بلال مساهر |
| 148–145 | استخدام التكنولوجيا الحديثة في معالجة مشكلة التنمُّر على الأطفال زهراء صادق |
| 151–149 | تلوث الهواء في محافظة البصرة سرطان قاتل، وبدائل مغيبة سعد ناظم |
| 154–152 | تقليل الإنفاق الحكومي باعتماد الحوكمة الإلكترونية جبر عبد جبر حسون الفتلي |
| 159–155 | مشكلة التصحُّر والحزام الوطني الأخضر رسل أحمد اللهيبي |
| 162–160 | إعادة هيكلة الأسواق المركزية ضرورة لحماية السوق العراقية أحمدكاظم عباس |
| 171–165 | نبذة عن الزملاء |

نبذة عن برنامج سياسات العراق

يسعى برنامج سياسات العراق إلى ردم الهوة بين النخب الشبابية وصناع القرار عبر تدريب النخب الشبابية على احداث التغيري الايجابي من خلال التأثير في عملية صنع القرار. ان البرنامج يهدف لتمكين المشاركين لإعداد اوراق سياسات واقتراح بدائل سياساتية تهدف للارتقاء باداء النظام وتدعم شرعيته. ان هذا البرنامج يتيح للمشاركين التواصل مع صناع القرار والتعرف على ابرز الصعوبات والمشاكل التي تعتري جانب التنفيذ والمتابعة للسياسات العامة. كما ان هذا البرنامج يسعى لمنح المشاركين قراءة واقعية لبيئة صنع القرار في العراق، وفهمًا لفرص وتحديات التغيير.

مراحل البرنامج:

اعداد: مساعدة المشاركين في الحصول على المهارات الأساسية لإعداد اوراق السياسات وحملات مناصرة فعالة.

اكتشاف: ايضاح سياسات عامة مهمة في العراق من قبل مختصين عبر تغطية اصحاب المصلحة، الإطر والاجراءات المؤسساتية، الواقع العملي، والنقاشات الدائرة حول كل سياسة عامة، فضلًا عن آفاق الاصلاح.

اشراك: تدريب المشاركين على تطوير الحملات الترويجية وتنسيق اللقاءات مع المسؤولين الحكوميين من أجل البدأ بالخطوات الأولى لحملاتهم.

اغناء: الأشراف على المشاركين من اجل اعداد ورقة سياساتية في مجال اهتمامهم، من اجل اغناء الحوارات وتطوير بدائل سياساتية، والتي بإمكانها ان تساعد على مواجهة المشاكل الحالية.

تمهيد:

إنَّ الهدف من السياسات العامَّة هو حلُّ المشاكل التي تواجه المجتمع، وتحقيق أعلى قدرٍ ممكن من الرفاهية، وتعتمد السياسات العامَّة أساليب ناعمة للتغيير، من خلال التأثير في صنَّاع القرار عبر تحديد الجُذور الأساسية للمشكلة، وتحديد مواقف أصحاب المصلحة، ثم اقتراح بدائل منطقية – قابلة للتحقيق – بالاعتماد على البيانات والأدلَّة المتعلِقة بالمشكلة، وأن تكون هذه البدائل مراعيةً لبيئة السياسات العامَّة وتحدياهاً. لذلك؛ جاءت فكرة برنامج سياسات العراق ليمثل الوسيلة العملية لأداء هذه الوظيفة بالتركيز على الفئات الشبابة الفاعلة في العراق. أطلق مركز المنصَّة للتنمية المستدامة برنامج سياسات العراق في دورته الثالثة ليشمل عددًا أكبر من المشاركين من دوراته السابقة، حيث قبل في البرنامج (200) شابٍ وشابَّة من أصل (601) متقدِّم من مختلف المحافظات العراقية. وتوسَّع البرنامج لإقامة المرحلة الأولى منه المتمثِّلة بالتدريب في خمس محافظات تشمل (بغداد، نينوى، النجف الأشرف، ذي قار، البصرة) وبواقع (40) مشاركًا في كلِّ محافظة، ومثَّل المشاركون خلفيات متنوِّعة من شباب محافظات العراق المختلفة، حيث تم في المرحلة الأولى من البرنامج (التدريب الأساسي) تدريب المشاركين على عدَّة مفاهيم معرفية وتطبيقات عملية، إذ قدم الأستاذ (هاشم المركبي) التدريب على جمع وتحليل البيانات وبيئة السياسات في العراق. في حين تولَّى الأستاذ (هاشم الحسيني) التدريب على جمع وتحليل البيانات وبيئة صنع السياسات العامَّة في العراق. وقدَّم الأستاذ (هاشم الحسيني) التدريب على مراحل السياسات العامَّة في العراق. وقدَّم الأستاذ (هاشم الحسيني) التدريب على مراحل السياسات العامَّة وأساليل التأثير فيها ومشاكل تنفيذها

وانطلقت المرحلة الثانية عبر سلسلة من جلسات الإشراف لاختيار الموضوعات وتطوير الأفكار السياساتية التي قدَّمها المشاركون، ثمَّ انطلقت المرحلة الثائثة لمن قدَّم أفكارًا سياساتيةً فقط من المشاركون، حيث عُقدت جلسات نقاشية حول خمسة قطاعات تتعلَّق بالموضوعات التي اختارها الزملاء المشاركون، حيث عُقدت الجلسات الخمس حول (الانتخابات، القطاَّع الخاص، التغيُّر المناخي، تمكين المرأة، بناء السلام)، وتولَّى مختصون في هذا الجال تقديم خلاصة تجاريهم حول هذه الموضوعات بما يكون تصوُّرات واقعية لدى الزملاء المشاركين عن هذه الأولويات ضمن بيئة السياسات العامَّة في العراق. ثم تم عقد جلسة لتقييم الأوراق السياساتية التي أتمَّها الزملاء المشاركون بحضور ثلاثة خبراء (صانع قرار سابق، خبير في بيئة السياسات، باحث سياساتي)، ليتم تقديم ملاحظات تسهم في تطوير الأوراق وتثير بعض التساؤلات حول مدى إمكانية تطبيقها. تلا ذلك المرحلة الرابعة من البرنامج بعقد مؤتمر في بغداد تضمَّن إقامة خمس جلسات نقاشية مع معروف – عضو اللجنة المالية النيابية في مجلس النواب)، فيما تناولت الجلسة النقاشية الثانية موضوع التمثيل معروف – عضو اللجنة المالية النيابية في مجلس النواب)، فيما تناولت الجلسة النقاشية الثانية موضوع التمثيل الجماهيري بحضور النائب (محمد عنوز – عضو اللجنة القانونية النيابية في مجلس النواب)

أمًّا الجلسة الثالثة؛ فقد ناقشت موضوع أولويات الحكومة بحضور الأستاذ (باسم العوادي – المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية)، وتناولت الجلسة الرابعة موضوع إصلاح التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بحضور النائب (عادل الركابي – نائب رئيس لجنة التعليم النيابية في مجلس النواب)، وخُتم المؤتمر بجلسةٍ نقاشيةٍ خامسةٍ حول موضوع المناهج الدراسية بحضور الدكتور (رياض العمري – مدير عام المناهج في وزارة التربية)، وأدار جميع هذه الجلسات زملاء برنامج سياسات العراق من الدورة الأولى والثانية.

يُنفَّذ برنامج سياسات العراق في دورته الثالثة من قبل مركز المنصَّة للتنمية المستدامة وبتمويلٍ من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

المقدّمة:

في خضم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في العراق، وما أنتجته هذه التغيرات من حلولٍ لبعض المشكلات، تعميق بعضها، إضافة مشكلات جديدة لم تكن قد ظهرت بعد، وفي ظلِّ إيمان المنصة بالسياسات بديلًا منهجيًا عن التوجُهات الهُوياتية والشعبوية، وبالتدرج سبيلًا للإصلاح في مفاصل الدولة ومؤسَّساتها؛ تصدَّى زملاء برنامج سياسات العراق بدورته الثالثة ومن عموم محافظات العراق إلى بعض المشكلات الوطنية والمحلية التي تواجه العراق وبحث الحلول اللازمة لها، من خلال كتابة أوراقٍ ومقالاتٍ سياساتية؛ بغية تقديمها لصنَّاع القرار وأصحاب المصلحة والمهتمين كبدائل سياساتية قابلة للتطبيق، لتسهم في حلِّ كلِّ أو جزءٍ من المشكلات الحالية التي تكتنف معظم القطاعات في الدولة العراقية.

إذ ناقش الباحث حيدر الخفاجي تنظيم دعم المشتقات النفطية، وحجم الاستهلاك العالي للوقود في العراق، والتكاليف الكبيرة المترتبة على ذلك، وكيف يمكن لتنظيم الدعم تخفيض الاستهلاك والحدِّ من التهريب وتوفير أموال يمكن استثمارها في مجالاتٍ أخرى أكثر أهمية تعالج جذر المشكلة عبر الاستثمار في المصافي.

أما في المجال الاقتصاديّ ولاستثمار الفوائض المالية من مبيعات النفط بعيدًا عن زيادة معدَّلات التوظيف وتضخُّم الموازنة التشغيلية؛ يقترح الباحث على التميمي فكرة صندوق الثروة السيادي بوصفه الطريق نحو الاستقرار والنموِّ، وإسهام الصندوق في تخفيض الاعتماد على النفط كمصدرٍ أساسٍ في تمويل الموازنة وتنشيط الاقتصاد على المدى المتوسط والبعيد.

أمًّا الباحث مرتضى التوبلانيّ؛ فقد ناقش أهمية الغابات في الحدِّ من مخاطر التغيرات المناخية المتمثلة بارتفاع معدَّلات درجة الحوارة، الجفاف، انخفاض معدَّلات هطول الأمطار، التصحُّر، التملُّح، والعواصف الترابية، والبدائل السياساتية اللازمة للتخفيف من آثارها وبالخصوص التلوث، الانبعاثات، الصحَّة النفسية والمجتمعية.

وفي ذات الصدد، يقترح الباحث محمد الحكيم حلَّا مؤسساتيًا؛ للحدِّ من آثار التغير المناخي، عبر تعديل قانون حماية وتحسين البيئة، وتفعيل مجلس حماية البيئة كبديل سياساتي بما يُسهم في تطوير القطاع الزراعيّ والحفاظ على نمط معتدل من الأمن الغذائيّ.

في حين بحثَ الباحثُ علي مبارك في النظام الانتخابيّ، وكيف يسهم النظام الانتخابي المختلط في ضمان توازن الأحزاب السياسية ويرفع من حظوظ المرشّحين المستقلين، وإثبات ذلك من خلال مقارنة نظام سانت ليغو المعدّل (1.7) ونظام الدوائر المتعدّدة والنظام المختلط، باستخدام مؤشرات التمثيل، الاستقرار السياسي، ضياع الأصوات والأصوات الفعلية.

وفي حقوق المرأة، ترى الباحثة سراج علي أنَّ استخدام نظام الحصص يضمن معالجة التمييز بين الجنسين في المؤسَّسات العامة للدولة، من طريق تحديد نسبةٍ مئويةٍ دنيا في المناصب القيادية والإدارية، فضلًا عن الآليَّات اللازمة لتطبيقه والتجارب الدولية في هذا الصدد.

أمًّا الباحث عمار مرعي حسن؛ فقد ركَّز في ورقته على الارتداد العكسيّ لحركة السكان في محافظة نينوى، وناقش الأزمة الحالية وتداعياتها التي من ضمنها ارتفاع بدلات إيجار السكن والتلوث البيئيّ وارتفاع مشكلة البطالة والهجرة من الريف الى المدينة، والحلول المستدامة للوصول إلى تحقيق الأسس السليمة للعدالة المكانية والسكانية.

وفي جانب الخدمات التعليمية ولمعالجة التسرُّب المدرسيِّ طرحت الباحثةُ جمانة ناجي رؤيةً لتأسيس صندوق الطالب اللاستثماريّ، بحسبانِ أنَّ التعليم هو اللبنة الأساسية في بناء شخصية الفرد، وحجر الزاوية في إصلاح الأسرة والمجتمع.

أمًّا الباحثة دعاء حسين على؛ فقد طرحت في ورقتها بديلًا سياساتيًّا لتحفيز إنتاجية الطبقة الفقيرة بدلًا من الرعاية للحدِّ من الفقر، من طريق تحفيز أصحاب العمل على تشغيل الفقراء وتعليمهم مهارات جديدة تحكِّنهم من الاندماج في سوق العمل مستقبلًا لنقلهم إلى مستوياتٍ معيشيةٍ أعلى.

وتناول الباحث حسين علي حبيب الانتهاكات الأمنية التركية والإيرانية لسيادة العراق، وحجمها، وأسبابها، وأثرها في حياة السكان ومقدراقم، فضلًا عن تدمير البني التحتية، وكيف أن ردود الفعل العراقية من شجب واستنكار تجاه هذه الانتهاكات أصبحت غير ناجعةٍ، مِمَّا يستدعي اتخاذ بدائل سياساتية أخرى أكثر واقعيةً وذات جدوى.

وكتب القسم الآخر من زملاء البرنامج (9) مقالات ساساتية بموضوعات مختلفة في مجال الانتخابات، التعليم، أزمة السكن، التغيُّرات المناخية وتلوُّث المياه والهواء، التنمُّر على الأطفال، ترشيد النفقات من طريق الحوكمة الإلكترونية، والاقتصاد.

إنَّ هذا الكتاب بما يحتويه من (11) ورقةً سياساتيةً و(9) مقالات هو الإصدار الثالث لبرنامج سياسات العراق؛ تحقيقًا لهدف البرنامج في خلق شبكةٍ شبابيةٍ ذات توجُّهات سياساتيةٍ ترفد الباحثين وصناَّع القرار بالمعلومات والأفكار السياساتية المهمَّة، التي تقدف إلى إثراء الحوار والتصدِّي للمشكلات المتراكمة.

الأوراق السياساتية

تنظيم دعم المشتقات النفطية وسيلة لترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر

حيدر سعيد الخفاجي

الملخص التنفيذي:

على الرغم من دور العراق المهمِّ في الصناعة النفطية العالمية كونه أحد المصدّرينَ المهمينَ للنفط؛ فإنّه يعاني من مشكلات مهمة في قطاعات الإنتاج والمصافي والطاقة، إذ يبلغ الاستهلاك الكلي من (27) إلى (31) مليون لتر يوميًّا من البنزين وأكثر من 26 مليون لتر من زيت الغاز وفي تزايد مستمر. وتمثّل هذه الكميات نسبًا كبيرةً مقارنةً مع بقية الدول مثل تركيا التي يبلغ معدل استهلاك البنزين نحو (11) مليون لتر يوميًّا، على الرغم من أنَّ عدد سكان تركيا أكبر من عدد سكان العراق. ويرجع السبب الرئيس وراء هذا الاختلاف إلى غياب دعم وسياسة وثقافة النقل الجماعي، فضلًا عن انخفاض أسعار الوقود التي أدَّت إلى زيادة استخدام السيارات التي بلغ عددها أكثر من 7 ملايين سيارة بنسبة زيادة $(2\,0)$) سنويًّا.

تناقش الورقة الاستهلاك العالي للوقود في العراق، إذ يستورد العراق يوميًّا من (1) إلى (13) مليون لتر من البنزين، وهذه الكمية تكلِّف الدولة أكثر من (2.5) مليار دولار سنويًّا. فضلًا عمَّا سبق، تدعمُ الدولة أسعار البنزين وزيت الغاز بنسبة تتراوح من (30%) إلى (65%) من تكلفته الحقيقية مما يشجع على زيادة الاستهلاك بصورةٍ غير مقبولة على وفق القاعدة الاقتصادية التي تقول إنَّ زيادة الدعم لأيِّ منتج يرافقه زيادة في الاستهلاك، فضلًا عن ارتفاع أسعار الوقود في إقليم كردستان وتركيا، مما يجعل تمريبه للإقليم وتركيا تجارة مربحة.

وتقترح الورقة بديلًا سياساتيًا يتمثّل برفع الدعم عن الوقود دون الإضرار بالطبقات الفقيرة أو المتوسطة الدنيا، مما يساعد على تقليل الاستهلاك والحدّ من التهريب الذي سيخفّض الاستيراد ويقلِّل خسارة الدولة جراء الدعم غير المنظّم، مما يوفِّر أكثر من (7) ترليونات دينار سنويًّا، حيث يمكن استثمار المبالغ المتحقّقة في بناء مصفى بحجم مصفى كربلاء قادر على سدِّ الحاجة المحلية للمشتقَّات النفطية وتصدير الفائض عن الحاجة بالسعر العالمي، مما يؤدّي تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة وتوفير فرص عمل.

المقدمة:

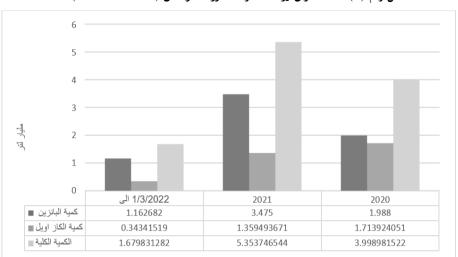
يمتلك العراق احتياطيات هائلةً من النفط الخام تُقدَّر بنحو (145) مليار برميل، ويحتلُ المركز الرابع في البلدان المُصدِّرة للنفط والمركز الثاني ضمن دول مجموعة أوبك. فضلًا عن ذلك، يحتلُ العراق المركز الحادي عشر في احتياطيات الغاز الطبيعي بأكثر من (131) ترليون قدم مكعَّب، ثما جعله واحدًا من أهم البلدان في الصناعة النفطية.

وعلى الرغم من ذلك، يعاني العراق من مشاكل جوهرية في إدارة هذا القطاع، إذ يستورد أكثر من (50) بالمئة من احتياجه للمشتقات النفطية، وهذا رقم قابل للزيادة مستقبلًا، خصوصًا فيما يتعلق بالبنزين وزيت الغاز، وتسبّب عملية الاستيراد خسارةً تُقدَّر بأكثر من (2.5) مليار دولار سنويًّا، وترجع تعاظم هذه المشكلة إلى عدة أسباب، منها:

- 1.الظروف الأمنية والسياسية التي عصفت بالعراق، ومنها الحرب مع تنظيمات داعش الإرهابية التي أدَّت إلى خروج مصفى بيجى من الخدمة.
 - 2. زيادة عدد السيارات دون تخطيط ودون وجود سياسة واضحة لدعم النقل الجماعي.
- ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية بزيادة عدد السكان وارتفاع درجات الحرارة وانتشار ظاهرة المولدات الأهلية.
 - 4. الدعم الخاطئ لأسعار المنتجات النفطية الذي بدوره أدَّى إلى زيادة التهريب وزيادة الاستهلاك.
- سوء الإدارة وعدم إعطاء اهتمام للاستثمار في الصناعة التكريرية وبناء المصافي بنفس حجم الاهتمام بالصناعة الاستخراجية.

خلفية الموضوع:

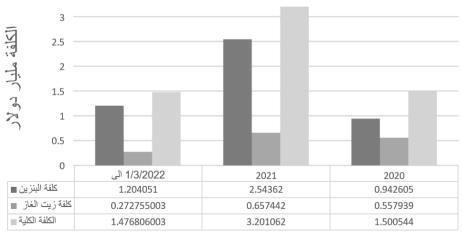
عند النظر إلى قطاعات الطاقة والمشتقَّات النفطية والصناعة التحويلية في العراق، نلحظ وجود تشوُّه كبير فيها، وعلى الرغم من أنَّ العراق ينتج نحو (4) ملايين برميل من النفط الخام يوميًّا فإنَّه يستورد المشتقات النفطية، ويستهلك نحو ضعفين من استهلاك تركيا من وقود السيارات، على الرغم من عدد سكان تركيا الذي يتجاوز عدد سكان العراق بنحو الضعف. ويبيّن شكل رقم (1) حجم الاستيراد للمشتقات النفطية.



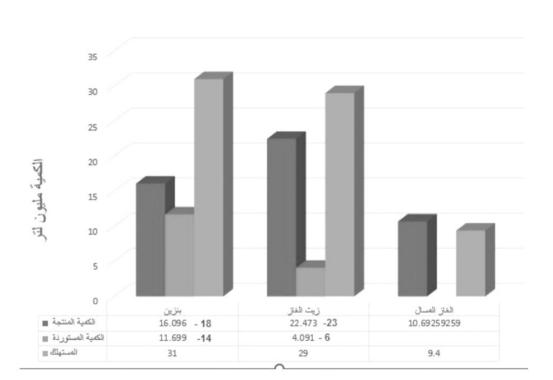
شكل رقم (1) كمية البنزين وزيت الغاز المستورد سنويًا من (2020 - 2022)

ونلحظ أيضًا أنَّ الكمية المستهلكة في زيادة مستمرة وبأكثر من (600) ألف لتر يوميًّا، وهو مقدار الزيادة السنوية، هذه الزيادة تقابلها زيادة في الأموال المهدورة، فضلًا عن تذبذب الأسعار وزيادة أسعار النفط في 2022 التي أدَّت إلى زيادة سعر البنزين وكما مبيَّن في الشكل رقم (2).



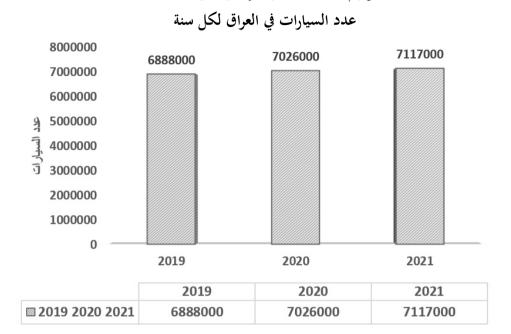


ويبلغ الاستهلاك اليومي للبنزين نحو (31) مليون لتر يوميًّا في الصيف، ونحو (25) إلى (27) مليون لتر في الشتاء. أمَّا زيت الغاز؛ فيبلغ الاستهلاك اليومي نحو (25) مليون لتر في الشتاء، ونحو (28) إلى(31) مليون لتر في الصيف. والشكل رقم 3 يوضِّح كمية الاستيراد والاستهلاك والإنتاج بصورة تقريبية لفصل الصيف.



شكل رقم (3) كمية الاستهلاك والإنتاج والاستيراد يوميًّا في فصل الصيف 2022

فضلًا عمًّا تقدَّم أعلاه، نلحظ زيادةً في عدد السيارات في العراق، وقد بلغ معدَّل الزيادة السنوية (80) إلى (100) ألف سيارة وكما مبيَّن في الشكل رقم (4)، علمًا أنَّ أغلب هذه السيارات هي سيارات خاصة.



شكل رقم (4) عدد السيارات في العراق من 2019 إلى 2021

مِمَّا تقدَّم أعلاه نلحظ أنَّ كمية الاستهلاك للوقود في زيادة سنوية وتقابلها زيادة في أعداد السيارات، ويرجع السبب الرئيس في زيادة الاستهلاك إلى الدعم غير المنظَّم للوقود، الذي يسبِّب خسارةً هائلةً في الأموال تُقدَّر بأكثر من (4) مليارات دولار سنويًّا.

البديل السياساتى: تنظيم الدعم

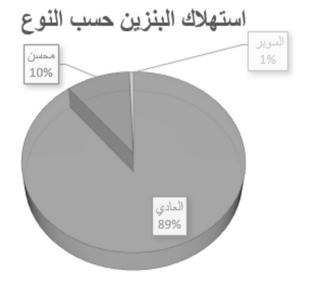
إنَّ معالجة المشكلة المذكورة آنفًا تتطلَّب منَّا إيجاد البدائل المناسبة، وهذا يضعنا أمام خيارين: الأول تنظيم عملية الدعم، والثاني رفع الدعم بصورة تامة كما فعلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولمَّا كان الخيار الثاني من الصعب تطبيقه في العراق بسبب عدم وجود قاعدة بيانات حقيقية للفئات الفقيرة والهشَّة ومعلومات متكاملة عن مستوى دخل الفرد فضلًا عن كونه يؤدِّي إلى زيادة التضخم من طريق ارتفاع الأسعار وإمكانية تكوُّن قاعدة شعبية رافضة لهذه الآلية؛ لذا يبدو خيار تنظيم الدعم أكثر واقعيةً.

وعند النظر إلى حجم المشكلة وكمية الأموال المهدورة بسبب استيراد المشتقّات النفطية وزيادة الاستهلاك نلحظ أنَّ أكثر من مليارين ونصف المليار دولار سنويًّا تُقدر بسبب الاستيراد، فضلًا عن تقريب كميّات كبيرة من هذا الوقود إلى إقليم كردستان وتركيا؛ بسبب ارتفاع أسعار الوقود في تلك المناطق، وإنَّ أغلب الفئات المستفيدة من دعم الوقود هي الفئة المتوسطة والغنية، حيث إنَّ السيارات التي تُستخدم البنزين المحسَّن (عالي الأوكتان) معظمها فارهة وبأسعار مرتفعة.

شكل رقم (5) مخطَّط يوضِّح الفنات المتضرّرة من الدعم



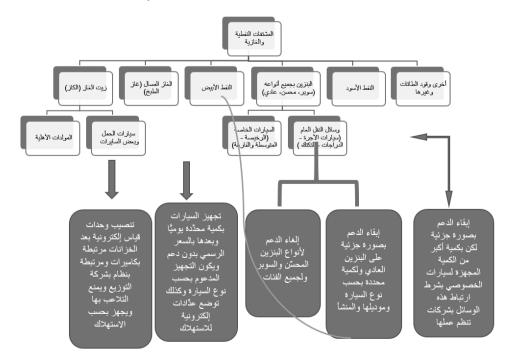
شكل رقم (6) نسبة استهلاك كلِّ نوع من الاستهلاك الكلي



الآليَّات المقترحة لتنظيم الدعم:

- 1- إلغاء الدعم للبنزين الحسَّن والسوبر، وأن يباع بسعر التكلفة مع إضافة هامش ربح بسيط.
- 2- تحديد الكمية المدعومة يوميًّا لكلِّ سيارة وترتبط بوثيقة تسجيل السيارة بحسب نوعها والموديل والفئة (جميع هذه البيانات موجودة لدى مديرية المرور العامة بصورة إلكترونية).
- 3— تزويد المولّدات الأهلية والمعامل الحكومية بعدّادات ذكية وكاميرات غير قابلة للتلاعب ومرتبطة بنظام في شركة التوزيع وخصوصا في بغداد، ويتحمَّل تكلفتها صاحب المصلحة، إذ إنَّ أكثر من (30) بالمئة من زيت الغاز يذهب إلى المولدات الأهلية ويجهز بحسب الاستهلاك الشهري.
- 4- مع زيادة الاستثمار المتوقَّع بمجال الصناعة الغازية في السنتين المقبلتين والفائض المتوافر حاليًّا في إنتاج الغاز المسال يُتوقَّع زيادة إنتاج الغاز المسال الذي يُعدُّ بديلًا للبنزين المحسن يمكن الإفادة منه من قبل الطبقات المتوسطة.
- 5- تشريع قانون يحتوي على عقوبات رادعة للشخص الذي تثبت عليه همة التهريب (المصدّر والناقل والمستلم).
- -6 توفير الدعم الجزئي للبنزين العادي وزيت الغاز؛ كون هذا النوع من الوقود يُستخدم في وسائل النقل العام والفئات الفقيرة.

شكل رقم (7) أنواع المشتقّات النفطية والمستفيد من كلّ منتج



التحديات المتوقعة

- -1 تحشِّدُ الطبقاتُ الغنيةُ المستفيدةُ من الدعم الرأيَ العام من طريق الفقراء والتظاهرات، وهذا يمكن تلافيه من طريق عرض الحقائق والبيانات وتوضيح الفئات المتضررة وغير المتضررة.
- -2 تحشِّدُ الجهاتُ المستفيدةُ من التهريب وسائلَ الإعلام الخاصة بما ضدَّ هذا المشروع، وتحاول إفشاله، مما يتطلَّب الوقوف بحزم أمامهم.

جدوى البديل: النتائج المتوقعة

- 1 توفير العملة الأجنبية من طريق تقليل الاستيراد والاستهلاك، فسوف يقلُّ استهلاك المواطن تدريجيًّا؛ بسبب ارتفاع أسعار الوقود والتوجُّه نحو النقل العام وتقليل التهريب الذي يبلغ نحو (15%) (20%) من الاستهلاك الكلي.
- 2 تقليل الهدر بالمال العام، إذ إنَّ الدعم حاليًّا يبلغ أكثر من 40%) إلى 60%) بحسب نوع البنزين.
- 3- التشجيع على استخدام الغاز المسال في السيارات، الذي يعدُّ منتجًا محليًّا وصديقًا للبيئة أكثر من البنزين، ومن ثمَّ تقليل انبعاثات ثنائي أوكسيد الكربون.
- 4- توجيه المبالغ المتحققة إلى الاستثمار في قطاع المصافي والصناعة التحويلية، ومن ثم توفير فرص عمل أكثر والحفاظ على العملة الصعبة.
 - 5- توفير فرص عمل أكثر في قطاع النقل العام.
 - 6- تقليل الاختناقات المرورية.

المبالغ المتوقّع توفيرها من تنظيم الدعم

- إِنَّ رفع الدعم عن البنزين المحسَّن والسوبر واللذين يمثِّلان (11%) من الاستهلاك الكلي يوفِّرُ بحدود (700) مليار دينار سنويًّا، أمَّا إذا تم رفع الدعم عن نصف الوقود العادي المستهلك الذي يمثِّل نحو (25) إلى (26) مليون لتر يوميًّا؛ فسوف نحقِّق أكثر من (2.5) ترليون دينار وبالطريقة التالية:
 - 1- يبلغ عدد السيارات الكلى في العراق أكثر من سبعة ملايين سيارة مسجلة في مديرية المرور العامة.

-2 يبلغ عدد سيارات الأجرة نحو مليون سيارة (ركّاب + صالون) أي (0.14) من عدد السيارات الكلى.

-3 بلغت نسبة الفقر في العراق (25%) بحسب بيانات وزارة التخطيط.

4 جعل الدعم في الوقود موجهًا نحو أصحاب سيارات الأجرة المسجَّلة ضمن شركات النقل الخاص (التكسي) والفئات الفقيرة التي أكثر من نصفها لا تملك سيارة والسيارات ذات الفئة الاقتصادية والمتوسطة وبحصة محدَّدة، ونقترح (25) لتَّرا لأصحاب التكسي و (15) لتَّرا فقط لأصحاب السيارات الخصوصي ذات الفئة الاقتصادية والمتوسطة وذوي الدخل المحدود، من طريق نظام إلكترويي مرتبط بإجازة تسجيل السيارة بحسب نوعها والموديل. ولمَّا كان استهلاك هذه الفئات لا يتجاوز اله (50%) من الاستهلاك الكلي للبنزين العادي فسيتحقَّق عائد ما لي أكثر من (2,5) ترليون دينار سنويًّا.

5- هناك خسارة كبيرة من طريق زيت الغاز (الكاز)، حيث يجهًز للمولدات الأهلية بسعر (250) دينارًا للتر، بينما سعره في الإقليم أكثر من (1250) دينارًا، فيقوم أصحاب المولدات ببيع الحصَّة المأخوذة بسعر مدعوم من طريق التهريب، ويستخدمون منتجًا ثقيلًا رخيص الثمن بسعر (300) دينار للتر الواحد. لذلك؛ من الأفضل ربط عدادات إلكترونية ترتبط اونلاين بعداد الخزان تقيس استهلاك الوقود لكلِّ مولد وتقيس الكثافة للمنتوج بالوقت نفسه مع كاميرات، ومن ثمَّ يمكن أن نحقِق من هذه العملية نحو (3.6) ملايين لتر من الاستهلاك الكلي الحالي للمولدات الذي يبلغ (6) ملايين لتر، وسوف نحقِق ربحًا بنحو (3.9) مليارات دينار يوميًّا، وإذا ما أضيف عليها (10) ملايين لتر، التي تمثل نصف استهلاك زيت الغاز الكلي من طريق جعل الوقود المدعوم لكمية محددة يوميًّا ولفئات معينة، حيث تمثل الفئة المستهلكة لهذا النوع:

أ- سيارات الحمل، ويمكن جعل الدعم جزئي لهم بما لا يؤثر في رفع أسعار البضائع. ب- سيارات الشركات الأجنبية والقطاع الخاص العاملة في مجال الصناعة النفطية والإنشاءات، وهذه الفئة لا تحتاج دعمًا، (سوف يصبح المبلغ المتحقِّق نحو (4) ترليونات دينار سنويًّا).

6- سوف يصبح المبلغ الكلي الناتج عن رفع الدعم أكثر من (7) ترليونات دينار سنويًا، وهذا الرقم كافٍ لبناء مصفى بحجم مصفى كربلاء من طريق شركة استثمارية، فضلًا عن عدة خيارات أخرى يمكن الإفادة منها.

الجدول التالي يوضِّح الكميَّات والمبالغ بصورة تفصيلية وكمعدل تقريبي، إذ إنَّ الاستهلاك في الصيف أكثر من الكميات في أدناه (راجع شكل رقم 3)

جدول رقم (1) كمية الأرباح المتوقّعة سنويًّا من إلغاء الدعم لكلّ نوع

| المبلغ المتحقق سنويا | المبلغ المتحقق | سعر | سعر اللتر من | الكمية الملغى | نوع المنتج | ت |
|----------------------|-----------------|-----------|--------------|------------------|-------------------------|---|
| (ترليون دينار) | يوميا (مليار | اللتر بعد | دون دعم | عنها الدعم (لتر) | | |
| (الربح) | دينار) (الربح) | الدعم | (دينار) | | | |
| 2.5-2.8 | 7.8 | 450 | 1050 | 13000000 | بنزين عادي (50%) | 1 |
| | | | | | من الكلي | |
| 0.648 | 1.8 | 650 | 1250 | 3000000 | بنزين محسَّن (الاستهلاك | 2 |
| | | | | | الكلي) | |
| 0.036 | 0.1 | 1000 | 1450 | 200000 | بنزين سوبر (الاستهلاك | 3 |
| | | | | | الكلي) | |
| 4.485 | 12.46 | 400 | 1250 | 13600000 | زيت الغاز | 4 |
| | | | | | (الكاز)(50% من | |
| | | | | | الكلي) | |
| 7.97 | 22.16 | | | 29800000 | المجموع | 5 |
| | | | | | | |

شكل رقم (8) الفائدة المتوقع تحققها من تنظيم الدعم وكيفية توظيفه



مِّاً تقدَّم في أعلاه يمكن استخلاص ضرورة تبني البديل السياساتي المتمثّل برفع الدعم بوصفه سياسةً قادرةً على القضاء على الإفراط في الاستهلاك، ويؤدِّي إلى توسيع قاعدة الإنتاج وتنويع الصادرات غير النفط الخام.

الخاتمة

الاستنتاجات:

- 1- وجود هدر وبأموال كبيرة سنوياً؛ بسبب الدعم الخاطئ وغير المنظَّم لأسعار الوقود تقدّر بأكثر من (7) ترليونات دينار.
- 2- إنَّ استمرار الدعم سيؤدي إلى زيادة في الاستهلاك؛ بسبب زيادة عدد السيارات وما يتبعها من ضرر بيئي.
 - 3- يهدر العراق بسبب استيراد المشتقات النفطية أكثر من (2) ونصف مليار دولار سنويًّا.

التوصيات:

- 1- إيقاف الدعم بصورة كاملة لمنتوجي البنزين المحسَّن والبنزين السوبر.
- 2- الإبقاء على الدعم الجزئي لمنتوج البنزين العادي بصورة جزئية وبكميات محدَّدة ولفئات محدَّدة.
 - 3- ربط عدَّادات إلكترونية للمولدات الأهلية مع كاميرات مراقبة.
- 4- دعوة الشركات الاستثمارية إلى الاستثمار في قطاع النقل العام، وتكون إدارة القطاع من قبل الشركات المستثمرة.
- 5- دعوة الشركات الاستثمارية إلى الاستثمار في قطاعي الغاز والتصفية، والتشجيع على تحويل السيارات التي تعمل بالبنزين إلى الغاز السائل، ويمكن الإفادة من الدعم الدولي بهذا الاتجاه؛ لأنَّ الغاز أقلّ تأثيرًا في البيئة.
- 6- ينبغي لوزارة الكهرباء تفعيل الجباية بصورة منظمة لزيادة عدد التجهيز وتقليل عدد المولدات من طريق دعم مشاريع الخلايا الشمسية للمنازل.

المصادر

- $\overline{1}$ مركة توزيع المنتجات النفطية/ تصريح مدير هيئة التفتيش لوكالة الأنباء العراقية.
 - -2 وكالة الطاقة الدولية https://www.iea.org/
 - 3- مديرية المرور العامة https://www.itp.gov.iq/
 - 4- شركة تسويق النفط/ البيانات السنوية.
 - 5- المقابلات الشخصية مع المسؤولين في وزارة النفط العراقية.

صندوق الثروة السيادي، الطريق نحو الاستقرار والنموِّ على التميمي

الملخص التنفيذي:

يواجه الاقتصاد العراقي معوّقين أساسيين يقوِّضان نموَّه واستقراره، وهما ربعية الاقتصاد وضخامة الإنفاق التشغيلي السنوي، وإنَّ الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي مرَّت على العراق خلال السنوات الماضية، أدَّت إلى ظروف سياسية غير مستقرة، لوجود علاقة ذات اتجاهين بين السياسة والاقتصاد، وبحسب مؤسَّسة كارنيغي فإنَّ العراق قد يواجه الهيارًا ماليًّا بسبب أحد هذين العاملين أو كليهما.

وحقَّق العراق فائضًا ماليًّا لسنة (2022) يُقدَّر به (15) مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، ويكمن التحدي الأكبر في كيفية استثمار هذه الأموال بطريقة مثلى، بعيدًا عن الأهداف السياسية لكسب الجمهور، إذ تستخدم الفوائض لزيادة معدَّلات التوظيف وتضخيم الموازنة التشغيلية بدلًا عن استخدامها في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تنعكس على الواقع الاقتصادي للبلاد.

تقترح الورقة بديلًا سياساتيًا يتمثّل بتأسيس صندوق الثروة السيادية، حيث يسهم هذا الصندوق في تخفيض نسبة الاعتماد على المدى المتوسط والبعيد، من طريق تنويع الاقتصاد عبر الاستثمار في القطاعات المهملة مثل الصناعة والزراعة، فضلا عن أنّه يسهم بشكل كبير في الحدِّ من استعمال المال العام لأغراض سياسية عبر تحويل فوائض الموازنات إلى رأسمال الصندوق.

المقدمة

يرى البنك الدولي أنَّ اقتصاد العراق هو أسرع الاقتصادات العربية نموًا حتى نيسان/2022، إذ تقدَّر نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بـ (8.9%)، ولكن في الوقت نفسه فإنَّ هذه النسبة لا تعكس قوة الاقتصاد العراقي واستقراره؛ لأنَّ النموَّ الاقتصادي هو عملية زيادة الدخل الحقيقي زيادةً تراكميةً ومستمرةً بحيث يكون معدل النموِّ الاقتصادي أكبر من معدل نموِّ السكان تراكميًّا، بمعنى آخر هي عملية الزيادة التراكمية في معدل السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد، كذلك تعدُّ الزيادة السنوية والتراكمية لمتوسط دخل الفرد أو زيادة قدرته الشرائية لتوفير احتياجاته من أهمِّ المؤشرات على قوة الاقتصاد واستقراره، وهذا ما لم نرَه في الاقتصاد العراقي، إذ إنَّ معدل النمو لا ترافقه بالضرورة زيادة في متوسط دخل الفرد، فضلًا عن أنَّ العراق يعدُّ من أكثر الدول ربعيةً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بل حتى على مستوى العالم،

حيث يشكِّل النفط أكثر من (99%) من صادرات العراق، ونحو (85%) من عائدات الحكومة، وأكثر من (42%) من الدخل القومي الإجمالي للعراق خلال العقد الأخير. ولذلك؛ فإنَّ النموَّ الاقتصادي العراقي لا يمكن أن يُعتسب غوًّا واقعيًّا؛ لأنَّه يعتمد بشكل شبه كلي على أسعار النفط، إذ إنَّ النموَّ في عام 2022 قد تحقَّق بسبب قرارات أوبك بلس بخفض الإنتاج، وكذلك بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، الذي أدَّى إلى قفزةٍ كبيرةٍ بأسعار النفط، بينما نلاحظ انكماشًا هائلًا للاقتصاد العراقي عام 2020 عند انخفاض أسعار النفط بسبب جائحة كورونا، حيث حقَّق الاقتصاد العراقي انكماشًا بنسبة تزيد على (11%)).

فضلًا عن ذلك، اتجهت الحكومات المنتخبة بعد عام 2003 إلى زيادة الإنفاق التشغيلي للدولة من طريق توظيف أعداد كبيرة من الموظفين، مما أنتج قطاعًا عامًّا مترهلًا يتَّسم بانخفاض الكفاءة والفعالية، مع مساهمة ضعيفة للقطاع، وجزء من هذا الضعف يعود إلى السياسات الاقتصادية للحكومات المتتالية التي تخصِّص معظم إيرادات النفط للإنفاق التشغيلي (العام)، على افتراض أنَّ القطاع الخاص سيحقِّق نموًّا وفرص عمل تلقائيًّا ومن دون دعم وسينقذ الدولة من الانهيار الاقتصادي وهو افتراض خاطىء، فمن الصعب تكليف قطاع ضعيف بخلق نمو ووظائف وتحقيق ما لم تستطع الدولة تحقيقه على الرغم من إيراداتما الكبيرة في السنوات الأخيرة.

لقد أدركت معظم الدول النفطية مبكرًا أنَّ النفط قابلٌ للنضوب، وأنَّ أسعاره معرَّضةٌ للانحيار في أيِّ وقت. لذلك؛ أسَّست صناديق سيادية بحدف الاستغلال الأمثل للإيرادات النفطية وحماية اقتصاداتها من تقلُّبات سوق النفط، بل إنَّ العراق كذلك يمتلك تجربةً في هذا المجال، إذ أسَّس العراق بموجب القانون رقم (77) لسنة 1974 الصندق العراقي للتنمية الخارجية برأسِ مالٍ قدره (50) مليون دينار عراقي، وأصبح (200) مليون دينار عراقي عام 1979، ولكن بعد سقوط النظام السابق اقتصر عمله على إدارة مساهمات العراق المالية في الشركات المنظمات الدولية.

تقدف هذه الورقة إلى توضيح واقع الاقتصاد العراقي، وإمكانية الحدِّ من بعض التحديات التي تواجهه من طريق تأسيس صندوق سيادي، والهيكلية المقترحة للصندوق وتأثيراته.

خلفية الموضوع: واقع الاقتصاد العراقي

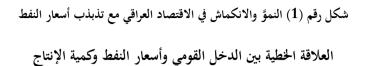
يعدُّ الدخل القومي المعيار الأهم والأوضح لقوة اقتصاد الدولة، وهو إجمالي قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة. وكما ذكرنا سابقًا من تقرير البنك الدولي أنَّ الصادرات النفطية تُسهم بأكثر من (42%) من الدخل القومي الإجمالي هذه تعدُّ نسبةً وهميةً عمليًا؟ لأنَّ بقية القطاعات التي تنتج النسبة الباقية من الدخل القومي الإجمالي تعتمد أيضًا على قطاعي النفط والطاقة بشكلٍ كليّ، مع ضعف واضح في بقية القطاعات الإنتاجية.

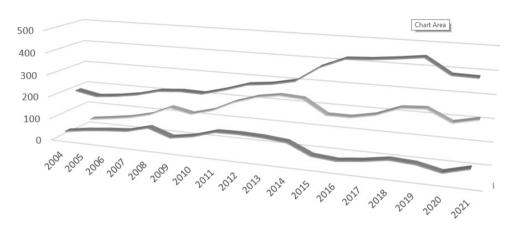
لذلك؛ فإنَّ نسبة اعتماد العراق على النفط هي الأكبر في العالم إذا استثنينا دولة الكويت. وبنظرةٍ بسيطةٍ على جدول رقم (1) يمكن الملاحظة أنَّ الاقتصاد العراقي يتأثر بعاملين فقط هما: سعر النفط وكمية النفط المنتجة، إذ إنَّ الاقتصاد ينمو عند ارتفاع سعر أو كمية النفط المنتج، وينكمش عند انخفاض إحدهما، ويمكن ملاحظة التشابه الكبير جدًّا في شكل نمو وانكماش الخطين البيانيين اللذين يمثِّلان الاقتصاد العراقي ومتوسط سعر النفط في شكل رقم (1). ويمكن الاستنتاج من هذه البينات أنَّ الاقتصاد العراقي سيواجه عجزا في التمويل مع كلِّ صدمةٍ نفطيةٍ، وهذا ما أوقع العراق في فخِّ المديونية التي وصلت إلى (70) مليار دولار عام 2021.

يرافق هذه الربعية ارتفاع نفقات الموظَّفين والمتقاعدين بنسبة (400%) للفترة (2004–2020)، وأصبحت تشكِّل (47%) من إجمالي النفقات العامَّة في 2019، ونحو (74%) من إجمالي النفقات عام 2020 من دون أيِّ زيادة واضحة في كمية وكفاءة الخدمات المقدمة، إذ ازداد متوسط مدفوعات القطاع العام للفترة (2006–2018) به (134%).

(2021-2004) جدول رقم (1) بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للفترة

| نسبة مساهمة النفط فيGDP | الدخل القومي الاجمالي | الدخل السنوي من النفط | متوسط سعر البرميل | معدل إنتاج النفط العراقي | السنة |
|-------------------------|-------------------------------------|-----------------------|---------------------|-----------------------------------|-------|
| | (مليار دولار أمريكي) ⁽⁶⁾ | | ⁽⁵⁾ (\$) | (مليون برميل/ يوم) ⁽⁵⁾ | |
| 72% | 36.63 | 26.5138738 | 36.05 | 2.015 | 2004 |
| 68% | 49.95 | 33.824988 | 50.64 | 1.830 | 2005 |
| 66% | 65.14 | 43.0723944 | 61.08 | 1.932 | 2006 |
| 59% | 88.84 | 52.6724638 | 69.08 | 2.089 | 2007 |
| 61% | 131.64 | 80,7042193 | 94.45 | 2,341 | 2008 |
| 48% | 111.66 | 53.9788718 | 61.06 | 2.422 | 2009 |
| 49% | 138.52 | 67.8744693 | 77.45 | 2.401 | 2010 |
| 56% | 185.75 | 104.529029 | 107.46 | 2.665 | 2011 |
| 55% | 218 | 119.008816 | 109.45 | 2.979 | 2012 |
| 51% | 234.64 | 119.482765 | 105.87 | 3.092 | 2013 |
| 51% | 228.42 | 116.086743 | 96.29 | 3,303 | 2014 |
| 43% | 166.77 | 71.7857399 | 49.49 | 3.974 | 2015 |
| 39% | 166.6 | 65.3415408 | 40.76 | 4,392 | 2016 |
| 45% | 187.22 | 85.0828797 | 52.43 | 4.446 | 2017 |
| 51% | 227.37 | 115.887135 | 69.78 | 4,550 | 2018 |
| 47% | 233.64 | 109.346379 | 64.04 | 4.678 | 2019 |
| 33% | 184.37 | 61.287891 | 41.47 | 4,049 | 2020 |
| 49% | 207.89 | 102.651636 | 69.89 | 4.024 | 2021 |
| | | | | | |





الدخل القومي الاجمالي (مليار دو لار) ■ إنتاج النفط (بالعشرة آلاف برميل لليوم) ■ اسعار النفط (دو لار) ■

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (1).

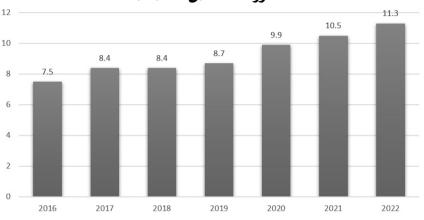
البديل السياساتي: الصندوق العراقي العام للاستثمار

أولا - نظرة شاملة عن الصناديق السيادية:

تُعرَّف الصناديق السيادية أهًا الصناديق المملوكة للدولة وتموَّل من أصول مختلفة كالأراضي أو السندات أو فوائض الميزانيات العامة أو إيرادات عملية الخصخصة للقطاعات الحكومية، وتستثمر رؤوس أموالها في الأسواق المحلية أو العالمية. إنَّ الصنايق السيادية لا تُعدُّ مفهومًا حديثًا في عالم الاقتصاد، إذ يعود أول صندوق إلى العام 1817 في الولايات المتحدة في ولاية ميسيسيي، وهو صندوق بدائي أنشئ ليموِّل المدراس الحكومية العامة. أمَّا بشكله الحديث؛ فإنَّ أول صندوق تم تشكيله هو الصندوق السيادي الكويتي (يُعرف حاليًّا بالهيئة العامة للاستثمار، وهي مسؤولة عن الصندوق الكويتي العام وصندوق الأجيال)، حيث أنشئ بشكل يسير ليتم الحفاظ على فوائض أموال النفط للأجيال القادمة، ثمَّ انتشر بشكل كبير وسريع خصوصًا بعد بداية الألفية الثالثة، إذ إنَّا أصبحت أهمَّ مصادر الاستثمار الأجنبي؛ بسبب أصولها الضخمة، حيث وصل عدد الصناديق الاقتصادية اليوم إلى (174) صندوقًا سياديًّا في (79) دولةً بأصول تتجاوز (13.358) تريليون دولار، إذ إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها تمتلك (23) صندوقًا سياديًّا.

ويوضِّح الشكل رقم (2) تطور حجم أصول الصناديق السيادية حول العالم آخر (7) سنوات، بينما يوضح جدول رقم (2) أكبر عشرة صناديق في العالم حاليًّا.

شكل رقم (2) نمو أصول الصناديق السيادية للسنوات (2022–2016) تطور الصناديق السيادية



حجم الصناديق السيادية حول العالم (بالترليون دولار)

جدول رقم (2) أكبر عشرة صناديق سيادية في العالم حاليًا(11)

| الأصول (مليار دولار) | سنة التأسيس | الدولة | اسم الصندوق |
|----------------------|-------------|-----------|--------------------------------------|
| 1350.386 | 2007 | الصين | 1- مؤسسة الاستثمار الصينية CIC |
| 1136.144 | 1990 | النرويج | 2- صندوق التقاعد النرويجي NBIM |
| 790 | 1976 | الإمارات | 3– جهاز أبوظبي للاستثمار ADIA |
| 750 | 1953 | الكويت | 4- هيئة الاستثمار الكويتية KIA |
| 690 | 1981 | سنغافورة | 5- شركة حكومة سنغافورة للاستثمار GIC |
| 607.418 | 1971 | السعودية | 6- صندوق الاستثمارات العامة FIP |
| 588.903 | 1935 | هونغ كونغ | 7-محفظة استثمار مؤسسة النقدMAIPKH |
| 496.593 | 1974 | سنغافورة | 8- شركة تماسيك القابضة THPL |
| 461 | 2005 | قطر | 9– جهاز قطر للاستثمار QIA |
| 447 | 2000 | الصين | NSSF صندوق الضمان الاجتماعي -10 |

ثانيًا - التجارب الدولية في تأسيس الصناديق السيادي:

1- الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت:

تعدُّ الهيئة العامة الكويتية للاستثمار أوّل صندوق ثروة سيادي (بمفهومه الحديث) في العالم، فقد أنشئ عام 1953 في لندن تحت مسمَّى مجلس الاستثمار الكويتي. أدرك حكَّام الكويت منذ زمن بعيد أهمية النفط بوصفه مصدرًا أساسيًّا للدخل، ودرسوا إمكانية توظيف هذا المورد في تحقيق التنمية المستدامة للدولة والرفاهية للمواطنين وتقليل اعتماد الكويت على مورد واحد، بعد أن حصلت الكويت على استقلالها عام 1961، وأصبحت دولةً ذات سيادة تم تقديم نموذج للاستثمار الحديث يضمن النموً المستدام للدولة الحديثة، لذا تم استبدال مجلس الاستثمار الكويتي بمكتب الاستثمار الكويتي عام 1965، أي بعد أربع سنوات على الاستقلال. وفي عام 1976 أصدر أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح مرسومًا بإنشاء صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وهو بمنزلة منصةٍ استثماريةٍ حافظةٍ لمستقبل الكويت من خلال استقطاع صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وهو بمنزلة منصةٍ استثماريةٍ وصندوق الأجيال والأموال الأخرى الموكلة إليها لتكون المؤسسة الأم التي تدير مكتب الاستثمار الكويتي وصندوق الأجيال والأموال الأخرى الموكلة إليها لتكون المؤسسة الأم التي تدير مكتب الاستثمار الكويتي وصندوق الأجيال والأموال الأخرى الموكلة إليها من وزارة المالية، ووزير النفط، وخمسة أعضاء آخرين من الكويتيين المتخصصين يتم تعيينهم بمرسوم لمدة أربع سنوات، المالية، ووزير النفط، وخمسة أعضاء آخرين من الكويتيين المتخصصين يتم تعيينهم بمرسوم لمدة أربع سنوات، وبحوز إعادة تعيينهم على أن يكون من بينهم ثلاثة أعضاء على الأقل لا يتولون أية وظيفة عامة.

2- صندوق التقاعد النرويجي:

كانت النرويج في السابق دولة تعتمد على الزراعة وصيد الأسماك حتى اكتشاف النفط عام 1969، لتتحوَّل النويج من دولة زراعية إلى الدولة الرائدة عالميًّا في مجال النفط والغاز وبعد الطفرة التي شهدتها البلاد بات الهدف هو المحافظة على مستوى الاقتصاد الجديد من طريق تحصين الاقتصاد من التقلبات في أسواق النفط، فأسست صندوقًا استثماريًّا تحت مسمَّى صندوق النفط عام 1990 لدعم الاقتصاد على المستوى البعيد. وعام 1996 جرى أول تحويل مالي إلى الصندوق، ثم في عام 2006 تم تغيير اسمه وهيكليته ليصبح الصندوق التقاعدي النرويجي، تتولى إدارة هذا الصندوق منذ عام 2006 وحدة خاصة في البنك المركزي النرويجي تُسمَّى "وحدة الاستثمار" نيابة عن وزارة المالية التي تمتلك الصندوق، ويتصدر هذا الصندوق مؤشر لينبورغ – مادول للشفافية، حيث إنَّه حصل على كامل النقاط العشر على سلم المؤشر.

ويمكن للعراق الإفادة من هاتين التجربتين في تأسيس صندوقه السيادي؛ لأنَّ هذين الصندوقين على وجه الخصوص يعتمدان على إيرادات النفط، وقد تم تأسيسهما لهدف أساسي وهو مواجهة تقلبات سوق النفط، لذا ينبغى دراسة نقاط قوة وضعف كلا الصندوقين وهيكلهما التنظيمي.

ثالثًا- النموذج المقترح لتأسيس الصندوق السيادي العراقى:

بعد التطور الكبير للصناديق السيادية حول العالم من حيث الحوكمة والهيكلية ومصادر التمويل ونوع الاستثمار المستهدف يمكن للعراق الإفادة من التجارب السابقة لهذه الصناديق في تأسيس صندوق ملائم لحالة اقتصاده الهش الربعي. إنَّ النموذج المقترح في هذه الورقة أن يكون صندوق الثروة العراقي هو صندوق استقرار ونمو داخلي لمدة لا تقلُّ عن عشر سنوات (بمناصفة رأس المال)، يتحوَّل بعدها إلى صندوق استقرار ونمو داخلي واستثمار خارجي بنسب رأسمال تحدِّدها حاجة الاقتصاد، وأن يكون خاضعًا للمبادئ الدولية الحاكمة لعمل الصناديق السيادية التي يعتمدها المعهد الدولي للصناديق السيادية، إذ إغًا تقدف إلى وضع ضبط مؤسسي ومالي لعمل الصناديق في الأسواق الدولية، وهذه المبادئ أساسية للاعتراف بالصندوق دوليًا من قبل صندوق النقد الدولي وتُسمَّى بمبادئ سانتياغو، كذلك يجب أن يكون الصندوق العراقي ذا تقييم جيد على وفق مؤشري ترومان ولينبرغ — مادول، من خلال الإفصاح عن أهداف ومصادر تمويل الصندوق والحوكمة والشفافية. وستلخِّص هذه الورقة تاليًا أهداف الصندوق ومصادر تمويله والهيكل التنظيمي:

1- أهداف الصندوق المقترح ومهامه:

نظرًا إلى أنَّ الصندوق المقترح هو صندوق استقرار فيجب أن يحقِق استقرارًا اقتصاديًّا وماليًّا من طريق ترشيد الإنفاق العام، وتعظيم الفائض المالي من طريق الاستثمار وامتصاص السيولة غير المرغوب بما في الأسواق، وكذلك حماية الموازنة العامة في حالة العجز من اطريق إقراض الدولة قرضًا داخليًّا بعيدًا عن القروض الدولية. الحدُّ من الاعتماد على النفط، وتعظيم وتنويع الدخل القومي، وتحقيق مبدأ العدالة في توزيع الثروات. استعمال رأس المال للنموِّ الداخلي في مشاريع استثمارية لقطاعات مهملة مثل الزراعة والصناعة والسكن؛ لتنشيط هذه القطاعات وخلق فرص عمل، فضلًا عن تنشيط سوق العراق للأوراق المالية، وتشجيع رجال الأعمال العراقيين والأجانب على استثمار أموالهم في هذه القطاعات.

بعد العشر سنوات الأولى يُستثمر جزءٌ من أموال الصندوق في الأسواق الدولية، وهذا النوع من الاستثمار سيحقِّق بالاضافة إلى الفوائد المالية مكاسب سياسية من طريق انفتاح العراق على الأسواق العالمية وتقوية علاقاته الخارجية.

2- مصادر التمويل:

إيرادات النفط: نظرًا إلى أنَّ الهدف الأساسي من الصناديق السيادية للدول الربعية هو الحماية من تقلبات أسعار النفط والاستعداد للنضوب أو التوجُّه نحو الطاقة النظيفة؛ فإنَّ المقترح أن يُموَّل الصندوق شهريًّا من إيرادات النفط بنسبة (5%)، وترتفع هذه النسبة سنويًّا بما مقداره (1%) من الإيرادات حتى تصل إلى (25%).

فائض الموازنة: يُموَّل الصندوق سنويًّا بكامل الفائض الفعلي للموازنة، أي إنَّه سيؤدي دور اللاعب الأساس في الاستقرار الاقتصادي والمالي في حالة العجز، وفي حالة الفائض يمنع الصندوق إهدار المال العام، حيث إنَّ العراق حقَّق فائضًا ماليًّا صافيًا قدره يتجاوز (47.5) ترليون دينار للفترة (2004–2021) (15)، وتم إهدار معظمه من طريق توظيف عدد هائل من الموظَّفين لأهداف سياسية، ومن طريق مشاريع غير ذات أهمية للأهداف نفسها.

أرباح البنك المركزي العراقي: يُموَّل الصندوق بـ (50%) من أرباح نافذة بيع العملة شهريًّا، و(50%) من فائض احتياطي البنك المركزي العراقي سنويًّا بعد احتساب الاحتياطي المطلوب كغطاء للعملة المحلية.

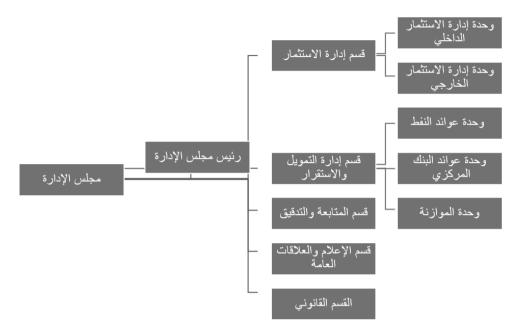
3- تأسيس الصندوق والهيكل التنظيمي والحوكمة:

قبل أن توضح هذه الورقة الهيكل التنظيمي المقترح لا بدًّ أن نشير إلى وجوب توفر استقلالية الصندوق شرطًا ضروريًّا لأداء دوره الفاعل في نموِّ وتطوُّر الاقتصاد العراقي، إذ يجب على الصندوق السيادي العمل وفق آلية السوق وليس وفق آلية الحكومة أو البنك المركزي؛ لأنَّه ماكنة ربحية بالدرجة الأساس. قد يعتقد البعض أنَّ مفردة الاستقلال تعني الانفصال التام بين الصندوق السيادي والسلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والمالية المتمثلة بوزارة المالية والسياسية المتمثلة بالحكومة بشكل عام، إذ إنَّ الصندوق العراقي هو مؤسسة تعمل وفق النظام المؤسسي للدولة، وعلى هذا الأساس فإنَّ المقصود بالاستقلالية هو الاستقلال في الأهداف الوسطية بين الدولة والصندوق واختيار الأدوات والطرق والوقت المناسب لبلوغ هذه الأهداف دون تأثيرات خارجية في الصندوق، مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدرٍ من الانسجام بين الصندوق والسلطات المالية والنقدية.

ويكون الأساس القانوني لتأسيس الصندوق هو المادة (60/أولًا) من الدستور العراقي، حيث يُقدَّم مشروع القانون إلى مجلس النواب من طريق السلطة التنفيذية المتمثلة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ويتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة مكوَّن من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم معينون وهم رئيس مجلس الإدارة وعضوان عراقيان من ذوي خبرة لا تقلُّ عن (20) سنةً في المجال الاقتصادي، حيث يتم تعيينهم من رئيس الحكومة بمصادقة مجلس النواب، وتكون مدة العضوية (8) سنوات قابلة للتجديد، ولا يمكن إقالتهم إلَّا لثبوت الفساد أو ارتكاب جناية أو إصابة جسدية أو ذهنية تعوق عملهم، فضلًا عن أربعة أعضاء من الحكومة والسلطة المتقدية وهم وزير المالية ووزير النفط ووزير التخطيط ومحافظ البنك المركزي. وتتم صياغة الهيكل التنظيمي بالشكل التالي لضمان استقلالية الصندوق، فضلًا عن وجود التواصل والتناغم مع السلطة المالية والنقدية ومع مصادر التمويل.

ويتكوَّن الصندوق من خمسة أقسام إدارة، يُعيَّن مدراء هذه الأقسام عبر تصويت أعضاء مجلس الإدارة وكما موضح في الشكل ادناه

شكل رقم (3) يوضِّح الهيكل التنظيمي المقترح للصندوق العراقي العام للاستثمار



جدوى البديل: أهمية تأسيس الصندوق العراقي العام للاستثمار

إنَّ صناديق الثروة السيادية اليوم من أهم العلامات على قوَّة الاقتصاد واستقراره في الدول؛ وذلك لتحكمها بأصول مالية كبيرة، فضلًا عن نفوذها الكبير في الأسواق الدولية والشركات الكبرى في جميع المجالات، حتى إغًا في العقدين الأخيرين قد تحوَّلت من رفاهية تملكها الدول الغنية إلى حاجةٍ ملحةٍ في كلِّ الاقتصادات العالمية، فهي اليوم من أهم ركائز الاستثمار العالمي إن لم تكن الأهم. ومما يبرهن أهميتها للدول الربعية بشكلٍ خاصٍ هو أنَّ (11) دولة من أصل (13) دولة أعضاء في منظمة أوبك قد أقدموا بالفعل على تأسيس الصناديق السيادية (17)، فهي تساعد على تنويع مصادر الدخل وتحمي من الصدمات في سوق النفط وكذلك تحقق عدالة اجتماعية في توزيع الثروات للأجيال الحالية واللاحقة، فضلًا عن الاندماج في الأسواق المللية الدولية الذي يحقِق أهدافًا استراتيجيةً اقتصاديةً وسياسيةً. بشكل عام تُؤسَّس جميع الصناديق السيادية بكدف أولي واحد وهو الربح المادي ولكن تتباين الأهداف الأخرى لتأسيس الصناديق السيادية؛ لأنَّ الأهداف تعتمد بشكل كبير على خصوصية اقتصاد الدولة ومواردها، ولذلك لكلِّ صندوق سيادي حول العالم أهدافه الخاصة وهو ما يبرِّر امتلاك بعض الدول أكثر من صندوق مثل الولايات المتحدة التي تمتلك العالم أهدافه الخاصة وهو ما يبرِّر امتلاك بعض الدول أكثر من صندوق مثل الولايات المتحدة التي تمتلك 23 صندوقًا سياديًا، والصين التي تمتلك 4 صناديق.

أمًا في حالة العراق؛ فإنَّ لهذا الصندوق أهميةً ماليةً وسياسيةً وهي ترشيد الإنفاق التشغيلي ومنع استعمال المال العام وفوائض الموازنات العامة كمال سياسي، حيث ارتفع الإنفاق التشغيلي عمَّا يقارب (20) ترليون دينار عام 2004 إلى ما يقارب اله (106) ترليونات دينار عام 2019(18)، إذ إنَّ الهدف الأول لجميع الصناديق السيادية هو الربح المادي وكذلك سيساعد العراق في تحسين علاقاته الخارجية من طريق الاستثمار والاندماج في الأسواق العالمية، ليصبح العراق دولةً ذات أهمية في الاقتصاد العالمي، فضلًا عن ذلك فمن المتوقع أن يعزز وجود صندوق استثماري عراقي ثقة المستثمرين ورجال الأعمال والمدَّخرين في استثمار أموالهم في مشاريع مشتركة مع الصندوق السيادي العراقي، ومن ثمَّ زيادة في نشاط سوق العمل والوظائف وكذلك زيادة نشاط وأهمية سوق العراق للأوراق المالية، ولهذه الأسباب فإنَّ هذا الصندوق سيوفر للعراق التنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية والسياسية في الوقت نفسه.

الاستنتاجات

- 1. لم يستثمر العراق خلال السنوات الماضية فوائضه المالية الناتجة من بيع إيرادات النفط بطريقة حصيفة، إذ أدَّى ارتفاع الإيرادات إلى زيادةٍ واضحةٍ بالإنفاق التشغيلي دون التركيز على النموّ المستدام.
- 2. إنَّ الصناديق السيادية تجربة عالمية رائدة، وإنَّ العراق له القدرة الكاملة على تأسيس مثل هذا الصندوق شأنه شأن الاقتصادات الربعية الأخرى.

التوصيات

- 1. وجوب استثمار الفوائض المالية وعدّها ضرورةً مهمةً وقصوى للحفاظ على موارد البلاد وضمان حقوق الأجيال المستقبلية.
- 2. ينبغي أن يحظى الصندوق بالاستقلال المالي والإداري ولا يمكن التأثير في آلية عمله أو أهدافه الاستثمارية من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع وجود تواصل معهما.
- 3. على السلطتين التنفيذية والتشريعية عند إعداد القانون لتأسيس الصندوق الالتزام بالشفافية، من حيث رأس مال الصندوق، وحجم التمويل، وحجم الاستثمار، والأهداف المستقبلية، وأن تتولَّى شركات تدقيق عالمية تدقيق حسابات الصندوق؛ لتعزيز ثقة الحكومة والشعب بالصندوق أولًا، وللحصول على تقييم جيد في مؤشرات قياس الصناديق السيادية، ويُفضَّل دراسة بنك النرويج المالك لصندوق التقاعد النرويجي للإفادة من تجربته في هذا الجال.

المصادر:

- 1. البنك الدولي: تقرير شهر أبريل 2022.
- 2. البنك الدولى: نظرة شاملة عن الاقتصاد العراقي.
- 3. البنك الدولى: المرصد الاقتصادي للعراق/ ربيع 2022.
- 4. وزارة المالية العراقية: نبذة عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية.
- 5. إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة أوبك، التقارير السنوية 2004-2021 صفحات متفرقة.
 - 6. إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي لجميع السنوات المذكورة.
 - 7. وزارة المالية دائرة الدين العام.
 - 8. الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي.
 - 9. الأكاديمية الدولية للصناديق السيادية Global SWF / تحديث يناير 2023.
- 10. (جمعت البيانات من صفحات متفرقة من التقرير السنوي لعام 2022 للأكاديمية الدولية للصناديق السيادية Global SWF).
 - 11. المعهد الدولي للصناديق السيادية/ تحديث يناير 2023.
- 12. الأكاديمية الدولية للصناديق السيادية Global SWF/ صفحات متفرقة لتقارير سنوية متفرقة.
 - 13. مقتطفات من الموقع الرسمي لهيئة استثمار الكويت.
 - 14. مقتطفات من الموقع الرسمي لبنك النرويج.
- 15. مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء، تقرير عن موازنة 2021 ومطابقتها لمضامين ورقة الإصلاح البيضاء للباحث أ.د. عدنان حسين الخياط.
 - 16. وكالة الأنباء العراقية بتاريخ 2022/5/25.
 - 17. المعهد الدولي للصناديق السيادية/ تحديث يناير 2023.
- 18. مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء، تقرير عن موازنة 2021 للباحث أ.د. عدنان حسين الخياط

الغابات للحدِّ من مخاطر التغيُّرات المناخية (محافظة البصرة أغوذجًا)

مرتضى التوبلاني

الملخص التنفيذي:

يسفر التغير المناخي في العراق عن آثار تجعل بيئة العراق وأمنه وسياسته واقتصاده أكثر تحديًا، إذ أدى ارتفاع درجات الحرارة والجفاف الشديد وتراجع معدلات هطول الأمطار والتصحُّر والتملُّح وزيادة انتشار العواصف الترابية إلى تقويض القطاع الزراعي في العراق. فضلًا عن ذلك، يعتمد الأمن المائي للعراق على غري دجلة والفرات المتراجعين من حيثُ الكمية المائية. وإن التغيرات السياسية الوطنية والإقليمية ستجعل التخفيف من آثار تغيُّر المناخ ومعالجة إدارة المياه أمرًا صعبًا جدًّا. ومن المرجح أن يكون للتغيرات المناخية مثل ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض هطول الأمطار، وزيادة ندرة المياه؛ تداعياتٍ خطيرةً على حالة العراق لسنوات مقبلة، فضلًا عن أنَّ انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفرد العراقي أعلى من المتوسط العالمي. ويؤثر المناخ بصورة كبيرة في عدة مستويات، من أهمها الأمن الغذائي، ونقص الموارد الطبيعية، الذي يؤثر بدوره في التوزيع الطوبوغرافي ويسبِّب عزوف المجتمعات عن أماكن تواجدها؛ بحثًا عن مكان أنسب. ولهذه التغيرات تأثيرات أخرى على المستوى الاقتصادي والأمني.

تقترح الورقة بديلًا سياساتيًّا يتمثَّل ببرنامج الغابات والحدائق الخضراء والمحميَّات الطبيعية، الذي يتضمن زراعة مساحات واسعة من الأراضي وفي مناطق متعددة في محافظة البصرة، من شأنها الحدُّ من التلوث، وتقليل الانبعاثات، فضلًا عن تأثيراتها في صحة المجتمع والصحة النفسية. يستند هذا المشروع (مشروع إنعاش بلاد الرافدين) إلى تسع خطوات موضوعية لإحداث تغيير حقيقي، وهي مصمَّمة لمواءمة وتعزيز أهداف المناخ الأوسع للحكومة العراقية، ولتأكيد وتعزيز التزامها باتفاقية باريس للمناخ، ولتقديم حلول إقليمية للتحديات المشتركة المتعلقة بالمناخ. ولضمان نجاح المشروع، لا بدَّ من جهد وطني متضامن تشارك فيه كلُّ مفاصل الدولة لتمكين جميع الوزارات ذات الصلة؛ من أجل تصميم وتنفيذ سلسلة من السياسات والقوانين المتعلقة بتغير المناخ على وجه التحديد، وسيجمع بين إنفاق الدولة والتمويل من الصناديق الخضراء وأسواق رأس المال الخاص والمانحين الدوليين لتمويل الاستثمار الجديد والكبير في هذ الصدد.

ويلقى هذا البرنامج دعمًا كبيرًا من الكثير من الجهات على مستوى المجتمع المتعايش، وكذلك المؤسسات المحلية والدولية والشركات، ويسعى الباحث من خلال هذا المقترح إلى أن توفر الحكومة المحلية الدعم في تخصيص هذه المساحات؛ للنهوض بالواقع البيئي والاقتصادي وكذلك الترفيهي لمحافظة البصرة.

حيث إنَّ هذه المساحات والمحميات سوف تُزرع بأشجار منها دائمة الخضرة، وكذلك منها الأشجار ذات المردود الاقتصادي كالنخيل والزيتون، فضلًا عن الكثير من الأشجار والنباتات الملائمة لبيئة محافظة البصرة بحسب الدراسات العلمية.

المقدمة:

يُعرف التغيُّر المناخي بأنه تحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس، وقد تكون هذه التحولات طبيعية، فتحدث – على سبيل المثال – من خلال التغيرات في الدورة الشمسية، ولكن منذ القرن التاسع عشر أصبحت الأنشطة البشرية المسبب الرئيس لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساسًا إلى حرق الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط والغاز. وينتج من حرق الوقود الأحفوري انبعاثات الغازات الدفيئة التي تعمل مثل غطاء يلتفُ حول الكرة الأرضية، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة.

تشمل أمثلة انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبّب تغير المناخ ثاني أكسيد الكربون والميثان، وتنتج هذه الغازات – على سبيل المثال – من استخدام البنزين لقيادة السيارات أو الفحم لتدفئة المباني، يمكن أيضًا أن يؤدي تطهير الأراضي من الأعشاب والشجيرات وقطع الغابات إلى إطلاق ثاني أكسيد الكربون، وتعدُّ مدافن القمامة مصدرًا رئيسًا لانبعاثات غاز الميثان، ويعدُّ إنتاج واستهلاك الطاقة والصناعة والنقل والمباني والزراعة واستخدام الأراضي من بين مصادر الانبعاث الرئيسة.

إنَّ هذه المشكلة هي تفاقمٌ لمشكلات كثيرة. ولو أخذنا العراق أغوذجًا ومحافظة البصرة على وجه الخصوص فإنَّ من أهمّ المشكلات لتأثيرات التغير المناخي هو الوقود الأحفوري (النفط)، فضلًا عن تجريف البساتين، إذ تم تجريف الكثير من البساتين وتحويلها إلى مناطق سكنية في ظلِّ غياب المدن الجديدة المخططة، وبذلك شهدت درجات الحرارة تزايدًا بمقدار (1.8) درجة مئوية خلال ثلاثة عقود في العراق، وخاصة في الجنوب، إذ تجبر التغيرات المناخية العائلات على بيع ماشيتهم وحزم أمتعتهم والهجرة باتجاه المراكز الحضرية مثل البصرة، أكبر مدينة في المنطقة؛ بحتًا عن وظائف وخدمات أفضل، لكنهم لا يجدون ترحيبًا كبيرًا بحسب تقرير في "واشنطن بوست". وهناك دراسة حديثة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة (IOM) سلَّطت الضوء على الهجرة لسكان الريف والمزارعين بسبب الظروف الناجمة من تغير المناخ، وانتقالهم إلى مدينة البصرة الجنوبية؛ بعثًا عن فرص عمل أخرى. وهنالك تحديات أخرى يواجهها أولئك الذين يهاجرون في سياق تغير المناخ، ويحاولون الاستقرار في أوساط جديدة وبيئة معقدة مع رأس مال مالي واجتماعي محدود، ثما قد يؤثر في قدرتهم على الوصول إلى الخدمات والمطالبة بحقوقهم.

خلفية الموضوع: البصرة في مواجهة التغيرُ المناخي

في استطلاع أجراه المجلس النرويجي للاجنين العام الماضي، أفاد نحوُ (40%) من المزارعين في جميع أنحاء العراق بخسارة شبه كاملة لمحصول القمح، ويصعب الحصول على أرقام هجرة دقيقة لمدينة البصرة، فالمهاجرون يعيشون في الظل، حيث تم بناء مساكنهم المؤقتة على أرض قاحلة معزولة عن أيّ خدمات مياه أو كهرباء. يعيشون في الظل، حيث تم بناء مساكنهم المؤقتة على أرض قاحلة معزولة عن أيّ خدمات مياه أو كهرباء. وتشير الأرقام التي جمعتها مديرية بيئة محافظة البصرة إلى أنَّ تدهور المياه في المحافظة كلَّف العراق نحو (400) مليون دولار من الحيوانات المفقودة وأشجار النخيل والمحاصيل في عام 2018. وبصدد ذلك حاولت الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة التغير المناخي، إذ صادقت على اتفاقية باريس في عام الشروط المنصوص عليها في اتفاقية باريس، ويسعى العراق إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الشروط المنصوص عليها في اتفاقية باريس، ويسعى العراق إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في المحلول على مكن أن تعزّز الأمن الغذائي وإنتاج الغذاء. من جانب آخر، أنمى العراق مساهمته المحدة وطنيًا (وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، متعهدًا بخفض (1-20) من الانبعاثات وبشكل طوعي بحلول عام 2030، وتتضمَّن الخطة خفض الانبعاثات بنسبةٍ تصل إلى (10)، وسينصبُّ تركيز أهداف هذه الخطة على قطاعات النفط والغاز والكهرباء والنقل، التي تُنتج مجتمعةً نحوَ (75%) من إجمالي انبعاثات الخوراء والحميًات الحكومية أو (العامة)، ومن بعدها – وفي خطوات مستقبلية – يجب إعادة المساحات الخضراء والمحميًّات الحكومية أو (العامة)، ومن بعدها – وفي خطوات مستقبلية – يجب إعادة النظر بشأن قوانين الأراضي الزراعية وتغيير جنسها إلى سكني، وهو الذي تسبَّب في إخلال بالتوازن البيئي.

إنَّ من أهمِّ المشكلات التي تؤثر في محافظة البصرة بسبب التغيُّر المناخي ما يأتي:

1- زيادة درجات الحرارة، وقلَّة الأمطار، وزيادة العواصف الترابية؛ نتيجة قلة الغطاء النباتي.

2-كثرة الملوثات الناتجة من الوقود الأحفوري، وزيادة الكاربون فضلاً عن زيادة نسبة الغازات الدفيئة، وهو ما يسبّب الكثير من الأمراض، وأهمُّها الأمراض السرطانية.

3- التغيرات الديموغرافية وما نتج منها من أزمة سكنٍ وسوء في توزيع الكثافة السكانية، فضلًا عن بعض المشكلات الأمنية.

وندرج البيانات في أدناه من جل توضيح خطورة هذه التغيُّرات بحسب المعطيات الرسمية المسجَّلة، التي تشير إلى مدى التغيير في درجات الحرارة وكمية الأمطار على مرّ السنوات السابقة في محافظة البصرة.

المنطقة الجنوبية (محطة البصرة):

- المعدل السنوي لدرجات الحرارة

سجَّل أعلى معدل سنوي لدرجة الحرارة السنوية في سنة 2010 بلغ (27.9)مْ، أمَّا أدبى معدل سنوي؛ فقد بلغ(23)مْ كان قد سُجِّل في سنة 1943.

- درجة الحرارة العظمي

تتجه درجة الحرارة العظمى نحو الارتفاع، إذ ارتفع المعدل السنوي للمدة 1941-2010 بمعدل (2) مُ أعلى من المعدل العام الذي بلغ (32,1) مُ.

- الأمطار في محافظة البصرة

إنَّ الاتجاه العام للأمطار في محطة البصرة يسير نحو الانخفاض، إذ انخفض عن المجموع السنوي البالغ 140,4 ملم بنحو 10 ملم.

الغطاء النباتي وتأثيراته في المناخ:

يُعدُّ الغطاء النباتي من العوامل المهمَّة للحفاظ على توازن الغازات في الجوِّ، وله أثر إيجابي في تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، وتغطي النباتات نحوَ (20%) من كوكب الأرض، لذا ليس من المستغرب أن تؤثِّر النباتات في المناخ بشكل كبير .

يعاني العراق من ارتفاع في درجات الحرارة وتأثير الرياح الجافّة وتكرار العواصف الغبارية في المنطقتين الوسطى والجنوبية بوجه خاص، وكلِّ أرض العراق بوجه عام، ومن ثمَّ يتطلَّب فهم آثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وربما السياسية في الوقت الحاضر والمستقبل؛ للوصول إلى الوسائل الناجعة لتقليل الآثار السلبية، وتحقيق النتائج الملموسة في خفض تزايد ارتفاع درجات الحرارة والغبار من جهةٍ، والنهوض بالبيئة وتشغيل الإنسان واستثمار النتائج المتحقّقة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا من جهةٍ أخرى.

دور المناطق الزراعية والأشجار في حماية البيئة

تؤثر الأشجار والشجيرات بشكل مباشر أو غير مباشر في البيئة المحيطة بها، فتحمي موارد الإنتاج، وتحفظ التربة من التعرية والانجراف، وتساعد في زيادة مخزون المياه الجوفية وتحسين نوعية المياه السطحية، وتقلّل من الترسبات الطينية والطميية في السدود والخزانات، وتحفظ قدرة الأراضي الإنتاجية وزيادة المادة العضوية، وتقلّل خطر الملوحة والجفاف من خلال التظليل الكبير لسطح التربة وانعكاسه على تقليل التبخر، ومن ثمَّ تقليل شدة الحرارة الناجمة من أشعَّة الشمس أو المنعكسة من سطح الأرض، كذلك تؤثر في حركة الرياح، وتزيد من سقوط الأمطار، ومن ثمَّ تؤدي دورها الإيجابي الكبير في تغيير المناخ، وفيما يأتي وصف موجز لبعض هذه التأثيرات.

التأثير في المناخ

يسهم وجود وتزايد الغطاء النباتي والغابات منه بشكل خاص في نشوء النظم البيئية المناخية الموضعية التي تؤثر في مناخ العراق إيجابًا؛ لما تشكِّله من دورٍ مهم في بناء الكتلة الحيوية والغطاء الخضري واتساع نطاقها وكثافتها وأنشطتها في البناء الضوئي، وما ينجم منها من العمليَّات الحيوية المتعلقة بامتصاص غاز ثاني أوكسيد الكاربون والتبخر والنتح، فالغطاء النباتي ليس صديقًا للبيئة فحسب، بل يمثّل حجر الزاوية في بنائها، وخير مثال على ذلك التأثيرات السلبية الناتجة من تجفيف الأهوار وإزالة الغابات وقطع الأشجار وانعكاسها على ارتفاع درجة الحرارة، والرياح الجافَّة المصحوبة بهبوب العواصف الغبارية، وقلَّة سقوط الأمطار في مناطق مختلفة في العراق. فالدونم الواحد من أشجار الغابات يمتصُّ نحو (140 كغم) من ثاني أوكسيد الكاربون، الذي يعدُّ المساهم الأول في ظاهرة الاحتباس الحراري. فكم بالأحرى من الغاز الممتص للملايين من الدونمات الغاباتية، وما يقابله من إنتاج للأوكسجين وبخار الماء، إلى جانب امتصاص (3–5 أطنان/ دونمات) من الغبار سنويًّ، وتنقية الهواء وتلطيف الجوِّ وتقليل أثر الملوثات وخفض درجة الحرارة، وينعكس بالنتيجة من الغبار سنويًّ، وتنقية الهواء وتلطيف الجوِّ وتقليل أثر الملوثات وخفض درجة الحرارة، وينعكس بالنتيجة على راحة الإنسان وصحته.

صيانة التنوع البيئي والحياتي

تتفاوت الأشجار والشجيرات فيما بينها من حيث تركيبها المظهري والوراثي والهندسي، مما يجعلها من أغنى المجاميع النباتية في الاختلاف الوراثي في بيئاتها؛ بسبب تنوع الظروف المحلية المحيطة، واختلاف ظروف التلقيح، وتوليف التراكيب الوراثية الجديدة التي تخدم التنوع الحياتي. ويُعدُّ النخيل من الأمثلة الشائعة والمعروفة في العراق، إذ يزيد عدد الأصناف على (600) صنفٍ بحسب الإحصاءات والمراجع العلمية، ومنها الدليل العراقي لسنة (1934)، مع الإشارة إلى أنَّ بعض المصادر تؤكدُ وجودَ أكثر من هذا العدد من أصناف النخيل من خلال التهجين والانتخاب، ومثلها بالنسبة إلى أشجار الغابات الأخرى. إنَّ توافر المحميات النباتية والغاباتية سيتيح – دون شكِّ – الفرصة لضمان استمرارية بقاء وتطور وزيادة تنوع هذه الأنماط الوراثية بما يحدم الإنسانية في المستقبل.

صيانة موارد المياه والتربة

للأشجار دورٌ فعّال في توزيع مياه الأمطار والحدِّ من طاقتها الحركية، ويتعزَّز هذا الدور إيجابيًا بزيادة الكثافة النباتية عمومًا، تتحسَّن خواص التربة نتيجة تقليل أثر الرياح من جهة وتوفير المادة العضوية التي تُزيدُ من قابلية التربة على الاحتفاظ بالماء، ومن ثمَّ النفاذية العالية التي تؤدِّي إلى زيادة امتصاص المياه الجارية والحدِّ من تأثير تدفُّقها (تقليل أثر السيول) وتنشيط ميكروبات التربة، مثلما تعمل جذور الأشجار والشجيرات النافذة في أعماق التربة على تكسير الطبقة الصماء وتفتيت الصخور وامتصاص العناصر المعدنية وضخها إلى سطح التربة، مما يتيح القدرة على صيانة التربة وإعادة تأهيلها باستمرار ، وتستخدمُ الأشجار المزروعة على وفق نظام هندسي معيَّن مصداتٍ للرياح وتقليل أو إيقاف زحف الصحراء،

فضلًا عن المساعدة في تقليل انجراف التربة بنسبة تزيد على (55%) وتقليل أثر الملوحة والجفاف، وإطالة عمر السدود المعدَّة لخزن المياه وتحسين نوعية المياه.

حماية البيئة البشرية

من قراءة الكتب السماوية على سبيل المثال لا الحصر نستذكر التين والزيتون (سورة التين، القرآن الكريم)، وقول الرسول الكريم محمد (ص) بحق النخلة "عليكم بعمتكم النخلة"، نعلم أنَّ هذه النباتات المباركة قد أفرزت دورًا مهمًّا في حياة الإنسان منذ الأزل، وما زالت تؤثر في اقتصاديات الكثير من الدول. يُستشفُّ من ذلك وجوب تطوير المرافق السياحية والإنتاجية والترفيهية، ولا شكَّ في أنَّ المنافع العلمية أحد أكثر الجوانب أهميةً، إذ يتخذها علماء البيولوجيا والبيئة والنبات والجغرافيا والجيولوجيا وعلوم التربة والمياه والمناخ وحتى التاريخ والآثار؛ وسيلةً لتوفير مستلزمات البحث العلمي، التي تنعكس على تحقيق الجانب التطبيقي الذي يخدم الإنسان وبيئته.

أمًّا الدور السياحي للغابات؛ فهو من الجوانب المتميزة التي يمكن تسخيرها بفاعلية كبيرةٍ لحدمة الدخل الوطني والمجتمع السكاني القريب منها. ويتفق الكثيرون على أنَّ تطوير السياحة في شمالنا الحبيب على أساس جمال الطبيعة وما يجاورها من التراث العراقي الزاخر من الآثار والمرافق الدينية، ومثلها في مناطق العراق الأخرى؛ سيعود بالمنفعة الاقتصادية غير الناضبة؛ كونما أجمل بكثير من مثيلاتما في الدول الأوروبية، فضلًا عن أهًا تساعد في قيام حرف ومهن جديدة، مثل الصيد والقنص والمشافي الصحية والعلاج الطبي والنفسي، بعيدًا عن التلوث والضجيج.

البدائل السياسية: مشروع الغابات والمتنزهات والأحزمة الخضراء

1. مبررات المشروع

لأهمية توفير الغطاء النباتي، وإيقاف مدِّ التصحُّر، ومعالجة التكرار المتزايد للعواصف الغبارية في فصل الصيف خصوصًا، ولتوفير المعالجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية في العراق، وانعكاسات ذلك على المدى القريب أو البعيد على المناخ والتربة والمجتمع البشري، وتقليل التلوث البيئي، وخفض درجات الحرارة؛ يجبُ إقامة مثل هذا المشروع.

2. موقع المشروع والجهات الساندة

تتبنَّى المحافظة والجهات المعنية من أصحاب المصلحة مثل مديرية الزراعة والبيئة والموارد المائية مسؤولية توفير البنى التحتية للمشروع من خلال مساحات الأراضي الزراعية؛ لإقامة الغابات والمتنزّهات والمشاتل الزراعية وكلِّ مستلزماتها، وتدعو الوزارات الأخرى في الدولة وبكلِّ إمكاناتها المادية والبشرية إلى التعاون والمشاركة في هذا المشروع التنموي؛ للوصول إلى الأهداف المنشودة.

3. مستلزمات المشروع:

أولًا: المستلزمات المادية

أ- المشاتل الزراعية لإنشاء المشاتل (يتم توفيرها في السنة الأولى من عمر المشروع).

ب- الأراضي الزراعية في مواقع متعدِّدة لإنشاء الغابات والمتنزهات (يتم توفيرها في السنة الأولى من عمر المشروع).

ج- المستلزمات الفنية (الظلل الخشبية، والبيوت البلاستيكية، والأسمدة، والمواد الكيميائية الأخرى (المبيدات والهورمونات ومنظَّمات النموِّ) والبذور المختلفة، والمكائن والعدد الزراعية، والسيارات الحوضية والخدمية، وورش العمل الفني والخدمي، واللوازم الزراعية والصناعية، وغيرها).

د- التخصيصات المالية.

ثانيًا: المستلزمات البشرية

أ- الكوادر العلمية المتقدمة (حملة الشهادات العليا من متخصِّصي النبات في مجال الغابات والبستنة
 والمحاصيل والتربة والوقاية من المهندسين الزراعيين ومهندسي الري والتربة والبيئة).

ب- الكوادر العلمية الساندة (حملة شهادات البكالوريوس والدبلوم الفني من متخصِّصي النبات في مجال الغابات والبستنة والمحاصيل والتربة والوقاية من المهندسين الزراعيين ومهندسي وفنيي الري والتربة والبيئة).

ت- الأيدي العاملة (من العمَّال والعمَّال المؤقَّتين وغيرهم).

ث- متخصِّصو البرمجة وهندسة المساحة لإعداد قواعد البيانات والخرائط.

ح- متخصِّصو التشجير والمتنزّهات.

ثالثًا:. خطوات التنفيذ

السنة الأولى:

أ- وضع الخطط والدراسات العلمية والتطبيقية المتعلِّقة باستكمال الجوانب الفنية والبنى التحتية للمشروع. ب- تحديد أنواع النباتات التي يراد تبني إكثارها، آخذين بالحسبان التركيز على مقاومة الشدِّ البيئي وسرعة النموّ وديمومة الغطاء الخضري.

ت- إعداد الدراسات العلمية المتعلِّقة بتحديد الظروف المثلى للإكثار، ومتطلبات النموِّ وخدمة النبات.

ث- البدء بعمليات الزراعة والإكثار والإنتاج في مشاتل التربية، واستمرار أعمال الخدمة.

ج- إعداد الإحصاءات وقواعد البيانات المطلوبة لكلِّ نوعٍ نباتي، على وفق المتطلبات البيئية للنبات من
 جهة، ومتطلبات البيئة الدائمية التي يُراد معالجتها.

السنة الثانية:

أ- استمرار الأعمال الموصوفة في السنة الأولى نفسها، مع ما تتطلّبه مستجدات العمل والبيئة من جهة، وما تقدّمه الدراسات العلمية المتقدّمة في هذا المجال.

ب- العمل على توفير المستلزمات الفنية التي تخدم عمليات نقل النباتات من مشاتل التربية إلى الموقع المستديم.

ت- تقوم فرق العمل المكلفة بإعداد التصاميم والخرائط البيئية المطلوب تنفيذ استزراعها، وبالتعاون مع الجهات الساندة الأخرى.

 ج- إعداد التقارير العلمية للنتائج المتحقِّقة والمقترحات للآفاق الآنيَّة والمستقبلية التي تضمن ديمومة المشروع ونجاحه.

السنة الثالثة:

أ- ديمومة واستمرار الأعمال المتحقِّقة والتطبيقية للسنتين السابقتين بكلِّ فقراهَا العملية.

ب - الإعداد للمرحلة الثانية للمشروع من حيث توفير كلِّ الدراسات المتعلقة بالإعداد للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية... الخ.

إعداد وتوثيق قواعد البيانات الخاصَّة بالمشروع، ونقل التكنولوجيا العالمية التي تخدم أساليب العمل فيه؛
 لأجل تعميم الفائدة والتطبيق في المحافظات الأخرى.

السنة الرابعة والخامسة

أ- استمرار الأعمال العلمية والفنية كما في السنوات السابقة.

ب – التفكير بالأعمال الإبداعية المتعلِّقة بإنشاء المراكز البحثية والصحية والترفيهية.

ت- نقل الخبرة والمعرفة المتحقّقة إلى المحافظات الأخرى.

جدوى البديل:

إنَّ الفوائد الناجمة منه ستكون أكثر فعاليَّةً من حيث انعكاساتها على المجتمع السكاني؛ كونها ستقلِّل من تأثير العواصف الغبارية وتخفِّض درجات الحرارة في فصل الصيف بما لا يقلُّ عن 4–5 درجات مئوية خلال السنوات الخمس اللاحقة، وستوفر المنتجعات السياحية والمتنزهات والمشافي الصحية، وسيكون لها أيضًا مردود اقتصاديٌّ كبيرٌ من حيث توفير فرص العمل، وإقامة المشاريع التنموية، وتوفير الأخشاب، وتربية النحل، والصناعات اليدوية...الخ. ويمكن أيضًا استزراع الأراضي المستغلَّة بمحاصيل متعدِّدة مثل الزيتون وأشجار الفاكهة والنخيل والأعلاف وغيرها.

فضلًا عن ذلك، هو تأكيد مدى التزام العراق بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس والخطط الوطنية.

- من خلال تنفيذ هذا المقترح ستتحقَّق عدة أهداف يمكن تلخصيها بالآتى:
- 1. زيادة المساحات الخضراء العامة التي تسهم في تعزيز الصورة الحضارية للمحافظة.
 - 2. الحدّ من تأثيرات التغير المناخي، وكذلك التقليل من تأثيرات الملوثات.
 - 3. تعزيز الصحة للمجتمع.
 - 4. الموارد الاقتصادية للزراعة والصناعات الغذائية والسياحية والصناعات اليدوية.
 - 5. التزام العراق بالاتفاقيات الدولية.

الخاتمة

للغطاء النباتي تأثيرات إيجابية كبيره تمسُّ حياة الانسان بكلِّ جوانبها، وفي الوقت المعاصر أصبحت له حاجة كبيرة في التأثير في المناخ وتلطيف الجوِّ في العراق. لذلك؛ يتطلَّب الأمر تشجيع الاستثمار الغاباتي، وإقامة الغابات والمحميات على وفق أسلوب علمي مدروس وبعيد المدى لكلِّ مناطق العراق، وهو بمنزلة دعوة إلى إعادة إحياء فكرة الحزام الأخضر، وهي فكرة ليست جديدةً، يجب على المعنيين وكلِّ المتخصِّصين في وزارات الدولة والإنسان العراقي بوجه عام إعادة فتح الملفات السابقة برؤية علمية جديدة؛ لتأهيل الغابات الطبيعية، والسعي إلى توطين وإقامة الغابات والأحزمة الخضراء والمتنزّهات في داخل المدن؛ من أجل تحقيق الفوائد الصحية والغذائية وتوفير فرص العمل.

المصادر

- 1. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، التقرير التجميعي لتغير المناخ 2007 ، قاعدة العلوم الفزيائية، ملخص لواضعى السياسات، الملخص الفني، ص 111 .
- 2. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، التقرير التجميعي لتغير المناخ 2001 ، الأساس العلمي، ص30.
 - 3. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC ، مصدر سابق، ص3 ، ص5، ص50.
 - 4. موسى، على حسن، التغيرات المناخية، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، ص -212.
 - 5. على حسن موسى، التغيرات المناخية، المصدر السابق، ص 205 207، ص218.
 - 6. الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي بيانات غير منشورة.
 - 7 .التغير المناخي في درجة حرارة وامطار العراق أ.م.د . قصى فاضل عبد جامعة المثني /كلية التربية.
- 8.https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change 9. https://iraq.unfpa.org/ar/news

قانون الأمن البيئي حلُّ لمشكلة التصحُّر محمد الحكيم

الملخص التنفيذي:

يمرُّ كوكب الأرض بتحولات كبيرة تتمثَّل بظاهرة الاحتباس الحراري الناتج من الفعاليات الاقتصادية والنشاط المفرط في استخدام الوقود الباعث للغازات المسبِّبة للاحتباس الحراري، مِمَّا تنتج منه ظواهرُ بيئيةٌ كبيرةٌ متمثلةٌ بالجفاف ونقص المياه في بعض أجزاء الكوكب وفيضانات في الأجزاء الأخرى.

إنَّ التغيرات المناخية مثل قلَّة الأمطار، وانخفاض تجهيز المياه، وارتفاع درجات الحرارة، وزيادة مساحات التصحُّر بشكل كبير في الإنتاجية الزراعية؛ أثَّرت بشكل كبير في زراعة العراق خلال السنوات الماضية، إذ انخفضت مساحة زراعة الحبوب ولا سيما الحنطة إلى 50%) عام (2022) عمَّا كانت عليه في سنة (2021)، عَمَّا أَدَّى إلى خفض كبير في نسبة تسلُّم المحصول المجهَّز لوزارة الزراعة بمقدار (2.5) مليون طن، بعد أن كانت تصل إلى (4.2) ملايين طن عام (2020)، و (6.2) ملايين طن عام (4.2).

تقترح الورقة مجموعةً من الحلول والبدائل وكذلك التوصيات تتعلَّق بالتشريعات القانونية أو إجراءات فعلية بحسب الجهات المختصة في مجال البيئة والمناخ والزراعة؛ لوضع المعالجات والخطط المناسبة؛ للتغلب على آثار التغيُّر المناخي، وتقليل صدماته المتمثلة بنقص الغذاء وتقديد الأمن المائي في العراق.

المقدمة:

يشير مصطلح الأمن الغذائي إلى توفر الغذاء للأفراد دون أيّ نقص، ويتحقَّق الأمن الغذائي حينما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو لا يتعرض له، ويُستخدم الأمن الغذائي معيارًا لمنع حدوث نقصٍ في الغذاء مستقبلا. وتُعدُّ المياه من أهم الموارد الطبيعية في المناطق ذات المناخ الجاف وشبه الجاف كالعراق؛ لأهًا تتحكَّم بتوزيع السكان ونشاطاتهم الاقتصادية، ولا سيما الزراعة، وهي بذلك أهمُّ مرتكزات الأمن الغذائي والأمن المائي الوطني.

إنَّ تفاقم مشكلات المياه وتزايد الطلب عليها ناتجٌ من النموِّ السكاني وتزايد متطلبات التنمية الاقتصادية، فضلًا عن التغيُّرات المناخية السلبية، فضلًا عن مشكلات تلوُّث المياه إلى حدود كبيرة، مِمَّا جعل بعض مصادرها غير صالحةِ للاستعمال البشري.

إنَّ الانخفاض الحادَّ في الأراضي الزراعية، والتنوُّع البيولوجي في الزراعة، وتدهور الأراضي والتربة، وزيادة الكثبان الرملية؛ أدى كلُّ ذلك إلى قلَّة الإنتاج الزراعي في العراق، وعانى المزارعون بسببها من نقص البذور والأسمدة، واضطرَّ مربو الثروة الحيوانية إلى بيع مواشيهم أو تركها وراءهم، وشهد بعضهم وقوع قطعاهم ومواشيهم فريسةً للمرض. وبالمثل، فإنَّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد منع الكثير من الفقراء العراقيين من تكملة الحصص الغذائية التي تزوّدها الحكومة بأغذية طازجةٍ وطعام مغذٍّ. ويعدُّ عامل ندرة المياه من أهمّ العوامل التي تؤدي إلى فقدان سبل العيش .

إنَّ الهدف من هذه الورقة دراسةُ تأثير التغيرات المناخية في مستوى الأمن الغذائي في العراق، ومعرفة وتحليل الضرر الحاصل للأمن الغذائي وتأثيره في المجتمع السكاني، وكذلك إيجاد الحلول اللازمة للحدِّ من الضرر المناخي، وإيجاد سبل لزيادة وتوفير المواد الغذائي لكلِّ أفراد المجتمع.

خلفية الموضوع:

يعدُّ العراق من أوائل الدول الأكثر تضرُّرًا من التغييرات المناخية، وكذلك من أكثر الدول صرفًا للمياه. وقد أدَّى الانخفاض في معدَّل سقوط الأمطار في الأعوام الماضية إلى زيادةٍ ملحوظةٍ بالجفاف، حيث يعدُّ العام الماضي من أكثر المواسم جفافًا منذ (40) عامًا، إذ أدَّى ذلك إلى نقص المياه وحصول التصحر وتآكل التربة؛ بسبب الممارسات الزراعية غير المستدامة، وإلى تضرر وانكماش الغطاء النباتي، وهو ما أدَّى إلى تدمير الأراضي ومصادر المياه في العراق، وسبَّب المزيد من تآكل التربة وتلوثها.

وهناك عدد من الأسباب التي تؤثر بشكلٍ ما في مستوى الأمن الغذائي، ومن ضمنها ظاهرة التصحُّر والجفاف وغيرها، ومن هذه الأسباب:

1. ارتفاع درجات الحرارة والمدى الحراري خلال اليوم أو على مدار السنة.

إنَّ معظم الأراضي المتصحِّرة يتصف مناخها بارتفاع درجات الحرارة، الذي يترتَّب عليها ارتفاع كمية التبخر من التربة، وقلة فاعلية الأمطار الساقطة، وانخفاض الرطوبة النسبية، مما يؤدي إلى قلة النبات الطبيعي أو انعدامه، فضلًا عن أنَّ ارتفاع المدى الحراري يعدُّ صفةً مناخيَّة تتصف بها معظم المناطق الجافة وشبه الجافة، ومن ثمَّ تؤثر في مكونات التربة ومدى تماسكها، وهذا يجعلها سهلةً أمام عملية التعرية التي تنشط في تلك البيئات.

2. إزالة الغطاء النباتي بفعل المؤثرات البشرية

إنَّ تعرُّض الغطاء النباتي لعملية الإزالة لحساب النشاط البشري واستخدامات الإنسان المختلفة جعل الأرضَ معرَّضةً لخطر التصحُّر، وذلك لحرمان التربة من غطائها النباتي الذي كان يوفِّر لها الحماية من مشكلة التعرية والانجراف.

3. ري المزروعات بأكثر من متطلباتها

لا يزال الكثير من الفلاحين يحمل فكرةً خاطئةً مفادها أنَّ إعطاء المزيد من الماء للنباتات يعطي إنتاجًا أفضلَ كمًّا ونوعًا، والحقيقة عكس ذلك، مما يؤثر سلبيًّا في إنتاجية النباتات من الثمار؛ بسبب تدني قدرة الأرض الإنتاجية.

آثار المشكلة:

- تدهور الغطاء النباتي وما ينتج منه من آثار سلبية في التنوع الحيوي، والحياة البرية النباتية والحيوانية،
 ومصادر المياه والمناخ المحلى والرطوبة ودرجات الحرارة والرياح وانجراف التربة.
- 2. تدهور التربة من خلال تعرضها للانجراف أو الجفاف والتملح، أو تشبعها بالماء عند الري المفرط، أو المغدق المائي، فضلًا عن تراجع إنتاجيتها الحيوية والزراعية؛ بسبب فقدان خصوبتها. كذلك يعمل التصحُّر على تلوث التربة نتيجة إضافة موادَّ غازية أو سائلة أو صلبة سائلة من مصادر تعدينية أو صناعية أو زراعية أو الترسيب الريحي أو المائي.
- 3. تملح وتراجع منسوب المياه الباطنية؛ بسبب الضخ المفرط وتراجع معدلات التغذية المائية، ما أدَّى إلى ظهور بعض المشكلات السكانية، كنقص الغذاء، والمجاعات، والفقر، والمرض، والهجرة.

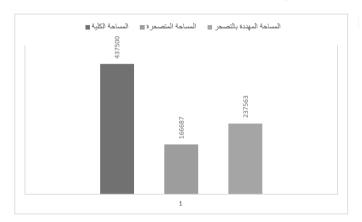
ومن نتائج التصحُّر تراجع أعداد النخيل من نحو (30) مليون نخلة إلى (9.5) ملايين؛ بسبب الحروب وبالأخص الحرب العراقية – الإيرانية، وقلة المياه وملوحتها، والأمراض الزراعية، والإهمال.

ومن النتائج الأخرى أيضًا تدهور القيمة الرعوية للمراعي التي تشكِّل (70%-75%) من مساحة البلد؛ بسبب الضغط الرعوي، وقطع واجتثاث نباتات العلف لأغراض الوقود، وزراعة أراضي المراعي التي تقل الأمطار فيها عن (200) ملم في السنة، وعدم تنظيم توزيع المياه الذي يؤدي إلى تركز الماشية في الأراضي التي تتوافر فيها المياه مع ما تتركه من تأثيرات سلبية في الغطاء النباتي.

وشهد العراق في العقود الأخيرة جفافًا في أغلب مناطقه، إذ انخفضت كميات الأمطار بنسبة (30%) عن المتوسط، وهبط منسوب المياه في الأنهار الرئيسة بأكثر من (50%)، ثما أدَّى إلى تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية المعتمد على الأمطار بنسبة (70%)، فضلًا عن خسائر في إنتاج القمح والشعير بنسبة (37%) و المنطقتين الوسطى والجنوبية على التوالى.

وتزداد المشكلة تعقيدًا إذا عرفنا أنَّ المناخ الصحراوي يسود في (70%) من الأراضي وبالأخص في السهل الرسوبي والهضبة الغربية، حيث تتراوح الأمطار السنوية بين (50-200) ملم.

شكل رقم (1) المساحات المتصحِّرة والمهدَّدة بالتصحُّر في العراق



ويعدُّ القطَّاع الزراعي من أكثر القطَّاعات المتأثرة بشُحِّ المياه في العراق، ولا سيما مع استخدام الأساليب التقليدية، لذا فإنَّ من أهم الأمور الواجب اتباعها هي تحسين أساليب الري المتبعة وتطويرها. وإنَّ ضعف مستوى استغلال مياه الري يعود إلى عدة أسباب رئيسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، في العام (1992) قُدِّرت المساحات المروية في العراق بنحو (2300) هكتار، استُخدم في حينها ما يزيد على (39,2) مليار مق" من المياه، أي يمعدل (1700) هكتار .

جدول رقم (1) المساحات المطلوب استصلاحها خلال الخطة للأعوام (2014-2010)

| المساحة المطلوب استصلاحها (۱۰۰۰) دونم | المحافظة | المساحة المطلوب استصلاحها (۱۰۰۰) دونم | المحافظة |
|--|------------|---|---------------|
| 79. | ذي قار | ١ | بغداد |
| ٣٧٠ | ميسان | ۲ | واسط |
| 19. | البصرة | 1 | ديالي |
| ٤٤٠ | نینوی | 1 | صلاح الدين |
| ١ | كركوك | ٧ | الديوانية |
| 1 | دهوك | 710 | بابل |
| 14. | السليمانية | ١٧٠ | كربلاء |
| 10. | أربيل | 17. | النجف |
| ١ | الانبار | ۲0. | المثنى |

البدائل السياساتية:

هناك الكثير من البدائل والحلول ويمكن اختصارها بالآتي:

إعادة تعديل وتفعيل قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة (2009)؛ لما له من أهمية كبيرة في الحفاظ على البيئة بما ينسجم مع التغيرات المناخية.

إنَّ أهمية التعديل تكمن في تكييف الواقع الحالي مع زيادة نسب التصحر وانعدام المساحات الخضراء والتغيرات التي تطرأ على الوضع المناخي في العالم، لينسجم مع قمم المناخ التي عُقدت في باريس (2015)، غلاسكو (2021)، شرم الشيخ (2022). والتركيز على التنمية المستدامة والطاقة المتجدِّدة بما يسهم في تطوير القطاع الزراعي وزيادة نسب المحاصيل الزراعية ثما يحفظ نمطًا معتدلًا من الأمن الغذائي.

2. تفعيل مجلس الأمن البيئي أو مجلس حماية البيئة

لما له من أهمية كبيرة في إصدار القرارات والتعليمات التي تتعلَّق بتنفيذ الحماية البيئية ورفع مستوى الوعي في مجالات متعددة، منها إرشاد استخدام المياه في الزراعة، واستخدام الأساليب الحديثة، المحافظة على المساحات الزراعية والبساتين المثمرة من التجريف، ورفع الوعي بأهمية الأمن الغذائي.

3. تشريع قانون الأمن البيئي

ليشمل الحفاظ على البيئة والمياه ومكافحة التصحر، فضلًا عن وضع العقوبات والجزاءات والتعليمات، إذ تسهم هكذا نوع من السياسات في الحدِّ من الاستخدام الجائر والهدر للمياه والموارد الطبيعية، كذلك يضع الخطط المناسبة ويعمل على إيقاف تجريف الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مناطق سكنية ، فضلًا عن استخدام الغابات بشكلٍ فعًال في بعض المناطق للتخفيف من حدة التغير المناخي. إنَّ حماية البيئة تتطلَّب فهم القوانين البيئية، وهذه لا يمكن تحقيقها إلَّا من خلال مؤسسات تُعنى بحماية البيئة، ومن أهم تلك المؤسسات هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يستهدف رصد البيئة وتحليلها، وتوفير المشورة والمعلومات البيئية، وتعزيز التعاون الدولي والامتثال للاتفاقيات البيئية. ومن أهم مقرراته اعتماد استراتيجية بشأن تطوير القانون البيئي، وهي تشمل المسؤولية عن الأضرار البيئية، وإبرام اتفاقيات بينية، والعمل على تكيف القوانين الوطنية للبيئة مع القانون الدولي للبيئة. فضلًا عن تمويل برامج بيئية في مختلف مناطق العالم، كمشروع "الحزام والطريق الذي يستهدف تقديم التجارب والخبرات في مجال المعالجة الأيكولوجية ومكافحة التصحر للدول المتأثرة، واستغلال أنواع الطاقة النظيفة كالرياح والشمس. ويمكن أيضًا ذكر مؤسَّسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومن أبرز مقرراته دعم المزارعين وتمكينهم في صنع القرارات البيئية، وتقديم المساعدات والقروض المدول في مختلف مناطق العالم من خلال المشاريع البيئية.

وبرنامج الغذاء العالمي يهدف إلى ضمان الأمن الغذائي، ومن أبرز مقرراته برنامج الغذاء مقابل العمل الذي يشمل تنفيذ مشاريع في الدول الفقيرة؛ من أجل إنعاش تلك المناطق وإعانة السكان المتأثرين، وتقديم مساعدات لتلك الدول؛ من أجل تطوير الزراعة والإنتاج الغذائي.

4. زيادة الوعي لدى المزارعين بخصوص التقنيات الحديثة ووسائل الري التي تشجّع على تقليل الاستهلاك، حيث تلعب التقنيات الحديثة دورًا مهمًّا في تطوير واقع القطاع الزراعي وتحسين إنتاجية المحاصيل والمنتجات الزراعية بصورة عامة.

جدوى البديل:

إنَّ تطبيق القانون بالشكل الصحيح والعادل وتعديله يكون من خلال إضافة موادَّ قانونية تنسجم مع الواقع الخالي، منها ما يتعلَّق بالجزاءات والعقوبات التي تحفِّز على عدم المساس بالأشجار والأراضي الزراعية، وإضافة بعض الجزاءات التي لها علاقة بالانبعاثات الغازية؛ التي ستؤدِّي إلى التقليل من الملوثات التي تطلقها المصانع أو السيارات، ويُخصَّص جزء من إيراداتها لإدامة البيئة بشكل مستمر. إنَّ تشريع هذا القانون جاء متوافقًا مع المادة (33/ ثانيًا) من الدستور العراقي لسنة (2005) التي تنصُّ على أن "تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الأحيائي والحفاظ عليها". إنَّ تطبيق القانون بشكل واسع وتفعيله في مؤسَّسات الدولة والوزارات والمحافظات والتوعية حوله يجب أن يكون إلى درجةٍ يضمن معرفة المواطن خطورة التغير المناخي وتأثيره البيئي، وأيضًا أهمية الأمن الغذائي. فضلًا عن مشاركة فعَّالة من المجتمع المدني وذوي العلاقة من وتأثيره البيئي، وأيضًا أهمية والتطبيقية ستضمن حملات كبيرة للتوعية والتنفيذ، وهذا ينسجم مع ما حصل من الحجات المعنية الإرشادية والتطبيقية ستضمن حملات كبيرة للتوعية والتنفيذ، وهذا ينسجم مع ما حصل من حملاتٍ بيئيةٍ مجتمعيةٍ أو حملات إغاثية، لذا تعدُّ هذه الطرق واسعة التأثير في المجتمع، ومن أنجح الوسائل في التطبيق، وبذلك سيحلُّ تطبيق هذا البديل السياساتي هذه المشكلة.

الاستنتاجات:

- 1. العراق من أكثر الدول المعرَّضة للتصحُّر والجفاف؛ بسبب قلة الأمطار وارتفاع درجات الحراره في معظم محافظاته.
- 2. إِنَّ للتغيرات المناخية تأثيرًا مباشرًا في مستوى الأمن الغذائي في العراق، ومن ثُمَّ انعكس على إمكانية توفير الغذاء الكافي لأفراد المجتمع.
- 3. ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف إلى أكثر من (50) درجةً مئويَة وتفاوت تساقط الأمطار خلال السنة أدَّى إلى زيادة الأراضي الجافة وشبه الجافة في العراق، وعليه قتلت روح الأرض، إذ أصبحت الزراعة في هذه الأراضي شبه منتهية.

إنَّ الانخفاض في الأراضي الزراعية، والتنوُّع البيولوجي في الزراعة، وتدهور الأراضي والتربة، وزيادة الكثبان الرملية؛ أدَّى إلى زيادة المشاكل وهجرة عدد كبير من البشر والحيوانات، ومن الأمثلة على ذلك العواصف الترابية المتعدِّدة التي شهدها البلد حتى الآن في عام (2022)، والتي تسببت في وفيات بشرية وحيوانية وتلف في المحاصيل الزراعية.

التوصيات:

- 1. زراعة مصدَّات الرياح وتغطية سطح التربة خاصة في الأراضي الرملية؛ للحدِّ من التعرية وزحف الرمال.
- 2. إنشاء مبازل في المناطق ذات الانحدار القليل أو الأراضي المستوية؛ لتصريف المياه الزائدة عن حاجة النبات والحيلولة دون ارتفاع المياه الباطنية. والحفاظ على النبات الطبيعي والاستخدام العقلاني له؛ لحماية التربة من خطر الانجراف والتعرية.
- 3. تحسين المعلومات المتعلقة بالأحوال الجوية والمناخ التي تصل إلى المزارعين يمثِّلُ أحدَ السبل للحدِّ من فقد المواد الغذائية ومخلفاتها، ولذا يلزم زيادة توعية وإرشاد المزارعين بمفهوم وأهمية الزراعة المستدامة ودورها في مكافحة التصحُّر وتدهور الأراضي والمحاصيل؛ بسبب التغيرات المناخية.
 - 4. إعادة التشجير لكونه مساهمًا رئيسًا في تغيُّر المناخ وتحسين الأمن الغذائي.
- 5. دعم الابتكار وريادة الأعمال يمكن أن يساعد أيضًا في عملية التغيير، فالعمليات والتقنيات الجديدة في تخطيط الأراضي الطبيعية وتحليل التربة والري وحتى البروتينات البديلة مثل اللحم النباتي؛ تجعل الزراعة واستخدام الأراضي أكثر استدامة.

المصادر:

- 1. اليوم العالمي لمكافحة الجفاف والتصحر، الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تدعو إلى العمل واتخاذ الإجراءات لدعم العراق في إدارة موارد المياه والتكيف مع التغييرات المناخية 17حزيران /يونيو 2022، بغداد.
- 2. مشروعات منظمة الأغذية والزراعة تساعد على تنشيط إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وخلق فرص عمل من خلال تحفيز النمو 2022.
- 3. مركز كربلاء للدراسات والبحوث مشكلة التصحر أسبابها وسبل مكافحتها م.م مالك رحيم عبد زيد يدام 2022.
 - 4. جبر، مصطفى قيس وآخرون، الموارد المائية المتاحة في العراق وبوادر شحة المياه 2022.
- الشمري، جتان فخري حسن، الأمن الغذائي في العراق المشكلات والحلول، مجلة دراسات تربوية، العدد .
 ١٩ 46 .
- 6. مركز البيان للدراسات والتخطيط، الحد من التلوث البيئي والتغير المناخي، مبادرة الشرق الأوسط
 الأخضر، على عبد الرزاق 2021.
 - 7. صبري، التصحر مفهومه وأسبابه، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، ٢٠١١، ص145.
- 8. تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠٠١، حول حصن الإدارة البيئية الدولية، منشورات الأمم المتحدة نيويورك، ٢٠٠١، ص (١٢).
- 9. تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشان أساليب مكافحة التصحر، منشور في مجلة البيئة والتنمية، العدد . ١٧٠، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت، 2012، ص 56-59.
- 10. تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عام ٢٠١٠، بعنوان التصحر، منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد 182
 - 11. جمعية الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص١٩-٢١.
- 12. تقرير مؤتمر الأطراف الاتفاقية مكافحة التصحر في الدورة الثالثة 4 عام 2005، مرجع سابق، ص ٣٢.

استخدام النظام الانتخابي المختلط لضمان توازن الأحزاب

وزيادة حظوظ المستقلِّين

على مبارك

الملخص التنفيذي:

بعد تغير النظام السياسي عام 2003 والتحوُّل إلى النظام الديمقراطي أجرى العراق خمسة انتخابات على مستوى مجلس النواب ومجالس المحافظات، استخدم خلالها عدة أنظمة انتخابية وتعديلاتها، لكنَّها بقيت محلَّ نقاش وجدل المختصين والناشطين والأحزاب السياسية والسياسيين فضلًا عن عامة الناس، ومن هذه القوانين قانون انتخابات سانت ليغو المعدَّل (1.7) في الانتخابات البرلمانية 2018 الدورة النيابية الرابعة، وقانون الدوائر المتعددة في انتخابات عام 2021 الدورة النيابية الخامسة.

أجرت هذه الورقة مقارنةً بين نظام سانت ليغو المعدل (1.7) ونظام الدوائر المتعددة والنظام المختلط، من خلال مجموعة مؤشرات وهي التمثيل والاستقرار السياسي وضياع الأصوات والأصوات الفعلية، كما احتسبت نتائج الانتخابات عند التحوُّل من نظام إلى آخر باستخدام عدد الأصوات نفسه لكلِّ مرشَّح وكيان أو حزب سياسي.

وبيَّنت الورقة سلبيات كلِّ نظام انتخابي، فالإشكالية على نظام سانت ليغو وتعديلاته هي القاسم الانتخابي (العتبة الانتخابية)، والإشكالية في نظام متعدِّد الدوائر هي انحسار الخيارات للناخب فضلًا عن انحسار التنافس للمرشح بدائرة صغيرة، ثما يقلِّل فرص المرشحين الذين يملكون جمهورًا على مستوى المحافظة وليس القضاء، وفي الوقت نفسه يمنح نظام الدوائر المتعددة أفضليةً لرجال الدين والعشائر وغيرهم ممن يمتلكون تماسًا مباشرًا مع مجتمعاتهم المحلية؛ بسبب طبيعة نشاطهم العشائري أو الديني، بعكس أساتذة الجامعات والناشطين وغيرهم ممن يمتلكون جمهورًا عامًّا غير منتظم وغير محدد في منطقة معينة.

واقترحت هذه الورقة النظام الانتخابي المختلط؛ لمعالجة بعض سلبيات النظامين المذكورين آنفًا؛ بغية تحقيق أعلى مستوى من العدالة الانتخابية للمرشح والناخب، وإعطاء مساحة اختيار أكبر للناخب، فضلًا عن إنصاف المستقلين وعدم ضياع أصواقم. واستخدم الباحث نتائج انتخابات محافظة البصرة أنموذجًا لاحتساب المقاعد الجديدة على وفق النظام المقترح.

المقدمة:

تعدُّ الانتخابات أحد المكونات الرئيسة للأنظمة الديمقراطية أو التمثيلية، فمع استحالة ممارسة الديمقراطية المباشرة التي يتم بمقتضاها مشاركة جميع المواطنين في اتخاذ القرار، ظهر مفهوم "التمثيل" الذي يشير إلى قيام المواطنين بالتعبير عن مصالحهم وتفضيلاهم من خلال انتخاب ممثلين لهم في المجالس النيابية على المستوى الموطني العام (البرلمان أو الهيئة التشريعية)، وعلى المستوى المحلي (المجالس المحلية على مستوى المحافظات والأقضية). ومع تبلور مفهوم التمثيل أصبح من الضروري الاتفاق على القواعد والإجراءات التي يتم على وفقها انتخاب ممثلين عن جمهور المواطنين، الأمر الذي لم يكن سهلًا أو يسيرًا. وإن المبدأ المقبول اليوم هو "رجل واحد له صوت واحد"، الذي استقرَّ عبر نضالات سياسية واجتماعية طويلة في أوروبا والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي شهدت تطورًا ديمقراطيًّا مبكرًا في القرنين الثامن والتاسع عشر.

ومع اتساع نطاق حقِّ التصويت، ازدادت أهمية الانتخابات بوصفها التعبير الإجرائي عن مفهوم التمثيل، فالنظام الانتخابي هو عملية ترجمة أو تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد برلمانية، ليحكم الشعب من خلال انتخابه ممثلين عنه في هذه المجالس، لذا يعدُّ التمثيل جوهر الديمقراطية، إذ يختار الشعب ممثليه الذين يشكِّلون السلطة التي تخضع لمراقبة الشعب ومحاسبته بشكل حرِّ عبر الانتخاب؛ من أجل تداولها.

خلفية الموضوع

جرت أول انتخابات في العراق بعد عام 2003 بتاريخ 2005/1/30، وهي انتخابات الجمعية الوطنية بموجب القانون الذي أقرَّته سلطة الائتلاف المؤقَّتة بالأمر 96 لسنة 2004، الذي اعتمد نظام التمثيل النسبي على وفق صيغة القوائم المغلقة، مع عَدِّ العراق منطقةً انتخابيةً واحدةً. ثمَّ أصدرت الجمعية الوطنية قانونا انتخابيًا جديدًا هدف إلى اعتماد نظام انتخابي أكثر تمثيلًا للناخبين، وهو نظام الدوائر المتعددة، مع عدم إهمال ميزة نظام الدائرة الواحدة، تم من خلاله تقسيم العراق على (18) دائرةً انتخابيةً بحسب عدد المحافظات، وخصَّص لمذه الدوائر (230) المحافظات، وخصَّص لهذه الدوائر (230) مع عدد الناخبين، وخصَّص لهذه الدوائر (230) مقعدًا، وعَدَّ العراق منطقةً انتخابيةً واحدةً، وبالنسبة إلى (45) من المقاعد المتبقية تُقسَّم يحسب طريقة التمثيل النسبي.

ثم أقرَّ قانون التعديل رقم (26) لسنة 2009 (قانون تعديل قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005)، وقد أبقى هذا النظام على نظام التمثيل النسبي باعتماد المعدل الانتخابي، ثم تقسيم عدد الأصوات الصحيحة لكلِّ قائمة على المعدَّل الانتخابي لتحديد عدد المقاعد التي يفوز بها. أمَّا توزيع المقاعد داخل القائمة؛ فيكون على وفق نظام الأغلبية البسيطة. أمَّا بالنسبة إلى توزيع المقاعد الشاغرة بعد المرحلة الأولى من التوزيع؛ فإنَّ هذا القانون لم يعتمد لا على طريقة (الباقى الأقوى) ولا على طريقة (المعدل الانتخابي)،

بل أقرَّ طريقةً جديدةً بتوزيع المقاعد الشاغرة على القوائم الفائزة فقط التي حصلت على أصواتٍ تعادل المعدَّل الانتخابي أو أكثر. أمَّا القوائم التي لم تصل عدد أصواتها إلى المعدل الانتخابي؛ فإغَّا حُرمت من الحصول على أية مقاعد، ومن ثمَّ أهملت أصواتها في المراحل اللاحقة لعملية توزيع المقاعد. وبحذا فإنَّ أصواتها تؤول لصالح الكيانات الفائزة، ليقرَّ بعدها مجلس النواب قانونًا جديدًا وهو قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013 الذي أقرَّ آلية تصويت على وفق صيغة القائمة المفتوحة، إذ يحقُّ للناخب التصويت إمَّا للقائمة أو للقائمة مع أحد المرشحين. وقد أعطت هذه المادَّة الحق للمرشح الفرد الترشيح لعضوية مجلس النواب.

أمًّا انتخابات عام 2018؛ فاستند قانونها إلى قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 المعدل وتعديله الأول والثاني لسنة 2018، مستخدمًا نظام التمثيل النسبي للقائمة المفتوحة الذي سمح أيضًا باختيار كيانٍ سياسيٍّ ومرشحٍ محددٍ ضمن القائمة، وعد كلَّ محافظةٍ دائرةً انتخابيةً واحدةً يخصّص لها مقاعد بحسب عدد سكانها المقدرين وتوزع المقاعد على وفق هذا القانون بحسب نظام سانت ليغو المعدل وبقاسم انتخابي قدره (1.7) بعدما كان (1.6) في انتخابات عام 2014. ليأتي قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد رقم 9 لسنة 2020 الذي غادر تطبيق نظام التمثيل النسبي، ولجأ إلى تطبيق نظام الاغلبية، إذ إنَّ الفقرة الثانية من المادة الخامسة عشرة من هذا القانون حدَّدت طريقة الترشيح في هذه الانتخابات بالاعتماد على الترشيح الفردي والدوائر المتعددة في المحافظة.

تصميم النظام الانتخابي

اعتمد قانون الانتخابات التي جرت عام 2021 نظام الدوائر المتعددة داخل المحافظة الواحدة، الأمر الذي أفضى إلى عدم تحقُّق العدالة لبعض الفئات مثل الناشطين وأساتذة الجامعات والمؤثرين في مستوى المحافظة، ومنح أفضلية لشيوخ العشائر والأحزاب والمناطقية، فضلًا عن تحديده لعمل النائب ضمن رقعة جغرافية صغيرة، في حين ينبغي أن يمثل النائب مساحةً شعبيةً أوسع على مستوى المحافظة، إذا أدركنا أنَّ الدائرة الواحدة على مستوى العراق فيها تحديات كبيرة مما يصعب عملية تطبيقها.

جدول رقم (1) إيجابيّات وسلبيّات النظام متعدّد الدوائر المطبّق في انتخابات عام 2021

| السلبيَّات | الإيجابيّات |
|---|---|
| هدر كم كبير من أصوات الناخبين. | سهولة التطبيق وفرز الأصوات. |
| صعوبة احتساب الكوتا. | لا يحتاج المرشح مبالغ مالية عالية للدعاية الانتخابية. |
| حرمان بعض الأقضية من التمثيل. | يحدُّ من رمزية الزعامات العشائرية والدينية والقومية. |
| حرمان الأقليات من التمثيل. | تشتت الأحزاب ومناصريها. |
| صعوبة تحقيق الأغلبية في البرلمان. | يلغي رمزية الزعامات أو رؤساء الكتل. |
| صعوبة تشكيل الحكومة. | يحدُّ من تحويل الترشيح من محافظة إلى أخرى. |
| صعوبة تمرير القوانين في البرلمان. | تقليل سطوة الأحزاب السياسية على المرشحين والنواب. |
| سهولة تسخير المال الفاسد لكسب الأصوات. | يساعد الناخب في التعرف على البرنامج الانتخابي للمرشح. |
| لا يسهم في استقرار النظام لدورتين في أقل تقدير. | إفراز تمثيل قريب للناخب. |
| | يسهم في صعود المستقلين. |
| | الفائز يكون هو الأكثر تأييدًا في الدائرة الانتخابية. |

أمًّا نظام سانت ليغو المعدَّل (1.7)؛ فهو مجحف بحقِّ الأحزاب الناشئة والمرشحين المستقلين؛ بسبب وجود عتبة انتخابية فضلًا عن صعود شخصيات بأصوات زعيم الحزب أو الشخصيات التي تمتلك ثقلًا سياسيًّا وجماهيريةً واسعةً، مما يعني إمكانية صعود مرشح ضمن كيان معيَّن بمئات الأصوات، وعدم صعود مرشح مستقل حصل على آلاف الأصوات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأحزاب الناشئة.

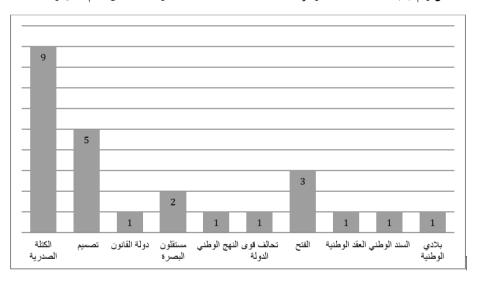
جدول رقم (2) إيجابيَّات وسلبيَّات نظام سانت ليغو (1.7) المعدَّل المطبَّق في انتخابات عام 2018

| السلبيَّات | الإيجابيَّات |
|--|---|
| زيادة هيمنة رؤساء وزعماء الكتل على المرشحين. | يضمن عدم ضياع أيِّ صوت للحزب أو الكيان من طريق الإفادة |
| ضياع الأصوات التي لم تصل إلى العتبة الانتخابية. | من مجموع أصوات الكيان أو الحزب. |
| صعوبة صعود القوى والأحزاب الناشئة. | يضمن عملًا سياسيًّا حقيقيًّا من طريق أحزاب وكيانات ويعطي رمزيةً |
| صعود شخصيات ليس لها قبول شعبي بسبب أصوات زعيم الحزب. | لقيادة الحزب. |
| غير منصف عند توزيع المقاعد، فيمكن فوز مرشح حاصل على مئات | |
| الأصوات ويخسر مرشح آخر من قائمة أخرى حاصل على آلاف | |
| الأصوات. | |

البديل السياساتي المقترح

تضمَّن النظامان المذكوران آنفًا بعد اعتمادهما في دورتين انتخابيتين متتاليتين مجموعة سلبيات وإيجابيات، لذا يقترح الباحث اعتماد النظام الانتخابي المختلط الذي يجري فيه توزيع نسبة (00%) من المقاعد في الدائرة الانتخابية على وفق آلية يُعاد فيها ترتيب تسلسل المرشحين جميعهم في الق وائم الفائزة والخاسرة جميعها، على وفق عدد الأصوات التي حصل عليها كلّ منهم، ويكون الفائز الأول من يحصل على أعلى الأصوات في جميع القوائم ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة، على أن يجري تنزيل أصوات المرشحين الفائزين من أصوات القائمة، علمًا أنَّ المحافظة دائرة واحدة.

ولإثبات نجاعة النظام المقترح فإنّنا سنجري تحليلًا لنتائج انتخابات محافظة البصرة باستخدام ثلاثة أنظمة، وهي: الدوائر المتعددة، وسانت ليغو (1.7) المعدل، والمختلط.



شكل رقم (1) عدد المقاعد الفائزة في انتخابات 2021 لمحافظة البصرة عند تطبيق نظام الدوائر المتعددة

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الموقع الرسمي.

وعند إجراء محاكات على نتائج الانتخابات نفسها في أعلاه واعتماد نظام سانت ليغو المعدَّل (1.7) وهو النظام نفسه المستخدم في الانتخابات البرلمانية العراقية للدورة الرابعة 2018 كانت النتائج كما يأتي:

| (1.7) المعدل | نظام سانت ليغو | كيانٍ بعد تطبيق | لمقاعد الفائزة لكلّ | جدول رقم (3) عدد ا |
|--------------|----------------|-----------------|---------------------|--------------------|
|--------------|----------------|-----------------|---------------------|--------------------|

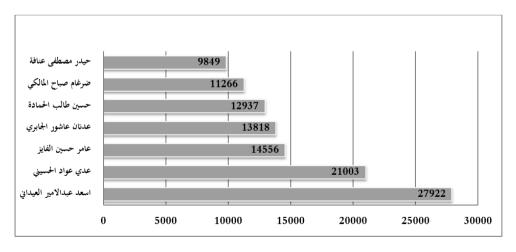
| عدد المقاعد | 13 | 11 | 9 | 7 | 5 | 3 | 1.7 | عدد الاصوات | الكيان السياسي | ت |
|-------------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|----------------|---------------------|---|
| 7 | 8,311 | 9,822 | 12,005 | 15,435 | 21,609 | 36,015 | 63,555 | 108,044 | تصميم | 1 |
| 4 | 6,051 | 7,151 | 8,740 | 11,237 | 15,731 | 26,219 | 46,269 | 78,657 | الكتلة الصدرية | 2 |
| 3 | 3,476 | 4,108 | 5,021 | 6,456 | 9,038 | 15,063 | 26,582 | 45,189 | الفتح | 3 |
| 3 | 3,200 | 3,781 | 4,622 | 5,942 | 8,319 | 13,865 | 24,467 | 41,594 | دولة القانون | 4 |
| 2 | 2,997 | 3,542 | 4,329 | 5,566 | 7,793 | 12,988 | 22,920 | 38,964 | العقد الوطنية | 5 |
| 2 | 2,777 | 3,282 | 4,012 | 5,158 | 7,221 | 12,035 | 21,238 | 36,104 | تحالف قوى الدولة | 6 |
| 2 | 2,537 | 2,998 | 3,664 | 4,711 | 6,596 | 10,993 | 19,399 | 32,978 | المستقلين البصرة | 7 |
| 2 | 2,203 | 2,604 | 3,182 | 4,091 | 5,728 | 9,546 | 16,846 | 28,639 | النهج الوطني | 8 |

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات المفوضية العليا للانتخابات.

نلحظ أنَّ عدد الأصوات الضائعة عند تطبيق هذا النظام كان (92) ألف صوت وهي تمثل الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب العشرة الأخرى المشاركة ولم تحصل على أيّ مقعد.

أمًّا عند إجراء محاكات على النتائج نفسها باستخدام النظام المختلط (المقترح) يكون هناك صعود مباشر له (8) مقاعد وبنسبة (30%)، والصعود بوساطة سانت ليغو (1.7) يكون (17) مقعدًا وبنسبة (70%)، علمًّا أنَّ العدد الكلي (25) مقعدًا وكما يأتي:

شكل رقم (2) المرشَّحون الفائزون والحاصلون على أعلى الأصوات في محافظة البصرة (30%)



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات المفوضية العليا للانتخابات.

ويمثِّل الجدول في أدناه نتائج (70%) من الأصوات بعد حذف أصوات المرشحين الفائزين الذين يمثِّلون نسبة (30%) من مجموع عدد الأصوات الكلى.

| المقاعد المباشرة | مقاعد 1.7 | 9 | 7 | 5 | 3 | 1.7 | عدد الاصوات | الكيان السياسي | ت |
|---------------------|------------------------------|--|--|--|--|--|---|---|--|
| 2 | 4 | 7,285 | 9,367 | 13,113 | 21,855 | 38,568 | 65,566 | تصميم | 1 |
| 2 | 3 | 6,208 | 7,982 | 11,174 | 18,624 | 32,865 | 55,871 | الكتلة الصدرية | 2 |
| 0 | 2 | 4,329 | 5,566 | 7,793 | 12,988 | 22,920 | 38,964 | العقد الوطنية | 3 |
| 1 | 2 | 3,370 | 4,333 | 6,066 | 10,109 | 17,840 | 30,328 | دولة القانون | 4 |
| 0 | 2 | 3,182 | 4,091 | 5,728 | 9,546 | 16,846 | 28,639 | النهج الوطني | 5 |
| | المباشرة 2 2 0 1 | 1.7 المباشرة 2 4 2 3 0 2 1 2 | المباشرة 1.7 2 4 7,285 2 3 6,208 0 2 4,329 1 2 3,370 | المباشرة 1.7 2 4 7,285 9,367 2 3 6,208 7,982 0 2 4,329 5,566 1 2 3,370 4,333 | المباشرة 1.7 9 7 5 2 4 7,285 9,367 13,113 2 3 6,208 7,982 11,174 0 2 4,329 5,566 7,793 1 2 3,370 4,333 6,066 | المباشرة 1.7 9 7 5 3 2 4 7,285 9,367 13,113 21,855 2 3 6,208 7,982 11,174 18,624 0 2 4,329 5,566 7,793 12,988 1 2 3,370 4,333 6,066 10,109 | الباشرة 1.7 9 7 5 3 1.7 2 4 7,285 9,367 13,113 21,855 38,568 2 3 6,208 7,982 11,174 18,624 32,865 0 2 4,329 5,566 7,793 12,988 22,920 1 2 3,370 4,333 6,066 10,109 17,840 | الأصوات 1.7 9 7 5 3 1.7 الماشرة 1.7 2 4 7,285 9,367 13,113 21,855 38,568 65,566 2 3 6,208 7,982 11,174 18,624 32,865 55,871 0 2 4,329 5,566 7,793 12,988 22,920 38,964 1 2 3,370 4,333 6,066 10,109 17,840 30,328 | الكيان السياسي الاصوات 1.7 9 7 5 3 1.7 الماشرة 2 4 7,285 9,367 13,113 21,855 38,568 65,566 2 3 6,208 7,982 11,174 18,624 32,865 55,871 3 0 2 4,329 5,566 7,793 12,988 22,920 38,964 1 2 3,370 4,333 6,066 10,109 17,840 30,328 |

5,344

4.837

3,832

2.969

2,687

2,129

2

2

1

1

3,817

3,455

2,737

جدول رقم (4) عدد المقاعد الفائزة لكلِّ كيانٍ سياسيّ عند تطبيق النظام المختلط المقترح

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات المفوضية العليا للانتخابات.

15,716

14,227

11,271

26,718

24,186

19,160

المؤشِّرات الأساسية لدراسة نتائج انتخابات محافظة البصرة لسنة 2021

8,906

8.062

6,387

1. مؤشر التمثيل السياسي

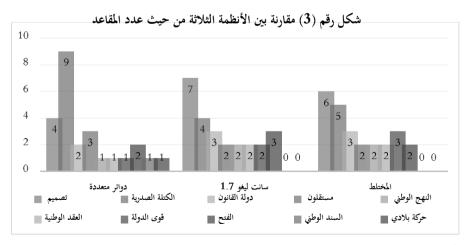
تحالف قوى الدولة

الفتح

المستقلين البصرة

7

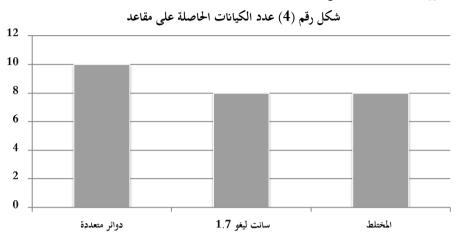
عند المقارنة بين سانت ليغو والمختلط نجد أنَّ النظام المختلط يعالج مشكلة عدم صعود المستقلين؛ بسبب العتبة الانتخابية على الكيان السياسي من خلال صعود مباشر للمرشحين الحاصلين على أعلى عدد أصوات بنسبة (30%) من مقاعد المحافظة (الدائرة الانتخابية)، وكذلك عالج سلبية صعود مرشحين بمئات الأصوات مقارنةً بمرشح من كيان آخر يمتلك عدد أصوات أعلى؛ بسبب العتبة الانتخابية للكيان من طريق حذف أصوات الصعود المباشر من مجموع أصوات الكيان عند إجراء عملية حساب سانت ليغو.



المصدر: من إعداد الباحث.

2. مؤشر الاستقرار السياسي

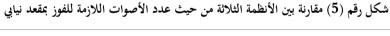
نلحظ في المخطَّط أدناه أنَّ نظام الدوائر المتعدِّدة يعطي نتائج تسبِّب عدم استقرار سياسي؛ بسبب حصول عشرة كيانات سياسية على مقاعد، مما يسبِّب صراعًا سياسيًّا أكبر، بعكس نظام سانت ليغو والمختلط الذي يؤدِّي إلى فوز كيانات سياسية أقلَّ.

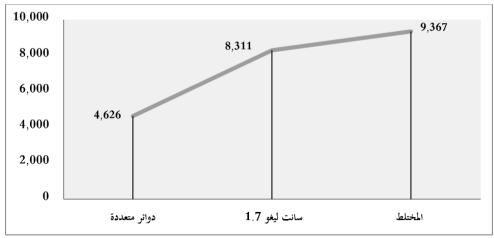


المصدر: من إعداد الباحث.

3. مؤشر الأصوات الفعلية

يبيِّن المخطَّط (5) وجود أفضلية للنظام المختلط من حيث تمثيل النائب لأكثر عدد من الناخبين، مما يعطي شرعيةً مجتمعيةً أكبر، وكذلك تمثيلًا حقيقيًّا للناخبين.

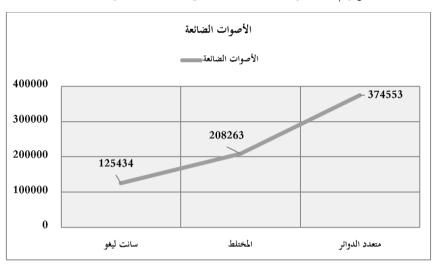




المصدر: من إعداد الباحث.

4. مؤشر الأصوات الضائعة

يظهر المخطط رقم (6) أنَّ النظام المختلط يضمن عددًا متوسِّطًا من ضياع للأصوات مقارنة بالقانونين الأخرين، إذ أظهرت نتائج التحليل أنَّ نظام سانت ليغو هو الأفضل من حيث ضياع الأصوات، في حين أنَّ نظام الدوائر المتعدِّدة هو الأكثر ضياعًا للأصوات، وهذه نقطةٌ مهمةٌ لتحديد النظام الانتخابي المناسب والأكثر عدالةً في توزيع الأصوات.

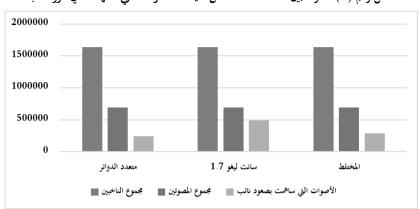


شكل رقم (6) مقارنة بين الأنظمة الثلاثة من حيث عدد الأصوات الضائعة

المصدر: من إعداد الباحث.

تحليل بعض البيانات الساندة في نتائج انتخابات محافظة البصرة

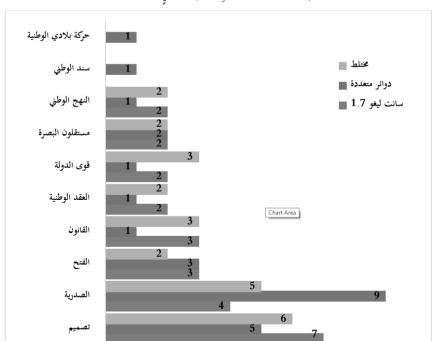
يشير المخطَّط رقم (7) إلى أنَّ نسبة مجموع المصوتين إلى مجموع الناخبين هي (36%)، ومجموع الأصوات التي أسهمت في صعود (25) نائبًا عن محافظة البصرة تمثّل (9%) فقط من ناخبي محافظة البصرة، مما يعطي دلالةً على ضياع نسبة كبيرة من الأصوات، فضلًا عن هشاشة في تمثيل النائب عند استخدام البيانات، وأنَّ نظام سانت ليغو هو الأفضل بنسبة (17%)، ثم النظام المختلط بنسبة (11%)، فيما بلغت نسبة نظام الدوائر المتعددة (9%) فقط.



شكل رقم (7) مقارنة بين الأنظمة الثلاثة من حيث الأصوات التي أسهمت في فوز نائب

المصدر: من إعداد الباحث.

ويبيِّن المخطَّط رقم (8) عدد مقاعد كلِّ كيانٍ سياسيٍّ وفق الأنظمة الثلاثة، إذ نلحظ أنَّ النظام المختلط أعطى نوعًا من التوازن بين الكيانات السياسية من حيث عدد المقاعد، وهو توازنٌ قريبٌ مما حقَّقه نظام سانت ليغو المعدَّل، في حين منح نظام الدوائر المتعددة مقاعد للكيانات صغيرة التي لم تحصل على مقاعد في نظامي سانت ليغو والمختلط.

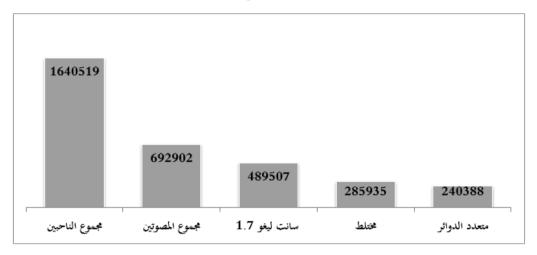


شكل رقم (8) عدد مقاعد كلِّ كيانٍ سياسيِّ وفق الأنظمة الثلاثة

المصدر: من إعداد الباحث.

كذلك أظهرت نتائج التحليل أنَّ نظام سانت ليغو 1.7 المعدَّل أفضل من حيثُ التمثيل العددي للناخبين، ثم النظام المختلط، في حين كان نظام الدوائر المتعددة هو الأقلّ تمثيلًا.

شكل رقم (9) مجموع الناخبين والمصوّتين ومجوع الأصوات التي أسهمت في صعود (25 نائبًا) في البصرة بحسب كلّ نظام انتخابي



المصدر: من إعداد الباحث.

جدوى البديل السياساتي

من خلال إيجابيًات وسلبيًات كلِّ قانون من القوانين أعلاه يتبيَّن أنَّ نظامي سانت ليغو المعدَّل والدوائر المتعدِّدة لم يحقِّقا عدالةً من عدة جوانب، فمثلا لم يعطِ نظام الدوائر المتعدِّدة حرية اختيار أكبر، فضلًا عن كونه مجحفًا بحقِّ الأكاديميين والناشطين والشرائح التي يكون جمهورها على مستوى محافظة وليس منطقة معينة، وتم ذكر سلبيًات القانون آنفًا.

أمًّا سانت ليغو (1.7) المعدَّل؛ فهو مجحف بحقِّ الأحزاب الناشئة والمرشحين المستقلين؛ بسبب وجود عتبة انتخابية على الكيان السياسي، وكذلك يمكِّن صعود شخصيات ضعيفة التمثيل بوساطة أصوات زعيم الحزب أو الشخصيات التي تمتلك ثقلًا سياسيًّا وجماهيريًّا، بمعنى صعود مرشح ضمن كيان معيَّن بمئات الأصوات. وعدم صعود مرشح مستقل حصل على آلاف الأصوات.

لذا؛ يرى الباحث أن البديل السياساتي المقترح يعالج مشكلة عدم فوز المرشحين المستقلين، على الرغم من امتلاكهم أصواتًا عاليةً، وكذلك إنصاف الأحزاب بعدم ضياع مجموع أصواتهم؛ لأنَّ الحزب كيان وليس أفرادًا، ومن العدل أن يستفيد الحزب من كلّ صوت يحصل عليه.

الخاتمة:

يستنتج الباحث أنَّ النظام المقترح يعالج بعض المشكلات الموجودة في النظامين الآخرين، ومنها: 1. مشكلة ضياع الأصوات الحاصل في نظام الدوائر المتعددة.

- 2. مشكلة عدم عدالة التنافس بين المستقلين أو الأحزاب الناشئة والأحزاب التقليدية.
- 3. مشكلة صعود مرشحين بمئات الأصوات على حساب مرشحين أفراد يملكون أصواتاً أعلى؛ بسبب القاسم الانتخابي سانت ليغو من طريق صعود المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات بنسبة 30%.
- 4. مشكلة عدم جدوى الأحزاب السياسية أو الكيانات؛ بسبب حساب الأصوات بصورة فردية للمرشح فقط من طريق حساب أصوات الكيانات السياسية والأحزاب بعد طرح أصوات الفائزين بصورة مباشرة بأعلى الأصوات، واستخدام طريقة سانت ليغو 1.7 بنسبة 70%.
 - 5. مشكلة انحسار خيارات الناخبين في نظام الدوائر المتعددة.
 - 6. مشكلة النسبة المنخفضة للأصوات الفعلية الناتج منها مقاعد برلمانية.

يوصي الباحث باستخدام النظام المختلط لمعالجة سلبيات النظامين الآخرين، وهو أكثر ملائمةً ونجاعةً للوضع العراقي، وبالتأكيد فإنَّ هذا النظام قد لا يكون هو الأكمل، ولكنه قادرٌ على معالجة أبرز الإشكاليات الموجودة في النظامين، وهو يعدُّ حلَّا وسطًا بين الأحزاب التقليدية والأحزاب الناشئة والمستقلين، وربًا كانت الإشكالية الأكبر على سانت ليغو هي العتبة الانتخابية للكيان أو الحزب السياسي وقضية انحسار الاختيارات للناخب في نظام الدوائر المتعددة، فضلًا عن المرشحين الذين يملكون جمهورًا على مستوى المحافظة وليس القضاء، وهذا أمرٌ عالجه النظام المختلط.

المصادر

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الأمم المتحدة.

www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights

- بحث سياسي "أهمية الانتخابات في النظام الديمقراطي" حسن الشامي/ رئيس الجمعية المصرية للتنمية العلمية والتكنلوجيا.
- 3. "نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية" الدكتور عبد العزيز عليوي العيساوي/ أكاديمي مختص في الشؤون الانتخابية والدراسات الديمقراطية
 - 4. مقال سياسي "إيجابيات وسلبيات قانون الانتخابات الجديد" على الازيرجاوي / أستاذ في القانون.
 - 5. كتاب "الرقابة على الحملة الانتخابية في العراق" رشا شاكر حامد / الجزء والصفحة: ص38-51.
 - 6. موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/ نتائج انتخابات 2021 محافظة البصرة.
- 7. الانتخابات النيابية في العراق 2018 وملامح الخارطة السياسية الجديدة، وليد الزيدي، مقال منشور في منصة المنهل الإلكترونية.
- 8. مختصر النظم الانتخابية المطبقة في العراق، سربست مصطفر رشيد أميدي، مقال منشور في موقع الحوار المتمدن.

نظام الحصص ضمانٌ للمساواة في المؤسسات العامة

سراج علي

الملخص التنفيذي:

يمثل التمييز ضدَّ المرأة في مؤسسات الدولة العامة مشكلةً خطيرةً ينبغي معالجتها؛ من أجل خلق مجتمع أكثر عدلًا ومساواةً. ومن المهم ملاحظة أنَّ المشكلة لا تتعلَّق فقط بضعف تمثيل المرأة في المؤسسات، بقدر تعلّقها أيضًا بجودة بيئة العمل وطريقة معاملتها، مما يؤثر في إنتاجيتهم وجودة عملهم وانعكاسات ذلك على أداء المؤسّسات.

وتتجذّر مشكلة تمييز المرأة في الحصول على المناصب الإدارية والتمثيل في العراق في عدد من العوامل، بما في ذلك المعايير الثقافية والمجتمعية، فضلًا عن العوامل التاريخية والسياسية. وإنَّ أحد الجذور الرئيسة لهذه المشكلة هو المعايير الثقافية والمجتمعية التي فضّلت تقليديًّا الرجال على النساء من حيث الوصول إلى التعليم والتوظيف والتمثيل السياسي، مما أدَّى إلى تناقص تمثيل المرأة في المناصب القيادية، بما في ذلك القطاعات الإدارية، وحدَّ أيضًا من قدرة المرأة على المشاركة في السياسة وعمليات صنع القرار. فضلًا عن جذر مهم آخر وهو السياق التأريخي والسياسي الذي تم فيه قمع حقوق المرأة وتمثيلها بشكل منهجيّ في العراق. وكان هذا صحيحًا بشكل خاص خلال فترات الصراع والديكتاتورية، حيث تم تمميش المرأة واستبعادها من السلطة السياسية والإدارية.

تقترح الورقة عدة بدائل سياساتية لمعالجة التمييز بين الجنسين في المؤسسات العامة بالعراق، وتشمل نظام الحصص، أي تحديد نسبة مئوية دنيا في المناصب القيادية والإدارية، وتم تطبيقه في الكثير من البلدان مثل رواندا، فضلًا عن برامج التوعية والتدريب التي تحدف إلى زيادة الوعي حول التمييز بين الجنسين وتوفير التدريب للموظفين حول كيفية منعه ومعالجته، فضلًا عن تخصيص الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي وعلى وجه التحديد للبرامج والسياسات التي تدعم تمكين المرأة ومشاركتها.

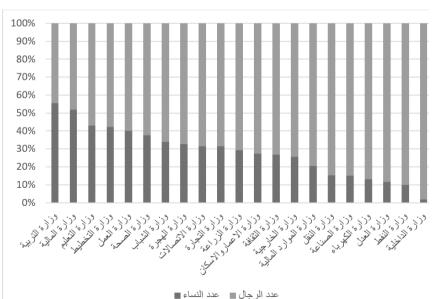
ويتطلب تنفيذ نظام الحصص في العراق نهجًا متعدِّد الأوجه يتضمن تغييرات قانونية وتنظيمية، وتدابير العمل الإيجابي، والمراقبة المستمرة والتقييم، من خلال اتخاذ هذه الخطوات، إذ من الممكن إنشاء نظام إداري أكثر إنصافًا وشموليةً يعزِّز المساواة بين الجنسين، ويضمن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار.

المقدمة:

أصبح لمفهوم النوع الاجتماعي "الجندر" الأهمية القصوى في التنمية، التي متوقع منها أن تؤدي إلى أوضاع حياتية أفضل للجميع ولجالات الحياة المختلفة كافة، ويُعدُّ الجندر مفهومًا ثقافيًّا نسبيًّا؛ لأنَّه يختلف عبر الزمان ومن مجتمع لآخر، ويشكِّل نظرة المجتمع لأدوار وإمكانيات وحقوق وواجبات كلِّ من المرأة والرجل، أي إنَّ رؤية النوع الاجتماعي تسعى إلى التأكد من أنَّ الفوائد العائدة من التنمية تصل إلى الفئات المستهدفة، ولاتقف عند أولئك الذين هم في مراكز أفضل ويسمح لهم بالإفادة منها، لقد شكَّلت قضية المرأة أحد المتغيرات في النسيج العراقي بعد سلسلة من الأزمات التي تركت آثارًا مباشرةً وغير مباشرة على المؤسسة الأسرية، وعلى المرأة خاصة، فالعوامل الثقافية والاجتماعية فضلًا عن القصور في تمكين المرأة وضآلة مهاراتهن كلها عوامل تقلّص نطاق الأعمال المتاحة لهن وتضعف قدرتها على المنافسة في ميدان العمل الرسمي، ويعدُّ التمييز بين الجنسين في المؤسسات العامة مسألةً مهمةً تؤثر في حقوق وفرص المرأة في البلاد، على الرغم من النستور العراقي ينصُّ على أنَّ جميع المواطنين متساوون أمام القانون، ولا تزال المرأة تواجه التمييز في مكان العمل، ولا سيما في القطاع العام.

خلفية الموضوع:

يعدُّ التمييز بين الجنسين في تولي المناصب الإدراية في العراق من القضايا السائدة التي تم توثيقها في دراسات وتقارير مختلفة، وبحسب بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي يُصنَّفُ العراق ضمن أقل (10) دول في العالم من حيث المساواة بين الجنسين، وكما موضَّح في الشكل الآتي:



شكل رقم (1) نسبة النساء إلى الرجال في الوزارات العراقية

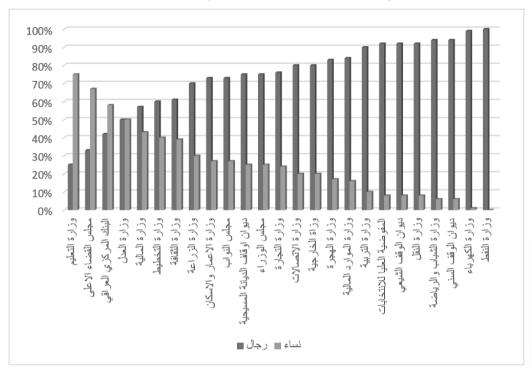
ويعدُّ التمييز بين الجنسين قضيةً معقَّدةً ومتعددة الأوجه يمكن أن تحدث في كلِّ من القطاعين العام والخاص، ولكلا القطاعين تأثير كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ولكن في هذه الورقة نعرج على القطاع العام فقط، الذي يعدُّ الأكثر تأثيرًا؛ كونه غالبًا ما يُنظر إليه على أنَّه نموذج يحتذى به للقطاعات الأخرى، ومن المتوقع أن يكون مثالًا لأفضل الممارسات على هذا النحو، فضلًا عن أنَّ القطاع العام لديه مسؤولية فريدة لتعزيز المساواة ومكافحة التمييز بين الجنسين.

في حين تتجذر مشكلة تمييز المرأة في الحصول على المناصب الإدارية والتمثيل في العراق في عدد من العوامل، هما في ذلك المعايير الثقافية والمجتمعية، فضلًا عن العوامل التاريخية والسياسية، ويمكن القول بأنَّ أحد الجذور الرئيسة لهذه المشكلة هي المعايير الثقافية والمجتمعية التي فضَّلت تقليديًّا الرجال على النساء من حيث الوصول إلى التعليم والتوظيف والتمثيل السياسي، وقد أدَّى ذلك إلى ضعف تمثيل المرأة في المناصب القيادية، عن قدرة المرأة على المشاركة في السياسة وعمليات صنع القرار، فضلًا عن السياق التأريخي والسياسي الذي تم فيه قمع حقوق المرأة وتمثيلها بشكل منهجي في العراق.

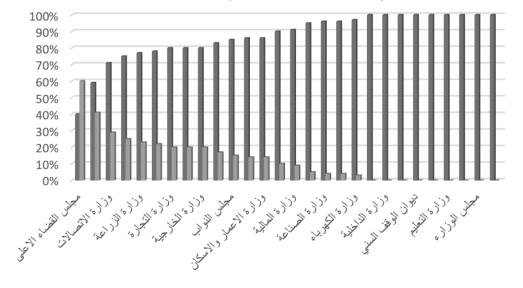
وعلى الرغم من وجود بيانات وأبحاث محدودة حول الآثار المحددة لعدم مشاركة المرأة في المناصب الإدارية في العراق؛ فمن المسلَّم به على نطاق واسع أنَّ ضعف تمثيل المرأة في الأدوار القيادية يمكن أن يُنتج آثارًا سلبيةً على كلِّ من المرأة والمجتمع ككل، فقد أظهرت الدراسات أنَّ البلدان ذات المستويات الأعلى من المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي تميل إلى تحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية عامَّة أفضل.

وفي العراق، كان لقلّة المرأة في المناصب الإدارية والتمثيل عددٌ من الآثار السلبية على كلّ من المرأة والقطاع الإداري، بالنسبة إلى النسبة إلى النسبة إلى النسبة إلى النسبة إلى التمثيل والوضوح في عمليات صنع القرار. أمّا بالنسبة إلى القطاعات الإدارية؛ فقد أدًى ذلك الافتقار إلى التمثيل والوضوح في عمليات صنع القرار. أمّا بالنسبة إلى القطاعات الإدارية؛ فقد أدًى ذلك الفتقار أي ضعف التنوُّع والتمثيل، فضلًا عن الافتقار إلى وجهات نظر وخبرات الإناث في عمليات صنع القرار. وقد أدًى ذلك إلى الافتقار في السياسات والبرامج الفعّالة التي تلبي احتياجات وشواغل النساء والفتيات. وبحسب مسح القوى العاملة العراقية في عام 2021 الذي أجرته وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) كان معدَّل مشاركة الإناث في القوى العاملة منخفطًا بشكلٍ خاصٍ، حيث بلغ العاملة. في حين يتضمَّن تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرًا فرعيًّا حول التمكين السياسي الذي يقيس مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار مثل البرلمان والمناصب فرعيًّا حول التمكين السياسي، وفضلًا عن ذلك بيَّنت دارسةٌ أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام من حيث التمكين السياسي، وفضلًا عن ذلك بيَّنت دارسةٌ أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام (2018) أنَّ (146%) فقط من النساء في العراق يشغلن مناصب صنع القرار في القطاع العام.

شكل رقم (2) نسبة النساء بمنصب معاون مدير عام في الوزارات مقارنة بالرجال



شكل رقم (3) نسبة النساء بمنصب مدير عام في الوزارات مقارنة بالرجال



نساء ■ رجال ■

يظهر الشكلان في أعلاه أنَّ كلًّا من وزارة التعليم ومجلس القضاء العراقي يضمًان نسبة أعلى في تمثيل النساء بمنصب "مدير عام، معاون مدير عام"، على الرغم من قلة الأدلة التي يمكن الحصول عليها لمعرفة الأسباب وراء هذا الاختلاف مقارنةً ببقيَّة الوزارات. ولكن بشكل عام من المتوقع أنَّ النساء أكثر رغبةً في الالتحاق بمذه المهن كالتعليم والصحة والقانون، فبحسب بيانات معهد اليونسكو للإحصاء في عام (2019) بلغت نسبة النساء الملتحقات بالتعليم العالي في العراق (4.74%)، مقابل (52.6%) للرجال، ومع ذلك أثبتت الإحصائيات أنَّ عددًا كبيرًا من النساء في وزارة التعليم العالي ومجلس القضاء الأعلى حاصلات على الشهادات العليا بحسب بيانات واقع النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات الدولة في العراق (2015)، وقد بلغ عدد النساء الحاصلات على الشهادات العليا في مجلس القضاء الأعلى (3426)، أمَّا وزارة التعليم العالي؛ فقد بلغت عدد النساء الحاصلات على الشهادات العليا في على القيادية.

البدائل السياساتية:

هناك عدة بدائل مقترحة لمعالجة التمييز بين الجنسين في المؤسَّسات العامة في العراق، ونعتقد أنَّ البديل الأنسب والأفضل من بين البدائل المطروحة هو نظام الحصص

ويشمل تحديد نسبة مئوية دنيا للنساء لتقلّد المناصب القيادية في المؤسسات العامة في العراق، وهو خيارٌ قابلٌ للتطبيق، إذ تم تنفيذه في بلدان مختلفة وأظهر نتائج إيجابية في معالجة التمييز بين الجنسين. ومع ذلك، فإنَّ جدوى وفعالية المقترح ستعتمد على السياق المحدَّد والمعايير الثقافية للعراق، ويعدُّ هَجًا شاسع الاستخدام لزيادة تمثيل المرأة في السياسة والمؤسسات العامة، وقد تم تنفيذ هذا النهج في الكثير من الملدان مثل رواندا، حيث تشغل النساء أكثر من (60%) من مقاعد البرلمان، وهي أعلى نسبة في بلدان العالم، وهذا نتيجة لنظام الكوتا المطبَّق منذ عام (2003) الذي يحتفظ بما لا يقلُّ عن (30%) من المقاعد للنساء في البرلمان والمناصب المنتخبة الأخرى وكذلك في بوليفيا، إذ تم تطبيق نظام حصص مماثل في عام (2019)، الذي يحتفظ بما لا يقلُّ عن (50%) من المناصب المنتخبة للنساء وأيضًا في النرويج، تم إدخال نظام حصص لمجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة في عام (2006)، الذي يتطلَّب أن يكون (40%) على الأقلِّ من أعضاء مجلس الإدارة من النساء. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة تمثيل النساء في مجالس إدارة الشركات المدرجة في النرويج من (6%) في عام (2006) إلى (40%) في عام (2017). وفي الهند أحلت ولاية تاميل نادو نظام الحص للحكومة المحلية في عام (40%)، من مقاعد المجالس القروية. ونتيجة لذلك، زادت نسبة النساء في الحكومة المحلية في ولاية تاميل نادو من (6%) في أوائل التسعينيَّات إلى أكثر من (50%) اليوم.

توضِّح هذه الأمثلة أنَّ نظام الكوتا يمكن أن يكون أداةً فعَّالةً لزيادة تمثيل المرأة في السياسة والمؤسَّسات العامَّة. ومع ذلك من المهم ملاحظة أنَّ الحصص وحدها ليست كافيةً ويجب دمجها مع تدابير أخرى مثل التدريب وبناء القدرات وتغيير التوجّهات المجتمعية لزيادة مشاركة المرأة في المجالات المختلفة. ومن المهمِّ أيضًا ملاحظة أنَّه لا يوجد "مقاس واحد يناسب الجميع"، وستكون الاستراتيجية الأكثر فاعلية هي تنفيذ مجموعة من البدائل، وتكييفها مع الاحتياجات والتحديات المحددة في العراق. وتجدر الإشارة إلى أنَّ تنفيذ هذا البديل يتطلب الترامًا قويًّا وإرادةً سياسيةً من الحكومة والمجتمع. ويحتاج أيضًا إلى تخطيط جيدٍ ومتابعةٍ وتقييم لضمان نجاح الجهود. ومن المرجح أن يفيد تنفيذ نظام الحصص لمعالجة مشكلة التمييز بين الجنسين في العراق للنساء والفئات المهمَّشة الأخرى التي واجهت التمييز تقليديًّا في هذه المؤسسات، ومن ناحيةٍ أخرى، قد يتأثر أولئك الذين يتمتَّعون تقليديًّا بالسلطة والامتيازات داخل هذه المؤسسات، مثل الرجال وبعض الجماعات العرقية أو الدينية، سلبًا بهذه التغييرات، لكن معالجة التمييز وتعزيز المساواة يفيدان المجتمع ككلٍّ في نهاية المطاف. وفيما يلي بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لتطوير خارطة طريق لتطبيق نظام الحصص في العراق، التي من الممكن خلالها إنشاء قطاع عام أكثر إنصافًا وشموليةً يعرِّز المساواة بين الجنسين ويضمن المشاركة الكاملة الممكن خلالها إنشاء قطاع عام أكثر إنصافًا وشموليةً يعرِّز المساواة بين الجنسين ويضمن المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات صنع القرار:

1. إجراء تقييم جنساني: قبل تنفيذ نظام الحصص من المهمّ إجراء تدقيق على أساس النوع؛ لتحديد المستوى الحالي لتمثيل النوع الاجتماعي في القطاع العام. ويمكن أن يشمل ذلك جمع البيانات عن عدد النساء في مختلف مستويات الحكومة، وتحديد العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة، وفهم العوامل الثقافية والاجتماعية التي تسهم في التمييز بين الجنسين.

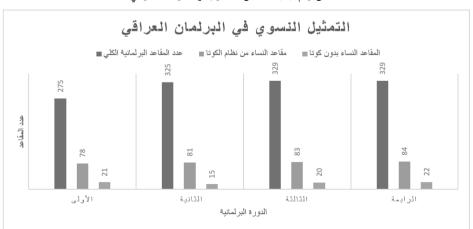
2. التغييرات القانونية والسياساتية: تُعدُّ الأطر القانونية والسياساتية ضروريةً لدعم تنفيذ نظام الحصص. يتضمَّن ذلك تحديد أيَّة تغييرات قانونية أو تنظيمية مطلوبة لتمكين تنفيذ نظام الحصص والتأكُّد من أنَّه يتماشى مع القوانين الحالية، ولضمان تكافؤ الفرص للمرأة ومعاقبة التمييز، إذ بدأت العدالة بتطبيق مواجهة التمييز وفقا للجندر، كونه سببًا للتمييز العنصري ضدَّ الإناث، من مكافا الطبيعي وهو المحاكم، من خلال مجموعة من القضايا والأحكام، ومثال على ذلك أصدرت محكمة العدل الأوروبية في العام (1995) حكمًا بضرورة إقرار المساواة بين الجنسين في التشريعات الوطنية للدول الأوروبية، من خلال وضع مؤهلات لاختيار المرشحين للترقية بغضِّ النظر عن جنسهم، ففي حال حصول تناقص تمثيل في أحد القطاعات التي تقلُّ فيها نسبة الموظفات عن نسبة الموظفين؛ تُعطى الأولوية في التعيين للنساء.

3. تحديد الأهداف والحصص: بناءً على نتائج التدقيق الجنساني والأطر القانونية، ينبغي تحديد حصص وأهداف محددة لتمثيل المرأة في القطاع العام. يمكن تحديد هذه الأهداف لمستويات مختلفة من الحكومة ويمكن أن تشمل كلَّا من الأهداف العددية والأهداف المئوية.

- 4. تطوير تدابير العمل الإيجابي: يمكن تنفيذ تدابير العمل الإيجابي لدعم تحقيق الحصص والأهداف المحددة. يمكن أن تشمل هذه التدابير برامج بناء القدرات، وخطط الإرشاد، وبرامج تنمية القيادة، وأشكالًا أخرى من الدعم؛ لتشجيع وتمكين المرأة من المشاركة في مناصب صنع القرار.
- 5. خلق الوعي وبناء الدعم: إنَّ خلق الوعي وبناء الدعم لنظام الحصص أمرٌ بالغ الأهمية لنجاحه. وهذا ينطوي على المشاركة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون ومنظَّمات المجتمع المدين والجماعات النسائية؛ لبناء الدعم لنظام الحصص ولضمان تنفيذه الفعَّال.
- 6. مراقبة وتقييم التقدُّم: لضمان فعالية نظام الحصص، من المهمِّ مراقبة التقدم وتقييمه بانتظام. يمكن أن يشمل ذلك جمع البيانات حول تمثيل المرأة في مختلف مستويات الحكومة، وتتبّع تنفيذ تدابير العمل الإيجابي، وتقييم تأثير نظام الحصص على المساواة بين الجنسين في المؤسَّسات العامَّة في العراق.

جدوى البديل:

نظام الكوتا في المؤسَّسات العامة وسيلةٌ لمعالجة قضية التمييز بين الجنسين من خلال تحديد نسبة مئوية دنيا من المناصب التي تشغلها النساء. وأكثر الحجج المؤيِّدة لهذا النظام إمكانية أن يساعد على زيادة تمثيل المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار. يمكن أن يؤدِّي ذلك إلى تمثيل أكثر توازنًا وإنصافًا لوجهات النظر والتجارب المختلفة، مما قد يؤدِّي إلى سياسات واتخاذ قرارات أفضل، فمن دون نظام الكوتا يمكن أن يكون التمثيل الناقص للمرأة في مناصب السلطة مستدامًا ذاتيًّا، وتكون أقلَّ عرضةً للاختيار لهذه المناصب، وقد تكون أيضًا أقلَّ عرضةً للتوجيه والإعداد لأدوار قيادية. وبناءً على ذلك، ينصُّ القانون في العراق على أن تشغل النساء حصة (25%) حدٍّ أدي من المقاعد في مجلس النواب. ونتيجةً لتطبيق نظام الكوتا في العراق حصلت المرأة العراقية على مقاعد كما موضَّح بالشكل البياني.



شكل رقم (4) التمثيل النسوي في البرلمان العراقي

ومن وجهة نظر أخرى فإنَّ نظام الكوتا النسائية كانت خطوةً ضروريةً ومهمةً للعملية السياسية العراقية بعد تغيير النظام السياسي عام (2003)؛ فقد ابتدأ عهد سياسيِّ انتخابيِّ جديدٌ، ولكون المجتمع العراقي آنذاك لم يتقبل وجود المرأة في السلطة السياسية والمجالس التمثيلة، مع العلم أنَّ النساء تشكل أكثر من نصف سكان العراق، ومن ثمَّ فهم يمثلون فئةً كبيرةً من المجتمع، وهذه الفئة لديها مصالح ومتطلبات وحقوق تحتاج لمن يعبِّر عنها من داخل هذه الفئة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنَّ نظام الحصص قد تم تبنيه من الكثير من البلدان لهيآما التشريعية والتنفيذية مثل رواندا وبوليفيا وكوبا وغيرها... ويساعد هذا النظام على المستوى الثقافي في العراق في تحدي الأعراف والقوالب المجتمعية التي حدَّت تقليديًّا من مشاركة المرأة في السياسة والمناصب الإدارية. وأيضًا يوفر نظام الحصص على مستوى الفاعلين المزيد من الفرص للنساء ليصبحن قائدات وصانعات قرار في الدولة.

الاستنتاجات

- إنَّ التمييز الذي يواجه المرأة في المؤسسات العامة في العراق مشكلة متعدِّدة الأوجه متجذرة في عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية عميقة الجذور.
- التمييز ضد المرأة في المؤسسات العامة مشكلةٌ خطيرةٌ يجب معالجتها؛ من أجل خلق مجتمع أكثر عدلًا ومساواةً.
- أن المشكلة لا تتعلَّق فقط بتناقص تمثيل المرأة في المؤسسات العامة، بل تتعلَّق أيضًا بجودة بيئة العمل وطريقة معاملتها. ويؤثر التمييز في إنتاجيتهم وجودة عملهم، مما يؤثر بدوره في أداء المؤسسات العامة.
- 4. التمييز ضد المرأة في المؤسسات العامة هو انتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بها، ويقوض تنمية العراق،
 ويكرّس ثقافة عدم المساواة والظلم.
- 5. التمييز بين الجنسين في المؤسسات العامة في العراق مشكلةٌ معقَّدةٌ ومتعدِّدة الأوجه تتطلَّب نهجًا شاملًا ومتكاملًا يعالج كلا الحواجز القانونية والثقافية أمام مشاركة المرأة في هذه الهيئات، ومن المهمِّ إشراك كلٍّ من المؤسسسات الحكومية ومنظَّمات المجتمع المدني للعمل معًا لمعالجة هذه المشكلة.

التوصيات

- 1. تطبيق نظام الكوتا للمرأة في المؤسسات العامة، فيمكن أن يساعد ذلك في زيادة تمثيل المرأة في هذه الهيئات وضمان تخصيص نسبة معينة من المناصب للنساء.
- 2. توفير التدريب والموارد للمراة في المناصب الإدارية، إذ يمكن أن يساعد ذلك في أن يصبحن قادة وصناً ع قرار أكثر فعاليةً، ويساعدهم في التغلُّب على التمييز.

- 3. القيام بحملات توعية عامة لتوعية الجمهور بأهمية مشاركة المرأة في المناصب الإدارية، فيمكن أن يساعد ذلك في تحدى الأعراف المجتمعية والقوالب النمطية التي تميز المرأة.
- 4. تعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق المرأة ومكافحة التمييز في المؤسسات العامة، إذ يمكن أن يشمل ذلك القوانين واللوائح التي تحظر التمييز، وكذلك آليات إنفاذ تلك القوانين.
- رصد وتقييم التقدُّم المحرز في التمييز بين الجنسين وتأثير الحلول المنفذة، فسيساعد هذا في تحديد ما إذا
 كانت الحلول فعَّالة وأين يجب إجراء تعديلات.

المصادر:

- 1. إيمان عبد الكاظم، شيماء رشيد (2017) التنمية والنوع الاجتماعي في العراق: الأدوار وخيارات التمكين، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة كربلاء العراق مج14، ع 3، ص 66.
 - 2. واقع النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات الدولة في العراق 2018.
- 3. ليلى رافعي، مدونات البنك الدولي (ما البلد الذي لديه أعلى نسبة للنساء في البرلمان)، 2014 على الموقع الإلكتروني ما البلد الذي لديه أعلى نسبة للنساء في البرلمان؟ (worldbank.org).
- 4. توماس غراهام، BBC NEWS العربية، (انتخابات الكونغرس الأمريكي)، 2022، على الموقع الإلكتروني انتخابات الكونغرس الأمريكي: هل تلهم نساء بوليفيا تغييرا في الولايات المتحدة؟ BBC الإلكتروني انتخابات المتحدة؟ News عربي.
 - 5. زياد الدباس، العربية، عن المرأة في إدارة شركات المنطقة، 2016.
- 6. روافد الطيار، أثر الكوتا النسائية على العملية الديمقراطية في العراق، مركز الدراسات الاستيراتيجية،
 جامعة كربلاء ، العراق، 2021.

تعديل قانون الناجيات الإيزيديّات ضمانة لحقوق جميع الناجيات

(التركمانيات أنموذجًا)

د. مهدي سعدون البياتي

الملخص التنفيذي:

يشكِّل تركمان العراق المكوِّنَ الرئيسَ الثالث في البلاد بعد العرب والكرد من حيث الكثافة السكانية، وقد تعرَّض المكون التركماني للكثير من المجازر والجرائم ضدَّ الإنسانية عبر التاريخ، منذ قيام الدولة العراقية حتى يومنا هذا، وواجهوا موجات متكررة من الاستهداف الممنهج من عمليات التهجير والصهر العرقي والإعدام والتشريد، ولا سيَّما بعد سيطرة تنظيم داعش على معظم مدغم وقراهم خلال الفترة (2017-2014).

جاء قانون الناجيات الإيزيديات المرقم (8 لسنة 2021) بصيص أمل ينتظره الناجون من عصابات داعش الإجرامية، وقد رحَّبوا به على نطاق واسع، والذي يمنحُ امتيازات تعويضًا وجبرًا للضرر، لكنَّه كان مصدر قلق للناجين والناجيات التركمان وبقية الأقليَّات الذين نجوا من الاختطاف والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المسلحة بعد عام (2014). الأمر الذي يتطلب تدخلًا قانونيًّا لإجراء التعديلات اللازمة عليه؛ لتحقيق العدالة والإنصاف بما يتماشى مع مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان.

تقترح الورقة بديلًا سياساتيًا يتمثّل بمراجعة أبرز المعوّقات والثغرات المتعلّقة بقانون الناجيات الإيزيديات، ودعوة أصحاب المصلحة من ممثّلوا المكونات المتضررة واللجان النيابية المتخصِّصة إلى البتّ والإفادة من بعض المقترحات المتعلّقة بتعديل البنود الخلافية في أحكام هذا القانون، ومنها تعديل الفقرات الخاصّة بتحديد النطاق الزمني لشمول الضحايا، وكذلك تسمية القانون ليكون أكثر شموليةً، وبذلك يكون مستوى العدالة في تطبيق القوانين متوازنًا، وهو حقٌ ضمنه الدستور العراقي، حيث جميع العراقيين متساوون أمام القانون بالحقوق والواجبات.

المقدمة:

يشكِّل تركمان العراق المكوِّنَ الرئيسَ الثالث في البلاد من حيث الكثافة السكانية بعد العرب والكرد، ويعيشون في منطقة يُطلق عليها "توركمن إيلي" الواقعة على خطِّ مُمتدِّ من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي من الأراضي العراقية. تعرَّض المواطنون التركمان إلى الكثير من الجازر والجرائم ضد الإنسانية على مرِّ التاريخ منذ تأسيس الدولة العراقية حتى احتلال داعش أغلب مدهم وقراهم في (يونيو/ حزيران 2014)، وما تبع ذلك من سياسات قمعية لطمس المُويَّة وتمجير التركمان قسرًا واختطاف الرجال والنساء والأطفال واغتصابهم وقتلهم في مقابر جماعية أو حرقهم والتمثيل بجثثهم، فضلًا عن إلحاق الضرر بتراثهم الثقافي في البلاد.

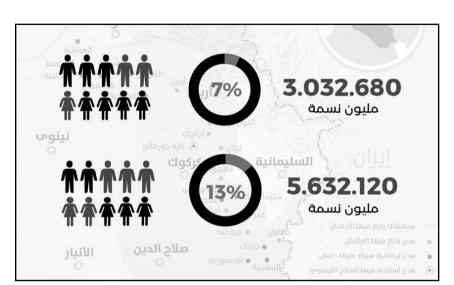
جاء قانون الناجيات الإيزيديات المرقَّم (8 لسنة 2021) بصيصَ أملِ انتظرته الناجيات وبما فيهم التركمانيات اللواتي تعرَّضن للاختطاف والعنف الجنسي والاستعباد من عصابات داعش في عام (2014)، والذي يمنحُ امتيازات ماليةً ومعنويةً تعويضًا وجبرًا للضرر، وقد لاقى ترحيبًا واسعًا من الناجيات الأقليات، لكنَّه شكَّل مصدر قلق للناجين والناجيات التركمان؛ بسبب وجود بعض الثغرات القانونية تمنعهم من الشمول به، عمَّا يُوجبُ تدخُّلًا قانونيًا؛ لإجراء التعديلات اللازمة عليه؛ بغية تحقيق العدالة والإنصاف انسجامًا مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان.

تمدف هذه الورقة إلى استعراض الإشكاليات والثغرات المرتبطة بقانون الناجيات الإيزيديات المرقم (8 لسنة (2021) النافذ، وانعكاساته على الناجيات التركمانيات من الاختطاف والعنف الجنسي؛ لتحقيق العدالة والإنصاف في التعويضات وجبر الضرر، التي نأمل أن تكون مفيدةً للباحثين وممثلي الكتل والأحزاب السياسية في مجلس النواب العراقي الممثلة للمكونات واللجان البرلمانية المختصة؛ للبتّ والإفادة من بعض المقترحات المتعلّقة بتعديل البنود الخلافية في هذا القانون؛ بغية السعي إلى تقديم مُسوَّدة التعديل الأول لقانون النجيات؛ لتطبيق الاستحقاقات الدستورية والوطنية دون تمييز.

خلفية الموضوع:

1. التركمان في العراق

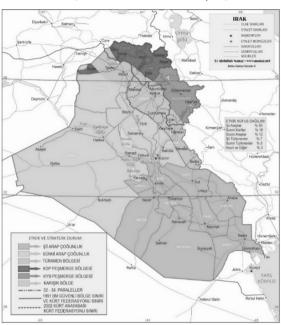
التركمان هم المكون الرئيس الثالث في البلاد من حيث الكثافة السكانية بعد العرب والكرد، ويعيشون في بلاد ما بين النهرين منذ أكثر من ألف عام، يسكن التركمان في العراق في مناطق يُطلق عليها "توركمن إيلي"، وهو شريط جغرافي منحن يبدأ من مدينة تلعفر على الحدود العراقية السورية شمال غرب البلاد وينتهي في مدينة مندلي عند الحدود العراقية الإيرانية في شرقي البلاد (الشكل 4)، حيث تقع بعض هذه المناطق الحيويّة على خطّ قاس يربط بين بغداد والإقليم بما يُسمَّى بالمناطق المتنازع عليها، التي تعيش اليوم بسببه نوعًا من عدم الاستقرار السياسي والأمني. وعلى الرغم من عدم وجود تعداد سكاني على أساس عرقي في العراق، فإنَّه وبحسب التقديرات من المصادر التركمانية يُقدَّر عددهم بنحو (3 ملايين نسمة)، في حين أنَّ تقديرات الجهات غير التركمانية تفيد بأنَّ عددهم أكثر من هذا وتُقدِّرُ نسبتهم به (13 %) من العدد الكلي لسكان العراق الذي يفوق (43 مليون نسمة) بحسب أحدث التقديرات السكانية لوزارة التخطيط العراقية



شكل رقم (1) تقديرات نسبية لتعداد التركمان من مجموع سكان العراق في عام (2023)

2. الأقليات في العراق

تلعب الأقليات دورًا حيويًا في استقرار وعدم استقرار أية دولة يتواجدون فيها، الأمر الذي يجعل من هذه الأقليات الشغل الشاغل لصنّاع القرار في الدول القومية، تارةً كورقة ضغط، وأخرى كأدوات لتهديد الأمن القومي، أو في بعض الحالات قد تشكِّل نقطة ضعف للدولة إذا ما أحسنت التعامل مع هذا الملف الحسّاس بموجب إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأقليات، التي حددت الركائز الأساسية للإعلان، وهي مبادئ تجنب التمييز، والمشاركة الفاعلة، وحماية الهويّة وتعزيزها. لا أعلم إن كان لحسن الحظّ أو سوئه (يقينًا قدر إلهي) بأن تضم معظم المناطق المتنازع عليها فسيفساء من الديانات والطوائف والقوميات العرقية والإثنية واللغوية، فهم مصدر قوة العراق، إذ تضم العربي والكردي والتركماني والمسيحي والإيزيدي والشبكي والآشوري والصابئي والكاكائي والخ (الشكل 2)، بنسب متفاوتة، كلِّ بحسب حجمه وتمثيله، حتى أصبحت هذه المناطق أكثر عرضةً للنزاعات المسلحة وساحات لتصفية حسابات سياسية بين القوى الداخلية والخارجية، ولا سيما بعد عام (2014)، حينما شتَّت عصابات تنظيم داعش الإرهابي هجومها على الموصل ثم منها على بقية المناطق في كركوك وصلاح الدين وديالي، فقد استولت على أغلب هذه المناطق المثيرة للجدل سياسيًا والهشة أمنيًا ولهال السنين الماضية بين بغداد وأربيل، وهذا ما جعلها نقطة الضعف التي استغلّها مسلَّحو داعش لفرض السيطرة عليها، وعلى أثرها تضررت جميع هذه الأقليات ومنهم التركمان.



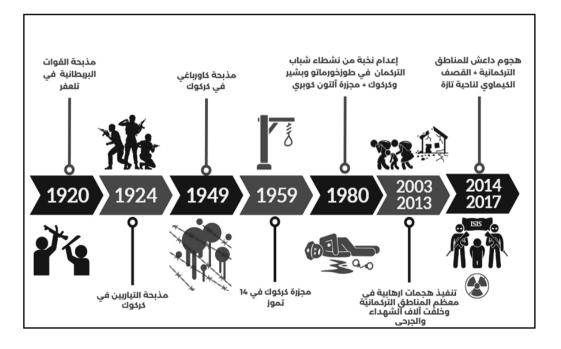
شكل رقم (2) خارطة تواجد الأقليات في العراق.

3. البُعد التاريخي والجيوسياسي لاستهداف التركمان

تعرَّض تركمان العراق للكثير من المجازر والمذابح والجرائم ضد الإنسانية على مرِّ التاريخ على الرغم من كوفهم شعبًا مسالمًا يفضل الحياة المدنية تحت سلطة الدولة والقانون وعدم قيامهم بأية حركة متمردة مسلَّحة ضد الدولة أو الحكومات المتعاقبة منذ قيام الدولة إلَّا بحدود الدفاع عن النفس وفي سبيل الحفاظ على الهُويَّة الوطنية والقومية لأجل سلامة ووحدة العراق أرضًا وشعبًا، فقد لاقى أبناؤه ولا يزال موجات متكرِّرة ومستمرة من الاستهداف الممنهج ضدَّهم بالتهجير والصهر العرقي والإعدام والتشريد، فضلًا عن تقديم مدفهم وتراثهم الثقافي؛ بسبب مواقفهم السياسية المناشدة لوحدة الصفِّ ووقوفهم أمام المشاريع الكبرى لتفتيت وتقسيم البلد. والشكل (3) يوضِّح جليًّا التسلسل الزمني للاستهدافات الذي تعرَّض لها التركمان في العراق منذ عام البلد. والشكل (3) يوضِّح جليًّا التسلسل الزمني للاستهدافات الذي تعرَّض لها التركمان في العراق منذ عام في الورقة، علمًا أنَّ الهجمات الإرهابية للمجاميع المتطرفة بدأت تنشط أكثر في المناطق التركمانية بعد مطلع عام (2003) بدعم دولي وإقليمي وبإسناد داخلي لعدة أسباب وأبعاد، منها البُعد التاريخي الذي يتعلَّق عام (2003) بدعم دولي وإقليمي وبإسناد داخلي لعدة أسباب وأبعاد، منها البُعد التاريخي الذي يتعلَّق لمناطق تواجدهم في العراق، إذ تقع بعض هذه المناطق ذات الكثافة التركمانية على خطِّ تماسٍ مباشر لمسرحية النزاع السياسي بين أربيل وبغداد (المناطق المتنازع عليها)، حول تقرير مصير مدينة طالما وُصفت بأغًا مركز النزاع السياسي بين أربيل وبغداد (المناطق المتنازع عليها)، حول تقرير مصير مدينة طالما وُصفت بأغًا مركز

نفطي وخزين عالمي من الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز وهي (كركوك والمناطق التركمانية التابعة لها)، وتليها مدينة طوزخورماتو والمناطق التابعة لها التي تقع على مثلت استراتيجي تمتلك خطوطًا بريةً ما بين ثلاث محافظات؛ شمالًا (150 كم) بمحافظات الإقليم، وجنوبًا (180 كم) بالعاصمة بغداد، وغربًا (100 كم) بمحافظة صلاح الدين. وأخرى تربط ما بين العراق ودول الجوار من جهة سوريا وتركيا وإيران في أقصى شمال غرب العراق (قضاء تلعفر والمناطق التابعة والمجاورة لها)، وأقصى جنوب شرق العراق (مندلي وقزانية وقرة تبة والمناطق التابعة والمجاورة لها)، المشكل 4). شكلت هذه المناطق جغرافيةً يصعب تفككها أو تجزئتها بمشاريع والمناطقية التي تقرد السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي للعراق الموحد، لذلك وقف التركمان صمام أمانٍ أمام هذه المشاريع التقسيمية للبلد وبذلوا ثمن ذلك تضحيات جسام بالآلاف من الشهداء في صفوف الشباب. ولعل هذه أهم الأسباب المنطقية التي يُعوِّل عليها التركمان في تشخيص جذور المشاكل والأزمات التي تقع عليهم طوال السنين الماضية في كلِّ نزاع مسلح أسبابه داخليةً كانت أم خارجية، دولية كانت أو إقليمية، فتكون حصة التركمان فيه "حصة الأسد" كما يُقال في التضحية.

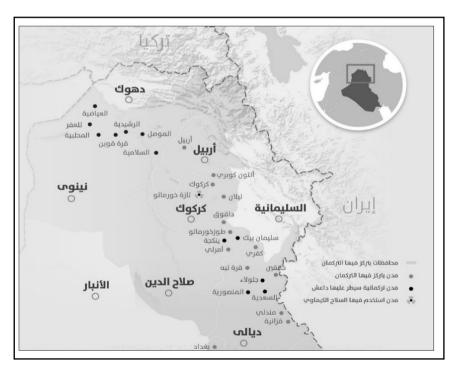
شكل رقم (3) التسلسل الزمني لاستهداف التركمان خلال أعوام (2017–1920)



4. التركمان ومرحلة ما بعد داعش:

تكررت سلسلة الاستهداف للتركمان بعد سقوط الطاغية صدام حسين في أعوام أكثر دموية ما بين (2017 2013) لمناطق مهمة تشكِّل مصادر القرار للتركمان في العراق، مثل كركوك وطوزخورماتو وتلعفر (الشكل 4)، حيث خلفت الهجمات الإرهابية المئات من الضحايا والمخطوفين جراء السياسات القمعية والتمييزية من عمليات القتل والذبح والتفجير والتصفية السياسية، وكان آخرها ولعلَّ أبشعها اجتياح تنظيم داعش الإرهابي في (يونيو/حزيران 2014) معظم مدنهم وقراهم من أقصى شمال العراق بمحافظة نينوى وصولًا إلى أقصى شرقه بمحافظة ديالى، حيث تحوَّلت هذه المدن إلى ساحة حرب وصراع النزاع بين النفوذ في المنطقة مع مجاميع داعش الإرهابية، وخلفت هذه المرة الآلاف من الضحايا والمخطوفين من كلا الجنسين، جراء عمليات الخطف والتصفية الجماعية والتهجير القسري والسبي بحقِّ التركمان المخالفين لهم في الطائفة والآراء، في قضاء الخطف والتصفية الجماعية والتهجير التركمانية (جنوب غرب كركوك)، وقرى البيات التركمانية التابعة لقضاء تلعفر (غرب الموصل)، وقرية بشير التركمانية (جنوب غرب كركوك)، وقرى البيات التركمانية التابعة لقضاء طوزرخوماتو (شرق صلاح الدين). ويعيشُ معظم الناجين والناجيات التركمان اليوم أوضاعًا قاسيةً؛ بسبب الإهمال المحلى والدولي، فضلًا عن غياب الدعم الحكومي والمنظَّمات الدولية مساوةً بسائر الأقليات الأخرى.

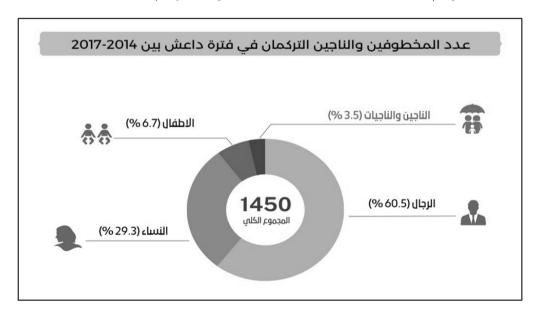
شكل رقم (4) خارطة المناطق التركمانية التي تركَّز فيها النزاع المسلَّح في عام (2014).

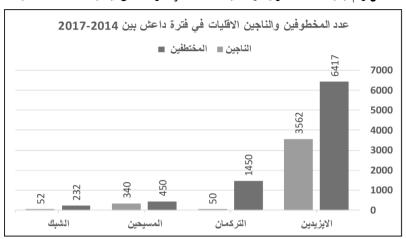


وبحسب الأرقام في (الشكلين 5 و 6) والمعلنة من قبل المؤسسات الرسمية وبعض منظمات المجتمع المدني وعدد من الناشطين من التركمان والأقليات الاخرى؛ يُقدَّر عدد المختطفين التركمان من قبل داعش نحو (1450) مختطفًا، بينهم (450) من النساء والفتيات، و(120) من الأطفال دون سنِّ 18 عامًا، في حين لم ينجُ منهم إلَّا (50) شخصًا نصفهم من الفتيات التركمانيات، والبقية من الأطفال، أمَّا بقية العدد – وربما أكثر من ذلك -؛ فقد ظلَّ مصيرهم مجهولًا لحد كتابة هذه الورقة.

إنَّ غياب الجهود الحكومية أو الدعم الدولي للعمل على تحرير المختطفين من التركمان، أو دعم الجهود الإنسانية والقانونية والجوانب الأخرى في ملف الناجين التركمان؛ جعل مصير المختطفات التركمانيات في طي النسيان، ووضع الناجين والناجيات من التركمان في وضع متردِّ على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية وحتى الإعلامية، فضلًا عن أنَّ موضوع التحقُّق من الأرقام لم يكن بالأمر السهل، ولا سيَّما أعداد المختطفات التركمانيات، مع عدم تجاهل طبيعة المجتمع المتحفظ في قضاء تلعفر وبقية المناطق التركمانية التي اختُطفت النساء منها، فمثلًا ما ينقل عن والد إحدى المختطفات التركمانيات أنَّه كان يتمنى موت ابنته على عودتما إلى المنزل بعد خطفها من قبل عناصر داعش.

شكل رقم (5) عدد المختطفين والمختطفات التركمان من قبل داعش في عام (2017-2014).





شكل رقم (6) عدد المخطوفين والناجين الأقليات في فترة داعش بين (2014-2017)

المصدر: مكتب إنقاذ المختطفين الإيزيديين ، مؤسسة إنقاذ التركمان، مركز العدالة لحقوق الاقليات، منظمة الحمورابي لحقوق الانسان، 2023

5. التركمانيات بين إخفاء الهُويَّة والحرق والتمثيل

تعامل مسلحو التنظيم الإرهابي بشكل مختلف وأكثر قساوةً ووحشيةً مع المختطفين من الرجال والنساء من التركمان الشيعة، لأسباب تتعلَّق بعقيدة داعش التي تعدُّ الشيعة كفارًا يجب قتلهم، إذ لم يكتفِ التنظيم بالاختطاف والاغتصاب والاستعباد فقط، بل قتلَ بعضهنَّ وحرقهنَّ ومثَّلَ بَعنَ. واختلف الأمر فقط مع الأطفال التركمان الذين تم اختطافهم، حيث تم احتجازهم في دور أيتام بغية غسل أدمغتهم ونقل الأطفال منهم لاحقًا وتدريبهم للقتال واستخدامهم دروعًا بشريةً أو انتحاريين. في حين الفتيات مِمَّن وصلنَ إلى عمر (12) سنةً فما فوق كان يتم تزويجهنَّ قسرًا لعناصر داعش. كذلك وبحسب شهادات من الناجيات الإيزيديات فإنَّ معظم التركمانيات الشيعيات اضطررن إلى إخفاء هُويَّتهنَّ وادَّعين أَهْنَّ إيزيديات؛ للبقاء أحياء والنجاة بأنفسهنَّ من القتل والحرق. ومن الضروري الإشارة الى أنَّ طريقة تحرير الناجيات التركمانيات من قبضة داعش كانت تختلفُ ممامًا عن تحرير الناجيات الإيزيديات، اللواتي تمَّ تحرير أغلبهن مقابل مبالغ مالية عبر مكتب إنقاذ المختطفين الإيزيديين وبدعم دوليّ وتنسيق مع حكومة إقليم كردستان، أما بالنسبة إلى التركمانيات وبقية نساء الأقليات؛ فلم يُبدِ المجتمع الَّدولي أيَّ اهتمام بهذا الملف، ولم تكن هنالك أي جهود حقيقية لا من الحكومة المركزية ولا حكومة الإقليم، إذ إنَّ من تحرَّرنَ إمَّا بجهود الأهالي والعشائر والوسطاء أو خلال تحرير المناطق من داعش من قبل القوات الأمنية العراقية، حيث تم العثور عليهنَّ في بيوت أو مواقع كان يسكنها أو يستعملها التنظيم قبل تحريرها. وفضلًا عن اختطاف داعش للنساء التركمانيات في تلعفر، فقد اختطفَ التنظيمُ أيضًا التركمانيات من قرية بشير التركمانية التابعة لناحية تازة خورماتو بمحافظة كركوك، وتعرَّضنَ لجرائم العنف الجنسي نفسها، فضلًا عن الأذى الجسدي والنفسي من قبل عناصر داعش.

البديل السياساتي: تعديل قانون الناجيات الإيزيديات

قانون الناجيات الإيزيديات المرقم (8 لسنة 2021) جاء بصيص أملٍ ينتظره الناجون، ولا سيما من التركمان مساواة ببقية ضحايا الاختطاف والعنف الجنسي من الإيزيديين والشبكيين والمسيحيين اللواتي تعرَّضن للعنف من قبل عصابات داعش. الذي أشار في عدة بنوده إلى منح امتيازات مالية ومعنوية تعويضًا وجبرًا للضرر، وتسهيل إعادة اندماجهنَ في الحياة العامة. فمن الناحية المالية، يمنحهنَّ القانون راتبًّا تقاعديًّا، وقطعة أرض سكنية، وأولويةً في التوظيف بموجب أحكام هذا القانون، إلى جانب استثناءات تتعلَّق بشروط الدراسة من خلال إعفائهم من شرط العمر وتخصيص نسبة 2 % من تعيينات مجلس الخدمة الاتحادي وغيرها، فضلًا عن مزايا أخرى تمثِّل أركان العدالة الانتقالية بشكلها العام، وذلك باعترافه بما تعرَّضت له هذه المكونات الأربعة من جريمة إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية بموجب المادة (7) من البند (أولا)، إذ إنَّ أحكام هذه المادة مهمة جدًّا من حيث الدلالات والأبعاد القانونية محليًّا ودوليًّا؛ لكونه يعترف بانتهاك القانون الدولي، ويفرض بعض الالتزامات على الحكومة العراقية وتحديدًّا وزارة الخارجية بتخويلها للتنسيق مع الجهات المختصة بحذا الصدد لتدويل قضية الناجيات اللواتي تعرَّضن للجرائم المذكورة في البند (أولا) من القانون، المختصة على وفق البندين (ثانيًّا وثالثًا) من المادة (7) من أحكام هذا القانون، مع إلزام الجهات القضائية والإدارية بعدم إصدار أي عفو عامٍ أو خاصٍّ لمرتكبي هذه الجرائم، ولا تسقط عنهم العقوبة المقرَّرة بعقِهم قانونًا على وفق البندين (أولًا وثانيًا) من المادة (9).

على الرغم من المزايا الكثيرة التي أسردناها التي أقرَّها القانون لصالح الناجيات والناجين، والذي لاقى ترحيبًا واسعًا من هذه الشريحة، فإنَّه أيضًا شكَّل مصدر قلق للناجين والناجيات التركمان الذين نجوا من جرائم الاختطاف والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؛ بسبب عدم شمولهم ببعض الحالات التي تُوجبُ تدخُّلًا قانونيًا لإجراء التعديلات اللازمة عليه، فمن أهمِّ هذه الإشكالات أو الثغرات القانونية الواردة في أحكام هذا القانون:

من حيث المبدأ (عنوان القانون) جعله مختصًّا بالإيزيديات وليس الناجيات بشكلٍ عامٍّ، وهو ما يولِّد ابتداءً شعورًا لدى الناجيات من المجتمعات الأخرى ومنهم التركمان، بأشَّم خارج اهتمام صنَّاع القرار. ثم ذكر (التاء) التأنيث في العنوان وهو ما يعدُّ تمييزًا آخر على أساس النوع الاجتماعي، حيث هنالك المئات من الناجين الذكور بمختلف أعمارهم ومن كلّ الفئات.

أوضحت المادة (1) من البند (أولًا) تعريفًا شاملًا ودقيقًا للناجية، ونصَّت على أنَّ "كلَّ امرأة أو فتاة تعرضت إلى جرائم العنف الجنسي من اختطافها، استبعادها جنسيًّا، بيعها في أسواق النخاسة،

فصلها عن ذويها، إجبارها على تغيير ديانتها، الزواج القسري، الحمل والإجهاض القسري أو إلحاق الأذى بما جسديًّا ونفسيًّا من قبل تنظيم داعش من تاريخ (3 /8/ 2014) وتحررن بعد ذلك"، فمن الواضح أنَّ تاريخ اختطاف الناجيات تم حصره في (3 أغسطس/ آب 2014) وما بعده، والمعلوم أنَّ هذا التاريخ هو توقيت شنّ تنظيم داعش الإرهابي هجومه على سنجار والسيطرة عليها واختطاف النساء الإيزيديات حينها، في حين أنَّ معظم التركمانيات وسائر النساء من الأقليَّات الأخرى تم اختطافهن قبل هذا التاريخ وتحديدًا في (10 يونيو/ حزيران 2014) أو بعده بأيام، وهو تاريخ هجوم داعش على الموصل وسهل نينوي وتلعفر وكركوك وصلاح الدين، وكأنَّ القانون أراد إعفاء تنظيم داعش من الجرائم التي قام بما قبل (أغسطس/اب 2014). وعلى الرغم من شمول النساء والفتيات من الأقليَّات (التركمان والشبك والمسيحيين) في المادة (2) من البند (ثانيًا)، فإنَّ المادة تم ربطها مرةً أخرى بالمادة (1) البند (أولًا) في مسألة تاريخ الاختطاف (المختلف عليه)، مِّمَّا يعني أنَّه يشمل من تم اختطافهم من سنجار أو المناطق التي تم احتلالها بالتاريخ نفسه، فالأغرب من ذلك هو عدم مراعاة الزمان والمكان في الاختطاف لكلّ مجموعة خلال تشريع هذا القانون! علمًا أنَّ هذا أول قانون يصدر من البرلمان العراقي يعترف بهذا النوع من الجرائم يعتمد تاريخًا مغايرًا لتاريخ بداية جرائم داعش في العراق وهو (10 يونيو/حزيران 2014)، إذ إنَّ الموضوع يُوجِبُ الوقوف عنده والسؤال: لماذا التغيير بهذه الحقائق ولمصلحة من؟ً! ولماذا يتم تجاهل تلك الجرائم التي ارتُكبت ضد أبناء بقية المناطق المحررة والمذكورة آنفًا قبل هذا التاريخ؟! مع كونه يُولِّد شعورًا لدى الفئات الأخرى التي ارتُكبت الجرائم ضدُّهم قبل تاريخ سقوط سنجار من قبل التنظيم، بأغُّم خارج اهتمام أصحاب المصلحة والقرار في البرلمان والحكومة.

تم حصر شمول الأطفال (من هم دون 18 سنة عند الاختطاف) في المادة (2) البند (ثالثًا) بالأطفال الإيزيديين فقط، من دون ذكر أطفال بقية الأقليات، وهو إجحاف آخرُ بحقِّهم، علمًا أنَّ أغلب من عادوا من بقية الأطفال هم كانوا دون سنِّ الر18 سنة) عند الاختطاف.

جدوى البديل:

مما تقدَّم سابقًا من المعوِّقات الأساسية لتطبيق أحكام هذا القانون نعدُّها ثغراتٍ قانونيةً مجحفةً بحق الناجين والناجيات من غير الإيزيدين، وتمييزًا واضحًا في فِقْراتها، فضلًا عن مخالفته مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، والمادة (14) من الدستور العراقي لسنة (2005)، حيث من المتوقع حرماهم من الشمول بالقانون وأي تعويضات مادية كانت أم معنوية بما لا يحقِق العدالة والإنصاف. لذا من باب المسؤولية الوطنية والأخلاقية ولتحقيق المساواة في الحقوق أمام القانون دون التمييز؛ نرى أنَّ من الضروري الذهاب نحو تعديل هذا القانون بشكل عاجل، والتركيز على الفقوت الملكورة في الورقة أعلاه، من خلال تحرك الجهات المعنية والمختصة من أصحاب المصلحة بحسب المادة (60/ ثانيًا) من الدستور العراقي، لتقديم مُسوَّدة التعديل للقانون؛ من أجل إنصاف جميع الضحايا وشمولهم بالامتيازات، ولا سيَّما (التركمان والشبك والمسيحيين) في التعويضات المادية والمعنوية على وفق أحكام هذا القانون.

الاستنتاجات

- 1. إن تسلسل الاستهدافات التي تعرض لها التركمان في العراق منذ عام (1920) لغاية (2017) وما بعدها، كانت ذو أبعاد تاريخية وجيوسياسية بحته غايتها محو الهوية والوجود في العراق.
- 2. إستمرار صراع النفوذ في جغرافية تواجد التركمان وسائر الاقليات على المكاسب، كان سبباً بزعزعة الامن والاستقرار في مناطقهم مما جعلهم أدوات ضعيفة لإستهداف الأمن القومي الداخلي للبلاد.
- 3. إن تنظيم داعش لم يستثني أحداً في عملياته الارهابية المؤدلجة، إلا أن من يختلف معهم بالطائفة والفكر كان أشد عنفاً عليه، حيث تعامل مع التركمان الشيعة بقساوة ووحشية لاسباب عقائدية واخرى ما ورد في الفقرة (1).
- 4. ضعف الوعي لدى المجتمع والطبقة السياسية بالصكوك والاتفاقات والتشريعات الدولية بشأن مناهضة العنف وأشكال التمييز العنصري.
- قانون الناجيات الايزيديات (المرقم 8 لسنة 2021)، لاقى ترحيباً واسعاً من قبل الاقليات ومنهم التركمان الذين تعرضوا للعنف الجنسي من قبل عصابات داعش، بالرغم من الثغرات القانونية الوارد فيه.

التوصيات

- 1. تفعيل الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي تعرَّضت لها الأقليات ومنهم التركمان، وتجريم جميع أنواع العنف، فضلًا عن فرض إجراءات قانونية صارمة لمن يتعامل مع الأقليات بأيّ شكل من أشكال التمييز العنصري.
- 2. عدم إقرار أو تمرير أو تفعيل أية قرارات أو قوانين أو مواد دستورية خلافية تمسُّ وجود التركمان وسائر الأقليات في العراق لتغيير البنية الإثنية وتحديد السلم الأهلي في مناطقهم من دون الرجوع إليهم، ولا سيَّما المادة (140) من الدستور العراقي.
- 3. إجراء المزيد من الدراسات الاستقصائية حول واقع التركمان وسائر الأقليات في العراق؛ لتسليط الضوء على حرمانهم من الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية.
- 4. عقد جلسات حوارية مع المؤسسات المعنية من (المديرية العامة لشؤون الناجيات واللجان البرلمانية المختصَّة كاللجنة القانونية ولجنة حقوق الإنسان والمفوضية العليا لحقوق الإنسان)؛ لمناقشة الإشكالات والثغرات القانونية الواردة في قانون الناجيات وتقييم الإجراءات المتبعة في تطبيقه.
- 5. إجراء تعديل لقانون الناجيات الإيزيديات؛ لشمول جميع الفئات الأخرى المشمولة بأحكامه، بما يضمن تطبيق مبدأ العدالة والإنصاف في إجراءات جبر الضرر.

المصادر:

- 1. عزيزي قادر الصمانجي؛ التاريخ السياسي لتركمان العراق، الباب الأول، دار الساقي، بيروت ، 1999.
- 2. زاهد البياتي، «التركمان: ثالث الجماعات العرقية في العراق». الأقليات في العراق: الذاكرة الهوية التحديات، تحرير: سعد سلوم، بغداد وبيروت، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، 2013. ص192-205.
- 3. تقديرات سكان العراق للفترة (2030–2015)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2023.
- 4. محمد تحسين كوك قايا، "حكومة ائتلاف إدارة الدولة .. تركمان العراق والمادة 140". تقدير موقف، مركز رواق بغداد، 5 يناير/كانون الثاني 2022.
- 5. إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، .5 res. 47/135, annex, 47 U.N. GAOR Supp. (No. 49) at 210, U.N. .Doc. A/47/49 (1993)
- 6. على الحياني. داعش بالمناطق المتنازع عليها: هل من حل بين بغداد وأربيل لقضية "الأراضي المحرّمة".
 الحل نت، 28 ديسمبر/ كانون الأول 2021.
 - 7. حبيب الهرمزلي. قوم يدعون التركمان، الطبعة الأولى، وقف كركوك. اسطنبول. 2016.
- 8. حبيب الهرمزلي. مجزرة كركوك تموز 1959. مركز توركمن ايلي للثقافة والتعليم، الطبعة الثانية. كركوك، 2020.
- 9. أرشد الهرمزلي. تاريخ النضال السياسي لتركمان العراق 1923–2003. دار آشور بانيبال للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2020.
- 10. التقرير السادس لفريق التحقيق التابع للامم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتبكة من قبل تنظيم داعش في العراق وسوريا (يونيتاد)، وفقا لقرار مجلس الأمن المرقم (2544 لسنة 2020) المؤرخ في 3 مايو/ أيار 2021.
- 11. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بموجب القرار 217 ألف (ثالثًا) المؤرخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 في باريس.
- 12. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، تم تبنيها في 21 ديسمبر/ كانون الأول G.A. Res. 2106 (XX), annex, 20 U.N. GAOR Supp. (No. 1965 بالفاذ 140, ودخلت حيز النفاذ 147, U.N. Doc. A/6014 (1966), 660 U.N.T.S. 195 في 4 يناير / كانون الثاني 1969.

- 13. إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو G.A. res. 36/55, 36 U.N. GAOR Supp. (No. 51) at 171, U.N. المعتقد، .Doc. A/36/684 (1981)
- 14. انفوجرافيك: الناجيات والناجين التركمان بين الألم والأمل، مؤسسة إنقاذ التركمان، 14 سبتمبر/ ايلول 2022.
- 15. محمد شوكت كوثر. بعد تحريرهن من أسر داعش في العراق: معاناة "ناجيات تلعفر" اللواتي لم يسمع بحن أحد. الحل نت، 20 نوفمبر 2020/ تشرين الثاني 2020.
- 16. هيثم مزاحم. "داعش" و"القاعدة" وتكفير الشيعة. مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 29 بيروت، 2015.
- 17. ملف المختطفات التركمانيات المنسي ومآسي الناجيات منهن، مؤسسة إنقاذ التركمان، 14 نوفمبر تشرين الثانى 2020.
- 18. على البياتي. بعد تحريرهن من أسر داعش في العراق: معاناة "ناجيات تلعفر" اللواتي لم يسمع بمن أحد. الحل نت، 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020.
- 19. نسرين صادق. "زينب" تختصر في قصتها قصص الألم المنسية للتركمانيات الناجيات من داعش. أخبار الآن، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020.
- 20. قانون الناجيات المرقم (8 لسنة 2021) ، وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4621 المنشور في 2021.
- 21. UNPO. Member profile: Iraqi Turkmen (Iraqi National Turkmen Party). Reports. Washington, DC. 2015. https://unpo.org/members/7878
- 22. Turkmen Rescue Foundation. "Turkmen women and girls abducted by Daesh II". T.R.F-Human rights report. Baghdad, 2015.
- 23. Turkmen Rescue Foundation. New Genocide against Iraqi Turkmen: Assaults with chemical weapons on Taza Khurmatu. T.R.F-Human rights department. Baghdad, 12 March, 2016.
- 24. Turkmen Rescue Foundation. "Turkmen women and girls abducted by Daesh II". T.R.F-Human rights report. Baghdad, 2015.

الارتداد العكسي لحركة السكَّان في محافظة نينوى (خارطة طريق للهجرة من الحضر إلى الريف) د. عمار مرعي الحسن

الملخص التنفيذي:

تشهد محافظة نينوى واقعًا جديدًا تجسَّدت ملامحه بالتمركز السكاني العالي داخل المناطق الحضرية، وبات من الضروري الاستجابة للمتغيرات الجديدة الناجمة من انتقال القوى العاملة وأُسرهم من الريف إلى الحضر، هذه المتغيرات ولَّدت طلبًا إضافيًّا على البنى التحتية والخدمات العامة في الحضر، ولا سيَّما في مركز قضاء الموصل، إلى جانب الطلب الإضافي على السلع والخدمات الاستهلاكية.

والكثافة السكانية في نينوى أيضًا تباينت بين الوحدات الإدارية، إذ إنَّ قضاء الحضر والبعاج يشكِّلان لوحدهما (52%) من مساحة المحافظة، لكن عدد سكاهما قليلٌ جدًّا مقارنةً بقضاء الموصل الذي يحتلُ مساحة (12%) وتسكنه نسبة كبيرة جدًّا من السكان؛ نتيجة توافر عدد من العوامل يتقدمها العامل الاقتصادي والخدمي، إذ لعبت دورًا بارزًا في توزيع السكان وكثافتهم.

تناقش الورقة الأزمة التي طالت جوانب كثيرة من حياة المواطن الموصلي، يأتي في مقدمتها ارتفاع بدلات الإيجار للسكن وللتجارة، فضلًا عن التلوُّث البيئي الذي رافق كلَّ عائلة وفرد حتى داخل منزله، يزيد على ذلك ارتفاع في نسب البطالة؛ بسبب كثرة الأيدي العاملة، ولا سيَّما المهاجرة من الريف إلى المدينة مع قلة فرص العمل النادرة، وتصاعد في الأسعار في ظلِّ تديي مستوى الدخل الذي يشمل الفئة الأكبر من المجتمع الموصلي. ولا يغيب عن الذهن صعوبة حصول الفرد على خدمات حكومية ميسورة من دون عناء ولا شقاء؛ نتيجة تركز الدوائر الحكومية في مركز القضاء وترك مساحات الفضاء الواسع في الأرياف من دون استثمار ولا إعمار؛ نتيجة نقص الخدمات.

تقترح الورقة بديلًا سياساتيًّا يتمثل بتقديم مجموعة حلول ومقترحات للوصول إلى برنامج حكومي يدير الأزمة ويتبنَّى الحلول المستدامة للأمد البعيد. يتقدَّم تلك المبادرة رسمُ خارطة توزيع ديمغرافي جديدة لنينوى تنسجم مع مستجدات مرحلة الأزمة السكانية، وتعمد إلى تحجيم نموِّ المراكز الحضرية الرئيسة؛ لزيادة فرص التوسع في المراكز الريفية؛ سعيًّا إلى الوصول إلى تحقيق الأسس السليمة للعدالة المكانية والسكانية من منظور استباقى.

المقدمة:

إنَّ تحليل حركة السكان في المجتمع الموصلي على وفق ركائز قطَّاع الإسكان يكشف عن مجموعة واسعة من التحديات المقبلة، وهي تتداخل في الكثير من جوانبها مع غيرها من المشكلات، لتشكِّل مجموعةً من العوامل المترابطة التي تسهم في زيادة الفوارق في مستويات الإشباع السكني بين الوحدات الإدارية من جهة، وبين الحضر والريف من جهة أخرى، بمعنى آخر إنَّ التوزيع المكاني في محافظة نينوى يتسم بعدم الانتظام، إذ إنَّ مراكز الاستيطان تنجذب نحو التركز في أماكن دون أخرى، وهذا يعني أنَّ هناك جهات جاذبة للاستيطان وأخرى طاردة للسكن.

وبعد أن تم تحديد ملامح المشكلة، يمكن أن نطرح تساؤلات محورية متعدّدة ترتبط بها، وهي: كيف يمكن خلق ارتداد عكسي لحركة السكان في نينوى بدلًا من الريف إلى الحضر، وجعل العكس هو السائد خلال السنوات المقبلة؟

ما البدائل المقترحة لتحويل الجهات الطاردة إلى جاذبة للسكن في نينوى خلال السنوات العشر المقبلة؟ ما الآثار السلبية المستقبلية المترتبة من خلال ديناميكية النمو الديمغرافي – الحضري على السياسات السكنية بالمدينة؟

إنَّ الهجرة من الريف إلى مركز قضاء الموصل بمعدلات استثنائية في سرعتها مختلفةٌ عن الأنماط المعروفة في نينوى، في ظلِّ خلوِ مناطق شاسعة من السكان وتمركز كبير في المركز، فضلًا عن ارتفاع كبير غير مسبوق في أسعار الأراضي السكنية، في ظلّ وجود مناطق واسعة من المحافظة غير مستوطنة وتعدُّ شبه خالية.

وإنَّ عدد سكان المحافظة ونموهم يتباين في توزيعه بين أقضية المحافظة ونواحيها، وهذا التباين يدعو إلى إعادة النظر في الواقع ورسم سياسة سكانية جديدة للمحافظة، مع توجيه الخطط التنموية عبر مجموعة من الإجراءات والبرامج ذات أهداف أكثر تحسبًا وعقلانية، منطلقة في محتواها من توجيهات تخطيطية بحيث يكون الكم والكيف السكاني أدلَّة استرشادية للسياسة الإنمائية ومن منظور التنمية المستدامة للموارد الطبيعية والبشرية؛ لتحقيق استقرار أكبر في حجم ونمو السكان.

خلفية الموضوع:

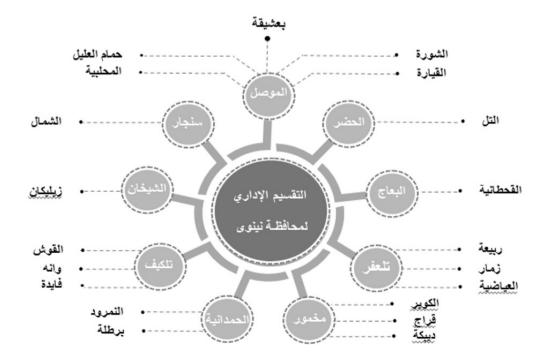
تعدُّ مشكلة التشوُّه الحضري من أهمِّ المشاكل التي تمسُّ شريحةً كبيرةً من المجتمع الموصلي، يتقدَّمها الساكنون في المناطق الحضرية، ولا سيَّما أصحاب الدخل المحدود والمصنَّفين ضمن شريحة الطبقة الوسطى، فضلًا عن أنَّ امتدادات المشكلة تصل إلى المجتمع الريفي الذي يعاني من ضعف مبدأ العدالة في توزيع الخدمات وتوفير الفرص مقارنةً مع بيئة الحضر. وبهذا فإنَّ جذور المشكلة تطال جميع فئات المجتمع المتضررة من أزمة السكن والاختناق السكاني الكبير في مركز الموصل، تتقدَّمها فئة الفقراء (العشوائيات) العاجزة عن الحصول على سكن لائق يحقِّق أبسط مقومات العيش الرغيد.

وإذا أردنا أن نحدِّد مديات تأثير مخرجات المشكلة قيد الدراسة على مختلف الأصعدة؛ فإغًا تمسُّ الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والبيئي. وتندرج ضمن هذه الأصعدة قطاعات ومواضيع كثيرة، منها: (الإسكان، الزراعة، الفقر، البطالة، مستوى المعيشة...ا لخ).

وعند الاطلاع على خارطة محافظة نينوى وقياس مساحات الأقضية مع عدد سكانها يتَّضح أنَّ هناك فجوةً مكانيةً في الاستيطان السكاني، إذ يحتلُّ قضاء الحضر المساحة الأكبر، ويشغل نحو (27%) من المساحة الإجمالية للمحافظة، يليه قضاء البعاج بنسبة 25%، في حين أنَّ قضاء الموصل يشغل مساحة 12%، لكنه تتركز فيه نسبة سكانية عالية جدًّا مقارنةً بقضاء البعاج والحضر.

جدير بالذكر أنَّ الموصل مركز محافظة نينوى (400 كم شمال غرب العاصمة بغداد) وثاني أكبر مدن العراق، وهذه المحافظة (نينوى) تبلغ مساحتها (37323) كيلومترًا مربعًا، وتمقِّل بذلك نسبة مقدارها (8.6 %) من مجموع مساحة العراق، وتضم (29) وحدةً إداريةً (ناحية) تشكل (9) أقضية. هذه الوحدات موزعة كالآتى:

شكل رقم (1) التقسيمات الإدارية لمحافظة نينوى



| سب التحديث لسنة 2020 | والنواحي التابعة لها ح | ة المحافظة وعدد الأقضية | جدول رقم (1) مساح |
|----------------------|------------------------|-------------------------|-------------------|
|----------------------|------------------------|-------------------------|-------------------|

| % | عدد النواحي | عدد الاقضية | المساحة كم2 | المحافظة |
|-------|-------------|-------------|-------------|------------------|
| 8.6 | 30 | 10 | 37323 | نينوى |
| 100.0 | 427 | 171 | 435052 | اجمالي العراق |

إنَّ الكثافة السكانية قد تباينت بين الوحدات الإدارية، حيث تلعب العوامل الجغرافية والتاريخية والخدمية دورًا بارزًا في توزيع السكان وكثافتهم، بشكل عام فقد توزَّع سكان محافظة نينوى بالجمل نحو 61% في البيئة الحضرية، و39% في البيئة الريفية. الجدول التالي يوضح أعداد السكان وتوزيعهم على أساس الحضر والريف.

جدول رقم (2) تقديرات سكان محافظة نينوى بحسب البيئة والجنس لسنة 2021

| | الريف المجموع | | | | المحافظة | | | | |
|-----------|---------------|-----------|-----------|---------|----------|-----------|-----------|-----------|-------|
| المجموع | الإناث | الذكور | المجموع | الإناث | الذكور | المجموع | الإناث | الذكور | نينوى |
| 4,030,006 | 1,971,356 | 2,058,650 | 1,586,145 | 778,822 | 807,323 | 2,443,861 | 1,192,534 | 1,251,327 | |

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات السكانية.

جدول رقم (3) نسب السكان ومعدَّل الكثافة في الوحدات الإدارية لمحافظة نينوى

| الكثافة/كم ² | الكلي (%) | الريف (%) | الحضر (%) | النسبة المئوية للمساحة | القضاء |
|-------------------------|-----------|-----------|-----------|------------------------|-----------|
| 181 | 52.1 | 23 | 77 | 12 | الموصل |
| 21 | 5.7 | 65.5 | 34.5 | 3 | الحمدانية |
| 43 | 5.7 | 65 | 35 | 4 | تلكيف |
| 68 | 8.9 | 35 | 65 | 8 | سنجار |
| 160 | 14 | 56 | 44 | 12 | تلعفر |
| 15 | 1.2 | 57 | 43 | | الشيخان |
| 48 | 1.9 | 72 | 28 | 27 | الحضر |
| 133 | 4.9 | 51.5 | 48.5 | 25 | البعاج |
| 165 | 5.6 | 82 | 18 | 9 | مخمور |

المصدر: التقرير الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة لمحافظة نينوى 2020، وزارة التخطيط – دائرة التنمية الإقليمية والمحلية – مديرية تخطيط نينوي.

البديل السياساتي: مشاريع الجذب السكانية

يحتلُ العراق المرتبة 36 عالميًّا من بين دول العالم من حيث عدد سكانه وبنسبة 0.5% من مجموع سكان العالم، وهم يزدادون سنويًّا بنسبة تتراوح بين 850 ألفًا إلى مليون شخص، وفي حال بقاء نسب الخصوبة بمستوياتها الحالية فإنَّ المتوقع أن يصل سكان العراق إلى 51,211,700) نسمة في عام 2030.

ويتوزَّع سكان نينوى بشكل غير متماثل؛ نتيجة تأثير مجموعة من العوامل الجغرافية والبشرية، ولقياس حالة توزيع السكان الإقليمية أو المكانية تُعتمد المعادلة: الكثافة العامة = عدد السكان/ مجموع المساحة كم2. ولأجل إعطاء صورة أكثر واقعيةً عن توزيع السكان تُعتمد المعادلة الآتية لحساب الكثافة المستوطنة والمستثمرة، وتستخرج بقسمة عدد سكان الريف/ المساحة المزروع، ومنها يتبيَّن التوزيع الجغرافي للسكان في المحافظة، ومن خلالها تتَّضح صورة التمركز السكاني في المساحة الكلية لمحافظة نينوى.

كوابح الهجرة الارتدادية

إنَّ قسمًا من القوى العاملة الحضرية يمكنها العمل في أنشطة ليست زراعيةً مع البقاء على السكن في الحضر، وبالأخص سكان المناطق القريبة من محيط المدن، والأبعد منها بمسافة تعتمد على مدى وفرة خدمات النقل وسهولته وتناسب تكاليفه مع العائد اليومي للعمل، كذلك توجد أنشطة صناعية وخدماتية في المناطق الريفية تستوعب قدرًا من القوى العاملة.

تقوم سياسات كبح الهجرة إلى المدن بتسهيل وصول أهل الريف إلى الخدمات من جهة، وتعزيز النشاط الزراعي والصناعي في المناطق الريفية من جهة أخرى، فضلًا عن تيسير خدمات النقل لتمكين أهل الحضر من العمل في الريف والعودة إلى مساكنهم يوميًّا، وهي الظاهرة التي تُسمَّى التردُّد.

تشجيع تكوين المستوطنات البشرية الريفية الصغيرة أو القرى، لتؤدي وظيفة مراكز التسوق وتقديم بعض الخدمات.

إيصال الماء الصالح للشرب والكهرباء، ونشر شبكات الطرق المعبَّدة في الريف.

مشاريع الجذب المستقبلية

مشروع سد الحضر: هذا المشروع مقدم في دراسة متكاملة إلى محافظة نينوى؛ من أجل توطين السكان في مناطقهم الريفية؛ نتيجة استحداث سدِّ يمكن أن يخزن نحو (1.3) مليار متر مكعب، وهو يكفي لتغيير المنطقة من صحراء قاحلة إلى نبع زراعي يغذي اقتصاد الوطن بأكثر من مليون طنِّ من القمح وتأمين ربع حاجة العراق من مياه الشرب. وهذه الكميات الكبيرة من المياه تعالج التصحر في جزيرة نينوى التي تقارب الر60%) من مساحة المحافظة. وهذا السدُّ تقوم فكرته على الإفادة من مياه الأمطار المتجمِّعة التي تغمر حوض وادي الثرثار من خلال حصرها في خزان ينشئ خلف حاجز سدِّ الحضر المقترح إنشاؤه على بعد (8) كم شمال مدينة الحضر.

مشروع المدينة الصناعية في الشورة: هذا المشروع يُصنَّف من أهم المشاريع الاستراتيجية التي لو تم تنفيذها ستوفر مصدر دخل للمدينة، وتساعد على توطين سكان الريف في مناطقهم. هذا المشروع مكتمل الجوانب النظرية من حيث الخرائط والتصاميم وبقية الجوانب المتعلقة بالمشروع، وقد تم اختيار المكان (الشورة) لكونه يتوسط مركزين لتجمع سكاني كبير وهو مركز قضاء الموصل وكذلك قربما من ناحية القيارة وناحية حمام العليل.

محاور التوسع المستقبلي: لدى النظر بالتصميم الأساسي لمدينة الموصل يتَّضح بأنَّه مستنفدٌ بالكامل ولا توجد مساحات كافية للمشاريع الحضرية الكبرى داخل حدود التصميم الأساس، لذا فإنَّ خطة التوسع المستقبلي ينبغي أن تذهب باتجاه الفضاءات الواسعة والمؤهَّلة لإقامة المشاريع عليها. ولدى الدراسة والتعمق يتبيَّن أنَّ هنالك أربع محاور تصلح لحل مشاكل التمركز السكاني غير العادل، وهي:

محور طريق موصل – كركوك محور طريق موصل – تلعفر محور طريق موصل – المحلبية محور طريق موصل – بغداد.

جدوى البديل:

إنَّ دراسة كلِّ متطلبات الحلِّ وتنفيذها خلال عشر سنوات (2023–2033) سينهي بشكل تدريجي مشكلة التمركز السكاني في مركز الموصل، ويعاد انتشار السكان على وفق خارطة الأولويات الحكومية. لذا فإنَّ سقف الطموح يرتفع حينما نستطيع أن نحقِّق توازنًا في السكن بين الحضر والريف بأنْ نرفع نسبة الاستيطان الريفي من النسبة الحالية (39%) إلى نسبة (50%)، بحيث تعادل نسبة الحضر وتتساوى معها تمامًا. وستكون له نتائج مهمَّة، منها:

- 1. توفير مساحات سكن إضافية وخلق بؤر حضرية جديدة تستوعب السكان الجُدد.
 - 2. تحجيم نموِّ المراكز الحضرية الرئيسة لزيادة فرص التوسع في المراكز الريفية.
- رفع درجة بعض المستوطنات الريفية الكبيرة إلى مراكز حضرية بعيدًا عن مركز المحافظة.
- 4.بثّ بؤر أو أقطاب نموٍ جديدة خاصَّة في المناطق التي تعاني من ضعف النشاط الاقتصادي فيها، وتزويدها بمباعث نموّ اقتصادية وصناعية.
 - 5. توفير الخدمات في الأقضية لجعلها مراكز جذب للسكان بدلًا من مركز المدينة.
- 6. تقديم سلسلة حلول ومقترحات للوصول إلى برنامج حكومي يدير الأزمة ويتبنى الحلول المستدامة للأمد
 البعيد.
 - 7. وضع الأسس السليمة للعدالة المكانية والسكانية من منظور استباقي.
- 8.ضرورة جعل أعضاء المجالس ومدراء الأقضية والنواحي منتخبين وليس متعينين؛ لضمان اختيار الأكفًاء وقطع الطريق على الأحزاب بترشيحهم للتعيين لهذه المناصب.

الخاتمة:

لدى تحليل أسباب الجذب والطرد للبيئات السكانية في نينوى تبيَّن أنَّ السبب الرئيس للجذب الحضري هو توافر مقومات الحياة الخدماتية والفرص المعيشية التي تفتقدها المناطق الريفية التي أصبحت طاردةً؛ بسبب ضعف الاهتمام الحكومي المستدام لهذه المناطق. وهنا نستشهد بمناطق غرب نينوى التي تم زيارتها ميدانيًّا وتم الاطلاع على واقعها الذي يفتقر لأبسط مقومات العيش الرغيد، إذ تفتقر بعض مناطق البعاج إلى المياه الصالحة للشرب وللطرق المعبدة، فضلًا عن الجوانب الأخرى التي باتت تُثقل كاهل المواطن وتدفعه للهجرة نحو الحضر والاستيطان فيه.

لذا فإنَّ خلق هجرة ارتدادية عكسية من الحضر إلى الريف يتطلَّب توفير الخدمات في الأقضية؛ لجعلها مراكز جذب للسكان بدلًا من مركز المدينة. بمعنى تقليل نمو المراكز الحضرية الرئيسة لزيادة فرص التوسع في المراكز الريفية، وذلك يتطلَّب رفع درجة بعض المستوطنات الريفية الكبيرة إلى مراكز حضرية، ثما يتطلَّب مراعاة طلبات الاستحداث المقدمة من بعض المناطق الريفية لرفع درجتها إلى وحدة إدارية أوسع، فتوجد أربع مناطق (القيارة، بعشيقة، ربيعة، حمام العليل) مرشَّحة للتطوير من ناحية إلى قضاء على وفق جدول المعايير والضوابط المحدَّدة من وزارة التخطيط، في حين توجد ثماني مناطق (حميدات، الموالي، الجرن، بازوايا، كلك، البادية، مجمع الصكار، قرة قوين) مرشحة للتطوير إلى ناحية. فلو استُحدثت هذه الوحدات وغمرها الخدمات وتوفرت فيها سبل العيش الرغيد لتحوَّلت من مناطق طاردة إلى جاذبة للسكن.

وعلى الرغم من أهمية قطاع الزراعة لديمومة السكن في المناطق الريفية، فإنَّ الاهتمام وأولويات البرامج الحكومية أن تعطى للمناطق التي تعاني من ضعف النشاط الاقتصادي فيها، وتزويدها بمباعث نموِّ اقتصادية وصناعية جديدة. حتى تُشكِّل مصادر جذب للسكان؛ نتيجة تنوُّع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على القطاع الزراعي الذي تراجع كثيرًا في أغلب المناطق الريفية.

المصادر:

- التقرير الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة لمحافظة نينوى 2020، وزارة التخطيط دائرة التنمية الإقليمية والمحلية مديرية تخطيط نينوى.
 - 2. المجموعة الإحصائية السنوية 2020-2021، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.
- 3. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات السكانية، متوفرة في موقع الجهاز عبر الرابط //cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=e
- 4. تقديرات سكان العراق 2020، وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة تشرين الثاني 2020
 - 5. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق للفترة (2015–2030).
- 6. خطة التنمية المكانية لمحافظة نينوى 2010-2020، الجزء الأول، وزارة التخطيط/ دائرة التنمية الاقليمية والمحلية/ مديرية تخطيط نينوى.
 - 7. خطة التنمية الوطنية 2012-2022، جمهورية العراق، وزارة التخطيط.

التسرُّب المدرسيُّ بين السياسة والتعليم رؤية لتأسيس صندوق الطالب الاستثماري جمانة ناجي

الملخص التنفيذي:

يمثِّل التعليم اللبنة الأساسية في بناء شخصية الفرد وحجر الزاوية في إصلاح الأسرة التي تمثل وحدة بناء المجتمع، وإن النظام التعليمي المتطوّر يضمن محفزات الجذب للأطفال ويشجِّع الأهالي على إلحاق أبنائهم في العملية التعليمية.

يعدُّ العراق من بين أكثر الدول نموًّا سكانيًّا، حيث يزداد عدد السكان سنويًّا بنسبة (%7.2) بحسب وزارة التخطيط، ثما يجعل النظام التعليمي تحت خطر الضغط المستمرِّ، فقد سجلت الأعوام الأخيرة دخول ما يزيد على مليون طالب سنويًّا للمرحلة الابتدائية، هذا بدوره ينعكس على جوانب كثيرة، منها عدم قدرة المدارس على استيعاب هذه الأعداد، ثما يجعل الطلاب عرضةً للتسرُّب من التعليم وترك المدارس، فضلًا عن عمالة الأطفال التي تعدُّ حافزًا لترك مقاعد الدراسة، فبحسب بيانات رسمية فإنَّ أكثر من (3) ملايين طفل خارج مقاعد الدراسة، وهذا يدفع نحو التفكير ووضع الحلول العاجلة لمواجهة هذه المشكلة.

نتيجةً للأحداث الكثيرة من صراعات وحروب، تم تهجير الكثير من العوائل وتوقَّفت العملية التعليمية في (3) محافظات ولمدة سنتين، مما تسبَّب بتسرُّب الكثير من الأطفال من النظام التعليمي، فأدَّى ذلك إلى زيادة الأعداد الواجب احتواؤها في النظام التعليمي.

تفترح الورقة بديلًا سياساتيًا يتمثّل بصندوق التعليم الذي يُسهم في تمويل الإصلاحات التعليمية على ثلاثة مستويات، وهي كلٌ من البنى التحتية، والموارد البشرية، والمناهج التعليمية، ويُموَّل هذا الصندوق من عدة مصادر، وبما يضمن استدامته وديمومة عمله ويقلِّل الاعتماد على أبواب الموازنة والتخصيصات الشحيحة لنظام التعليم.

المقدمة

بعد أن كان النظام التعليمي في العراق من أفضل النظم التعليمية في المنطقة بات الآن متأخرًا؛ بسبب عقودٍ من الصراع وغياب الاستثمارات، التي أعاقت بشدة وصول الأطفال إلى التعليم الجيد، إذ نرى اليوم وجود نحو (3,2) ملايين طفل عراقي في سنّ الدراسة خارج المدرسة، ولا سيما في المحافظات المتضررة من النزاع مثل صلاح الدين وديالى، وما يقارب نصف الأطفال النازحين في سنّ المدرسة، أي نحو 355,000 طفل وطفلة ليسوا في المدرسة، وخاصةً بالنسبة إلى الفتيات اللواتي يعانين من نقص في التمثيل في كلّ من المدارس الابتدائية والثانوية نتيجة بعض الظواهر والضوابط الاجتماعية والعشائرية والأمنية.

ويُشار إلى أنَّ الأطفال خارج المدرسة هم أكثر عرضةً للاستغلال وسوء المعاملة، بما في ذلك عمالة الأطفال والتجنيد من قبل الجهات المسلَّحة والزواج المبكر، إذ يولِّد هذا النزاع والصراع صدمات نفسيةً وفقدانًا للأحبة والطواقم التعليمية في نزوحهم، ولهذه الصدمات تداعيات طويلة الأمد قد تؤثِّر في العمليات والإمكانات التدريسية والتعليمية. كذلك تعرَّضت البنية التحتية للعراق لخراب ودمار في أجزاء كثيرة من المبلاد، حيث إنَّ واحدةً من كلِّ مدرستين قد تضررت بفعل عوامل مختلفة، وتحتاج إلى إعادة تأهيل، في حين نرى عددًا آخر من المدارس تعمل بشكل مزدوج (الدوام الثنائي أو المزدوج) وذلك لاستيعاب أكبر عددٍ ممكن من الطلاب، مما يتسبَّب في ضغوطات في الوقت المخصّص للتعليم الذي يحصل عليه الأطفال، ومن ثمَّ يُشكِّل ضغطًا نفسيًا يولِّد رغبةً شديدةً للأطفال في التسرُّب.

خلفية الموضوع:

أسباب التسرُّب المدرسي: للتسرُّب المدرسي الكثير من الأسباب، منها:

1. الفقر

ويعدُّ أحد أبرز الأسباب التي تدفع الطالب نحو التسرُّب من المدرسة، إذ إنَّ العائلة التي تعاني من قلة المورد المادي ولا تستطيع أن تلبي حاجة الأبناء تمنع ذهابهم إلى المدارس وكذلك زجهم في سوق العمالة. إنَّ ضعف الإمكانية المادية للأسرة إحدى المشاكل الأساسية، حيث تشير الإحصائيات إلى أنَّ (35%) من الشعب العراقي باستثناء إقليم كردستان يعيش تحت مستوى الفقر، إذ إنَّ العامل الاقتصادي يؤدِّي دورًا رئيسًا ليس في سعة حجم ظاهرة التسرُّب فحسب، بل للكادر التعليمي كذلك؛ بسبب ضعف الرواتب والمخصَّصات في سعة حجم ظاهرة التسرُّب فحسب، بل للكادر التعليمي كذلك؛ بسبب ضعف الرواتب والمخصَّصات المالية للمعلم، مما يجعله مثقلًا بالأعباء المعيشية التي من شأنها أن تؤثر سلبًا في حضوره الذهني في التواصل مع التلاميذ.

2. التعليمات والقوانين الخاصَّة بالدراسة في العراق

ومن هذه التعليمات الامتحانات، وتحديد العمر ، وبعض تعليمات التعليم العام، وعدم تطبيق بعض القوانين وفرض العقوبات المطلوبة التي يمكن أن تشكِّل عامل ضغط على أولياء الطلبة، منها قانون التعليم الإلزامي وتفعيله بشكل صارم.

آثار التسرُّب المدرسي:

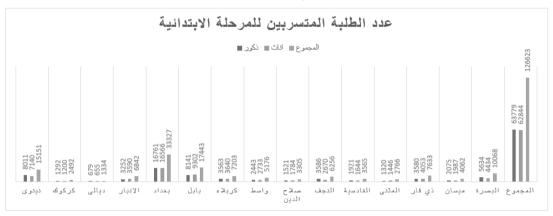
تؤثر ظاهرة التسرُّب المدرسي تأثيرًا واضحًا في زيادة نسب الأمية، خاصةً حينما يحدث التسرُّب في المراحل الابتدائية، وبحسب الإحصائيات عن البنك الدولي، واليونيسيف، واليونسكو، التي أشارت إلى أنَّ نسبة التسرُّب بالمراحل الابتدائية قد تصل أحيانًا إلى (60%)، ومن المؤكد أنَّ انتشار ظاهرة الأمية تسبِّب الجهل والتخلُّف، وهذا سيكون بدوره حاضنةً لأفكار التطرّف والانحراف داخل المجتمع، فضلًا عن تراجع المؤشر المعرفي في التعليم في العراق على الصعيد العالمي، إذ يُعدُّ رأس المال البشري ضروريًّا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل، ومع ذلك وبحسب مؤشر رأس المال البشري لعام (2020) الصادر من البنك الدولي فإنَّ الطفل المولود في العراق اليوم سيصل متوسط إنتاجيته إلى (41%) فقط من إنتاجيته المحتملة حينما يكبر. وفي صميم أزمة رأس المال البشري في العراق توجد أزمة تعلُّم ذات آثار بعيدة المدى، ولهذا يعزّز الأداء الضعيف للعراق في مؤشر رأس المال البشري إلى مستويات التعلم المنخفضة.

حيث إنَّ سنوات الصراع أضعفت قدرة الحكومة العراقية على تقديم الخدمات التعليمية الجيدة للمجتمع، إذ أدى العنف والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والنزوح الجماعي للأطفال والأسر وارتفاع نسبة الفقر – ولا سيما في المناطق الشعبية والمكتظَّة بالسكان – إلى تعطيل تقديم الخدمات التعليمية، ففي السنوات القليلة الماضية خصَّصت الميزانية الوطنية للعراق أقلَّ من (6%) للقطاع التعليمي، مما يضع العراق في أسفل الترتيب لدول الشرق الأوسط.

الطلبة المتسربون في المرحلة الابتدائية لسنتي 2018-2019

كما موضَّح في الشكل رقم (1) فإنَّ عدد المتسربين في المرحلة الابتدائية للمدارس الحكومية يبلغ (30,157) لسنة (2018–2018)، بينما كانت أعدادهم سنة (2017–2018) (30,157)، وكانت أعلى نسبة طلبة متسربين هي في محافظة بغداد، حيث تبلغ (26)، إذ إنَّ نسبة الذكور (50)0 تقريبًا، بينما نسبة الإناث (50)0 إذا ما قارنًا إحصائيات سنة (50)2018 بإحصائيات سنة (50)30 فكانت نسبة الإناث (50)60 والذكور (50)60. يتضح من النسب وجود انخفاض بنسبة الطلاب المتسربين من الذكور، وارتفاع في نسبة الإناث في المرحلة الابتدائية.

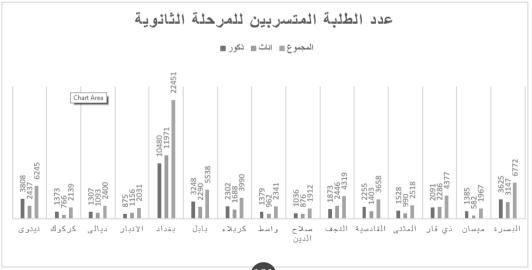
شكل رقم (1) عدد التلاميذ المتسوبين في المدارس الحكومية بحسب المحافظة والجنس للسنة الدراسية 2018-2019



الطلبة المتسرّبون في المرحلة الثانوية لسنتي 2018-2019

كما موضَّح في الشكل (2) فإنَّ عدد الطلبة المتسربين من الدراسة في المدارس الثانوية الحكومية يبلغ (72658) لسنة 2018، 2019، بينما كان عددهم سنة 2017 هو (68594)، أي هناك (2058) لسنة 40.5 لسنة (6%)، وإنَّ أعلى نسبة طلبة متسربين في محافظة بغداد وهي (30.9%). ونسبة الطلبة الإناث هي (47%)، بينما الذكور كانت (53%) لسنة 2018–2019، أمَّا مقارنةً بإحصاءات سنة 2017–2018 كانت نسبة الإناث (47%) والذكور (53%)، ويتضح من النسب أنَّه يوجد الخفاض في نسبة الإناث وزيادة في نسبة الأكور المتسربين من الدراسة في المرحلة الثانوية.

شكل رقم (2) عدد التلاميذ المتسربين في المدارس الحكومية بحسب المحافظة والجنس للسنة الدراسية 2018 - 2019



101

مبادرات وزارة التربية

1. استحداث نظام التعليم المسرَّع بالاشتراك مع المنظمات الدولية، وهذا يختص للذين تسربوا في المراحل الأولى من الدراسة الابتدائية، يقوم هذا النظام على دمج كلّ سنتين دراسيتين بسنة واحدة.

برنامج التعليم اجتياز، أحد برامج منظمة ميرسي كور، الذي يُنفَّذُ بالتعاون مع وزارة التربية، ومدة تنفيذ البرنامج ثلاثة أعوام دراسية: (2020 إلى 2023)، والفئة المستهدفة:

الشباب من فتتي الذكور والإناث من عمر 10، 20 سنة، وبنسبة لا تقلُّ عن 50% من الإناث.

الشباب من المجتمعات النازحة والعائدة والمضيفة والباقية في مناطق النزاع بنسبة لا تقلُّ عن 50% من النازحين والعائدين، و50% من المجتمعات المضيفة والباقية في مناطق النزاع. تم إعادة (4501) من الأطفال لمقاعد الدراسة ضمن برنامج وزارة التربية ومراكز حقك في التعليم عن طريق الإرشاد الميداني وفرق الإرشاد المتفاوضي وكما مبيَّن في أدناه حول أعداد الذين تمت إعادتهم إلى مقاعد الدراسة.

| العائدون | النازحون | المجتمع المضيف | عدد الذكور | عدد الإثاث | العدد الكلي | القاطع | ث |
|----------|----------|----------------|------------|------------|-------------|--------------|----|
| 314 | 27 | 0 | 193 | 148 | 341 | الرمادي | 1 |
| 360 | 1 | 0 | 215 | 146 | 361 | الظوجة | 2 |
| 187 | 4 | 163 | 213 | 141 | 354 | القائم | 3 |
| 310 | 23 | 3 | 230 | 106 | 336 | الرطبة | 4 |
| 204 | 82 | 0 | 167 | 119 | 286 | تكريت | 5 |
| 365 | 0 | 0 | 234 | 131 | 365 | بيجى | 6 |
| 312 | 12 | 64 | 294 | 94 | 388 | شرقاط | 7 |
| 1 | 333 | 101 | 301 | 134 | 435 | كركوك المركز | 8 |
| 417 | 0 | 19 | 297 | 139 | 436 | الحويجة | 9 |
| 0 | 83 | 121 | 128 | 76 | 204 | دبس | 10 |
| 135 | 9 | 65 | 192 | 17 | 209 | تلكيف | 11 |
| 198 | 11 | 87 | 254 | 42 | 296 | تلعفر | 12 |
| 192 | 17 | 1 | 168 | 42 | 210 | الحضر | 13 |
| 236 | 6 | 38 | 221 | 59 | 280 | البعاج | 14 |
| 3231 | 608 | 662 | 3107 | 1394 | 4501 | العدد الكلي | 15 |

جدول رقم (1) أعداد الطلبة العائدين إلى مقاعد الدراسة

البدائل السياساتية: صندوق التعليم الاستثماري

إنشاء صندوق استثماري تعليمي من قبل وزارة التربية يُسمَّى (صندوق الطالب)، ويدعم هذا الصندوق الفئات العمرية من (6 إلى 18 سنة)، ويخضع لضوابط ومعايير إدارية خاصة، تتوافق مع دخل العائلة المادي وذلك بالتعاون مع وزارة المالية ووزارة التخطيط العراقية؛ لأجل تحقيق تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات والإمكانات البشرية والمادية، تكون وارداته من:

- دولار واحد من كلّ برميل نفط.
- 5 دولارات لكلّ فيزا زيارة للعراق.
- 20 دولارًا شهريًا من أيّ قادم أجنبي للعراق.
- 50 دولارًا شهريًا من رواتب الدرجات الخاصَّة فما فوق.

بعد التعديل الأول عام 2019 لقانون التقاعد رقم 9 لعام 2014 وجعل سنّ التقاعد هو 60 سنةً بدلًا من 63 سنةً قابلًا للتمديد لثلاث سنوات؛ من الممكن إعادة النظر مرةً أخرى في تعديل فئة خاصة لسنّ التقاعد، وهي فئة الكادر التدريسي فيما يخصُّ المرحلة الابتدائية حصرًا، وجعل سنّ التقاعد في الـ 50 سنةً غير قابل للتمديد مع زيادة راتبهم التقاعدي من الصندوق أعلاه أو إبقاء رواتبهم ثم يُصرف لهم راتب التقاعد بعد سنّ 60 سنةً؛ لعدم إلحاق الضرر بهم ماليًّا، أو إعفائهم من التدريس وتحويلهم إلى العمل الإداري أو الاستشاري أو الإرشاد التربوي لحين بلوغهم سن التقاعد؛ للإفادة من خبراهم الإدارية والفنية الغنية، وكلُّ ذلك يتمُّ على وفق ضوابط تخدم الطرفين المتقاعد والمؤسسة التعليمية. بهذا التعديل يقدم فرص أكبر لانضمام طاقات شبابية جديدة في التعليم لرسم سياسية تعليمية حديثة متطورة تساعد في جذب الطالب للالتحاق بالمدرسة، وإدخال وسائل إلكترونية من شأنها تسريع إكمال المناهج التعليمية بصورة ترفيهية للطالب، بذلك نؤسِّس تواصلًا سلسًا بين الأجيال، ومن ثمَّ تقليص الفجوة بين المعلم والتلميذ.

كذلك فإنَّ من الأمور التي يمكن فيها استخدام هذا الصندوق لإطلاق إعانات أو منح للطلبة مما يسهم في تشجيعهم على الاستمرار، وأيضًا يمكن استخدام الصندوق لتغطية بعض الأمور اللوجستية في العملية التعليمية من قبيل شراء الزي الموجَّد للطلبة وتجهيزهم بالمناهج والقرطاسية.

جدوى البديل:

إنَّ البديل المطروح في هذه الورقة من البدائل السهلة التطبيق وذات الفائدة الكبيرة على الأفراد والمجتمع، حيث يمكن أن يقلِّل هذا البديل من نسب الأمية بين الطلاب ويؤدّي إلى مجتمع متعلم، كذلك يسهم البديل في توسيع دائرة التفكير بخصوص تمويل مشاريع التعليم بعدما كانت محصورةً بالموازنة العامة للدولة التي تعايي عجزًا مستمرًّا.

يسهم تطبيق البديل أيضًا في تقليل الضغط على الموازنة العامة في فقرة تمويل رواتب الهيئة التدريسية، حيث كما ذكرنا يمكن تمويل بعض الرواتب الاستشارية من هذا الصندوق.

فضلًا عن القضاء على عمالة الأطفال التي تنتشر بين فئات الأطفال المتسربين من المدارس، مما يعرِّضهم لمشاكل كثيرة منها تجارة المخدرات، والاتجار بالبشر، وغيرها.

الخاتمة:

من الواضح أن وضع قطاع التربية في العراق قد تدنّى كثيرًا، إذ نرى انتشارًا وتزايدًا في نسبة ظاهرة تسرُّب الطلبة للدراسة في جميع أنحاء العراق. إذ سجلت أعلى نسبة في العاصمة بغداد، حيث تعدُّ هذه الأرقام جرس إنذار بشأن واقع التعليم في البلاد، إذ إنَّ نسبة ارتفاع التسرُّب المدرسي قد تضاعفت بشكل كبير، فقد كانت عام 2016 بنسبة (6%) ووصلت إلى نحو (25%) في عام 2017 - 2019، لتصل اليوم إلى نحو (40%)، حيث إنَّ ظاهرة التسرُّب تتعارض مع التعليم الإلزامي وذلك يثقل الميزانية المخصصة للتعليم. ويستمرُّ تدهور قطاع التربية والتعليم في العراق، ما يزيد من احتمالات التسرُّب جراء الإهمال الحكومي للقطاع، فضلًا عن المعاملة السيِّئة التي يتعرَّض لها التلاميذ، ولا سيَّما في مدارس العاصمة بغداد ومناطق الوسط والجنوب،

الاستنتاجات

- 1. هنالك علاقة قوية بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتسرُّب المدرسي.
 - 2. إسناد الأسر الفقيرة مادّيًّا لغرض تغطية النفقات الدراسية لأبنائها.
- 3. عدم تطبيق القانون وفرض العقوبات المفروضة التي يمكن أن تشكِّل عامل ضغط على الأولياء.
- 4. عدم وجود تعاون بين الأجهزة والوزارات الحكومية في متابعة قضية تسرُّب الأولاد بالمدارس وإغفال أعمال القوانين والنصوص الخاصَّة بالتعليم الإلزامي.
 - ضعف الأداء التربوي المؤسَّساتي يؤدي إلى تسرُّب الكثير من التلاميذ.
 - أوهمال العائلة لأبنائها والتفكُّك العائلي والهجرة عوامل مهمَّة للتسرُّب المدرسي.
- 7.انتشار ظاهرة الأمية تسبِّب الجهل والتخلف، وهذا سيكون بدوره حاضنةً لأفكار التطرُّف والانحراف داخل المجتمع.
 - 8. عدم تطبيق قوانين العمل ومنع تشغيل الأطفال.

التوصيات

- 1. إنشاء صندوق تربوي تحت مسمَّى "صندوق الطالب لدعم العملية التربوية".
- تكثيف الجهود نحو بناء وإعادة بناء الكثير من المدارس في الريف والمناطق التي تم إلحاق الضرر بها، وبناء مدارس جديدة؛ لغرض استيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ.
 - 3. التعاون بين الجهات التربوية والأمنية لفرض تطبيق المواد القانونية الخاصة بالتعليم الإلزامي.

المصادر

- 1. رسالة الماجستير للباحث أ. م.د عبد الحسين محمود طريخ دراسة في علم الاجتماع الجنائي (2018-2019) التسرُّب المدرسي.
 - 2. الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي.
 - 3. وزارة التربية العراقية، الوكيل العلمي الدكتور عادل ناجح البصيصي.
- ، تحليل، العدد/265 أكتوبر 2020 زينب هوارمي. (ORSAM) مركز دراسات الشرق الأوسط .4
 - 5. وزارة التخطيط العراقية، إحصاءات التربية والتعليم (2018- 2019).
 - 6. وزارة التربية- قسم الاحصاء التربوي إحصاءات العراق 2018-2019
 - 7. منظمة اليونيسيف العراق 2017.
 - 8. بيان صحفى للبند الدولي في 2020/11/10
- 9. مركز البيان للدراسات والتخطيط، التسرُّب الدراسي في العراق رؤية قانونية مقارنة، الباحث القانويي حسين كاظم غازي.
 - .10 جريدة الوقائع العراقية، العدد. 2552 في 1976/10/11.
 - 11. قانون التعليم الإلزامي رقم 118 لسنة 1976.
 - 12. قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969.

- 13. www.unicef.org
- 14. www.unesco.org
- 15.Paper, a. (2019, 1 20). تقرير حكومي يكشف ازدياد عدد التلاميذ المتسربين من المدارس. (Retrieved 9 19, 2020, from Almada paper: https://almadapaper.net//view.php?cat=215988

تحفيز إنتاجية الطبقة الفقيرة بدلًا من الرعاية للحدِّ من الفقر

دعاء حسين على

الملخص التنفيذي:

يُعدُّ الفقر ظاهرةً اجتماعيةً واقتصاديةً تعاني منها الدول والمجتمعات، والفقر من المشاكل المعقَّدة التي لها أبعادٌ سياسيةٌ واقتصاديةٌ واجتماعيةٌ خطيرةٌ، حيث يعدُّ من أهم العوائق التي تعترض سبيل التنمية؛ لما له من أثر في الأمن الإنساني للمجتمع، ومن ثمَّ فإنَّ القضاء على الفقر يعدُّ مطلبًا ذا أولوية خاصة من بين متطلبات التنمية المستدامة، ولكن استطاعت البلدان المتقدمة وذات الاقتصادات الكبيرة التخفيف من ظاهرة الفقر ورفع خطِّ الفقر وتقليل آثاره في الفئات الهشَّة.

إنَّ عوامل الضعف في الاستقرار الأمني والسياسي والحروب والاختلالات في الاقتصاد والفساد المالي والإداري ساعدت على اتساع ظاهرة الفقر في العراق، مما جعلها تكتسب طابعًا تراكميًّا، وعلى الرغم من تعدُّد برامج سياسات معالجة الفقر، فإغًا لم تعالج الأسباب الحقيقية للفقر، بل عالجت الآثار الناتجة منه، فقد وصلت نسبة الفقر عام 2022 إلى 25% وهي في تزايدٍ مستمرٍّ. ومما يضاعف الخطر هو الزيادة السكانية الكبيرة قبال محدودية الموارد وغياب السياسة الرشيدة في استخدام هذه الموارد.

تقترح الورقة بديلًا سياساتيًّا يتمثّل بتبني رؤية جديدة في تخفيض معدلات الفقر، وهي دفع الدولة لنسبة الضمان الاجتماعي التي يدفعها ربُّ العمل للعامل لمدة (5) سنوات؛ لتشجيعه على تشغيل الفقراء ونقلهم إلى مستويات معيشية أعلى، فضلًا عن تعلُّمهم مهارات جديدة تمكّنهم من الاندماج في سوق العمل مستقبلًا، بالاعتماد على نظام إلكتروني؛ بغية تقديم فرص عمل أفضل للشباب بمردود أكبر وتكاليف أقل. ستتم في هذه الورقة مناقشة البدائل السياساتية ومناقشة جدوى تطبيق البديل وما يحقِقه على المستوى العام.

المقدمة

يُعدُّ الفقر ظاهرةً عالميةً عرفتها وتعرفها كلُّ شعوب العالم، وقد لا تخلو منها دولة من الدول، تنخر في خلايا المجتمعات فتسهم في خلق الكثير من الآفات؛ كونما تمثِّل حالةً من عدم القدرة على تحقيق مستوى معيَّن من المعيشة المادية تميِّل الحدُّ الأدبي المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية معينة، فهي حالة من الحرمان في الكثير من الاحتياجات الأساسية للحياة كما هي الحال في مجالات الغذاء والصحة والسكن والتعليم، فالفقر ظاهرةٌ اجتماعيةٌ واقتصاديةٌ وسياسيةٌ، هذا ما دفع أن يجعل له مكانةً مهمةً في الدراسات والبرامج التي تقدف إلى معالجتها. لقد تضافرت الكثير من العوامل في تنامي ظاهرة الفقر في العراق، الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، كالحروب والعقوبات، مما جعل ظاهرة الفقر متشعبةً جدًّا، فإنَّ تنامي ظاهرة الفقر في العراق أدَّت إلى ارتفاع نسب التطرُّف والفساد، مِمَّا ولَّد تفاقم وانتشار المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي، وانعكاسه السلبي على عملية تعزيز التنمية المستدامة في العراق ويشير الفقر في اللغة إلى الافتقار بمعنى العوز، والمتعارف عليه أنَّ الفقر هو حالة العوز المادي، حيث يعيش الإنسان دون حدِّ الكفاف المتمثِّل بسوء التغذية والجاعة. والفقر ظاهرةٌ عالميةٌ مركَّبةٌ ومتشعبةٌ بفعل تعدُّد العوامل والمتغيرات التي يرتبط بما تارة كسبب، وتارة أخرى كنتيجة لها، التي بدورها تتأثر بتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجتمع، كونها أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، إذ إنَّ مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحصار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، فضلًا عن التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرار.

خلفية الموضوع: الفقر في العراق

تزايدت نسب الفقر في العراق ولا سيَّما في السنوات الأخيرة، فعلى الرغم من تعدُّد توجُّهات وبرامج سياسات معالجة الفقر فإغًا لم تعالج الأسباب الحقيقية للفقر، بل عالجت الآثار الناتجة منه. وفي سياق هذه الإشكالية وأبعادها المختلفة تسعى هذه الورقة إلى محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما أسباب ظاهرة الفقر في العراق؟

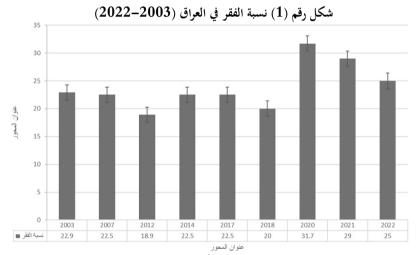
(2022 - 2017) ما أبرز مؤشرات ظاهرة الفقر في العراق ما بين عامى (2022 - 2017)

3- إلى أيّ مدى كان للاستراتيجيات دورٌ في تخفيف نسبة الفقر؟

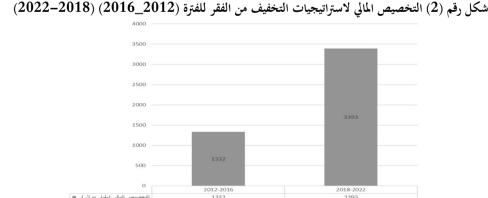
4- ما التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات التخفيف من الفقر؟

أطلقت وزارة التخطيط العراقية الاستراتيجية الأولى للتخفيف من الفقر خلال المدة (2010-2014)، وحقَّقت الاستراتيجية الأولى للتخفيف من الفقر في العراق بعض النتائج الإيجابية، إذ بلغت نسبة نموِّ الناتج المجلي الإجمالي التراكمي (64%)، ومتوسط نصيب الفرد من معدل النموِّ بنسبة (7.6%) سنويًّا.

إنَّ هذا النمو أدَّى إلى انخفاضٍ في معدلات الفقر، حيث انخفض مستوى الفقر من (22.9) عام (2007) على (2018) إلى (2018)) عام (2018) لكن وعلى الرغم من النموِّ الاقتصادي الذي شهده العراق منذ عام (2018) حتى عام (2012) فإنَّ احتلال تنظيم داعش الإرهابي لمساحات واسعة من البلاد خلَّف تداعياتٍ كبيرةً أسهمت في زيادة معدلات الفقر، عمَّا دفعها إلى العمل على استراتيجية أخرى تمتدُّ بين عامي (2018) أسهمت في زيادة معدلات الفقر، عمَّا دفعها إلى العمل على استراتيجية أخرى تمتدُّ بين عامي (2033) وبحسب التقديرات الحكومية لمستويات الفقر فقد ازدادت معدلات الفقر في العراق منذ عام (203) فانخفض إجمالي الناتج المحلي للفرد بنسبة (28.5)) من (200) دولار أمريكيًّا في عام (2012) حيث قدَّرت الحكومة العراقية أنَّ الفقر داخل الأسر النازحة ارتفع ليصل إلى (38)) في عام (2014)، في حين وصل معدَّل الفقر في الحافظات المتأثرة بالصراع في العراق (الأنبار ونينوى) إلى (410)) في عام (2014)، هذا ما انعكس سلبًا على الأسر وجعلها أكثر عرضةً للوقوع في براثن الفقر واللجوء إلى آليات التعامل السلبية.



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات، بيانات عن استراتيجية التخفيف من الفقر

أسباب الفقر في العراق

تعود ظاهرة الفقر في العراق لأسباب متعدِّدة، أهمها:

1. الحروب والعقوبات:

إنَّ حجم الدمار والتخريب الذي تعرَّضت له البنية التحتية للاقتصاد العراقي على مدى السنوات الأربعين الماضية، بدءًا من الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988)، ومرورًا بحرب الخليج الثانية عام 1991، وما تبعها من عقوبات اقتصادية متعاقبة، ودخول القوات الأمريكية للعراق عام 2003، وانتهاءً بدخول داعش الإرهابي عام 2014 وعمليات التحرير التي لحقتها؛ هذه العومل ولَّدت تدني نسب التنمية؛ بسبب نفقات الحرب ونزوح ملايين من العراقيين بسبب عمليات التهجير القسرية التي طالت أكثر من خمسة ملايين مواطن من السكان، لينعكس سلبًا على جلِّ طبقات المجتمع العراقي، مِمَّا ولَّد ظهور بوادر أزمة اقتصادية وما زاد من انحدار الفقر بعيدًا عن خطِّ الفقر، الأمر الذي أثَّر في تنفيذ آليات استراتيجية التخفيف من الفقر.

2. الفساد:

على الرغم من الإجراءات الاقتصادية بعد عام 2003 التي أدَّت إلى إعادة سريعة لنمو الطبقة المتوسطة، فإنَّ هذا الإنجاز المهم لم يسهم بقوَّة في الاستقرار لسببين رئيسين: أولهما الفساد وما رافقه من حرب إعلامية ضخمة لأسباب سياسية ولَّدت شعورًا بعدم العدالة وسوء التوزيع، وثانيًا التلكُّؤ في التنمية الاقتصادية والاعتماد شبه المطلق على النفط.

3. العوامل المالية:

رافق الأزمات الأمنية وبالخصوص الحرب مع داعش الإرهابية والأزمة الصحية بعد انتشار فيروس كورونا في العالم الخفاض كبير في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي انعكس مباشرةً على الإيرادات في الموازنة، كذلك رافقت هاتين الأزمتين حاجة كبيرة للتركيز المالي عليها بغية التخفيف من آثارها المتعدِّدة على عموم الشعب العراقي، مما جعل تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج الحدِّ من الفقر ورفع المستوى المعيشي للمواطنين ليس ضمن الأولويات الرئيسة للحكومات المتعاقبة.

تداعيات الفقر وآثاره

للفقر آثار وتداعيات متعدِّدة على مستوى الفرد والمجتمع، ومن أهمِّ هذه الآثار والتداعيات:

1. التطرف والإرهاب:

يعدُّ الفقر من أهم الدوافع نحو التطرف والإرهاب، إذ إنَّ مشاعر الظلم والتوتر تحول المجتمع الفقير إلى قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار في أية لحظة، وتستغل الجماعات الإرهابية ظروف الفقراء وعدم قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية لعائلاتهم، لذا تمثِّل البيئات الفقيرة بيئات خصبة لتجنيدهم. وتتفاقم هذه الآثار والتداعيات إذا ما رافقتها مظاهر اجتماعية سلبية أخرى، كضعف العدالة الاجتماعية، واستشراء الفساد، وقصور الخدمات الاجتماعية، وغير ذلك.

2. تفشى الفساد الإداري والمالى:

إنَّ عدم وجود توزيع عادل للثروات بين أفراد المجتمع، وانخفاض الرواتب والأجور في ظلِّ ارتفاع الأسعار وانتشار الفقر وارتفاع معدَّلات البطالة ومحدودية فرص التوظيف وسوء التخطيط باستخدام الموارد؛ كلُّ ذلك يؤدِّي إلى تشجيع انتشار ظاهرة منح الرشوة (الفساد) للمسؤولين والموظفين؛ لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة والمساءلة، حيث يُصنَّف العراق ضمن الدول الأكثر فسادًا في العالم، إذ احتلَّ المرتبة (157) عالميًّا بين (180) دولةً ضمن مؤشرات مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية العام (2021)، وإنَّ ضعف القانون يهدِّد حقوق الجميع وبالذات الفقراء، خاصة تلك الحقوق المهمة التي ترتبط بالملكية.

3. تفشى ظاهرة تجارة المخدرات وتعاطيها:

تنتشر المخدرات وتُباع وتُوزَّع في المناطق الفقيرة والمحرومة أكثر من المناطق ذات المستوى المعيشي الأعلى، وتعدُّ البيئات الفقيرة بيئات خصبة للتجارة والتعاطي؛ بسبب بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية لأعداد المتعاطين للمخدرات في البلاد فإغًا بدأت تنتشر في هذه المجتمعات ولكلا الجنسين.

الواقع الحالي للفقر في العراق

إنَّ الاستراتيجية الأخيرة لم تحقِق هدفها الذي كان خفض نسبة الفقر في البلاد بمقدار (25%) حتى عام 2022، فهناك توليفةٌ واضحةٌ من المخاطر الداخلية والخارجية ولا يمكن التخلُّص من هذه المخاطر دون وجود رؤية اقتصادية قادرة على بناء الاقتصاد الوطني، إذ إنَّ الفقر يمثِّل بيئةً لنشوء المخاطر المنتِجة أو المولِّدة للأزمات التي تقدد الدولة والنظام والأمن والقيم الاجتماعية. إنَّ إدارة هذه المخاطر تقترن بمنظومة التفكير الاستراتيجي المتبنى من الدولة، الذي يُعبِّر عن رؤية الدولة وفلسفتها في تصنيف قيمة الخطر ودرجة تأثيره في مكانة الدولة وفاعليتها مع تأشير حدوده الزمانية والمكانية.

جدول رقم (1) القضايا والتهديدات والفرص التي تواجه العراق

| الفرص | التهديدات | قضايا تحتاج الاستعجال |
|--|--|--|
| الوفرة المالية (النفط) | الطاقة البديلة | الأمن والتنمية |
| أمام العراق فرصة لتطبيق إصلاحات هيكلية من | يتجه العالم نحو الطاقة البديلة فِمَّا يولِّد انخفاضًا في أسعار | هناك علاقة وتوابط بين الكثافة السكانية وأمن الدولة، بِمَّا يَمثِّل |
| خلال الحيز المالي المتأتي من النفط، حيث تخطت | النفط، هذا ما يدفع إلى مخاطر مستقبلية تتشكَّل حول | تحديًا جيوسياسيًّا، إذ إنَّ مشكلة الفقر تؤثر تأثيرًا كبيرًا في الأمن |
| عائدات النفط في العراق عام 2022 أكثر من | الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على النفط بشكل كبير. | الداخلي للدولة، ويُعدُّ الفقر من أهم عوامل الاضطراب وعدم |
| (115) مليار دولار بحسب إحصائية أصدرتما وزارة | | الاستقرار الداخلي، أي إنَّ ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل |
| النفط، حيث بلغ الإنتاج اليومي (4.6) ملايين برميل | | ينعكس سلبًا على السلوك السياسي للدولة، حيث قُدِّرت نسب |
| ويُصدَّر منها نحو (3.3) ملايين برميل، تعدُّ هذه | | البطالة في عام 2022 بنحو (16.5)، وهذه النسبة مرتبطة بالفقر |
| الإيرادات الأعلى منذ عام 2020. | | لكن ليس بشكل مباشر، إذ إنَّ الفرد قد يعمل لكن لا يحصل على |
| | | الدخل الشهري الذي يؤهله لتخطي خطِّ الفقر. |
| | | |
| الهبة الديموغرافية | خطورة التطرف | مكافحة الفساد |
| يمرُ المجتمع العراقي حاليًّا بمرحلة الهبة الديموغرافية، أي | على الرغم من المواجهة الأمنية التي حققتها الحكومة | إنَّ الفساد وما يؤديه من انحيار في مؤسسات الدولة يدفع نحو دورة |
| إنَّ نسبة السكان في سنِّ العمل أكبر من نسبة | فإنَّما تظلُّ غير كافية، حيث يقتضي الأمر التركيز على | اقتصادية غير سليمة ، فضلًا عن انحيار البنية التحتية وتدهور |
| السكان من الأطفال والمعالين والمسنين، لذا فإنَّ هذه | جوانب أخرى تمثل دوافع أساسية وراء الانضمام إلى | الخدمات العامة والخاصة للفقواء، حيث ينتج هذا عدة أسباب |
| الهبة الديموغرافية تمَثِّل فرصةً حقيقيةً لتعبئة المجتمع | التنظيمات المتطوفة، يأتي الفقر والبطالة والتهميش | مرتبطة بطبيعة الفساد الذي يأكل جزءًا من رأس المال المخصَّص |
| بأكمله لتطوير الصناعات والأعمال المحلية. | الاجتماعي في مقدمتها، حيث تعدُّ زيادة نسب الفقر | للاستثمار. |
| | محركات أساسية للتطرف العنيف. | |
| | 551: 5 | # d |
| الدور الحكومي الحالي في مكافحة الفساد | ريعية الاقتصاد | الخدمات |
| (سرقة القرن كما سُمِيت، حيث تم استرداد جزءٍ من | لا توجد قطاعات إنتاجية حقيقية غير القطاع النفطي | إصلاح الخدمات الاجتماعية منها البنية التحتية، التعليم، والصحة |
| مبلغ (1.6) توليون دينار سرقها رجل أعمال عواقي) | | |

المصدر: إعداد الباحثة.

البديل السياساتي:

إنَّ ما يحتاجه الفقراء والمجتمع ليس تقديم المساعدات الإنسانية أو المعونات فحسب، بل يتعلَّق الأمر بتطوير مؤسسات قادرة على تقديم خدمات، فضلًا عن تدعيم القدرات وتشجيع أنماط الإنتاج المحلي، إذ تعمل كلُّ فئةٍ على توفير احتياجاتها عبر إنتاجها المحلي أو تبادل المنتجات مع الفئات الأخرى.

وإنَّ جميع المشاريع في العراق (الخاص، المختلط، التعاويي) تخضع لأحكام قانويي التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 39 لسنة 1971 وقانون العمل رقم 71 لسنة 1987 والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها، وأحد التعليمات المتعلقة بشمول المشاريع بأحكام القانون هو قيام العامل بالتسديد شهريًّا نسبة (50) من الجموع أجره ونسبة (10) من الأجر يدفعه صاحب العمل، فيكون مجموع ما يُدفع لصندوق التقاعد والضمان الاجتماعي (10)، في حال تبنَّت الدولة المشروع وعملت على دفع أجور ربِّ العمل لمدة أقصاها (10) سنوات (لفئة الفقراء فقط)، وهذا سوف يدفع إلى تشغيل نسب كبيرة من الشباب دون خطِّ الفقر بآليات عملية بدلًا عن نسب التخصيص المالي التي حدَّدها وزارة العمل، حيث قدرت الوزارة أنَّ عدد المشمولين بالرعاية الاجتماعية على وفق سلَّم قرار مجلس الوزراء الأخير يبدأ من 125 ألف دينار وينتهي ب325 ألف دينار بحسب عدد أفراد الأسرة المنصوص عليهم في القرار.

جدوى البديل

- 1. يخفض نسب الفقر، إذ سيتحوَّل الكثير من الفقراء إلى أيدي عاملة منتجة بأجر يكفيها لمواجهة متطلبات الحياة المختلفة.
- 2. تخفيض معدلات البطالة، إذ ستستوعب القطاعات المختلفة أيدي عاملة جديدة وبالخصوص من الفقراء الذين لا يملكون المؤهلات العلمية بالعادة.
- 3. يحدث عدالة في التوزيع، إذ سينال الفقراء نصيبهم من دخل الدولة من طريق دفع مستحقاهم التقاعدية ل (5) سنوات.
- 4. يقلِّل الضغط على شبكة الحماية الاجتماعية، إذ سيتحوَّل جزء ّ كبيرٌ من الفقراء من مرحلة إعالته من قبل الدولة إلى الإنتاج والمساهمة في الاقتصاد.
- 5. تعزيز فرص التنمية، إذ ستخلق نموًا اقتصاديًا قويًا وأسواقًا قادرة على خلق فرص عمل وتمكن الفئات الأكثر فقوًا من الإفادة من تلك الفرص.
- 6. الحدُّ من المزايدات السياسية، إذ يسهم البديل في إبعاد قضية الفقر عن المزايدات السياسية التي تُستخدم لأغراض انتخابية أو منافع حزبية مثل تبني قضايا الرعاية الاجتماعية من قبل الأحزاب، مِمَّا يتسبَّب بحرمان بعض الفئات التي ليس لديها وصول للأحزاب.

المصادر

- 1. حنان عبد الخضر هاشم ومها علاوي، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العدد 25، 2016.
- 2. خضير عباس أحمد النداوي، الفقر في العراق وتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مازق اجتماعي وسياسي، مركز الجزيرة للدراسات ورقات تحليلية، 2020.
- استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب (نحو مجتمع عراقي آمن ينبذ التطرف والكراهية ويؤمن بالسلم والتعايش)، مجلس الأمن الوطني، بغداد، 2019.
- 4. على عبد الهادي سالم وأحمد حميد حمادي، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7،العدد 13، 2015.
- 5. فقر الأطفال في العراق تحليل اتجاهات فقر الأطفال والتوصيات بشأن سياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2017 – 2021، وزارة التخطيط، بغداد، 2017.
- 6. مؤيد الطرفي، معدلات الفقر في العراق إلى ارتفاع والحكومة تحاول السيطرة عليها، تاريخ النشر 13 www.independentarabia.com/node/181001
 7- قاسم علوان سعيد وسهاد عادل أحمد، الفساد الإداري والمالي المفهوم الأسباب الآثار وسائل المكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد، العدد 18، 2014.
- 8-Muhammad Alia Saudi paper cities articles on causes of terrorisma BBC world wide monitoring head lined terrorism and setting the scoresa carried by Saudi newspaper Al witan wipe site on 22many 2007.

الانتهاكات الأمنية لسيادة العراق: تحديات الداخل وموازين القوى الإقليمية حسين على حبيب

الملخص التنفيذي:

تُعدُّ قضية تواجد الأحزاب الكردية المعارضة في الأراضي العراقية من القضايا الحسَّاسة في العلاقات العراقية (التركية - الإيرانية)، فعلى ضوئها بدأت الانتهاكات التركية ثم الإيرانية في الأراضي العراقية نحو هدف القضاء على الأحزاب الكردية المعارضة لهم، التي تُعدُّ في نظرهم (جماعات إرهابية) على وفق مبدأ حماية الأمن القومي والدفاع عن النفس.

إنَّ من أهم العوامل التي ساعدت على تأزُّم هذه المسألة وتفاقمها هو الوضع الذي عاشه العراق من حروب الخليج الأولى والثانية والثالثة، والمسألة الكردية، وبعدها مسألة التحوُّل الديمقراطي من نظام ديكتاتوري إلى نظام برلماني، والمشاكل التي صاحبتها في تشكيل الحكومة وانتشار الطائفية والحرب الأهلية، وأخيرًا الحرب مع داعش.

فلم يحظَ العراق بالاستقرار الداخلي حتى السنوات الأخيرة، وكلُّ ذلك دفع التوجه الحكومي إلى الانشغال بالقضايا الداخلية والمشاكل السياسية، وإهمال مسألة الحدود والانتهاكات الجارية من قبل كلٍّ من تركيا وإيران.

وقد دأبت الدولة العراقية في شجب واستنكار هذه الخروق في بياناتها وتصريحاتها، والتزامها بالردود الدبلوماسية، غير أغًا لم تُوفَّق في معالجة هذه القضية التي بقيت مُعلَّقةً حتى يومنا هذا.

ونتيجة ذلك، صاحبت هذه العمليات العسكرية، تهجير أكثر من (450) قرية وقتل وإصابة أعداد من المدنين، إضافة إلى الخسائر المادية وتدمير البنى التحتية، ومن جانب آخر ازدياد التوغل العسكري التركي داخل الأراضي العراقية، والسيطرة على نقاط تمركز في الحدود العراقية، وإقامة قواعد عسكرية لممارسة عملياتها.

تقترح الورقة بديلًا سياساتيًا يتمثّل باتخاذ الحكومة العراقية خطوات جادَّة لإنهاء التواجد غير الرسمي للجماعات المسلحة على أراضيه، فضلًا عن اعتماد مبدأ التعامل بالمِثل في نطاق الردِّ على أيِّ اعتداء خارجي، وعدم الاكتفاء بالتصريحات والطرق الدبلوماسية، وتبنّي المقاطعة الاقتصادية في حال تكرار الاعتداءات. إنَّ هذه البدائل من شأنها وضع حدِّ للهجمات المتكررة من الجيران على الأراضي العراقية.

المقدمة:

تعدُّ الدول الفاعل الرئيس في مسرح السياسة الدولية، ويرجع سبب ذلك إلى تمتُّعها بالسيادة، أي سلطان الدولة على الإقليم الذي تختص به بما يوجد فيه من مواطنين وموارد اقتصادية، وعدم خضوعها لأية سلطة أخرى في الداخل والخارج.

وما يهمُّنا في هذا الجانب هو السيادة الخارجية، التي تعني عدم خضوع الدولة لأيِّ ضغوط خارجية أو سلطة أو هيئة أخرى تفرض عليها ما لم يكن ذلك بموافقتها، وتمتعها بالاستقلال الكامل في المجالات كافة. ومن حقوق السيادة هو حقُّ الاستقلال، فلا يحقُّ لأية دولة التواجد في أراضي دولة أخرى ما لم يكن ذلك بموافقتها.

تبرز أهمية الموضوع من أهمية السيادة للدولة، فهي العنصر الوحيد الذي يميز الدولة من غيرها من المجموعات الدولية، إذ يُعدُّ انتهاك السيادة من أخطر الانتهاكات في القانون الدولي، فالقيام بعمليات عسكرية أو التواجد العسكري على أراضي الدولة الأخرى يُمثِّل مرحلةً سابقةً لنشوب الحرب بين الدولتين.

وإنَّ الاستقرار الخارجي يعكس آثاره على الاستقرار الداخلي للدولة، وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ويُعدُّ عامل تنمية وتطوير إذا ما تمَّ استثماره بالشكل الصحيح، ولا سيَّما مع دول الجوار الإقليمي.

إنَّ الغرض من هذه الورقة هو وضع البدائل السياساتية حول قضية الانتهاكات المستمرة على سيادة العراق وأمنه طوال عدة أعوام، وستقتصر دراستنا على الانتهاكات الأمنية من قِبل دولتي (تركيا وإيران) خلال الفترة الممتدّة ما بعد عام 2018، وهي الفترة التي شهد فيها العراق نوعًا من الاستقرار الداخلي، ولا سيَّما بعد انتهاء حربه ضدَّ تنظيم داعش الإرهابي.

وسيتم ذلك من خلال التطرُّق أولًا إلى جذور المُشكلة ومسبّباتها، ثم التدرُّج إلى أبعاد هذه القضية وآثارها في الدولة العراقية، وتتبُّع إجراءات الحكومة الاتحادية العراقية حول هذا الموضوع ومُخرجات تلك الإجراءات، وبعد ذلك نضع البدائل السياساتية القابلة للتطبيق، ومناقشتها، واختيار البديل الأمثل، ونختم بالاستنتاجات والتوصيات المطلوبة في إنجاز هذه القضية.

خلفية الموضوع:

تعود جذور الانتهاكات الأمنية التركية إلى المسألة الكردية، إذ شهد عام (1920) فرض اتفاقية (سيفر) على تركيا التي نصَّت على منح أكراد تركيا حقَّ الحكم الذاتي، لكنَّ هذه المعاهدة لم تبقّ ووُضعت بدلًا منها معاهدة (لوزان) عام (1923)، التي ألغت جميع ما ورد في معاهدة سيفر من نصوص تتعلَّق بالمطالب الكردية، إذ كانت توجهات تركيا هو رفضها منح استقلال ذاتي للأكراد في تركيا، ومحاربة تطلعاتهم الاستقلالية، ومنع إقامتهم علاقات مع نظرائهم في الدول الأخرى.

أدَّى قرار الحكم الذاتي الذي حصل عليه الأكراد في العراق عام (1970) إلى إثارة الحركات القومية الكردية في تركيا، إذ نشطت تلك الحركات للمطالبة بالحقوق نفسها. وعلى أثرها تشكَّل حزب العمَّال الكردستاني عام (1978) ويُعرف اختصارًا p.k.k، وقد عدَّته تركيا مصدر تقديد لها، فقد شهدت توترات مستمرة بين الكرد وبين الجيش التركي.

وفي عام (1984) كان هنالك تطور في جنوب شرق تركيا، إذ أعلن حزب العمال الكردستاني عمليةً عسكريةً ضدَّ الجيش التركي، وقد دفع تقدُّم الجيش التركي حزبَ العمال إلى الانسحاب ودخول الأراضي العراقي واستقراره في جبال هاكورك، ومنها وصل إلى جبل قنديل.

وقد استغلت تركيا الحرب العراقية – الإيرانية في عقد اتفاقية أمنية مع العراق في تشرين الأول 1984 الذي يسمح لكلٍّ من البلدين بعد إخطار البلد الآخر وموافقته شنَّ عمليات مطاردة للمسلحين الأكراد على عمق (5) كم داخل حدود البلد الآخر، وأمد الاتفاق هو سنة واحدة فقط.

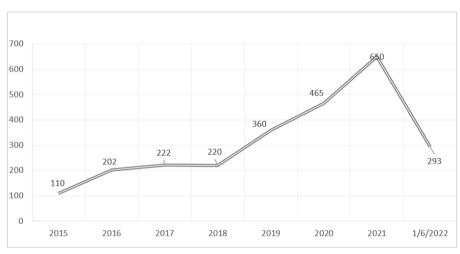
ومع مرور السنين استمرَّ حزب العمال الكردستاني في توسيع جبهاته والسيطرة على المناطق الشمالية الحدودية مع تركيا، لتكونَ منطلقًا لشنِّ غارات داخل تركيا، وملاذًا من الهجمات المضادة التركية. ومنذ عام (1991) تبنَّت تركيا خيار الحسم الأمني والعسكري للمشكلة الكردية، سواء أخذ ذلك شكل عمليات أمنية داخل أراضيها أم عمليات عسكرية في شمال العراق بحجَّة تعقُّب المسلحين من حزب العمال الكردستاني (P.K.K).

أمًّا الانتهاكات الأمنية الإيرانية؛ فتعود إلى السبب التركي نفسه، وهو المعارضة الكردية في إيران، التي تعود إلى ما قبل عام (1979)، حيث دفعت الممارسات الإيرانية الكثير من قوى المعارضة الكردية إلى الانتقال للخارج، وتمركز الكثير منهم في العراق، وأغلب المعارضين كانوا تحت ظلِّ حزبين رئيسين، هما: الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني "حدك"، وحزب عصبة الكادحين الثوريين الإيراني "كوملة".

وخلال تواجدهم في العراق أنشأوا عدة أحزاب وتبنُّوا نهجًا يساريًّا ثوريًّا، ومنها حزب الحياة الحرة الكردستاني "البيجاك" وهي حركة مسلحة تُعدُّ امتدادًا لحزب العمال الكردستاني وأُسِّست عام 2004، والهدف العام لهذه الأحزاب إنشاء حكم ذاتي لكردستان إيران. وقدَّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد الكرد الإيرانيين الموجودين في العراق به (16) ألفًا حتى عام (2003).

تَعدُّ إيران هذا التواجدَ والتوّسعَ لهذه الأحزاب تقديدًا لها، ومن جانب آخر تدَّعي أنَّ هذه الجماعات تتلَّقى دعمًا أمريكيًّا وإسرائيليًّا لإرباك الوضع الداخلي الإيراني، وهو كما تشير إليه في بياناتها بعد عمليات القصف التي تجريها على مقرات هذه الأحزاب.

وسنستعرض فيما يلي الانتهاكات والخروق التي طالت الأراضي العراقية من قِبل كلِّ من (تركيا وإيران) على وفق البيانات التي تمَّ جمعها من خلال التصريحات الرسمية لكلٍّ من الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، والمواقع الرسمية ووسائل الإعلام العراقية والكردية والتركية والبيانات التي جمعتها مبادرة (أنموا القصف عبر الحدود 2015)



شكل رقم (1) الخروق التركية للأراضي العراقية بين عامَي 2015-2022

المصدر: من إعداد الباحث.

تشمل الخروق التركية في أعلاه (الطائرات المقاتلة التركية، والطائرات المسيرَّة، والمدفعية التركية، والعمليات العسكرية البرية). وقد أشار وزير الخارجية العراقي (فؤاد حسين) في الجلسة الطارئة لمجلس الأمن الدولي بشأن الاعتداء التركي في 2022/7/20 إلى تسجيل أكثر من (22,743) انتهاكًا تركيًّا للسيادة العراقية منذ عام 2018.

وارتفعت العمليات العسكرية التركية منذ منتصف عام (2019)، حيث استكملت تركيا عملياتها العسكرية الشاملة التي كانت آخرها (عملية الشمس) في فبراير 2008، ومنها:

2020/6/14 - 2019/5/28 : (1,2,3) عملية المخلب .1

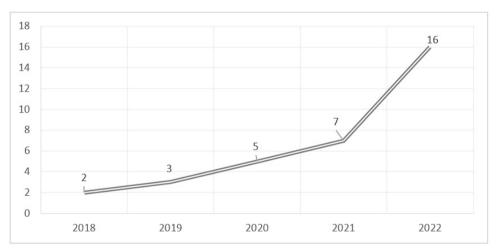
2020/9/5 - 2020/6/15 عمليتا مخلب النسر والنمر. 2

3. عملية مخلب النسر 2021/2/10 - 2021/2/14

4. عملية مخلب البرق 2022/4/17 - 2021/4/23

5.عملية مخلب القفل 2022/4/17 - مستمرة

وتقدف هذه السلسلة من العمليات إلى السيطرة على الحدود العراقية – التركية ضمن مسافة معينة داخل الأراضي العراقية تمنع فيها حزب العمال الكردستاني من إمكانية استهداف أية بقعة على الأراضي التركية. أمّا عمليات القصف الإيرانية؛ فقد بدأت على غرار العمليات التركية في استهداف الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة والمتواجدة في الأراضي العراقية، حيث ارتفع نشاطها منذ عام 2018، وعلى الرغم من قلّة تلك العمليات مقارنة بالعمليات التركية فإنمّا في تزايد أيضًا.

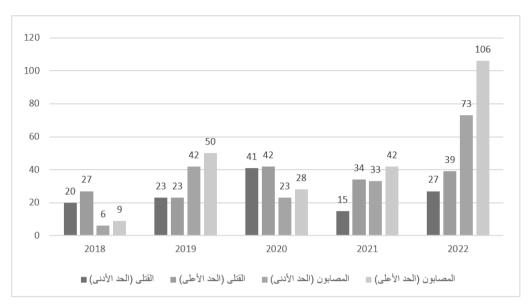


شكل رقم (2) عمليات القصف الإيرانية بين عامَى 2022-2028

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الرسمَين البيانيين (1 و 2) ارتفاع عمليات القصف من قبل دولتي تركيا وإيران، فعلى الرغم من المحاولات الحكومية وتقديمها (296) مذكرة احتجاج على التدخل التركي منذ عام (2018)، وتوثيق الانتهاكات ب (8) رسائل موجَّهة من المندوب الدائم لجمهورية العراق إلى كلِّ من رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، وانعقاد جلسة مجلس الأمن الخاصة والطارئة بشأن الاعتداء التركي في 7/7/279؛ فإفًا لم تمنع أو توقف من الانتهاكات التركية التي بقيت مستمرةً حتى مع إدانة مجلس الأمن، حيث سُجِّل أكثر من (21) عملية قصف تُركية من تاريخ الجلسة حتى منتصف شهر ديسمبر.

إنَّ من أبرز تداعيات هذه العمليات هي وقوع ضحايا وإصابات من المدنيين وخسائر مادِّية، وأضرار بالممتلكات والبنى التحتية، فضلًا عن بثِّ الخوف بين الآمنين من سُكَّان تلك المناطق، وهجرة أكثر من (450) قرية نتيجة ذلك.



شكل رقم (3) أعداد القتلى والمصابين من المدنيين جراء القصف التركي

المصدر: من إعداد الباحث.

أمًّا إيران؛ فلم تطل عمليات قصفها المدنيين بشكل ملحوظ حتى الشهر التاسع من عام (2022)، حيث شهد هذا الشهر اندلاع تظاهرات واحتجاجات شعبية في إيران، ولعدم وجود تداعيات دولية على الانتهاكات التركية ولا سيَّما بعد الجلسة الطارئة لمجلس الأمن في (2022/7/27)، دفعت الحكومة الإيرانية إلى المباشرة بعدة عمليات قصف على أهداف حدودية يتمركز فيها معارضون إيرانيون كُرد، ومن جانب آخر استمرارها قصف أحزاب كردية إيرانية معارضة داخل إقليم كوردستان. ونتيجة هذه العمليات أدَّت إلى وفاة (22) وإصابة (68) من المدنيين لعام (2022).

وسجَّل تاريخ (2022/9/28) أعلى عدد من الضحايا والإصابات المدنية التي حدثت جرّاء القصف الإيراني على مناطق في إقليم كوردستان أودت بحياة (18) شخصًا وإصابة (58) آخرين بجروح. ومثَّل أعلى عدد من الضحايا والإصابات المدنية التي أجراها القصف التركي في تاريخ (2022/7/20) إلى وفاة (10) مواطنين، وإصابة (45-31) آخرين.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ عمليات القصف ترتفع في بعض أشهر السنة، حيث يصبح حدوثها شبه يومي، وهناك من العمليات التي تستمرُّ أيامًا متواصلةً، فقد استمرَّ القصف التركي على مدى (7) أيام من تاريخ 2019/1/20 حتى 2019/1/26، بينما استمرَّ القصف الإيراني على مدى (12) يومًا من تاريخ 2022/9/24

ومن التداعيات الأخرى امتلاك تركيا خمس قواعد رئيسة في شمال العراق تحتوي على أكثر من (4000) مقاتل تركي، فضلًا عن سيطرتها على (100) نقطة تبعُد مسافات قليلة من مناطق (i) والعمادية ودهوك ، وتوغّل القوات التركية بعمق أرض (45) كم وبطول (100) كم، وانتشار p.k.k على طول حدود العراق التركية – الإيرانية (700) كم، كذلك وصلت الضربات التركية إلى قرية بنجوين التي تبعد (300) كم عن الحدود التركية.

وبخصوص إجراءات الحكومة المركزية العراقية تجاه الانتهاكات التي طالت سيادة أراضيها، وجدنا أنَّ ردود أفعالها تمثَّلت بالسياقات الدبلوماسية التالية: (الإدانة والاستنكار، استدعاء سفير الدولة المعتدية وتسليمه مذكرة احتجاج، رفع شكوى رسمية إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن). وقد صوَّتَ مجلس النواب البرلماني في 2016/10/4 بالأغلبية على رفض قرار البرلمان التركي القاضي بتمديد بقاء التوغل التركي داخل الأراضي العراقية، وعَدَّ القوات التركية هي قوات "محتلة" ومعادية.

وعلى الرغم من طَرح هذه القضية من قبل وزير الخارجية السابق (فؤاد حسين) على مجلس النواب العراقي بجلسته رقم (1) المنعقدة في 2022/7/23، ومع انعقاد خمس عشرة جلسة برلمانية لاحقة آخرها بتاريخ 2022/12/6، لم يتم تناول هذه القضية كما ينبغى في جدول أعمال مجلس النواب.

ففي الجلسة رقم (13) المغلقة حول (مناقشة موضوع حفظ سيادة العراق) والمنعقدة بتاريخ 2022/11/22، أكَّدت فيها النائبة إيمان اميدي "أنَّ الجلسة كانت فقط للمناقشة ومداخلات النواب، حيث لم تشهد اتخاذ أيِّ موقف أو قرارات بشأن حفظ سيادة العراق".

وعند متابعة هذه الإجراءات وجدنا أنمًّا لم تؤدِّ أيَّ تغيير في سياسة الدولة المعتدية، بل تصاعدت الانتهاكات كما بيَّنا في الرسوم البيانية السابقة، وهذا مؤشِّرٌ خطِرٌ، إذ لم تستطع الحكومات العراقية المتتالية أن تفرض سيادة أراضيها وأن تحمى حدودها بل لم تعطِ اهتمامًا جادًّا نحو هذا الشأن.

بعد تناولنا جذور الأزمة المتمثلة بالانتهاكات الأمنية لسيادة العراق وآثارها وتداعياتها، وملاحظة عدم جدوى الحلول التي انتهجتها الحكومات العراقية المتتالية، ولغرض وضع بدائل سياساتية قابلة للتطبيق؛ لا بدَّ من تلخيص أسباب ودوافع كلّ جهة:

الحكومة التركية: تعدُّ حزب العمال الكردستاني جماعةً إرهابيةً هَدِّد أمنها القومي، وأنَّ عملياها قائمة بناءً
 على الدفاع عن النفس ومنع عمليات الحزب من الوصول إلى أراضيها، فإنَّ حربهم هي حربٌ ضدَّ الإرهاب.

2. الحكومة الإيرانية: تعدُّ وجود حزب الحياة الحرة الكردستاني خطرًا عليها، ويوجد بعضهم في الحدود العراقية – الإيرانية، وترى أيضًا أنَّ هناك أحزابًا إيرانيةً كرديةً معارضةً في حكومة إقليم كوردستان تعمل على مساعدة الكرد الإيرانيين المعارضين لها.

الأحزاب الكودية المعارضة لكلّ من إيران وتركيا: فهدفهم الحصول على كيانٍ مستقلٍّ في دولِهم، ولغرض تحقيق ذلك يُعارسون المعارضة المُسلَّحة.

تؤكِّد تصريحات القيادات العسكرية في الحكومة المركزية وحكومة إقليم كوردستان أنَّه لا توجد أية إشكالية في تواجد الأحزاب المعارضة في الأراضي العراقية، لكنَّ المشكلة في تسلُّح هذه الأحزاب من جهة، واعتدائها على دول الجوار من جهة أخرى.

وقد بيَّن وزير الدفاع السابق (جمعة عناد) "أنَّ الخروق التركية لها مبررات وهو تواجد قوات حزب العمال الكردستاني ... وأنَّ وزير الدفاع التركي تعهَّد من جانبه على عدم دخول قواته الأراضي العراقية إذا ما وجد علم العراق على الحدود"، فالذريعة التي تتمسَّك بما الحكومة التركية هي عدم تعامل الحكومة العراقية مع حزب العمال الكردستاني المستمرّ في قتل الجنود الأتراك وقصف المناطق التركية، مع ذلك لا يُعدُّ هذا الأمر مبرِّرًا للاعتداء بل هو انتهاكُ سيادة الأراضي العراقية وأمنها.



البدائل السياساتية:

أولًا – تعاون مشترك مع الحكومة التركية: أشار وزير الدفاع العراقي السابق (جمعة عناد) إلى أنَّه تحدَّث في أكثر من لقاءٍ مع السفير التركي ووزير الدفاع التركي بضرورة وجود تعاون وتنسيق مع الحكومة العراقية من خلال إعلامها قبل ضرب أيّ هدف، "وهذا ما لم يحدث إلا نادرًا".

ثانيًا – ضبط الحدود ومسكها من قبل القوات العراقية: فللحدِّ من الخروق التركية صرَّح رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول الركن (عبد الأمير يار الله) ضرورة إرسال "قوات جيش وبيشمركة في المناطق الفارغة من قوات الحدود والسيطرة عليها لغرض عدم إعطاء الأتراك فرصةً للتقدُّم أو نشر مدفعيتهم".

كِلا الأمرين المشار إليهما في أعلاه لا يُمتِّلُ حلَّا واقعيًّا لهذه المشكلة، فحتى لو تم إعلام الحكومة العراقية قبل ضرب أيِّ هدف فلا يَزال يُعدُّ قصفًا على أراضٍ عراقية، وإن لم يُعد خرقًا كذلك سيستمرُّ هذا الصراع لبقاء كلا الجبهتين في الأراضي العراقية، ومن جانبٍ آخر فإنَّ توجه الحكومة بهذا الاتجاه يعني موافقتها على ضرب قوات الأحزاب الكردية المعارضة، وهو ما يدُلُّ على عدم موافقتها بوجود هذه القوات على أراضيها.

أمًّا إرسال قوات لمسك الحدود والسيطرة عليها لا يمنع من انتهاء الاعتداءات بين قوات الأحزاب الكردية المعارضة مع كلٍّ من تركيا وإيران، ما دامت قوات هذه الأحزاب لا تزال تمتلك السلاح من جهة، وعدّ كلٍّ من تركيا وإيران هذه الجماعات بأهًّا جماعات إرهابية من جهة أخرى.

ثالثًا – تصعيد الإجراءات الحكومية: ذهب بعض المحللين وأعضاء مجلس النواب العراقي إلى ضرورة تصعيد الإجراءات الحكومية، والمتمثلة بقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع تركيا، أو نشر الجيش على الحدود لصدِّ هذه الانتهاكات، أو استخدام الجيش والدخول في حرب.

إنَّ هذه الإجراءات تؤرِّم الموقف أكثر مما أن تكون حلَّا للمشكلة، فليس من صالح العراق قطع علاقاته مع تركيا أو الدخول في حرب معها، ما دامت هناك بدائل سياساتية متعدِّدة أقلُّ شِدَّةً من هذا الاتجاه.

رابعًا-الحصول على مساعدة دولية: ومن الحلول التي أشار إليها رئيس مجلس النواب وبعض أعضاء المجلس الحصول على التضامن الدولي من خلال طرح القضية في الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، وأيضًا الاستعانة بتدخُّل الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حلِّ هذه القضية.

إنَّ المسوِّغ الوحيد لكلِّ من الانتهاكات التركية والإيرانية الذي تستند إليه هو مسألة وجود قوات مُسلَّحة من الأحزاب الكردية المُعارضة في الأراضي العراقية التي تستهدف من جهتها أراضي تلك الدول، فالاستعانة ب IPU أو الأمم المتحدة تُعدُّ مرحلة لاحقة – وليست سابقةً – فيما إذا استمرَّت الاعتداءات من قبل كلِّ من تركيا وإيران بعد الانتهاء من حلّ قضية قوات الأحزاب الكردية المعارضة.

أمًا البديل الأمثل؛ هو ما أشار إليه وزير الدفاع السابق "أننا لن نتباحث مع تركيا حتى نجد حلَّا مع حزب العمال الكردستاني إمَّا من طريق التفاوض أو إخراجهم من العراق"، وهي الخطوة الأولى. يتبعها في ذلك التفاوض مع تركيا في سحب جميع قواتما العسكرية خارج الحدود ثمَّ تعزيز قوات حرس الحدود"، والأمر نفسه ينطبق مع الأحزاب الإيرانية الكردية المعارضة.

يُمثِّل هذا البديل حلَّا واقعيًّا للمُشكِلة، ولا حاجة إلى تأزيم العلاقات مع دول الجوار، لكن من الضروري في الوقت نفسه البدء في تنفيذ هذه الخطط، فالتساؤل المطروح هو سبب إهمال الحكومات العراقية المتعاقبة العمليات التي تجريها قوات الأحزاب الكُردية سواءً الإيرانية أم التركية؟

وللإجابة عن ذلك، أشار وزير الدفاع السابق (جمعة عناد) إلى أنَّ العراق لا يرغب في فتح نافذة اقتتال جديدة بعدما أنحكته الحروب المستمرة، لذا فإنَّ التعامل مع هذه القضايا يكون بطريقة دبلوماسية قدر الإمكان لتجنُّب القتل غير الضروري.

ويُمكِن الإضافة على ذلك، أنَّ هناك مشاكل داخلية متعدِّدة تستجِدُّ وتتغيَّر في كلِّ عامٍ شغلت السلطة التشريعية والإعلام عن الاهتمام أو التركيز نحوه، غير أنَّ حالة الاستقرار النسبي التي عاشها العراق في عام 2022 هو ما دفع في التوجه نحو تلك القضايا وصبِّ الاهتمام عليها.

لكنَّ التساؤلات التي تُطرح هي: على الرغم من وضوح الرؤية لدى الحكومة الاتحادية، لماذا لم تباشر حتى الآن في أية محاولة للحوار مع الأحزاب الكردية المعارضة؟ ولماذا عدم الجدية حول هذا الموضوع؟ وهل القضية من الصعوبة التي لا تُمكِّن الحكومة الاتحادية من الحوار مع الأحزاب الكردية المعارضة أو إخراجها طوال هذه السنوات؟

إنَّ سبب عدم المباشرة باتخاذ إجراءات تجاه قوات الأحزاب الكُردية أوضحته الحكومة العراقية بقولها إنَّ هذا الشأن يحتاج إلى قرار برلماني، أمَّا البرلمان العراقي ومن خلال استقرائنا لجلساته التي تناولت هذه المسألة نجده مُشتَّت الرأي ولا يمتلك رؤيةً موحَّدةً، فضلًا عن عدم الجدِّية في الاهتمام بالموضوع لانشغال أعضائه بقضايا أخرى.

أمًا صعوبة القضية فتكمُن في مسألتين، الأولى: أنَّ القوانين العراقية تسمح بتواجد أحزاب مُعارضة لدول أخرى في أراضيها، وهذا ما دفع إلى تواجد هؤلاء الأحزاب في العراق منذ ثمانينيَّات القرن الماضي، فتواجدهم خلال هذه المُدَّة الطويلة تجعل من الصعوبة إخراجهم. أمَّا المسألة الثانية؛ أنَّ القضية غير مُتعلقة بالجانب الحكومي -كما أشرنا سابقًا - بل مُتعلِّقة بالبرلمان العراقي الذي لا يزال يُعاني من اختلافات متعدِّدة في الوقى والاتجاهات.

لذا فإنَّ الحلَّ بحسب ما أشرنا في البديل الأمثل يكمُن في: إمَّا إخراج الأحزاب الكردية المُعارضة، أو التفاوض معهم. وقبل التطرق للمسألة لا بُدَّ من الإشارة إلى ضرورة إشراك حكومة إقليم كردستان في القضية، وذلك لسببين؛ الأول: أنَّ تواجد هذه الأحزاب ومقراقم تقع غالبيتها في إقليم كردستان، ولدى حكومة الإقليم أيضًا معلومات أكثر في هذا الجال. ثانيًا: وجود اتفاق بين كلٍّ من الحكومة المركزية وحكومة الإقليم بضرورة إيجاد حلِّ لهذه المشكلة.

إنَّ مسألة إخراج الأحزاب الكردية المُعارضة ليس بالأمر السهل، إذ أشرنا سابقًا إلى أنَّ القوانين العراقية تسمح ببقائهم، هذا من جانب، ومن جانب آخر أشَّم متواجدون على الأراضي العراقية ما يزيد على أربعة قرون، وهذا ما يعني ازدياد أعدادهم واستقرارهم وانتشارهم في أماكن متعددة، وإذا ما تم اللجوء إلى هذا الأمر فإنَّ القضية ستتداخل فيها الكثير من الجوانب، مِمَّا سيُعقِّد المسألة أكثر.

وقد أشار وزير الدفاع السابق إلى أنَّ هذه الجماعات هي "منظمة أجنبية غير عراقية، وأنَّنا لسنا ضدَّ قضيتهم لكن لا يحقُّ لهم استغلال الأراضي العراقية ومهاجمة دولة جارة". يعني أنَّ تواجد هذه الأحزاب ليس مشكلةً بحدِّ ذاته، بل المشكلة هي في القوات المنتمية إليهم، التي تمارس عملياتما العسكرية ضدَّ دول الجوار.

وإذا لجأنا إلى الأساليب الدبلوماسية فإغًا تقتضي البدء أولًا بالحلول السلمية، وبعد نفادها يتم اللجوء إلى الحلول الأكثر شِدّةً، وبذلك يصبح الحلُّ من طريق المفاوضة مع هذه الأحزاب هو الحلُّ الأمثل كطريق أول للسلوك.

ولكي تتكلَّل المفاوضات مع الأحزاب الكردية بنسبة عالية من النجاح، نجد ضرورة تواجد النقاط التالية: أن تتم المفاوضات بشراكة كلِّ من الحكومة المركزية وحكومة الإقليم.

يتم نزع السلاح عن هذه الأحزاب بالكامل وتتعهَّد الحكومة العراقية بالحماية الكاملة لهم.

تعهُّد الأحزاب المعارضة بعدم ممارسة أيّ أفعال تقوّض سِلم أو دول الجوار أمنها.

وإذا تم الإخلال ببنود الاتفاقية فإنَّ الحكومة تلجأ إلى بسط سيطرها من خلال اعتقال الجهات غير الملتزمة وفرض القانون عليهم. أمَّا إذا تمَّ رفض المفاوضات أو استمرَّ الإخلال بالاتفاقية فلا يوجد سوى حلَّين في حينها: إمَّا تقويضهم بالقوَّة، أو إخراجهم من الأراضي العراقية.

جدوى البديل السياساتي:

إنَّ الاستعانة بالبديل السياساتي لحلِّ قضية الأكراد المعارضين لكلِّ من تركيا وإيران المتواجدين في الأراضي العراقية سيعود بالنفع في عدَّة مجالات، أهمُّها:

1. الجانب الأمني: ويتمثَّل ذلك بالقضاء على الذريعة التي تتخذها هاتان الدولتان في محارسة انتهاكاتما الأمنية على السيادة العراقية، التي أثَّرت انعكاساتما في حياة المواطنين المدنيين بوقوع ضحايا وإصابات وخسائر مادّية، وأضرار بالممتلكات والبنى التحتية، فضلًا عن بثِّ الخوف بين الآمنين من سُكَّان تلك المناطق وتحجير الكثير من القرى نتيجة ذلك.

من جانب آخر، ستعمل على إنهاء التواجد العسكري التركي، وإزالة القواعد العسكرية التي تم إنشاؤها للسبب نفسه، وإخراجهم بالكامل من الأراضي العراقية، ومن ثمَّ سيتم تحقيق السيادة العراقية على أراضيها.

2. الجانب السياسي: ليس من مصلحة أية دولة أن يكون لديها خلافٌ مع دول الجوار الإقليمي، فقد أثَّرت هذه الإشكالية في مستوى العلاقات مع الدولتين وشملت استدعاء السفراء بشكل مستمرٍّ، وخروج مظاهرات احتجاجية شعبية أمام السفارات، وتصعيد المواقف بتبادل الاتقامات من قبل الجَّانبين على المستوى الرسمي،

ورفع القضية إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، هذا على المستوى الخارجي. أمَّا على المستوى الداخلي؛ فسيتخلص العراق من موضوع شائك يمتدُّ إلى ما قبل عام 2003، ثما يتيح له الانشغال بالمواضيع الداخلية الأخرى عوضًا عن الاهتمام بمشكلة تنهكه وتنخر فيه وهو ليس طرفًا فيها.

3. الجانب الاقتصادي: لا شكَّ في تأثر العلاقات الاقتصادية مع التقلُّبات السياسية، وأبرز ذلك هو دعوة الشعب العراقي لمقاطعة المنتجات التركية على أثر عملية القصف التي طالت مواطنين أبرياء في دهوك في 2022/7/20، وفي ضوئها أعلنت (غرفة تجارة بغداد) مقاطعة البضائع التركية بوصفه واجبًا وطنيًا مقدَّسًا، واستمرت عملية المقاطعة مدةً طويلةً، وتحسين العلاقات السياسية بين دولتين سيؤدي إلى تحسين العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري.

الخاتمة:

الاستنتاجات

أولًا: يقوم المُدرك التركي على أساس أنَّ حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية هَدِّد أمنه القومي، وأشار إلى ذلك المندوب التركي في الجلسة الطارئة المنعقدة في مجلس الأمن بتاريخ (339) هجمة، ولمدى خمس سنوات العمال الكردستاني قد شنَّ في الأشهر الستة الأولى من هذه السنة ((339) هجمة، ولمدى خمس سنوات ((51)) هجمة من هذا النوع ... وإنَّنا سوف نستمر في حقنا في الدفاع عن النفس وفق المادة ((51)) من ميثاق الأمم المتحدة ... طالما أنَّ الحكومة العراقية إمَّا غير قادرة أو غير راغبة في مكافحة الأعمال الإرهابية... وفي ذلك شيء من الصحة، فقد لاحظنا على الرغم من اهتمام الحكومة العراقية بالانتهاكات التركية لم نجد أيَّ تعليق حول تواجد قوات حزب العمال الكردستاني وانتشارهم على مدى ((700)) كم من حدود العراق التركية – الإيرانية وهجماهم على أراضي الحدود التركية.

ثانيًا: إنَّ عدم وجود تداعيات دولية على الانتهاكات التركية هو ما دفع إيران إلى ممارسة انتهاكاتما في العراق وبشكل متزايد في عام 2022، متخذة في ذلك الذريعة التركية نفسها.

ثالثًا: يتمثَّل الخطر المُحدِق من زيادة توغل القوات التركية داخل الأراضي العراقية وانسحاب قوات حزب العمال الكردستاني للداخل بأن يؤدِّي إلى انتقال الحرب بين الطرفين إلى وصول ضربات قريبة من المُدن العراقية. وما يُنذِر ذلك بتواجد المعسكرات التركية وأخطرها معسكر زليكان، الذي يمثل قوَّةً علنيةً تبعد عن المُوصل (22) كم، فضلًا عن أنَّ التدخلات العسكرية التركية وتحصُّن حزب العمال الكردستاني في جبال شمال العراق تؤثِّر في العلاقات السياسية بين البلدين، وقد يؤدِّي استمرارها إلى أن تُصبِح مصدر تقديد رئيس في مستقبل علاقات البلدين، وهو من الخطورة الذي يجرّ البلاد إلى الحرب.

رابعًا: إنَّ إهمال الدولة العراقية حكومةً وبرلمانًا تواجدَ الأحزاب الكردية المعارضة لكلِّ من إيران وتركيا والعمليات التي تقوم بها، وعدم مسك الحدود وتحصينها؛ هو ما دفع إلى أن تصل الأمور إلى ما هو عليه.

التوصيات

أولًا: يتعيَّن على الدولة العراقية كما ترغب في احترام سيادها وعدم انتهاك أراضيها، أن تترجم هذه السيادة واقعًا من خلال العمل على بسط سيطرها على جميع أراضيها وتعزيز النقاط الأمنية على حدودها وإيجاد حلٍّ لقضية الأحزاب الكردية المعارضة الذي يُعدُّ جذر المشكلة.

ثانيًا: يتطلَّب من البرلمان العراقي الإسراع في إدراج قضية التواجد لقوات الأحزاب الكردية المعارضة على الأراضي العراقية في جلسة برلمانية، وبوجود الجهات الحكومية والأمنية والعسكرية المسؤولة عن هذا الموضوع، يتم التوصُّل من خلالها إلى رؤية واضحة تجاه الموقف، واتخاذ القرارات والتدابير المناسبة لها، والمباشرة بتنفيذها، حيث إنَّ كِلتا حكومتي المركز وإقليم كردستان متفقة على ضرورة إخراج حزب العمال الكردستاني أو التفاوض معهم.

ثالثًا: يجب مطالبة كلِّ من تركيا وإيران بعد الانتهاء من قضية القوات الكردية المعارضة بضرورة تقديم تعويضات عن الأضرار المادية والخسائر البشرية من المدنيين، إذ صرَّحت المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بإبلاغ مجلس الأمن فورًا بـ"التدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالًا لحق الدفاع عن النفس"، بينما لم تُبلِّغ أيُّ من تركيا وإيران بتدابيرها المتخذة في هذا الشأن، فعلى الرغم من استنادها إلى المادة 51 بإجراءاتما فإغًا تنتهك هذه المادة مما يُعدُّ خرقًا للقانون الدولي ولحسن الجوار الإقليمي، فضلًا عن عدم وجود أيِّ تشريع قانوني يُبرِّر قتل المدنيين أو إصابتهم، أو إجراء أيِّ عمليات داخل أراضي دولة أخرى دون موافقة حكومة تلك الدولة.

المصادر:

- 1. د. سعد حقى توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط5، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2010.
 - 2. د. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، دار أسامة، عمّان-الأردن، 2003، ج 1
- 3. منى حسين عبيد، "العلاقات العراقية التركية وأثرها في استقرار العراق، " مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 60، 2015، ص94.

- 4. دينا هاتف مكي، "الثوابت والمتغيرات في العلاقات العراقية التركية، " مجلة إشراقات تنموية، مؤسسة العراقة للثقافة والتنمية، المجلد 7، العدد 30، 2022، ص262.
- 5. بتول هليل، "العراق وتركيا: دراسة في العلاقات السياسية، مجلة العلوم السياسية، " جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٧٧، 2003، ص151-152.
- 6. نوال عبد الجبار الطائي، "المتغيرات السياسية التركية اتجاه المشكلة الكردية 1999-2006، " مجلة
 دراسات إقليمية، جامعة الموصل، السنة 4، العدد 7، كانون الثاني 2007، ص109.
 - 7. كلمة وزير الخارجية السابق (فؤاد حسين) في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 2022/7/23.
- 8. نادية فاضل عباس، "أثر القضية الكردية في العلاقات العراقية التركية بعد العام 2003، " مجلة إشراقات تنموية، مؤسسة العراقة للثقافة والتنمية، المجلد 6، العدد 28، 2021، ص 250.
- 9. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص ١٥١.
- 10. فراس إلياس، إيران ومُعضلة المعارضة الكردية-الإيرانية في إقليم كوردستان العراق، مركز الإمارات https://epc.ae/ar/details/featured/ على الرابط التالي: iran-wmudhelat-almuarada-alkurdia-alirania-fi-iqlim-kurd-istan-al-iraq
- 11. النص الكامل لكلمة وزير الخارجية خلال جلسة مجلس الأمن حول الاعتداء التركي، "و وكالة الأنباء https://www.ina.iq/161770--.html ،2022/7/27
- 12. كلمة رئيس أركان الجيش (عبد الأمير يار الله) في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 2022/7/23.
- - 2016/10/4 قرارات وتوصيات جلسة مجلس النواب رقم (21) المنعقدة بتاريخ 2016/10/4.
- 15. وكالة بغداد اليوم، نائب يكشف كواليس جلسة البرلمان "المغلقة" بشأن سيادة العراق، 2022/11/22.

المقالات

الدائرة الانتخابية الواحدة ضمان لتمثيل نيابي ناضج على عبد الزهرة

ربما لا يختلف اثنان على أنَّ انتخابات تشرين الأول (2021) أفرزت عمليةً سياسيةً مشوَّهةً وغير قادرة على استكمال الاستحقاقات الدستورية، لتكتمل بما المنظومة الديمقراطية، من خلال اختيار الشعب العراقي ممثليه لقيادة المرحلة المقبلة، وإدارة شؤون البلاد ومواطنيها، بل كانت الأخطر؛ لأغَّا أوصلت القوى الفاعلة إلى المواجهة المسلحة، التي وضعت العراق على شفا حفرة من حرب أهلية، لا تُبقي ولا تذر، مما يدفعنا نحو الدعوة إلى تعديل بعض مواد قانون الانتخابات التي تسبَّبت بمذا التشوُّه، ورفع السلاح بين أبناء الأرض الواحدة. ولعلَّ أبرز تلك المواد، المادة (15) من القانون رقم (9) لسنة (2020)، الخاصة بتقسيم المحافظة الواحدة على دوائر انتخابية متعددة، التي تسبَّبت بتراجع نسبة المشاركة العامة في الانتخابات، وتشتيت أصوات الناخبين المشاركين، فضلًا عن إنتاجها خارطة سياسية غير متجانسة، عطَّلت عجلة العملية الديمقراطية المتلكئة بالأساس، بدلًا من إصلاحها.

مثّلت انتخابات تشرين الأول (2021) انعطافةً خطيرةً في العملية الديمقراطية العراقية، بدأت بتشويه المعادلة السياسية التي أفرزت عنها، وهدّدت الأمن القومي العراقي؛ لأنّما تسببت على المستوى الخارجي بنقل صورة هشّة عن الدولة العراقية ومؤسّساتها ومنظومتها العامة، وأوصلت البلاد على المستوى الداخلي إلى مقدمات الحرب الأهلية.

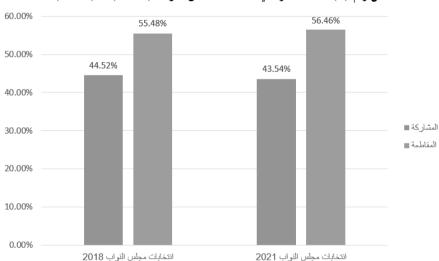
وقد كان تقسيم المحافظة على دوائر انتخابية متعددة الدورَ الأبرز في ما وصلت إليه العملية السياسية في العراق، إذ أسهم في تقليل نسبة المشاركة في الانتخابات تارةً، وأخرى بتشتيت أصوات المشاركين فيها، لتفشل في تحقيق الإصلاح الذي خرج المحتجون للمطالبة به، بل فشلت في حينها بتشكيل حكومة على الرغم من مرور أكثر من عام على إجرائها.

ولتحليل الموضوع اعتمد الكاتب منهج المقابلات النوعية مع (25) قانونيًّا وسياسيًّا وناشطًا في الشأن السياسي والاجتماعي، ومن بين هذا العدد (5) نواب سابقون، (2) منهما صوَّتوا ضد الدوائر المتعددة، واله (3) البقية صوَّتوا لصالحها.

وخلافا للأنظمة الانتخابية السابقة التي جرت على ضوئها انتخابات الدورات البرلمانية الأربع السابقة منذ عام (2006) حتى عام (2018)، فإنَّ نظام الدوائر المتعددة الجديد قسَّم العراق على (83) دائرةً انتخابية، تُوزَّع على عدد المحافظات وبحسب نسبها السكانية.

وبهذا النظام حُرمَ المرشح والناخب على حدٍ سواء من المنافسة على أصوات الناخبين في عموم المحافظة، إذ تسمح الأنظمة السابقة بضمنها نظام (سانت ليغو) للناخب باختيار المرشّح والتصويت له في عموم المحافظة، أمَّا الانتخابات الأخيرة؛ فلم يمكنه إلا اختيار المرشح ضمن دائرته الانتخابية المحدَّدة، وهو ما تسبَّب بحرمان الكفاءات الفاعلة في المجتمع من الترشح؛ لأنَّ ترشحها يكون ضمن نطاق ضيق. وبالنتيجة أثَّر بشكل مباشر في نسبة المشاركة بالانتخابات وتشتيت الأصوات أيضًا، ومن ثمَّ أثَّر في الخارطة السياسية في كلِّ محافظة، ومنها إلى المعادلة السياسية الرئيسة.

إذ سجَّلت الانتخابات الماضية تراجعًا واضحًا في نسبة المشاركة (شكل رقم 1)، فلم يشارك سوى (43.5%) من الناخبين، على الرغم من منع عراقيي الخارج من الانتخاب والذي يفترض أنَّه يزيد نسبة المشاركة نتيجة تقليل أعداد الناخبين، بينما الانتخابات التي سبقتها كانت نسبة المشاركة (44.5%) من الناخبين في داخل العراق وخارجه، وهذا يؤشر تعزيز القانون الجديد لتراجع الثقة بالعملية الانتخابية، ليؤدي بدوره إلى زيادة نسبة مقاطعة الانتخابات.

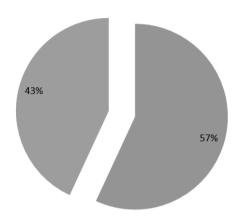


شكل رقم (1) نسبة المشاركة في انتخابات مجلس النواب (2018) - (2021

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

وإنَّ ضياع الأصوات وتشتَّتها كان إحدى سمات تقسيم المحافظة على دوائر متعددة، ومع تقليل نسبة المشاركة لا يحقق "الفائزون" في الانتخابات عتبة ال(100) ألف نسمة، أي ما يتجاوز ال(65) ألف ناخب لكلِّ نائبٍ في البرلمان العراقي، بينما جاءت أصواقم بما يقلُّ عن هذا العدد بفارق شاسع، كما موضح في الشكل رقم (2)، الذي اتُّخذت فيه إحدى دوائر بغداد الانتخابية في جانب الرصافة أنموذجًا لذلك، حينما حصل أربعة نواب فائزون على (61,808) مجتمعين، من أصل (108,577) ناخبًا في الدائرة، بما يعني خسارة (46,769) صوتًا انتخابيًا.

شكل رقم (2) نسبة ضياع وتشتت الأصوات في انتخابات 2021 - إحدى دوائر محافظة بغداد عدد الاصوات الضائعة عدد اصوات الفائزين (4 نواب مجتمعين)



المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

إنَّ هذه المعطيات أفرزت نظامًا هشًا أنتج لاحقًا تعطيل تشكيل الحكومة، وعمَّق الأزمات السياسية بين القوى والأحزاب الفاعلة، وحوَّل العلاقة إلى صراعٍ بدلًا من التعاون والتوافق للمضي قدمًا إلى الاستحقاقات الدستورية، التي تنعكس مباشرةً على مصالح المواطن العراقي، ثمَّ تطوَّر إلى نقل الصراع للجماهير، في مرحلةٍ تَمدِّد السلم المجتمعي وتُنذر بحرب اهلية.

ولأنَّ عملية تشريع أو تعديل نظام انتخابي في بلد ما يتطلَّب من القائمين عليها إيجاد وخلق التوافق بين القانون ورغبة الناخب أولًا، والعمل على استجلابه مع الاعتراف بوجود عدد من المضادات التي تقيِّد حقَّ المواطن في الحصول على نظام انتخابي وحسابي مميز يتوافق مع هذه الرغبات، ويكون من رحم الواقع العراقي؛ لذا لا بدَّ من تصحيح مسار قانون الانتخابات.

لذا يجب إعادة النظر في قانون انتخابات مجلس النواب النافذ، بشكل عام؛ من أجل تصويب المسار الذي كان يفترض أنَّه رسم من أجله، ألَّا وهو التغيير نحو حياة سياسية أكثر استقرارًا تنعكس إيجابًا على متطلبات العيش للمواطن العراقي، وليس الذهاب باتجاه الهاوية، والتقاتل السياسي العسكري.

ولأنَّ تغيير القانون برمته يحتاج إلى إجراءات يطول الاتفاق عليها في ظلِّ الخريطة السياسية المشوهة وغير المنسجمة نفسها؛ لذا فإنَّ الأسلم الذهاب باتجاه تعديل القانون النافذ، وتغيير بعض بنوده، وفي مقدمتها المادة رقم (15) التي تَقِّلُ السبب الرئيس في ما وصلت إليه العملية السياسية من انعطافة خطيرة.

إنَّ إلغاء تقسيم المحافظة على دوائر انتخابية متفرقة، مع الإبقاء على آلية احتساب الصوت على وفق قاعدة "الفائز بأعلى الاصوات"؛ سيُسهم في تعزيز الثقة الشعبية بأنَّ القوى السياسية جادَّة في مساعي التغيير، وأيضًا يرفع من الشعور برغبة المشاركة في الانتخابات كواجب تكاملي مع التغيير المتحقّق (في حال التعديل). كذلك سيمنح مساحةً واسعة لإشراك الكفاءات على مستوى الفاعلين داخل القوى السياسية أو المستقلين، لدخول ساحة التنافس السياسي، ويرفع من حظوظهم، على وفق قانونٍ عادلٍ لا يقطِّع أوصال مناطق تمثيلهم البرلماني المستحقة، بعيدًا عن سطوة رجال المال والسلاح وشيوخ العشائر التي فرضتها المادة (15) من قانون الانتخابات الحالى، حينما ضيَّقت الدائرة الانتخابية على مستوى صغير.

ويعزِّز هذا التعديل من الرقابة الشعبية على البرلمانيين؛ لأنَّه يُبقي على آلية احتساب الأصوات باعتبار الصوت "غير قابل للتحويل"، ومن ثمَّ لا يجلس تحت قبة البرلمان من لم يكن قد حصل بشكل مباشر على إحدى أعلى الأصوات في المحافظة، وليس من يحصل على عطف رئيس كتلته السياسية الذي سيبقى حينها مدينًا له وينفِّذ أجنداته، بعيدًا عن هموم محافظته ودوره التمثيلي لهم في السلطة التشريعية.

المصادر:

- 1. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020.
- مقابلات مباشرة مع (25) قانونيًا وسياسيًا وناشطًا في الشأن السياسي والاجتماعي، ومن بين هذا العدد
 نواب سابقون، (2) منهما صوتوا ضد الدوائر المتعددة، و ال(3) البقية صوتوا لصالحها.
 - 3. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
- 4. تلميذ أحمد، انتخابات أكتوبر وتآكل سياسات الهوية في العراق، مقال منشور على موقع مركز تريندز للبحوث والاستشارات.

مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل شُر عبدالوهاب راشد

تواجه الدولة العراقية مشاكل متعددة، ومن أهم هذه المشاكل التي تؤثر في العملية الاقتصادية والإنتاجية عدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، فضلًا عن عدم قدرة مؤسَّسات التعليم العالي على التحكُّم باحتياجات السوق ومواكبة التغيرات والتطورات الدائمة في تلك الاحتياجات في ظلِّ ظروف توسُّع الطلب على التعليم وتضخُّم مخرجاته.

تُشير كلُّ المؤشرات إلى ضعف المواءمة بين نواتج التعليم وحاجة سوق العمل المحلي والعالمي ومتطلبات التنمية البشرية والاقتصادية في العراق، جانب منها يتعلَّق بعدم تطوير مناهج التعليم الجامعي، وضعف التدريب سواء من ناحية المحتوى أم الطرائق، مما تشير النتائج إلى أهًا مناهج جامدة أو تتغير ببطء لا يلائم سرعة تغيير احتياجات التنمية وأسواق العمل. ونتيجة لذلك انتشرت ظاهرة البطالة وازدادت معدلات العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات، مما يشكِّل عبنًا على الجهات الحكومية لتوفير فرص عمل مناسبة لأعداد الخريجين الكبيرة سنويًّا، حيث أصبحت المواءمة ضرورة حقيقية للتحوُّلات التي يشهدها العصر الحديث ومفهوم العولمة والتقدُّم التكنولوجي.

وتعاني مؤسَّسات التعليم العالي في العراق مشاكل متعددة تعرقل أداءها وعملها بإعداد وتمكين خريجين كفوئين يسهمون في خطة التنمية وتفعيل عمليات الأداء والإنتاج، وتعاني فئة خريجي التعليم الجامعي في العراق من ارتفاع معدَّلات البطالة، وقد أسهمت الكليَّات الأهلية أيضًا في ارتفاع تلك المعدلات. فضلًا عن أنَّ تحقيق التنمية الاقتصادية لم يعد يتوقف على ما تمتلكه البلدان من موارد طبيعية وعناصر إنتاجية فقط، بل على نوعية الموارد البشرية التي تُسهم في تحسين أدائها وتقويمها المؤسَّسات التعليمية.

إنَّ من أهمِّ المشكلات التي نتجت من عدم المواءمة وأشدها خطرًا على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية هي مشكلة البطالة، ومن أهم أسباب تفاقمها هو سوء تقسيم الملاك البشري المؤهّل للقيام بالأعمال التي يحتاج إليها البلد في ظلِّ الظروف الاقتصادية وما شهده العراق من أحداث سياسية وظروفٍ غير طبيعية بعد عام 2003 أدت إلى تدمير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والبني التحتية وتعطيل الإنتاج في القطاع الخاص وتوقُّف معظم المنشآت الصناعية عن العمل وانخفاض قدرتما على الإنتاج المحلي والاعتماد على الاستيراد، كلُّ تلك الاختلالات وعدم الاستقرار أفرزت مشكلةً كبيرة الجذور وخصوصًا بين شريحة الشباب المتعلم وخريجي الجامعات، فضلًا عن عدم قدرة جهاز التعليم الجامعي بمساعدة الجهات الحكومية الأخرى على مواكبة التطوُّرات والتحكُّم باحتياجات السوق ومسايرة التغييرات.

| (2018_{-}) | _2003) | لعاملين للأعوام | الخريجين إلى إجمالي اا | العاملين من | مخطط لحجم | (1) جدول رقم |
|--------------|--------|-----------------|------------------------|-------------|-----------|--------------|
|--------------|--------|-----------------|------------------------|-------------|-----------|--------------|

| نسبة حملة الشهادات الجامعية إلى العاملين الكلي % | عدد العاملين من حملة الشهادات الجامعية | عدد العاملين الكلي | السنوات |
|---|---|--------------------|-----------|
| 32.9 | 408891 | 1241897 | 2004-2003 |
| 36.0 | 439631 | 1220798 | 2005-2004 |
| 49.3 | 603421 | 1222831 | 2006-2005 |
| 53.3 | 641046 | 1201035 | 2007-2006 |
| 61.5 | 726975 | 1181273 | 2008-2007 |
| 76.4 | 778485 | 1017920 | 2009-2008 |
| 42.5 | 752119 | 1344627 | 2010-2009 |
| 55.5 | 816420 | 1469044 | 2011-2010 |
| 56.1 | 825696 | 1471659 | 2012-2011 |
| 57.2 | 865264 | 1512231 | 2013-2012 |
| 57.7 | 905149 | 1566070 | 2014-2013 |
| 58.8 | 982689 | 1670512 | 2015-2014 |
| 58.7 | 990994 | 1688014 | 2016-2015 |
| 59.5 | 989267 | 1661094 | 2017-2016 |
| 47.7 | 733099 | 1534100 | 2018-2017 |
| 56.2 | 931006 | 1655386 | 2019-2018 |

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوة العاملة لسنوات متعددة، جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بنك المعلومات.

توضّح البيانات أعلاه أنَّ نسبة العاملين من الخريجين من إجمالي العاملين ارتفع عن عام 2004/2003 التي كانت تبلغ (9.32.%) لتصل أعلى نسبة لها عام 2009/2008 لتبلغ (76.4%)، فازداد عدد العاملين بشكل واضح. ثم نلحظ انخفاضًا في الأعوام اللاحقة بشكل نسبي؛ بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة في هذه الفترة، ثما أدى إلى هجرة الخريجين والشباب إلى الخارج، ثم دخول العراق في حرب مع الجماعات الإرهابية الذي أثَّر في عدد العاملين والوضع الاقتصادي للبلاد. واستمرت النسبة بشكل متذبذب إلى أن انخفضت عام 2019/2018 إلى (56.2%)؛ بسبب الانخفاض التي شهدته أسعار النفط والعجز في موازنة الدولة. وعلى الرغم من تكدُّس أعداد كبيرة من الموظفين في المؤسسات الحكومية فإنَّ هذه النسب ضئيلة بالنسبة إلى توزيع الأيدي العاملة بحسب الحالة التعليمية، وهذا سيؤدي بدوره إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات حملة شهادات البكالوريوس أو من ذوي الشهادات العليا، وبحسب مخرجات

التعليم العالي الكمية لا تتناسب مع حجم العاملين، وبما إنَّ الجامعات تخرِّجُ أعدادًا كبيرةً سنويًّا من الخريجين؛ فلا بدَّ من استثمار هذا المخزون من رأس المال البشري بحسب التخصُّصات ويُستفاد من طاقتهم وقدراتهم في عملية التنمية وتنشيط الاقتصاد، فلا بدَّ من أن يتوفر لهم العمل المناسب حتى يجدوا فيه مجالًا لتصريف هذا الطاقة وتفادي أزمة البطالة، وكذلك لتفادي شعور الشباب بالضياع بين أفراد المجتمع.

ولذلك تخصُّ بطالة الخريجين بصفة معينة شريحةً من المجتمع يحمل أفرادها تأهيلًا يؤهلهم للمشاركة في قيادة عمليات التحوُّل التنموي.

| دكتوراه | ماجستير | دبلوم عالي | بكالوريوس | دبلوم | السنوات |
|---------|---------|------------|-----------|-------|---------|
| | | 0.47 | 12.4 | 9.6 | 2003 |
| 0.02 | 0.29 | 0.12 | 11.5 | 10.6 | 2004 |
| 0.01 | 0.28 | 0.08 | 12.4 | 11.9 | 2005 |
| 0.3 | 4.8 | 6.6 | 19.7 | 15.4 | 2006 |
| 0.1 | 3.9 | 6.5 | 13.8 | 9.8 | 2007 |
| 2.7 | 8.4 | 5.3 | 16.1 | 14.6 | 2008 |
| 11.9 | 16.2 | 7.8 | 14.8 | 13.0 | 2012 |
| 10.6 | 15.2 | 9.8 | 15.9 | 10.1 | 2014 |
| 10.8 | 14.3 | 8.4 | 16.6 | 10.7 | 2016 |
| 11.3 | 14.5 | 8.6 | 16.9 | 10.9 | 2017 |
| 10.9 | 15.1 | 9.4 | 17.1 | 12.2 | 2018 |

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي.

ونلاحظ من بيانات جدول (2) أنَّ أعلى نسبة بطالة كانت في عام (2006) بنسبة (19.7%) لخريجي البكالوريوس، وأقل نسبة بطالة لحملة شهادة الدكتوراه في عام (2005)، وقد ارتفعت نسبة بطالة حملة شهادة الدكتوراه لتصل إلى (11.3%) عام 2017، في حين أقل نسبة بطالة بالنسبة إلى حملة شهادة الماجستير كانت في عام (2004–2005)، وأعلى نسبة بطالة كانت في عام (2012 حيث بلغت الماجستير كانت في عام (2014 $^{\circ}$).

- إنَّ أهمَّ الحلول اللازمة لزيادرة درجة مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل ما يأتي:
- 1. ربط السياسات التعليمية مع احتياجات خطط التنمية من القوى البشرية، من خلال اتباع المؤسَّسات التعليمية سياسة متوافقة مع الاحتياجات التي تحقِّق المواءمة، مع مراعاة إمكانيات البلد ونوعية البرامج التنموية المطلوبة.
- 2. تفعيل الشراكة بين منظَّمات التشغيل ومؤسَّسات التعليم الجامعي والتدريب المهني التقني، وإنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع جامعات أجنبية، مما يوفر نقل التجربة العلمية والعملية.
- 3. تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في مجال التعليم التقني والتركيز على دعم القطاع الخاص عمليًا وليس نظريًا، من طريق العمل على دخول شركات كبرى وتقديم القروض وتقليل الضرائب، كذلك الاهتمام بالجانب القانوني والتشريعي المرتبط بحقوق العمّال المادية والمعنوية؛ من أجل استيعاب العاطلين وتفعيل قانون العمل العراقي.
- 4. العمل على خطةٍ لتخفيض العمالة الأجنبية، وتأهيل المصانع وتشغيلها، والاعتماد على المنتج المحلي بدلًا من المستورد الذي سيرفر فرص عمل كثيرة.

وتكمن جدوى هذه المقترحات والبدائل السياساتية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي، الذي يحتاج إلى تخطيط استراتيجيّ وإدارةٍ رشيدةٍ في كيفية تحقيق التوافق والمواءمة والتفاعل بين مختلف المؤسّسات، وصولًا إلى تحديد الخطوات التي ينبغي العمل عليها مشتركًا بين الجانبين.

المصادر

- ١. وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة، لسنوات متعددة.
- ٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي،
 لسنوات متعددة.
- ٣. سناء سالم حميد، دور التخطيط الاقتصادي في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ١٣٠، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، كانون الأول،
 ٢٠٢١، ص ٩٤_ ٥٠٠.
- ٤. م.م. عدي صابور محمد، انعكاس مخرجات التعليم الأهلي على سوق العمل في العراق، مجلة كلية بغداد
 للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٥، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، ٣١ مارس ٢٠١٨.

أزمة السكن في محافظة بغداد، وضرورة إعادة تقييم سياسات الإسكان

هدير هادي

شهد العراق وما زال زيادة كبيرة في عدد السكان، إذ يُقدَّر معدَّل زيادة عدد السكان نحو مليون نسمة سنويًّا، قبال ذلك فإنَّ التطور في عدد الوحدات السكنية والأراضي المخصَّصة لغرض السكن محدود، وساعد انعدام البنى التحتية لقطاع النقل والمواصلات في تركز السكان داخل مراكز المدن بالقرب من الخدمات، مما تسبَّب في ارتفاع أسعار الوحدات السكنية بصورة كبيرة.

ولأزمة السكن في العراق أسباب متعددة، منها غياب التخطيط العمراني الذي يُسهم في توفير مشاريع سكنية كافية، فضلًا عن ارتفاع أسعار الأراضي؛ بسبب التركز السكاني داخل المدن وعدم وجود رقابة حكومية تحدّد آليات الأسعار في المجمعات السكنية والأراضي والعقارات. فضلًا عن ذلك فإنَّ نسب إنجاز مشاريع السكن الاستثمارية ضعيفة. وإنَّ تزايد أسعار الأراضي السكنية أدى إلى زيادة في أسعار إيجار الوحدات السكنية، مما أوجد صعوبات على ذوي الدخل المحدود في تأمين سكن لهم، وشجَّع على ظهور وتزايد العشوائيات في أطراف المدن، وساعد على انتشار ظاهرة تشظّي قطع الأراضي وتقسيم المنازل إلى مساحات أصغر فأصغر، مما أدى إلى تشويه منظر المدينة والعبث بالتخطيط العمراني لها وزيادة الضغط على بناها التحتية.

وكانت للدولة بعد عام 2003 مبادرات متعدّدة لحلِّ أزمة السكن، منها تأسيس صندوق الإسكان بحدف تطوير قطاع تمويل الإسكان والقطاع العقاري بشكل عام، وكان توجُّه الصندوق هو تفعيل آلية الإقراض بزيادة القرض من (18) إلى (25) مليون دينار في مراكز المحافظات، ومن (7) إلى (18) مليون دينار في مراكز الأقضية والنواحي، مع عدد من الإجراءات التي اعتمدت الشفافية وتخفيف شروط الإقراض مثل سنوات الخدمة المطلوبة للمقترض التي تم تقليصها من (7) سنوات إلى (5) سنوات، وتقليل معدَّل الفائدة من (6%) إلى (2%)، لكن هذا لا يخفي حقيقة وجود ضعف في إمكانات الصندوق المالية، إذ يعاني الصندوق من نقصٍ في التمويلات لتغطية متطلبات تنفيذ الخطة، ويُقدَّر العجز التمويلي للصندوق به (120) إلى (140) مليار دينار عراقي، وإنَّ جزءًا كبيرًا من واردات الصندوق تعتمد مبادرات البنك المركزي العراقي.

ومن المبادرات الأخرى التي طرحتها الدولة هي مبادرات البنك المركزي العراقي، إذ طرح البنك المركزي مبادرات متعددة، التي تكون بفائدة منخفضة ومدة سداد طويلة، لكنَّ ما يُؤخذ على مبادرات الدولة التمويلية أنها أدَّت إلى تنشيط وتفعيل جانب الطلب على السكن ولم تسهم في زيادة المعروض من الوحدات السكنية الذي يُعدُّ هو المشكلة الرئيسة.

انعكاسات المشكلة

أدت أزمة السكن في العراق إلى عدد من الانعكاسات السلبية وبالخصوص في محافظة بغداد، منها:

1. تشوه التخطيط الحضري لمدينة بغداد:

تأخذ أزمة السكن في بغداد أبعادًا مركبةً لا تقتصر فقط على الحاجة إلى المساكن في ظلِّ النموِّ السكاني الكبير وارتفاع معدلات الهجرة إلى المدينة، وتعثر التنمية ومعدل الاندثار العالي للدور السكنية والمباني السكنية، بل تمتد إلى نوعية تلك المساكن ومناطقها، فالأشخاص الذين نشأوا في مناطق جيدة تتوفر قربها الخدمات والمراكز التجارية والمؤسسات الحكومية، وفي ظلِّ ارتفاع أسعار العقارات في مناطقهم؛ فإغَم يجدون تحديًا في الانتقال نحو مناطق بعيدة، لذا يلجؤون إلى البناء على القطعة السكنية نفسها لمنازل آبائهم، مسببين تغييرًا سلبيًا في النسيج الحضري يضغط على البنية التحتية والخدمات، فضلًا عن زيادة البيوت غير النظامية المبنية على الأراضي الزراعية.

وبلغ عدد تجمعًات السكن العشوائي في محافظات العراق عدا إقليم كردستان ومحافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار (3687) تجمعًا، إذ كانت محافظة بغداد الأعلى به (1022) تجمعًا، تلتها محافظة البصرة (677) تجمعًا كما في جدول رقم (1)، ومعظم هذه الأراضي التي يقطنها سكان العشوائيات هي أراضٍ عائديتها للحكومة كما في شكل رقم 2.

جدول رقم (1) الأهمية النسبية للتجمعات السكنية والمساكن العشوائية حسب المحافظات

| نسبة المساكن العشوائية من المجموع الكلي للمساكن العشوائية % | عدد الساكن العشوائية * | نسبة التجمعات من العدد الكلي للتجمعات % | عدد التجمعات السكنية العشوائية * | المحافظات |
|---|---------------------------|---|-------------------------------------|-----------|
| 11.7 | 60,935 | 7.6 | 279 | كركوك |
| 4.1 | 21,402 | 4.7 | 172 | ديالى |
| 26.2 | 136,689 | 27.7 | 1,022 | بغداد |
| 4.8 | 25,156 | 6.1 | 225 | بابل |
| 4.3 | 22,315 | 2.4 | 88 | كربلاء |
| 8.2 | 42,874 | 5.7 | 210 | واسط |
| 10.3 | 53,810 | 2.4 | 89 | النجف |
| 3.4 | 17,571 | 6.2 | 229 | الديوانية |
| 4.1 | 21,432 | 3.3 | 120 | المثنى |
| 7.3 | 37,927 | 9.0 | 333 | ذي قار |
| 3.7 | 19,234 | 6.6 | 243 | میسان |
| 12.0 | 62,602 | 18.4 | 677 | البصرة |
| 100 | 521,947 | 100 | 3,687 | العراق |

[«] لا يقل عدد الوحدات السكنية العشوائية في التجمع الواحد عن خمس وحدات سكنية

ه تتميز بعض المعافظات بأعداد تجمعات مختلفة ولها تقريبا نفس عدد الوحدات السكنية العشوائية مما يدل على كبر حجم التجمع العشوائي من درية مدد الدحدات



2. الاكتظاظ السكاني وتفاقم الأزمة الأمنية والزحف العمرانى:

إنَّ الزيادة الهائلة في عدد السكان يؤدي إلى الضغط على الموارد الاقتصادية، ثما يترك عددًا من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، ولهذه المشكلة الكثير من التبعات التي منها – على سبيل المثال لا الحصر – عدم الكفاية في الإسكان والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية الأساسية.

وإنَّ أحد أهم مخاطر الاكتظاظ السكاني هو مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، مما فاقم من تقديد التصحر وضغط على الموارد خاصة في محيط المدن، إذ إنَّ ارتفاع معدلات التحضر يؤثر في إنتاج الغذاء بزحفه على الأراضي الزراعية وهجرة المزيد من المزارعين إلى المدن، وبسبب عجز قطاعات الدولة عن توفير سكن ملائم للمواطنين أصبح المواطن مضطرًّا إلى استغلال الأراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنيةٍ، على الرغم من أنَّ هذه الأراضي غير صالحة للسكن لافتقارها إلى أبسط الخدمات، وقد أدَّى هذا التجاوز إلى خسارة مساحة واسعة من الأراضي الزراعية. ويبيِّن الجدول الآتي الزيادة المستمرة في حجم مدينة بغداد ومساحتها خلال الفترة من 1970–2011 مقابل تراجع الاستعمال الزراعي وانخفاض مساحة الأراضي الزراعية فيها.

جدول رقم (2) توسُّع مدينة بغداد للفترة من 1970 إلى 2011 نمو حجم ومساحة مدينة بغداد وتقلص الأراضي الزراعية فيها للفترة 1970 - 2011

| عدد السكان* | مساحة الأراضي | مساحة المدينة/ دونم | السنوات |
|-------------|----------------|---------------------|-------------|
| | الزراعية/ دونم | | |
| 2236412 | 238134 | 340200 | 1979 _ 1970 |
| 3019150 | 207064 | 341334 | 1989 _ 1980 |
| 3927512 | 176987 | 342942 | 1999 _ 1990 |
| 6630622 | 127967 | 343267 | 2011 - 2000 |

تمويل قطاع الإسكان

يتطلّب تمويل قطاع الإسكان برامج وسياسات مالية تمدف إلى تمويل السكن للأفراد والأسر من خلال القروض (قروض طويلة الأجل يمنحها المصرف العقاري وقد تمتدُّ إلى (30) سنةً، وقروض الرهن العقاري أو القروض المتوسطة والصغيرة)، أو المنح (الإعانات والإعفاءات الضريبية) لشراء المساكن أو استئجارها أو تشييدها وترميمها. ولأنَّ السكن استثمارٌ طويلُ الأجل يمكن أن يُستخدم لتحفيز النشاط الاقتصادي، فمن الضروري أن يتَسم تدقُّق الموارد المالية لهذا القطاع بكفاءة وسهولة الوصول لجميع فئات الدخل المنخفض والمتوسط، فضلًا عن ضرورة أن يلعب نظام التمويل السكني في تمويل المصارف العقارية والصناديق الوطنية للإسكان ومؤسَّسات ثانوية للتمويل السكني من شأنها شراء وبيع الرهون العقارية بدلًا من تقديم القروض المباشرة إلى المقترضين.

إنَّ الحلَّ الشاملَ والفاعلَ يتطلَّب جهودًا جماعيةً تتعدَّى القدرات الفردية، ويبدأ الحلُّ من خلال إبجاد استراتيجية لمواجهة أزمة السكن وتوفير الموارد المالية للمشاريع وتقديم القروض لإنشاء المساكن ودفع النمو الاقتصادي بما يصبُّ في مصلحة الفقراء ومحدودي الدخل. فضلًا عن تفعيل دور صندوق الإسكان بعد إجراء التعديلات في شروط منح القروض ومدة التسديد ونسبة الفائدة وآلية التنفيذ، إذ إنَّ إحدى أهمّ الطرق التي تُسهم في حلِّ أزمة السكن هي ضخُّ القروض للمواطنين بحسب الشروط، على الرغم من أنَّ بعض الشروط التي اعتمدت في منح القرض لا تسهم في حلِّ المشكلة، بل تؤدي إلى تفاقمها في عدة نواح. وهنا الأبروط التي اعتمدت في منح القرض لا تسهم في حلِّ المشكلة، بل تؤدي إلى تفاقمها في عدة نواح. وهنا المنخفض والمحدود. وهذا ما جاءت به الفقرة (أ) تحت تسلسل (2) من الأمر رقم 11 لسنة 2004 الحاص بإنشاء صندوق الإسكان (أن يملك المستفيد على وجه الاستقلال قطعة أرضٍ سكنية تغطّي قيمتها قيمة القرض الممنوح له)، ولا بدَّ من أن نشير هنا إلى أنَّ معظم قيمة الأراضي التي تملكها هذه العوائل الفقيرة إن الفرصة، أي ارتفاع سقف القروض بالنسبة إلى أسعار الأراضي. وهنا يتطلَّب الأمر إلغاء هذا الشرط؛ لأنَّ الفرصة، أي ارتفاع سقف القروض بالنسبة إلى أسعار الأراضي. وهنا يتطلَّب الأمر إلغاء هذا الشرط؛ لأنَّ عائم أي أسلاح هو أحد الأمثلة على ضرورة مراجعة ودراسة جميع الفقرات الخاصَّة بالمنح في صندوق الإسكان الشرط هو أحد الأمثلة على ضرورة مراجعة ودراسة جميع الفقرات الخاصَّة بالمنح في صندوق الإسكان وتعديلها بما يتوافق مع واقع الفرد العراقي من ذوي الدخل المتوسط والمحدود ومنخفضى الدخل.

المصادر:

1.مدينة بغداد تحليل لآليات الفعل الاقتصادي في النشأة والتطوير، أ. د. كامل كاظم الكناني، بحث منشور في مجلة المخطط والتنمية العدد (19) 2008.

2. العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق الحضرية المجاورة لها، البحث دراسة انثروبولوجية في حي سومر بمدينة بغداد، للدكتورة ذكرى عبد المنعم ابراهيم، قسم الاجتماع كلية الآداب، البحث منشور في مجلة كلية الآداب العدد (100).

3. الإدارة الاستراتيجية الشاملة لمواجهة مشكلة السكن في العراق محافظة النجف الأشرف أنموذجا، م.م. ضرغام على مسلم العميدي، جامعة الكوفة.

4. مشكلة أزمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها (تحديات استقطاب مشاريع الاسكان العامة – دراسة حالة)، م.د. ضرغام خالد عبد الوهاب أبو كلل الطائي، جامعة الكوفة – كلية التخطيط العمراني – قسم التخطيط البيئي.

5.دور الائتمان المصرفي في تمويل سوق السكن في العراق، م.د. محمد غالي راهي، جامعة الكوفة –
 كلية الإدارة والاقتصاد.

المجلس الوطني للمياه حلٌّ لمشكلة التلوُّث المائي في العراق

بلال مساهر

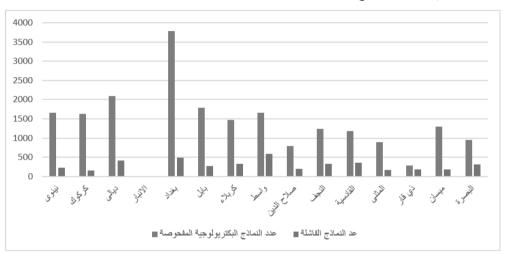
تعدُّ التحديات البيئية واحدةً من أخطر التحديات التي تواجه العراق على الأصعدة الوطنية الصحية والغذائية والمجتمعية كافة، وخلال الفترة الماضية نُوقشت مشكلات المياه في كثيرٍ من جلسات البرلمان والاجتماعات الوزارية لكن دون سعي حقيقي واضح الملامح لحلِّ المشكلة، فضلًا عن علامات الاستفهام المتعدِّدة التي تحيط بمشروع إنشاء المجلس الوطني للمياه الذي تم إقراره أكثر من ثلاث مرات في حكوماتٍ متعاقبةٍ لكن دون تنفيذ وإنجاز واضح، ومما لا شكَّ فيه أنَّ بلدًا مستهلِكًا مثل العراق يفوق عدد سكانه (40) مليون نسمة معرَّضٌ للتلوث بكل أنواعه في ظل غياب المتابعة الحكومية اللازمة.

تشير بعض تقارير المسح البيئي في العراق إلى أنَّ مياه العراق بشكلٍ عامٍّ غير صالحة للاستهلاك بنسبة (60%)، وإنَّ مخلفات المياه الصناعية هي أساس التلوث، إذ تترَّعُز فيها الأملاح التي قُدِّرت به (320%) م وإن (9%) فقط من هذه المياه تتم معالجتها و(38%) لم تُعالج بشكل صحيح وتحتوي أخرى على مياه الصرف الصحي، فتوجد نسبٌ عاليةٌ من الفوسفات والأمونيا والكلوريد والمواد العضوية وغيرها، التي مصادرها زراعية تحملها المبازل التي تعدُّ مصدر تلوث نحري دجلة والفرات، إذ تُقدَّر هذه الملوثات بين التي مصادرها (2000-6000) بالمليون وترمى منها (8, 2) مليون م(8, 2) مليون م(8, 2) مليون م(8, 3)

وهناك فضلات المستشفيات التي تعدُّ الأخطر؛ بسبب أغًا وسطٌ ناقلٌ للأمراض وأخطرها على الصحة العامة، وهي تسبِّب الكثير من الأمراض مثل التهاب الكبد الفيروسي والاميبا ومنها قوارير الأدوية والحقن والبلاستك ومخلفات الأشعَّة، وتدلُّ إحصائيات وزارة التخطيط أنَّ ما تستهلك يوميًّا من هذه المياه هو والبلاستك ومخلفات الأشعَّة، وتدلُّ إحصائيات وزارة التخطيط أنَّ ما تستهلك يوميًّا من هذه المياه هو حاوية على الملوثات الصناعية والفضلات، وإنَّ بناء السدود العملاقة من قبل دول الجوار سبَّب انخفاض منسوب المياه وتلوثها وظهور الأمراض المنقولة بوساطة المياه، منها التيفوئيد سنة (2004)، والتهاب الكبد والفشل الكلوي، والإسهال، والكوليرا، والحمى الصفراء، والحمى المتموجة، والتهاب الكلى والمثانة، وغيرها التي تسبِّب زيادة الضغط على المستشفيات الصحية في العراق، وهو بدوره يؤثر في تحسُّن الواقع الصحي في المبلد.

إنَّ كميَّات المخلَّفات غير الصحية وغير المعالجة التي تُرمى يوميًّا في الأنفر لم تنخفض، في حين أنَّ مياه الأنفر العذبة تنخفض باستمرار واطِّراد، وهو ما تسبَّب بتلوث خطير للأنفر انتقل تأثيره السلبي في الإنسان والثروة السمكية كما النباتات، فضلًا عن تذبذب كمية المياه الصالحة للشرب التي تصل إلى المواطن، وكلَّما كان النهر ملوَّثًا ارتفعت نسبة المياه الملوَّثة الواصلة للمواطنين غير المخدومين بشبكات تنقية وتصفية المياه، ومن حُمَّ تتفاقم المشكلة في ظلّ التوسُّع العمراني وزيادة نسبة السكان فضلًا عن التجاوزات السكنية.

وقد تؤدِّي البكتيريا الموجودة في مياه الصرف الصحي إلى تلوث مصادر المياه، فتتغذَّى البكتيريا على الأوكسجين المائي، حتى تستنفد الكمية المتاحة واللازمة للأسماك مِمَّا يؤثِّر بشكل سلبي في الثروة السمكية داخل العراق، وما حدث في الحلة عام (2018) خير دليل على هذه الآثار. ويوضِّح جدول (1) عدد النماذج البكتريولوجية المفحوصة والفاشلة لمياه الشرب ونسبتها المئوية بحسب المحافظات لسنة 2021.



شكل رقم (1) عدد النماذج البكتريولوجية المفحوصة والفاشلة لمياه الشرب ونسبتها المئوية لسنة 2021

إنَّ أهم جذور المشكلة يمكن أن تُعزى إلى نوعين من الأسباب:

1. أسباب مؤسّساتية

أ- فشل نموذج الدولة العراقية الجديدة بعد عام (2003) في إقامة ركائز سياسة بيئية ذات طابع مؤسساتي ومنظمة بقانون، وأن يكون لها دور فعًال في رفع مستوى التوعية المجتمعية ومعاقبة المخالفين والمتجاوزين على البيئة واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم ،كمحاسبة من يقوم بتجريف البساتين والتجاوز على الأهوار وإلقاء المخلفات الصناعية والكيماوية في الأنهار. فضلًا عن التلكؤ الواضح في إقرار قانون المجلس الوطني للمياه. ب- تصاعد معدَّلات النموِّ السكاني في العراق مِمَّا شكَّل قوة ضغط على الموارد الطبيعية والبيئة.

ج- تفاقم مشكلة الملوحة وشح المياه؛ نتيجة سياسات البلدان المتشاطئة مع العراق.

د- مخلفات الحروب المتتالية التي خاضها العراق والدمار؛ بسبب استخدام الأسلحة والمعدات الحربية.

2. أسباب ظرفية

أ-الملوثات الصناعية: يعدُّ التلوث الصناعي من أخطر أنواع التلوث وأخطرها الذي أصاب العراق بشكل عام؛ وذلك نتيجة زيادة النشاط الصناعي يومًا بعد آخر، وتزداد سعة الحاجة إلى الكثير من الموارد والمواد الأولية اللازمة من معادن ومصادر الطاقة ومواد ومياه وأخشاب وغيرها. وتضمُّ مدينة بغداد لوحدها أكثر من (65%) من مجموع المؤسَّسات الصناعية القائمة فعلًا في العراق، تتواجد منها نسبة (65%) من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات العراقية.

-كثرة التجاوزات على الموارد المائية من ناحية الاستهلاك أو التلوث: هناك عدد من التصاريف الملوثة التي تلقي بحمولاتها إلى المصادر المائية على طول المجرى المائي للنهر، وإنَّ كلَّ (1) متر مكعب من المياه الملوثة الصناعية والفضلات تلوث (40-50) مترًا مكعبًا من المياه الطبيعية. يُضاف إلى ذلك كثرة التجاوزات من قبل الأهالي على المصادر المائية واستئثار القرى الواقعة في بداية الأنحر على الموارد المائية حتى بات استئثار محافظة ما بالمياه دون الأخرى ظاهرة عامة وواضحة في وسط البلاد وجنوبه.

إنَّ تشكيل المجلس الوطني للمياه يضمُّ خبراء من الوزارات والهيئات ذات العلاقة، يأخذ على عاتقه إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه ملف المياه؛ للحفاظ على بيئة العراق المائية، ووضع سياسة مائية ذات خطط بعيدة المدى؛ واحدٌ من أهم الحلول اللازمة التي تتناسب مع حجم المشكلة، والذي ينبغي أن يعمل المجلس الأعلى للمياه كهيئة استشارية للحكومة العراقية ترسم السياسات والاستراتيجيات بحدف المحافظة على مياه العراق وبيئته، فضلًا عن التعاون الاستراتيجي بين العراق ودول الجوار تركيا وسوريا وإيران.

فضلًا عن ربطه جميع تعاملات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة مع الدول المجاورة بموضوع الحصص المائية في المياه المشتركة. وهذا المجلس من شأنه أن يفعِّل عمل وزارة الموارد المائية في زيادة طاقة التخزين لسدود البلاد.

ويُعدُّ تشكيل هذا المجلس خطوةً أولى في طريق تحقيق استدامة مائية، مِمَّا يؤدِّي إلى تقليل التلوث الناتج من انحسار المياه في الأنفر، ومن ثمَّ زيادة تركيز الملوثات، فضلًا عن إمكانية تحقيق استخدام أمثلَ للمياه، والقضاء على الري الجائر الذي يؤدِّي إلى هدر المياه، ويقوم هذا المجلس أيضًا بالتنسيق ووضع الخطط للطوارئ، مما يمكن العراق من مواجهة أيِّ خطر ناتج من نقص المياه.

إنَّ مشكلة المياه تعدُّ من التحديات التي تواجه العراق والمنطقة والعالم؛ بسبب أزمة التغير المناخي، وإنَّ التفكير بالحدِّ من هذه التحديات يتطلَّب قرارات ومشاريع استراتيجية وسياسات طويلة الأمد، ولعلَّ تأسيس هذا المجلس يعدُّ الخطوة الأولى نحو رسم هذه السياسات.

المصادر:

- 1. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء / الإحصاءات الصحية.
- 2. زهرة عباس فاضل (التحليل المكاني للتلوث البيئي في العراق وعلاقته في انتشار مرض التدرن) رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، بغداد، 2013م.
- عماد، محمد ذياب الحفيظ البيئة (حمايتها، تلوثها، مخاطرها)، ط1، دار صفاء، عمان الأردن، 2005،
 عماد، محمد ذياب الحفيظ البيئة (حمايتها، تلوثها، مخاطرها)، ط1، دار صفاء، عمان الأردن، 2005.
 - 4. لطيف حميد. التلوث الصناعي. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل.
- 5. هادي فيصل سعدون، التلوث البيئي في العراق وأثره على الصحة والأمن الصحي، ورقة بحثية. مجلة كلية التربية الأساسية.
 - 6. وزارة الصحة دائرة التخطيط وتنمية الموارد/ قسم الإحصاء الحياتي والصحى.
 - 7. مركز رواق بغداد للسياسات العامة.
 - 8. حماية البيئة: البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. على الموقع:
- https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/environmental-protecti
- 9. الصين: مكافحة التلوُّث مع زيادة المعالجة لتوفير مياه نظيفة لسكان مدينة ليوتشو، تقرير منشور على موقع البنك الدولي

/https://www.albankaldawli.org

10. مدونة الباروميتر العربي على الموقع:

https://www.arabbarometer.org/ar

11. منظمة الصحة العالمية (الأمراض العالمية) الموقع الرسمى:

https://www.who.int/ar

- Melissa Denchak (14-5-2018), "Water Pollution: Everything .12
 - .www.nrdc.org, Retrieved 2-6-2019 .13

استخدام التكنولوجيا الحديثة في معالجة مشكلة التنمُّر على الأطفال

زهراء صادق

تعدُّ مشكلة التعدّي الجسدي بالضرب والتعدّي اللفضي والتحرش الجنسي وغيرها من الممارسات التي تندرج تحت مسمَّى (التنمر)، وهي من أهمِّ المشكلات التي تواجه فئة طلاب المدرسة الابتدائية، وينبغي معالجتها من خلال التكنولوجيا الحديثة والبحث والاستقصاء، إذ يعدُّ التنمر إرهابًا نفسيًّا للتلاميذ يصاحبهم أثره مدة زمنية طويلة، مما ينتج منه أفراد مستضعفون أو متنمرون. وهو عبارة عن مجموعة ممارسات يتم تنفيذها من فرد أو مجموعة أفراد، وتتضمَّن هذه الممارسات التعدي الجسدي بالضرب وإلحاق الأذى بجسد الشخص وممتلكاته، ويشمل الدفع والركل وغيرها من ممارسات العنف وكذلك التعدي اللفضي بالقول أو الكتابة الجارحة كالسخرية من شخص أو دعوته بأسماء غير محببة أو التهديد بالإيذاء، وكذلك التنمر الاجتماعي الذي يعني إلحاق الأذى بسمعة الشخص وعلاقاته الاجتماعية، كنشر الشائعات وإهمال الشخص عن قصد وعدم اللعب معه وإحراجه أمام الآخرين، فضلًا عن التنمر الإلكتروني من خلال التطبيقات الإلكترونية المختلفة،

وتنعكس مشكلة التنمر على الأفراد، إذ يصاب ضحاياه بالاكتئاب والقلق والغضب والإجهاد المفرط والعجز وعدم الرغبة بتأدية واجباته المدرسية وانخفاض مستواه الدراسي، ومن ثمَّ يتغيَّب عن المدرسة؛ بسبب شعوره بعدم الأغمان، وانعدام الثقة ببيئته المحيطة، وعدم الانخراط بالمجتمع والانعزال، وعدم المشاركة في الأنشطة المدرسية، والتغيب وترك المدرسة، أو يتم نقله إلى مدرسة أخرى، أو يترك مقعده الدراسي نهائيًا.

وأجرت جمعية علم النفس الأمريكية دراسةً أفادت نتائجها بأنَّ (40%-80-%) من الأطفال في المدارس الابتدائية يعانون من مشكلة التنمر، وخصوصا الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب من ذوي الدخل المحدود.

وفي استبانةٍ أُجريت ضمن برنامج مجتمعات مسالمة نفذتها جمعية الأمل العراقية وموَّلتها وزارة الخارجية النرويجية عن تعنيف الأطفال في المدارس، شارك فيها نحو (986) شابًا وشابةً من محافظة بغداد حصرًا، تبينً أنَّ نحو (73%) من الفئة المستهدفة تعرضوا للعنف والتنمر داخل المدرسة الابتدائية، وما زالت آثار التنمر السلبية ترافقهم لهذا اليوم.

وفي دراسة أخرى أُجريت في عدد من الدول الأوروبية فإنَّ التنمر والاستهزاء والانتقاص من قيمة الشخص يؤدي إلى صداع في الرأس، وآلام في المعدة، والشعور بالتوتر، والمزاج السيئ، وكلَّما ازدادت حالات التنمر ازدادت معه الأعراض الصحية السلبية.

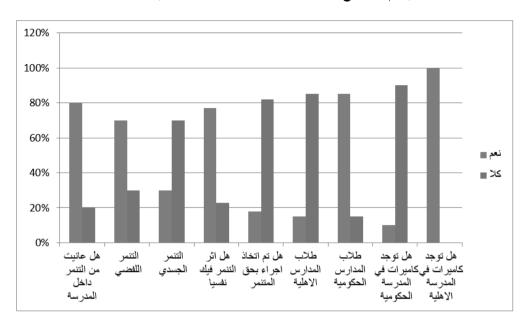
وخلال جولة استطلاعية أجرتها الكاتبة لآراء بعض المدارس الحكومية والمدارس الأهلية وطرح بعض الأسئلة التي منها:

- مدى تأثر الطلاب في التنمر وأسوأ الحالات التي حصلت داخل المدرسة بهدف دراسة مدى تأثير التنمر في الفرد، وما انعكاساته على المجتمع العراقي، وما تأثيره في الأفراد؟
- هل حصلت مشكلة بين التلاميذ بسبب حالة تنمر أو تحرش أو وقوع حادثة معينة؟ اذكر أكثر حادث مؤثر حصل وما هو الإجراء الذي تم اتخاذه لتلافي تكرار مثل هذه الحوادث؟
- ما الإجراءات الرقابية في المدرسة للحدِّ من التنمر؟ وما الذي يحتاجه الباحث الاجتماعي لفرض النظام والسيطرة على حالات الشغب والتنمر؟
 - ما أكثر الفئات تضررًا من التنمر؟

وأجابت أغلبية العينة المبحوثة بوجود التنمر وضرورة محاربة هذا السلوك والحدِّ منه، وأن تأثير التنمر سلبي جدًّا. وذكرت حالة بأن هنالك تلميذًا في الصف السادس الابتدائي كان يعاني من التنمر؛ بسبب حالة والديه الاجتماعية، حيث انفصال والديه وشيع خبرهم بين التلاميذ، مما تسبَّب باكتئاب التلميذ وترك المدرسة، فلم تستطع إدارة المدرسة معاقبة المتنمرين لعدم إمكانية إثبات حالة التنمر، فقرَّر ذووه نقله إلى مدرسة أهلية أكثر فرضًا للنظام والسيطرة على التنمر. أما أكثر الفئات تضررًا؛ اتضح بأنهم من فئة التلاميذ ذوي المستويات الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وتم توجيه سؤال آخر مفاده (هل تعتقد بوجود مشكلة في نصب كاميرات المراقبة في داخل الصفوف؟)، أجاب بعضهم وبنسبة (20%) تقريبًا بالانزعاج من الكاميرات داخل الصف، كونما تقيد حرية المعلم، وكان رأي الأغلبية إيجابيًّا؛ كون فوائد وجود الكاميرات أكثر من سلبياتها.

وفي استبانةٍ تم إجراؤها على عينة من تلاميذ المرحلة الابتدائية في بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة وعددهم 150 تلميذًا ذكورًا وإناتًا، كانت نتائج الاستبانة كما مبين بالشكل(1):



شكل رقم (1) نتائج الاستبانة لعينة مكوَّنة من (150) تلميذًا في محافظة بغداد

إنَّ استخدام التكنولوجيا الحديثة وتنصيب منظومة كاميرات مراقبة داخل المدرسة، مع تعيين فني ومراقب كاميرات أو تدريب الباحث الاجتماعي نفسه الموجود في المدرسة على كيفية استخدام الكاميرات في فرض النظام وكيفية معالجة حالات التنمر التي ترصدها الكاميرات؛ يعدُّ حلَّا مهمًّا ويحدُّ بنسبة كبيرة من مشكلة التنمر، لأهمية دور أنظمة المراقبة الحديثة في كشف المشكلة، ودور الباحث الاجتماعي الذي تم تدريبه على معالجة مشكلة التنمر في حلّ ما تم كشفه بوساطة الكاميرات.

وأكدت إدارات المدارس الأهلية أنَّ استخدام التكنولوجيا الحديثة ووجود منظومة كاميرات مراقبة داخل المدرسة مع لاقطات الصوت كان فعًالًا؛ للحدِّ من التنمر، بينما أكدت إدارات المدارس الحكومية بوجوب نصب منظومة الكاميرات؛ لما لها من دور كبير في ضبط سلوك الطلاب.

ولتطبيق الأنظمة الرقابية بوساطة تنصيب كاميرات المراقبة يتعيَّن دراسة كلفة تغطية المدرسة الواحدة، فإنَّ المقترح تنصيب (32) كاميرا لكلِّ مدرسة، وبعد دراسة قيمتها وتكلفتها كانت النتائج كما يأتي:

جدول رقم (1) كلفة شراء وتنصيب كاميرات مراقبة في المدرسة الواحدة

| الكلفة | المادة |
|-----------|------------------|
| 800,000 | 32 كاميرا مواقبة |
| 300,000 | شاشة عرض ومراقبة |
| 200,000 | أجور تركيب |
| 1,300,000 | المجموع |

إنَّ المبلغ أعلاه هو مبلغ يسير نسبيًا، ومن الممكن تقسيم المبلغ إلى أجزاء لو تم التفاوض من شركات بيع وتنصيب الكاميرات بعمل خصم على أجور الكاميرات والتنصيب وتخفيض الكلفة النهائية لتغطية المدرسة الواحدة، وإن التعاون بين الأهالي والمدرسة فضلًا عن وزارة التربية قد يحلُّ الموضوع بسهولة.

إنَّ أنظمة المراقبة في المدارس من أهمِّ الطرق لسير العملية التعليمية بشكل طبيعي ومحاربة التنمر من خلال كشف كلِّ ما يحدث من مخالفات، والوصول إلى الفاعل ومحاسبته، ويمكن أيضًا للكاميرات بمساعدة الأخصائيين التربويين والاجتماعيين تسهيل اتخاذ جميع طرق الإحاطة الصحيحة في التعامل مع الطلبة وتوجيههم إلى الطرق السليمة، وبما يفيد حماية الطلاب من وقوع أيَّة حوادث والتدخل السريع لمنع حدوث أية إصابات أو حوادث، فضلًا عن مراقبة حقوق المعلمين والتزام كلِّ معلم بعمله على أكمل وجه، كذلك ستعالج كاميرات المراقبة في المدارس بعض الحالات السلبية، التي من ضمنها السرقات والعنف والتخريب للممتلكات.

المصادر

- بحث منظمة الأمم المتحدة اليونسكو عام 2019 مع اليوم الدولي لمكافحة العنف المدرسي
- استبانة المتدرب حسين خالد ضمن برنامج مجتمعات مسالمة التي نفذتها جمعية الأمل العراقية

تلوث الهواء في محافظة البصرة سرطان قاتل، وبدائل مغيبة

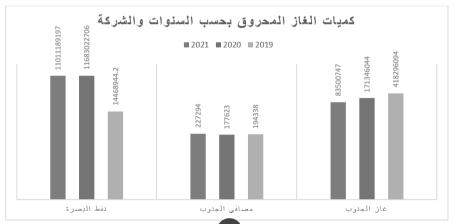
سعد ناظم

يعاني العراق من آثار التغير المناخي ويقع في قلب المشكلة التي يعاني منها الكوكب أجمع، إذ يُعدُّ العراق من أكثر خمسة بلدان تعرضًا لهذه الآثار، والانبعاثات من الحقول النفطية من أهم الملوثات للهواء في العراق، حيث تطلق هذه العمليات آلاف الأطنان سنويًّا من الملوثات مِمَّا ينتج منها الكثير من الأمراض. وأظهرت المدراسات إصابة نحو (2000) مواطن بصري بالأمراض السرطانية نتيجة تلوث الهواء، مما يدلُّ على خطورة الوضع البيئي وآثاره السلبية المستقبلية.

وتتسبَّب الشركات النفطية والشركات الكهربائية لتوليد الطاقة والمصانع الإنتاجية وانبعاث المركبات وغيرها ذات التأثير المماثل في تلوث الهواء الجوي باختلال التوازن البيئي، من خلال التأثير في النباتات والمياه والتربة والبنى التحتية والثروة الحيوانية هناك الكثير من الأنواع المختلفة لملوثات الهواء مثل الغازات (بما في ذلك الأمونيا وأول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروز والميثان وثاني أكسيد الكبون ومركبات الكلوروفلوروكربون)، التي بدورها تؤدِّي إلى أمطار حامضية تؤثر سلبًا في الموارد الطبيعية وغير الطبيعية بالشكل المباشر وفي صحة الإنسان، وتؤدي إلى آثار صحية مباشرة وغير مباشرة منها (تهيج العينين والأنف والحنجرة، السعال وضيق الصدر وصعوبة التنفس، مشاكل الرئة والقلب، الإصابة بالأزمات القلبية، خلل في الخهاز التنفسي والجهاز التناسلي).

ويعدُّ العراق أحد أكثر الدول حرقًا للغاز الطبيعي، فقد بلغ (17.2) مليار متر مكعب في عام 2020، و (18.5) مليار متر مكعب في عام 2021، دون إيجاد حلول معالجات فعَّالة للحدِّ من تقليل الانبعاثات. ولمعالجة هذه المشاكل ينبغي التوجه نحو استثمار الغاز الطبيعي بالتعاقد مع أكبر الشركات المتخصِّصة لمعالجة الغاز المصاحب، وبإمكانها أن توقف عمليات الانبعاثات القاتلة والتقليل من حجمه على وفق جدول زمني.

شكل رقم (1) تحليل كمية الغازات المحروقة في الشعلات بحسب الشركات الثلاث (نفط البصرة، مصافي البصرة، غاز الجنوب) لسنوات (2019،2020)

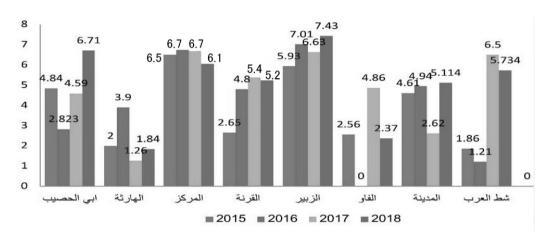


(149)

علاقة تلوث الهواء بانتشار السرطان:

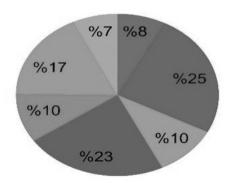
إِنَّ تلوث الهواء يلقي آثارًا صحيةً سلبيةً كثيرة على كثيرٍ من المواطنين، وتوضِّح البيانات في الشكل أدناه حجم انتشار أمراض السرطان وعلاقتها بتلوث الهواء في محافظة البصرة، وأهم الأسباب التي جعلت المواطنين عرضةً إلى الإصابة.

شكل رقم (2) الإصابات بالأمراض السرطانية في أقضية محافظة البصرة (بالألف)



شكل رقم (3) نسب الإصابة بالأمراض السرطانية في كل قضاء للسنوات (2015-2018)





إنَّ أفضل البدائل في تقليل حجم التلوث والحدِّ من أخطاره هو استصلاح الأراضي الزراعية ودعم المزارعين بحدف جعل محافظة البصرة صديقةً للبيئة، وزراعة الأماكن المحيطة في الشركات النفطية والمحطَّات الباعثة للتلوث، إذ إنَّ استثمار المساحات الكبيرة يحدُّ من حجم الملوثات في الهواء، فإنَّ الاعتماد على مياه البحر وزرع القدر الأكبر من مساحات المحافظة يقلِّل الإصابات في الأمراض السرطانية، ويدعم لنا الاقتصاد، ويشغل الأيدي العاملة، ويجعل من البصرة مكتفيةً ذاتيًّا من المحاصيل الزراعية دون استيراد أيِّ موادَّ، بل يُمكِّننا من التصدير في الكثير من الموادِّ إلى المحافظات أو خارج البلد.

إنَّ الخيار الأفضل هو الاتجاه نحو الزراعة، ويعدُّ المورد الأهم بعد الاعتماد على النفط، فإنَّ السياسة النفطية من أصبحت مضرةً في بيئتنا الاجتماعية وعلى مواردنا البشرية، ولم يسلم العاملون ضمن الشركات النفطية من خطر الإصابة بالسرطان، بل إنَّ الكثير من العاملين هم ضحايا السرطان بانتظار الموت المحتوم، ولعلَّ بصيص الأمل البذرة الأولى أن يتمَّ التخطيط المستقبلي لدراسة البيئة المناسبة من خلال الزمان والمكان لعمليات إنشاء المشاريع التي من شأنها أن تقلِّل التلوث وتشغل الأيدي العاملة. والقضاء على التلوث له أبعاد اجتماعية طويلة الأمد، فحينما يكون أحد العوامل المساعدة لتقوية الموارد الاقتصادية يلقي أثره الإيجابي على المجتمع في القضاء على البطالة وتقليل نسب الجرائم والتحديات الأمنية نتيجة الأعمال التخريبية والسرقات. المجتمع في القضاء على البطالة والاتحادية اتخاذ قرارات استراتيجية وسياسات طويلة الأمد؛ للحدِّ من هذا التلوث، فعلى الرغم من التوجه الحكومي بهذا الشأن لكنَّ المشكلة التي لا شكَّ فيها أنَّ الطابع السياسي يبدو عائقًا لذلك، ومع ذلك الحكومة أملزمةٌ في العمل على مواجهة أمراض السرطان في البصرة، التي قد تستفحل إلى ضعف نسبها في السنوات المقبلة.

المصادر:

- 1. جمعية نبع الحياة الإنسانية.
- 2. وزارة التخطيط / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة.
 - 3. مديرية حماية وتحسين البيئة المنطقة الجنوبية.
- قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009.
 - 5. الوقائع العراقية العدد 4242 ص 25.
- 6. Environmental Pollution December 2017 Abdal Kareem M.A DawagrehAbdal Kareem M.A Dawagreh
- 7. Assessment of Ambient Air Quality in Urban Area in Southern of Iraq (Basra) by GIS-based Mapping HAJIR MOUSA SHYIAA2021

تقليل الإنفاق الحكومي باعتماد الحوكمة الإلكترونية جبر عبد جبر حسون الفتلي

يعدُّ العراق من البلدان التي لم تتحرَّر من قيد البيروقراطية الورقية بعد، حيث تُدار المؤسسات بالورقة والتوقيع الحيِّ والهامش وصحَّة الصدور، إذ تستنزف هذه الطريقة الكلاسيكية الجهدَ والوقتَ والمواردَ، وقُدِّر الإنفاق على المستلزمات السلعية لمؤسسات الدولة في موازنة 2023 بأكثر من (12) تريليون دينار، التي من ضمنها الورق والحبر والطباعة والأدوات القرطاسية بكثرة وغيرها.

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعدُّ ضرورةً لتحسين ركائز الحكم الرشيد وتعزيزها، التي يكون المواطن هو مركز تحقيق الرؤية للتحوُّل الإلكتروني.

يستنزف الإنفاق التشغيلي لمؤسَّسات الدولة أكثر من ثلثي موازنة العراق، حيث تذهب هذه المبالغ بصيغة رواتب ومستلزمات سلعية وخدمية، مِمَّا يؤشِّر اختلالًا هيكليًّا في الاقتصاد العراقي يتمثَّل بعدم توزيع متوازنٍ للثروة على الأبواب التي تضمن استدامة الإنفاق وعقلانيته، ومن أهمِّ الأمور التي تم اعتمادها عالميًّا لتقليل أبواب الإنفاق هذه هي أتمتة الخدمات الحكومية وتحويلها من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني.

جدول رقم (1) تفاصيل الإيرادات والنفقات في الموازنات العراقية للسنوات من 2015-2021

| العجز التمويل من المخطط البنك المركزي | الايرادات | | (لنفقات | | | | | |
|--|-----------|-------|---------|-----------|-------|--------|-------|------|
| | غير نفطية | نفطية | اجمالي | استثمارية | جارية | اجمالي | السنة | |
| ٦ | 10 | 10 | ٧٩ | 9 £ | ŧ١ | ٧٨ | 115 | 7.10 |
| ٧ | ۲£ | 11 | 14 | ۸١ | 70 | ۸۰ | 1.0 | 7.17 |
| ٥ | *1 | 17 | ٦٧ | ٧٩ | 70 | ٧٥ | ١ | 7.17 |
| • | 17 | 1 f | ٧٧ | 4.1 | Υt | ٧٩ | 1.1 | 7.14 |
| ٧ | ** | 1.7 | 94 | 1.0 | 77 | 1 | 188 | 7.19 |
| ŧ۸ | ٧١ | ۲. | ٧٣ | 9.4 | TA | 141 | 176 | 7.71 |

ولو تابعنا قراءة الدورة السعرية لأسواق النفط العالمية بعد سنة (2003)، للاحظنا بشكل واضح زيادة النفقات العامة من أربعة ترليونات دينار عام (2003) إلى قرابة (164) ترليون دينار نهاية عام 2021، وهذا يعنى زيادة بمقدار (41) ضعفًا. وفي ظلّ ضعف الجهود الاستثمارية والتنموية للحكومات المتعاقبة،

تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية على حساب ارتفاع الإيرادات النفطية وانكشاف الاقتصاد والموازنة على تقلبات أسعار النفط بشكل مستمر. ونتيجة لذلك، زادت صدمات أسعار النفط من عمق التصدعات الاقتصادية لدرجة عجز الحكومة عن تقديم موازنات عامَّة في سنوات الانحيار السعري، كما حدث عام (2014)، وكذا الحال عام (2020)؛ نظرا لضعف القدرة الحكومية على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتعويض هبوط الإيرادات النفطية وتمويل النفقات العامة الضرورية.

وجاءت الورقة البيضاء التي تبنَّتها الحكومة سنة (2021) بمجموعة أهداف، منها تخفيض قيمة الرواتب الكلية إلى النصف خلال (3) سنوات، وهو هدف صعب التحقيق جدًّا؛ بسبب اعتماد الشعب العراقي واعتماد حركة السوق على هذه الرواتب.

إنَّ تطبيق نظام الحوكمة الإلكترونية الجزئي أو الشامل سوف يتكفَّل بحلِّ هذه الإشكاليات. والدليل على ذلك نجاح الكثير من الدول التي تبنَّت الحوكمة الإلكترونية ومنها الإمارات العربية المتحدة والبحرين والأردن كحلٍّ للقضاء على ضعف إنتاجية الموظف من خلال مراقبة إدائه اليومي إلكترونيًّا، وتوزيع الأعمال على الجميع بعدالة، وتقليل الجهد والكلفة على المواطن من خلال إنجازه لما يريد من مكان واحد (المكتب أو البيت) وبوقت مختصر جدًّا.

ومن خلال سؤالٍ طرحه الكاتب على مدراء الأقسام الإدارية والمالية في مديرية الاتصالات التي كان عدد منتسبيها (463) موظفًا، تبيَّن أنَّ حجم الإنفاق اليومي للورق المستهلك قبل اعتماد البريد الإلكترويي كان يعادل (800-900) ورقة فقط بعد استخدام البريد الإلكترويي.

ولو اعتمدت المديرية المذكورة آنفًا على تطبيق الحوكمة الإلكترونية الجزئية بربط شبكي لكان بالإمكان تقليل استهلاك الورق إلى الربع، أي بمعدَّل ورقتين لكلِّ موظف، وبمعادلة بسيطة نجد أنَّ قيمة الورقة الواحدة هو (10 دنانير) مضروبة في عدد الأوراق المستهلكة (600) ورقة سيكون الناتج (6 آلاف دينار) مضروبة في أيام العمل لسنة واحدة (250) يومًا، يكون ناتج الهدر الكلي هو أكثر من (1 مليون و500 ألف دينار)، وهذا هو المبلغ المهدور في دائرة صغيرة، فكم سيكون المبلغ إذا عمَّمنا التجربة على بقية المؤسسات الحكومية!

وربًا يشكل البعض على استخدام الحوكمة الإلكترونية؛ بسبب المشاكل الخاصة بضعف الإنترنت أو عدم أمنيَّتها والخوف من سرقة البيانات أو العبث بما وفقدان الخصوصية وسرية معلومات الأشخاص، وهذا يُعدُّ تقديدًا خطيرًا للمشروع برمته، ولكن يمكن حلُّ هذه المشاكل بالاعتماد على الشبكات المرادفة الأكثر أمنية مثل الإيشرنت أو الشبكات الخاصة، ووفَّرت شركات عالمية رصينة مختصة بهذه التقنيات الحديثة تطبيقات ذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها؛ لأغًا تعطي الضمانات لمنع أيِّ خرق لتلك البيانات، حيث تملك أمنًا سيبرانيًا عاليًا. وهناك طرق أخرى أكثر حرفيةً وتقنيةً مثل اعتماد الإرسال السلكي بدل الإرسال اللاسلكي الأكثر هشاشة في نقل البيانات والأكثر هدرًا للأموال؛ لحاجته إلى معدات وأجهزة وأبراج إضافية لتأمين نقل البيانات لمسافات بعيدة.

أمًا الاعتماد على البديل الأفضل؛ فيكون من طريق نقل البيانات سلكيًّا عبر الكابل الضوئي ذي المواصفات الأفضل من حيث السرعة والدقَّة والأمان، وهو أقلُّ كلفةً وسهولةً في الصيانة.

إنَّ استخدام الحوكمة الإلكترونية بتفصيلاتها المختلفة سيحدُّ من استهلاك كميات كبيرة من المستلزمات السلعية ويحسِّن الخدمات المقدَّمة للمواطنين، لذا ينبغي على الجهات المسؤولة اعتماد الربط الشبكي الإلكتروني بين الحواسيب داخل الدوائر الحكومية، واستخدام البريد الإلكتروني الرسمي للمؤسَّسات جميعًا، واعتماد الصادر منه كوثيقة رسمية، واعتماد نقل الوثائق إلكترونيًّا في المؤسسة نفسها، ويكون الناتج النهائي نسخة كتاب إلكترونية مصوَّرة تُمنح للمواطن لغرض متابعتها في الدوائر ذات العلاقة إذا اقتضى الأمر لذلك. فضلًا عن عدم الحاجة لنقل البريد الورقي بين الوزارات والمؤسسات، فيختصر ذلك الزمن، ويسرع الإنجاز، ويقلِّل الأجور، ويسهل على المواطن إنجاز معاملاته.

المصادر

- 1. الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية سمية بو مروان 2014 م.
 - 2. الحكومة الإلكترونية في دول الخليج العربي حسن محمد الشيخ 2008م.
 - غلة دراسات محاسبية ومالية/ مجلد 17/ العدد 58 / لسنة 2022م.
- 4. الرؤية العراقية لبرامج التحول الرقمي من خلال ورشات العمل التي أقامتها وزارة العلوم والتكنولوجيا والوزارات الأخرى لتطبيق برنامج الأمم المتحدة في هذا المجال، وكنت عضوًا في هذه النقاشات كويي خبيرًا دوليًا في الحوكمة الإلكترونية من UN.

مشكلة التصحُّر والحزام الوطني الأخضر رسل أحمد اللهيبي

على الرغم من أنَّ العراق ذو مناخٍ صحراوي قاسي فإنَّ الوضع بات شبه مأساوي اليوم، فقد تسبَّب شح المياه في غري دجلة والفرات خصوصًا وامتلاء مجاريهما بكم هائل من نفايات كلِّ المدن التي يعبرانها؛ بكارثة في شطِّ العرب، وبدأت الملوحة تتسرَّب نحو الأراضي الزراعية وتقتل المحاصيل، وتؤكد أرقام رسمية في العراق أنَّ التصحُّر بات يطال (39%) من الأراضي، وتقدِّد زيادة ملوحة التربة القطاع الزراعي في (54%) من الأراضي المزروعة، علمًا أنَّ موسم الأمطار للعام (2020–2021) كان الأكثر جفافًا خلال (40) عامًا مضت، وهو ما أدَّى إلى نقصِ حادٍ في التدفُّقات المائية في نمري دجلة والفرات بلغت نسبتها (29%) في نمر دلفرات.

يواجه العراق عددًا من التحديات البيئية؛ نتيجة موقعه الجغرافي ضمن المناطق القاحلة وشبه القاحلة، فضلًا عن الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي واجهتها، ويأتي التصحُّر في مقدِّمة هذه التحديات كما يتم النظر فيه كأحد المظاهر البيئية الخطيرة؛ لما له من تأثير مباشر في الأمن الغذائي وتأثيره في صحَّة الإنسان، الذي يمثِّل الهدفَ والأداةَ الرئيسةَ للتنمية.

وقد تفاقمت هذه المشكلة خلال العقدين الماضيين؛ بسبب عدة من الأسباب، أهمها تغير المناخ، وانخفاض معدلات هطول الأمطار، وسوء استخدام المراعي الطبيعية، والرعي الجائر، والحضر والزحف على حساب الأراضي الزراعية، فضلًا عن أساليب الزراعة غير المستدامة والممارسات الخاطئة في الري وازدياد مساحات الأراضي المتأثّرة بالملوحة والتدهور الكبير في الغطاء النباتي وتلك المغطاة تحرك الكثبان الرملية نتيجة تدهور التربة وتعريتها.

وإنَّ المشكلة أكبر في العراق وهي مشكلة قابلة للتوسع، إذ تفاقمت الأسباب الطبيعية بزيادة الرقع العمرانية مع استغلال الأراضي الزراعية وبتغيرات مياه الأمطار وملوحة المياه، وأيضًا قلة المياه الجوفية مع غياب المراقبة والمحاسبة عليها، الأسباب التي تزيد من نسب التصحُّر، إذ إنَّ زيادة هذه النسب ستولِّدُ آثارًا كارثيةً، منها نضوب مياه الأنهار، حينئذ سيضطرُ المواطنون إلى حفر الآبار، وسوف تزداد هجرة المواطنين من الريف إلى المدن أو هجرة المواطنين من البلد إلى البلدان المجاورة؛ بسبب الجفاف وسوء المناخ وتلوُّث البيئة، وسيشهد سوق الإنتاج المحلي للثروة الحيوانية تدهورًا كبيرًا.

وينتشر تغيُّر المناخ والتدهور البيئي على نطاقٍ واسع في العراق، مع انخفاض توافر المياه وتدهور الأراضي التي تؤثر في سبل عيش المجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء البلاد. حدَّد تقرير توقعات البيئة العالمية رقم (6) الصادر من الأمم المتحدة (6-GEO) العراق بكونه خامس دولةٍ في العالم الأكثر عرضةً لتراجع توافر المياه والغذاء ودرجات الحرارة القصوى.

ويحدث انخفاض الغطاء النباتي بشكل طبيعي؛ بسبب الجفاف، أو بسبب الأنشطة البشرية، وعند إزالة النبات والتربة سيتعرَّض لأشعة الشمس ويجفُّ بسرعة؛ لأنَّ وجود النبات يساعد في تظليل التربة، فضلًا عن وجود جدور النباتات التي تساعد في الحفاظ على التربة في مكانما، وعند إزالتها لن يكون للتربة أيُّ شيء يحميها، وهكذا ستجرفها الرياح بسرعة أكبر، ثما يقلِّل من خصوبة الأرض.

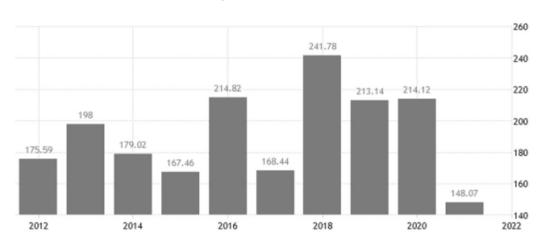
وشهدت الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة بفترة (2010-2010) تغييرًا كبيرًا في التصنيفات، ويثبت لنا المخطط السنوي في الشكل (1) من تقلص الأراضي الزراعية إلى تحسنُ الوضع الزراعي، ثمّ يشكل سكون الوضع على حاله في آخر خمس سنوات من سنة (2015) إلى سنة (2020).



شكل رقم (1) التصنيف السنوي للأراضي الصالحة للزراعة

إنَّ جذور المشكلة مترتبةٌ على أسباب مناخية وعوامل أثَّرت في تفاقم الوضع، إذ إنَّ التوسُّع العمراني في المدن جذَّر المشكلة، وإنَّ التدهور البيئي على مدى السنوات الـ (10) الماضية أدَّى إلى إلحاق أضرارٍ بالغةٍ بالقطاع الزراعي في العراق، حيث أسهم بشكلٍ مباشرٍ في هجرة سكان الريف بحثًا عن فرصٍ أخرى.

غير أنَّ المهاجرين بسبب المناخ يحاولون الاستقرار في بيئات جديدة ذات موارد مالية واجتماعية محدودة، ما قد يؤثِّر في قدرتهم في الحصول على الخدمات والحقوق، إذ سبَّبت هذه الهجرة ومع تزايد عدد السكان والأراضي التي اتخذها التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الخصبة إلى إزالة الحزام الأخضر حول المدن؛ نتيجة النموِّ السكاني. وبحسب منظَّمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة فقد نزح (21314) عراقيًّا داخليًّا في محافظات العراق الجنوبية والوسطى في عام (2019)؛ بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، وتغيُّرات والتذبذبات الحاصلة في كمية الأمطار، فشهدت السنوات الخمس السابقة تناقص إيرادات المياه تدريجيًّا حتى يتوقع أن يصل بعد (10) سنوات من الآن إلى (40%) فقط من نسبة الإيرادات السابقة للعراق، في حين يقف غياب الأمطار كأحد أهمِّ الأسباب وراء الجفاف وقلَّة المراعي وتراجع نسبة الزراعة في اللاد وتناقص الحزين المائي الاستراتيجي.



شكل رقم (1) التصنيف السنوي للأراضى الصالحة للزراعة

إنَّ تشكيل لجنة محتصة لإنشاء مشروع الحزام الوطني الأخضر يعدُّ خطَّ الدفاع الأوَّل لطقس العراق لمحاربة الزحف الصحراوي وإيقافه عند الحدود للأراضي العراقية الخصبة، إذ إنَّ فكرة المشروع تمتدُّ مساحته من شمال العراق إلى الجنوب وتشكيل لجنة رئيسة محتصة ذات واجهة علمية ناجحة قادرة بإمكانياتها على إنجاح المشروع برسم خطة واستراتيجية واقعية لما يتناسب مع ميزانية وإمكانية الدولة. وإنَّ الهدف من هذه اللجنة رسم خطة عمل كاملة لإيجاد حلولٍ حاسمةٍ لمكافحة التصحُّر من طريق تفعيل برنامج طويل الأمد مستدام يهدف للحفاظ على الأراضي العراقية وتوسيع الرقع الخضراء واستخدام الطرق الحديثة في إدارة الراي يهدف مشروع وطني بزراعة أشجار دائمة الخضرة لصدِّ الرياح والعواصف الترابية وتغير في المناخ.

وكخيار بديلٍ لحلِّ المشكلة فإنَّ تشييد مشروع الحزام الوطني الأخضر للحدود العراقية بمدة زمنية تتراوح من (5-10) سنوات، سينقل العراق من مرحلة الخطر إلى مرحلة إنقاذه من التصحُّر والجفاف، ومن المتوقَّع أن يحفز الشارع العراقي والروح الوطنية ويعزّز وحدة الشعب ويضعهم في موقع صنع مستقبل البلاد في مواجهة تحدي التصحر وتحقيق التنمية المستدامة مع زيادة الغطاء الأخضر تفتح فرصًا للشباب لمواجهة البطالة بإيجاد فرص عمل بمناطق مختلفة من شمال العراق حتى جنوبه.

الكلفة التخمينية للمشروع:

إنَّ الكلفة التخمينية للمشروع مبنية على ثلاث ركائز تشمل:

1. الأشجار والاعشاب: في حال أنَّ طول الحزام الوطني الأخضر (1000 كم) ومعدَّل عرضه (5كم) وعلى أساس (20م) للشجرة الواحدة، وفي حال كانت زراعة الأشجار بطريقة ناجحة فنفترض نسبة النجاح أساس (50م) فإنَّ المشروع بحاجة إلى (50م) مليون شجرة من مختلف الأنواع وإذا افترضنا سعر النبتة الواحدة يتراوح بين (50-\$1) فإنَّ الكلفة الكلية هي (50م مليونًا إلى (51. مليار دولار.

2. نظام الري: على افتراض استخدام أنظمة الري المغلقة (طريقة التنقيط) فإنَّ أسعار الأنظمة الري تتراوح بين (2000–5000) دولار للهكتار، فإنَّ كلفة التغطية للمساحة بالكامل هي ستتراوح (600) مليون إلى (1.5) مليار دولار.

5. إنتاج الطاقة الشمسية: من أجل الطاقة المستدامة للمشروع هو وضع الألواح الشمسية، وإنَّ المساحة العمرانية تتضمن (10) مجمعات سكنية لكلِّ وحدة سكنية (مدينة أو قرية) تشمل الإضاءة وتشغيل أنظمة الري ستكون الحاجة لها (1.5) ميكا واط، وتُقدَّر كلفة الميغاواط بحدود (1.5) مليون دولار، وبذلك تكون الكلفة الكاملة هي (22.5) مليون دولار.

إنَّ تجربة الحزام الأخضر ليست جديدةً، حيث تم اتباع هذه الطريقة على المستوى المحلي في بعض المحافظات العراقية كمعالجات لحالات التصحر، ونجحت التجربة في بعض المحافظات مثل محافظة كربلاء التي تنفذ مشروع حزام أخضر يمتدُّ له 27 كيلومترًا وبعرض 100 متر، ويتكوَّن من واحات ومقاطع تختلف عن بعضها من حيث النوع النباتي، وقد وصل هذا المشروع إلى مراحل متقدمة، ونجح بسبب وجود التمويل واستدامته، حيث يرعى هذا المشروع من العتبة العباسية مما يجعله بمناى عن الروتين الحكومي وكذلك إمكانية توفير التمويل لمراحله المختلفة.

المصادر:

- $1. https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/05/17/in-iraq-desertification-leads-to-multiple-sandstorms_5983823_4. html$
- 2. https://www.unep.org/resources/global-environment-outlook-6
- 3. https://ar.knoema.com/atlas
- 4. https://tradingeconomics.com/iraq/precipitation
- 5. http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/21194.html
- 6.https://climate-diplomacy.org/case-studies/turkey-syria-and-iraq-conflict-over-euphrates-tigris
- 7.https://unece.org/environment-policy/water/about-the-convention/introduction
- $8. http://publications.europa.eu/resource/cellar/5a72d6b6-4d82-4204-b216-403cb813d15b.0002.03/DOC_1$

9. دراسة علمية شاملة لإعمار العراق.9

إعادة هيكلة الأسواق المركزية ضرورة لحماية السوق العراقية

أحمد كاظم عباس

يعاني العراق من وضع اقتصادي غير مستقرٍّ؛ بسبب اعتماد اقتصاده على النفط بشكل كبير في تنفيذ سياساته المالية وموازناته السنوية، وهو ما يعرِّض اقتصاده للأزمات بين الحين والآخر، مما يستدعي البحث عن البدائل السياساتية لتخفيف حدة هذه الأزمات.

امتلك العراق قبل عام 2003 مؤسسات متعددة أخذت على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي، ومن هذه المؤسسات وزارة التجارة، التي تعمل على إدارة تجارة العراق الداخلية والخارجية، فضلًا عن استيراد مفردات البطاقة التموينية، ودعم اقتصاد المجتمع من خلال انتشار الأسواق المركزية التابعة للشركة العامة للأسواق المركزية المنضوية تحت إدارتها في جميع محافظات العراق، بما فيها محافظات إقليم كوردستان، التي تقدّم من خلال هذه الأسواق بضاعةً مستوردةً من مناشئ عالمية، فضلًا عن المنتوج المحلي، وبسعر مناسب ومدعوم أحيانًا لكثير من الشرائح.

لكنَّ نشاط الشركة العامة للأسواق المركزية في السوق قد توقف أو انخفض كثيرًا بعد تغيير النظام عام (2003) ولأسباب مختلفة، وقد أصدر مجلس الوزراء قراره (128) لسنة (2017) المتضمّن إحالة مواقع الشركة العامة للأسواق المركزية إلى الاستثمار والبيع والإيجار، فضلًا عن هيكلة الشركة، وهو ما خفَّض عدد موظفيها من (6000) موظف إلى (800) موظف فقط؛ بسبب إحالة موظفيها ممن يمتلك خدمة (15) سنة فأكثر على التقاعد، فضلًا عن إحالة (22) سوقًا للاستثمار، و(6) مخازن من أصل (19) محزنًا للبيع، و(38) قطعة للبيع أو الاستثمار.

وقد ترتبت على ذلك مجموعة مشكلات بسبب انخفاض سيطرة وزارة التجارة على جزء من الأسواق والتجارة في البلاد، الأمر الذي أخلَّ كثيرًا بالأمن الغذائي الاقتصادي، وجعل السوق تحت رعاية المحتكرين وسبَّبَ خسائر كبيرة للمنتوج المحلي سواء كان زراعيًّا أم صناعيًّا. ولهذه المشكلات أسباب متعددة، أهمها ضعف الدولة وعدم قدرتما على بسط سيطرتما. ومن أهمّ النتائج الظاهرية لهذه المشكلة:

- 1. تعدد منافذ التعرفة الكمركية وعدم وحدتما بين المركز والإقليم.
- 2. سيطرة مجاميع متنفذة على بعض المعابر الحدودية الرسمية وغير الرسمية وممارستها بعض عمليات التهريب.
 - 3. تخلُّف وزارة التجارة من ناحية الإمكانات التقنية والإدارية والمالية.

ولعل هذا يدعونا إلى إعادة التفكير في إعادة إحياء الأسواق المركزية من طريق تحويلها الشركة إلى نظام الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص في إدارة عملها والمساهمة في تطويره، ويندرج هذا البديل السياساتي ضمن السياسات التنظيمية التي تحقق الكفاءة في تقديم الخدمة للمواطن وحماية أمنه الغذائي من خلال توفير متطلباته بأسعار مقبولة، فضلًا عن حماية أمنه الاقتصادي من احتكار بعض التجَّار المسؤولين عن رفع الأسعار والتضخم، ويندرج هذا البديل ضمن أنواع اقتصاد السوق المختلط الذي تتدخَّل فيه الدولة جزئيًا لتصحيح بعض إخفاقات السوق ودعم طبقات المجتمع الفقيرة من خلال مشاركة القطاع الخاص ضمن قطاع الشركات المختلط، وهو بديلٌ لا يعارض اقتصاد السوق، ولا يؤثر في عمل القطاع الخاص ولا التجار المحليين، الشركات المختلط علق بيئةٍ تنافسيةٍ توفر أفضل سلعة بأقل سعر ممكن، ويمكن تلخيص الآلية بالآتي:

- 1. إعادة هيكلة (الشركة العامَّة للأسواق المركزية) في وزارة التجارة بحدف خلق المنافسة في الأسواق، ودعم الأسعار، ومحاربة الاحتكار.
- 2. تكون هذه الشركة بالمشاركة مع القطاع الخاص بما يحقِّق نسبة (51%) من رأس مالها تسهم فيه الدولة (وهو عبارة عن أصول الشركة العامّة للأسواق المركزية المتضمّن الكثير من قطع الأراضي التجارية وبنايات الأسواق المركزية المنتشرة في كلّ أنحاء البلد) و(49%) تباع كأسهم للمستثمرين.
- 3. تكون لهذه الشركة مجلس إدارة من (7) مقاعد موزَّعة كالآتي: (وزارة التجارة، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، وزارة النقل) لكلِّ وزارة مقعد واحد، في حين تكون المقاعد الأخرى لأكبر ثلاثة مستثمرين في الشركة وهم يمثّلون القطاع الخاص فيها وتدار الشركة من القطاع الخاص، على أن تلتزم إدارتما بتوجيهات الحكومة وتشريعاتها.
- 4. تكون إدارة الشركة بيد القطاع الخاص، ويكون التوظيف في الشركة تابعًا للقطاع الخاص ولا تتدخّل فيه الدولة، إذ سيتعرَّض الموظف إلى التقييم الدائم والبقاء على أساس الإنتاج، مع تطبيق قانون الضمان لعمال القطاع الخاص واحتساب خدمتهم لأغراض التقاعد.
- 5. تعيد الشركة افتتاح الأسواق المركزية التابعة للدولة فضلًا عن مجموعة من المحال والمتاجر الجديدة بما يحقِّق إيصال بضائع وخدمات الشركة لكلّ ربوع العراق.
- 6. تعتمد الشركة في بداية عملها على رأس مالها باستيراد بعض المواد الداخلة في السوق العراقي، وبشكل خاص التركيز على المواد الأساسية الاستهلاكية، وتقدم لهذه الشركة تسهيلات من الدولة ووزارة النقل بخصوص عملية نقل المواد وبما يضمن تقليل الكلف.
 - 7. تنويع منافذ الاستيراد بما يحقِّق استقلالًا اقتصاديًّا من بعض دول الجوار.

8. تشتري الشركة أيضًا المحاصيل الزراعية من الفلّاح بشكل مباشر، وبما يضمن ربحًا جيدًا للفلاح وسعرًا منافسًا في السوق.

9. تدفع رواتب الموظفين من الإيرادات الكلية للشركة، بحيث تكون شركة ذاتية الدعم، فضلًا عن جزءٍ لا يقلُّ عن (02%) من الأرباح تذهب لتطوير عمل الشركة (بفَتح المزارع والمصانع والمتاجر داخل العراق)، في حين تُوزَّع نسبة (49%) من الأرباح الصافية (الـ 80% المتبقية) على أسهم القطاع الخاص، وتذهب أرباح الدولة المتمثلة به (51%) في دعم الأسعار ودعم الطبقات الفقيرة من الشعب من خلال إصدار بطاقات ذكية للعوائل المشمولة ضمن قاعة البيانات التابعة لدوائر الرعاية الاجتماعية المشمولين بالرعاية الاجتماعية، فضلًا عن الطبقات الفقيرة في المجتمع مثل الأيتام في المؤسَّسات العاملة بقطاع رعاية الأيتام.

10. تتعامل الدولة مع هذه الشركة بالتعامل نفسه مع العتبات المقدَّسة، من حيث التسهيلات والإعفاءات من التعرفة الكمركية للأجهزة والأدوات وبقية استيراداتها الخاصَّة بمشاريعها داخل العراق.

11. تدعم الدولة منتجات هذه الشركة التي تحقِق اكتفاء داخليًّا ذاتيًّا بزيادة التعرفة الكمركية على المنتجات المستوردة المشابحة لمنتوجاتها، وهذا ما سيحقِق إيرادات كمركية أعلى للدولة، وتسويق منتجات وطنية منافسة للمستوردة في السوق.

12. تعرض الشركة بضائعها بما يحقِّق ثباتًا واستقرارًا في الأسعار من دون إيذاء التاجر العراقي ولا المواطن، فضلًا عن دعم الفلّاح من خلال شراء محصوله بثمن يضمن له ربحًا جيدًا مع سعرِ جيدٍ للمواطن.

إنَّ توفير البدائل في ظلِّ الوضع الاقتصادي الحالي يمثِّل ضرورةً قصوى، وينبغي على الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصلحة اتخاذ خطوات جادَّة، ومن هذه الخطوات حماية المواطنين من طريق مشروع إعادة إحياء الأسواق المركزية بعيدًا عن ردَّات الفعل التي تمارسها المؤسَّسات الحكومية عند حدوث الأزمات. وإعادة إحياء المشروع يبدأ من خلال إصدار مجلس الوزراء قرارًا يتضمَّن طرح أصول الشركة العامة للأسواق المركزية للاستثمار، على أن تمثّل هذه الأصول مساهمة الدولة في إعادة هيكلة الشركة أو إنشاء الشركة العامة للأسواق المركزية الاستثمارية وبما يحقِق الأمن الغذائي والاقتصادي للمواطن، فضلًا عن استقرار السوق وبسط سيطرة الدولة على عملية التجارة داخليًّا وخارجيًّا.

المصادر

1. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security

2.https://www.icrc.org/ar/what-we-do/ensuring-economic-security (زهرة شبيان) ضمن برنامج صوت الناس مع مدير شركة الأسواق المركزية (زهرة شبيان) ضمن برنامج صوت الناس (https://www.youtube.com/watch?v=PS4EVpcNBA8)

نبذة عن الزملاء



حيدر سعيد الخفاجي

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة الماجستير في الهندسة يعمل في القطاع العام ويركز اهتمامه على قطاع الطاقة



علي صباح مهدي

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة يعمل في القطاع العام ويركز اهتمامه على الصناديق السيادية



مرتضى علي التوبلاني

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة دكتوراه زراعة يعمل في المجتمع المدني ويركز اهتمام على التغيرات المناخية



محمد ماجد الحكيم

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة بكالوريوس زراعة يعمل في المجتمع المدني ويركز اهتمامه على التغيرات المناخية



علي مبارك عبد النبي

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة الماجستير في الهندسة يعمل في القطاع العام ويركز على الانتخابات



سراج علي

زميلة برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصلة على شهادة بكالوريوس علوم حياة تعمل في المجتمع المدين وتركز اهتمامها على حقوق المرأة



مهدي سعدون البياتي

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة دكتوراه عقاقير طبية يعمل في المجتمع المدني ويركز على حقوق الأقليات



عمار مرعي الحسن

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة دكتوراه علوم سياسية يعمل في القطاع العام ويركز اهتمامه على التنمية المحلية



جمانة ناجي عبد

زميلة برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصلة على شهادة بكالوريوس آداب تعمل في القطاع الخاص وتركز اهتمامها على قطاع التربية والتعليم



دعاء حسين علي

زميلة برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصلة على شهادة ماجستير علوم سياسية طالبة دكتوراه وتركز اهتمامها على العدالة الاجتماعية



حسين علي حبيب

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية يعمل في جامعة الكوفة ويركز اهتمامها على السياسة الخارجية



علي عبد الزهرة طعمة

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية يعمل في مجال الإعلام ويركز اهتمامه على الجانب السياسي



شبر عبد الوهاب راشد

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية يعمل في المجتمع المدني ويركز اهتمامه على التربية والتعليم



هدير هادي

زميلة برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصلة على شهادة ماجستير علوم سياسية تعمل في المجتمع المدني وتركز اهتمامها على قطاع السكن



بلال مساهر علي

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة بكالوريوس علوم يعمل في المجتمع المدني ويركز اهتمامه على التغيرات المناخية



زهراء صادق حمدان

زميلة برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصلة على شهادة بكالوريوس إدارة تعمل في القطاع الخاص وتركز اهتمامها على قطاع التربية والتعليم



سعد ناظم جاسم

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة اعمال يعمل في القطاع العام ويركز اهتمامه على التغيرات المناخية



جبر عبد الفتلي

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة بكالوريوس هندسة يعمل في القطاع العام ويركز اهتمامه على الحوكمة الالكترونية



رسل احمد جاسم

زميلة برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصلة على شهادة بكالوريوس هندسة تعمل في المجتمع المدين وتركز اهتمامها على التغيرات المناخية



احمد كاظم عباس

زميل برنامج سياسات العراق (الدورة الثالثة) حاصل على شهادة دكتوراه جيومورفولوجيا يعمل في القطاع العام ويركز اهتمامه على العدالة الاجتماعية



مركـــز المنصــــة للتنميـــة المستدامــة PLATFORM CENTER FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

Rusul Ahmed Jasim

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Bachelor's degree in Engineering. She works in the civil society sector and focuses on climate change.



Ahmed Kazem Abbas

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a PhD in Geomorphology. He works in the public sector and focuses on social justice.



Zahraa Sadiq Hamdan

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Bachelor's degree in Management. She works in the private sector and focuses on the education sector.



Saad Nazim Jasim

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Bachelor's degree in Business Administration. He works in the public sector and focuses on climate change.



Jabbar Abdul Fattah

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Bachelor's degree in Engineering. He works in the public sector and focuses on e-governance.



Shabir Abdulwahab Rashid

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Bachelor's degree in Political Science. He works in the civil society sector and focuses on education.



Hadeer Hadi

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Master's degree in Political Science. She works in the civil society sector and focuses on the housing sector.



Bilal Masaher Ali

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Bachelor's degree in Science. He works in the civil society sector and focuses on climate change.



Duaa Hussein Ali

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Master's degree in Political Science. She is a doctoral student and focuses on social justice.



Hussein Ali Habeib

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Bachelor's degree in Political Science. He works at the University of Kufa and focuses on foreign policy.



Ali Abdul Zahra Taa'ma

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Bachelor's degree in Political Science. He works in the media sector and focuses on the political aspect.



Mehdi Saadoun Al-Bayati

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a PhD in Medical Pharmacology. He works in the civil society sector and focuses on minority rights.



Ammar Murai Al-Hasan

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a PhD in Political Science. He works in the public sector and focuses on local development.



Jamana Naji

Abdul Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round) holding a Bachelor's degree in Arts. She works in the private sector and focuses on the education sector.



Mohammed Majid Al-Hakim

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Bachelor's degree in Agriculture. He works in the civil society sector and focuses on climate change.



Ali Mubarak Abdul-Nabi

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Master's degree in Engineering. He works in the public sector and focuses on elections.



Saraj Ali

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Bachelor's degree in Life Sciences. She works in the civil society sector and focuses on women's rights.



Haidar Hussein Al-Khafaji

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Master's degree in Engineering. He works in the public sector and focuses his interests on the energy sector.



Ali Sabah Mahdi

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a Bachelor's degree in Engineering. He works in the public sector and focuses his interests on sovereign funds.



Murtadha Ali Al-Tubulani

Fellow of the Iraq Policy Program (Third Round), holding a PhD in Agriculture. He works in the civil society sector and focuses on climate change.



12. Price Stability: The company should offer its products to stabilize prices without harming Iraqi traders or citizens. It should also support farmers by purchasing their produce at prices that ensure good profits for them while offering competitive prices to consumers.

In the current economic situation, providing alternatives is of utmost importance. All relevant authorities and stakeholders should take serious steps towards protecting citizens through the implementation of this plan to revitalize central markets, ensuring stability and control over trade both domestically and internationally. This can be initiated with a cabinet resolution that offers the assets of the General Company for Central Markets for investment, leading to the restructuring or creation of an Investment General Company for Central Markets that serves food and economic security, as well as market stability and government control over domestic and international trade.

- 4. Private Sector Management: The management of the company should be in the hands of the private sector, and employment should be governed by private sector standards, including continuous evaluation and performance-based employment, while adhering to labor laws for private sector employees.
- 5. Reopening Markets: The company should reopen state-owned central markets and establish new stores and outlets throughout Iraq to ensure widespread access to its goods and services.
- 6. Initial Capital: The company should initially utilize its capital for importing essential consumer goods, focusing on cost-effective transportation with support from the state and the Ministry of Transportation.
- 7. Diversified Imports: Diversify import sources to achieve economic independence from neighboring countries.
- 8. Direct Purchases from Farmers: The company should directly purchase agricultural crops from farmers at competitive prices, ensuring fair profits for farmers and competitive prices in the market.
- 9. Self-Sustaining: The company's salaries should be paid from its total revenues, making it self-sustainable. A minimum of 20% of profits should be allocated to company development, including the establishment of farms, factories, and stores within Iraq. Additionally, 49% of net profits (the remaining 80%) should be distributed to private sector shareholders. The state's profits, representing 51%, should support price stabilization and provide assistance to disadvantaged segments of the population through the issuance of smart cards for eligible families under social welfare programs.
- 10. State Support: The state should provide the company with facilitations and exemptions similar to those given to religious institutions, including tariff exemptions for its imported devices, tools, and other project-related imports.
- 11. State Support for Local Products: The state should support the company's products that achieve self-sufficiency by increasing tariffs on similar imported products, generating higher customs revenue for the country, and promoting competitive national products in the market.

This situation calls for a reconsideration of revitalizing central markets by transforming them into an investment system with private sector participation in their management and development. This alternative policy falls under regulatory iraq policy program that aim to efficiently provide services to citizens, protect their food security by supplying their needs at reasonable prices, and safeguard their economic security by countering price increases and inflation caused by some traders responsible for raising prices.

This alternative falls under the category of mixed-market economics, where the state partially intervenes to correct some market failures and support poor segments of society through private sector participation within the mixed-sector companies. It is an alternative that does not contradict a market economy, nor does it affect the operation of the private sector and local traders. Instead, it collaborates with them to create a competitive environment that offers the best products at the lowest possible prices. The mechanism can be summarized as follows:

Restructuring the General Company for Central Markets within the Ministry of Trade with the aim of creating competition in the markets, supporting prices, and combating monopolies is a crucial step for the Iraqi economy. Here are the key points of this restructuring plan:

- 1. Restructuring: The General Company for Central Markets should be restructured to promote competition in the markets, stabilize prices, and counter monopolistic practices.
- 2. Public-Private Partnership: This company should be transformed through a public-private partnership where the private sector holds a 51% stake in the company's capital, with the state contributing its assets, including commercial land and central market buildings located throughout the country, while 49% of the shares are sold to investors.
- 3. Board of Directors: The company's board of directors should consist of 7 members, with one seat allocated to each of the following ministries: Ministry of Trade, Ministry of Agriculture, Ministry of Industry, and Ministry of Transportation. The remaining seats should be held by the three largest private sector investors in the company. The company should be managed by the private sector while adhering to government directives and regulations.

Restructuring Central Markets: A Necessity to Protect the Iraqi Market Ahmed Kadhim

Iraq has been facing an unstable economic situation due to its heavy reliance on oil in implementing its financial iraq policy program and annual budgets. This reliance exposes its economy to periodic crises, necessitating the search for policy alternatives to alleviate these crises.

Before 2003, Iraq had multiple institutions responsible for ensuring food security and economic stability, including the Ministry of Trade. This ministry managed Iraq's domestic and international trade, distributed items for the ration card system, and supported the economy through the presence of central markets operated by the General Company for Central Markets in all provinces, including those in the Kurdistan Region. These markets provided imported goods from global sources as well as local products at affordable prices, often subsidized for various segments of the population.

However, the activity of the General Company for Central Markets in the market significantly declined or stopped altogether after the change in the regime in 2003 for various reasons. In 2017, the Cabinet issued Resolution No. 128, which included transferring the sites of the General Company for Central Markets to investment, sale, and lease, as well as restructuring the company. This led to a significant reduction in the number of its employees, from 6,000 to only 800. The resolution also involved transferring 22 markets for investment, selling 6 warehouses, and selling or leasing 38 out of 19 pieces.

This restructuring has resulted in several problems, including the weakened control of the Ministry of Trade over a portion of the markets and trade in the country, jeopardizing economic and food security. It allowed market dominance by a few entities and caused significant losses to local production, both agricultural and industrial. These problems have multiple causes, including the weakness of the state and its inability to assert control. Some of the apparent consequences of this issue include:

- 1. Multiple tariff entry points and a lack of unity between the central government and the region.
- 2. Control of influential groups over some official and unofficial border crossings, leading to smuggling.
- 3. The Ministry of Trade's lack of technical, administrative, and financial capabilities.

List of References:

- https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/05/17/in-iraq-desertification-leads-to-multiple-sandstorms 5983823 4.html
- https://www.unep.org/resources/global-environment-outlook-6
- https://ar.knoema.com/atlas
- https://tradingeconomics.com/iraq/precipitation
- http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/21194.html
- $\hbox{$^\bullet$ \underline{https://climate-diplomacy.org/case-studies/turkey-syria-and-iraq-conflict-over-euphrates-tigris}$
- https://unece.org/environment-policy/water/about-the-convention/introduction
- http://publications.europa.eu/resource/cellar/5a72d6b6-4d82-4204-b216-403cb813d15b.0002.03/DOC_1
- Comprehensive Scientific Study for the Reconstruction of Iraq.pdf

- 2. Irrigation System: Assuming the use of closed irrigation systems (drip irrigation), the prices for irrigation systems range from \$2,000 to \$5,000 per hectare. Therefore, the total cost to cover the entire area would range from \$600 million to \$1.5 billion.
- 3. Solar Energy Production: To ensure sustainable energy for the project, solar panels need to be installed. Considering that the urban area includes 10 residential complexes for each residential unit (city or village) that include lighting and irrigation system operation, a requirement of 1.5 megawatts (MW) per unit is estimated. The cost of one megawatt is approximately \$1.5 million, making the total cost around \$22.5 million.

It's worth noting that the Green Belt project is not entirely new, as a similar approach has been implemented at the local level in some Iraqi provinces to combat desertification. Some of these experiments have been successful, such as the Green Belt project in Karbala Province, which extends for 27 kilometers and has a width of 100 meters. It consists of orchards and sections with different types of plant species. This project has reached advanced stages of success, partly due to sustainable funding, as it is sponsored by the Holy Shrine of Imam Abbas, which allows it to operate independently of government bureaucracy and secure funding for its various stages.

The formation of a specialized committee to establish the National Green Belt project represents the first line of defense against desertification in Iraq. The project's concept spans from northern to southern Iraq, with a competent scientific committee capable of devising a realistic plan and strategy that aligns with the country's budget and capabilities. The committee's goal is to create a comprehensive action plan for implementing long-term, sustainable solutions to combat desertification. This includes preserving Iraqi lands, expanding green areas, and utilizing modern methods in irrigation management, as well as conserving water and soil resources. Another role of the committee is to rehabilitate areas affected by desertification by implementing a national project to plant evergreen trees to combat wind and dust storms and address climate change.

As an alternative solution to the problem, the construction of the National Green Belt project along Iraq's borders over a period of 5 to 10 years would shift Iraq from a dangerous stage to a stage of rescue from desertification and drought. It is expected to stimulate Iraqi society and national unity, placing them in a position to shape the country's future in the face of the desertification challenge and achieve sustainable development. Increasing green cover would create opportunities for youth employment by offering job prospects in various regions, from northern to southern Iraq, thus addressing unemployment issues.

In conclusion, addressing desertification in Iraq requires comprehensive strategies that tackle both natural and human-induced causes. Implementing sustainable land and water management practices, as well as reforestation efforts, can help combat desertification and ensure the country's long-term ecological and agricultural sustainability.

The Estimated Cost of the Project:

The estimated cost of the project is based on three main pillars, including:

1. Trees and Plants: Assuming the National Green Belt's length is 1,000 kilometers with an average width of 3 kilometers, and based on 20 square meters per tree, and assuming a success rate of 70% for tree planting, the project would require planting approximately 220 million trees of various species. If we consider the price of each plant to range from \$5 to \$1, the total cost would be between \$220 million to \$1.1 billion.

The Problem of Desertification and the Green Belt in Iraq

The root causes of the problem in Iraq are both climatic and environmental factors. Urban expansion in cities has directly contributed to exacerbating the issue. Over the past ten years, environmental degradation has inflicted severe damage on the country's agricultural sector, leading to rural-to-urban migration in search of alternative opportunities.

However, climate migrants often attempt to settle in new environments with limited financial and social resources, which can impact their ability to access services and rights. This migration, coupled with population growth and the expansion of urban areas at the expense of fertile agricultural lands, has led to the removal of the green belt around cities. This removal is primarily due to population growth. According to the International Organization for Migration (IOM), around 21,314 internally displaced Iraqis migrated within the southern and central provinces of Iraq in 2019 due to a shortage of potable water, changes in rainfall patterns, and fluctuations in rainfall quantity. Over the past five years, water revenues have gradually decreased, and it is expected that within ten years, they will only reach 40% of previous levels. The absence of rainfall is one of the major factors contributing to drought, reduced pastures, declining agriculture, and decreased strategic water reserves.

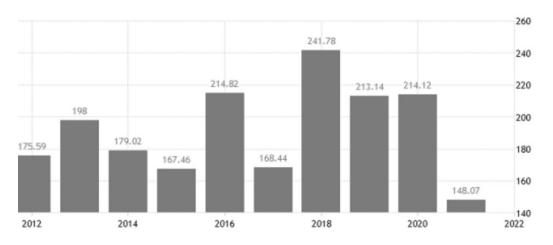


Figure (2) Historical data for average precipitation in Iraq

Climate change and environmental degradation are widespread in Iraq due to reduced water availability and land degradation, impacting vulnerable communities across the country. The Global Environment Outlook-6 (GEO-6) report by the United Nations identifies Iraq as the fifth most vulnerable country in the world to declining water and food availability and extreme temperatures.

Natural vegetation cover naturally decreases due to drought or human activities. When plants and soil are removed, they are exposed to sunlight and dry out rapidly because the presence of plants helps shade the soil and their roots help keep the soil in place. When removed, the soil has nothing to protect it, making it more susceptible to wind erosion, ultimately reducing its fertility.

The agricultural lands suitable for cultivation saw significant changes from 2010 to 2020, as seen in Figure 1, shifting from decreasing agricultural lands to improving the agricultural situation and then stabilizing in the last five years from 2015 to 2020.

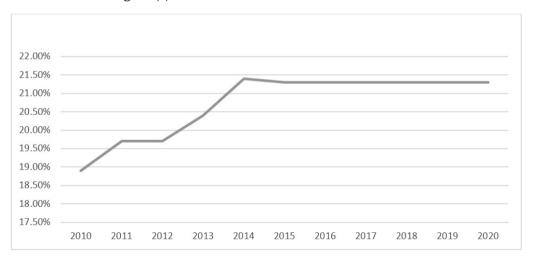


Figure (1) The annual classification of arable lands

This highlights the urgent need for comprehensive environmental and agricultural strategies to combat desertification in Iraq, addressing both natural and human-induced causes and implementing sustainable land and water management practices.

The Problem of Desertification and the Green Belt in Iraq Rusul al-Lahibi

Despite Iraq's harsh desert climate, the situation has become nearly disastrous today due to water scarcity in the Tigris and Euphrates rivers, especially with their channels filled with vast amounts of waste from all the cities they pass through. This has led to a catastrophe in the Shatt al-Arab region. Salinity has begun to infiltrate agricultural lands, killing crops. Official figures in Iraq indicate that desertification now affects 39% of the country's land, while increasing soil salinity threatens 54% of cultivated areas. It's worth noting that the rainy season for the year 2020-2021 was the driest in 40 years, resulting in a sharp decrease in water flow in the Tigris and Euphrates rivers, reaching 29% in the Tigris and 73% in the Euphrates.

Iraq faces several environmental challenges due to its geographical location within arid and semi-arid regions, as well as economic, political, and security conditions it has endured. Desertification is at the forefront of these challenges and is considered a severe environmental issue with direct impacts on food security and human health, representing the primary goal and tool for development.

This problem has worsened over the past two decades due to various factors, including climate change, reduced rainfall rates, mismanagement of natural pastures, overgrazing, urbanization encroaching on agricultural lands, unsustainable farming practices, improper irrigation, and increasing areas affected by salinity. The significant deterioration of vegetation cover and the movement of sand dunes due to soil degradation and erosion have contributed to the problem.

The situation is particularly acute in Iraq and is expandable as natural causes are exacerbated by increased urbanization, changes in rainfall patterns, water salinity, and the overuse of groundwater resources with insufficient monitoring and accountability. Escalating desertification rates will have disastrous effects, depleting river waters, forcing citizens to dig wells, and leading to rural-to-urban migration or even migration to neighboring countries due to drought, climate change, and environmental pollution. The local production market of livestock will also suffer a significant decline.

List of References:

- 1. "E-Government and Its Role in Improving the Performance of Government Institutions" by Samia Bou Maroun, 2014.
- 2. "E-Government in the Gulf Arab States" by Hassan Mohammed Al-Sheikh, 2008.
- 3. "Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 17, Issue 58, 2022."
- 4. Iraq's Vision for Digital Transformation Programs through workshops held by the Ministry of Science and Technology and other ministries to apply the UN program in this field, where I participated as an international expert in e-governance from the UN.

Due to the lack of investment and development efforts by successive governments, the contribution of non-oil revenues decreased as oil revenues increased. This left the economy and budget exposed to continuous fluctuations in oil prices. Consequently, oil price shocks exacerbated economic fractures to the extent that the government was unable to present general budgets in years of oil price collapses, such as in 2014 and 2020, due to the government's inability to mobilize the necessary financial resources to compensate for the decline in oil revenues and finance essential public expenditures.

The White Paper adopted by the government in 2021 set several objectives, including reducing the total wage bill by half over three years. However, this goal is extremely challenging due to the Iraqi people's reliance on and expectation of these salaries.

The application of e-governance, whether partial or comprehensive, can address these issues. Many countries that have adopted e-governance, such as the United Arab Emirates, Bahrain, and Jordan, have successfully improved employee productivity by electronically monitoring their daily performance, fairly distributing workloads, reducing effort, and allowing citizens to complete tasks conveniently from a single location, whether at the office or home.

By adopting e-governance, the consumption of paper and other material supplies can be reduced significantly, and the services provided to citizens can be improved. It is imperative for responsible authorities to implement electronic networking within government departments, utilize official email for all institutions, recognize electronically transmitted documents as official, and handle document transfers electronically within the same organization. This eliminates the need to physically transport mail between ministries and institutions, saving time, reducing costs, and making it easier for citizens to complete their transactions.

Some might argue against the use of e-governance due to concerns about internet connectivity issues, security threats, data breaches, loss of privacy, and data manipulation. However, these challenges can be mitigated by using more secure alternative networks such as Ethernet or private networks. Established global companies specializing in these modern technologies provide high-quality applications that offer guarantees against any breaches of data security. These networks provide robust cybersecurity measures.

The implementation of e-governance in its various forms will reduce the consumption of material supplies significantly and improve the services provided to citizens. Therefore, it is essential for responsible authorities to embrace electronic networking, as it will help optimize government spending while enhancing the overall efficiency of government institutions.

Reducing Government Spending through E-Governance Jabr al-Fatli

Iraq is one of the countries that have yet to free themselves from the shackles of paper-based bureaucracy. Institutions in Iraq are still managed using traditional methods involving physical paperwork, handwritten signatures, and manual processes, which consume significant effort, time, and resources. The estimated expenditure on material supplies for government institutions in the 2023 budget is over 12 trillion dinars, which includes paper, ink, printing, stationery, and more.

The use of Information and Communication Technology (ICT) is essential to improve and enhance the pillars of good governance, where citizens are at the center of the vision for digital transformation.

Operational spending by government institutions accounts for more than two-thirds of Iraq's budget. These funds are primarily allocated to salaries, goods, and services, reflecting a structural imbalance in the Iraqi economy due to the unequal distribution of wealth across sectors that ensure expenditure sustainability and rationality. One of the globally adopted strategies to reduce expenditure is the automation of government services, transforming them from traditional to electronic forms.

Table 1: Details of Revenues and Expenditures in Iraqi Budgets for the Years 2015-2021

| | expenditure | | Revenues | | | | Funding | |
|------|-------------|---------|------------|-------|---------|------------|--------------------|--------------------------------|
| Year | Total | Current | Investment | Total | Current | Investment | Planned deficit | from the central bank |
| 2015 | 119 | 78 | 41 | 94 | 79 | 15 | 25 | 6 |
| 2016 | 105 | 80 | 25 | 81 | 69 | 12 | 24 | 7 |
| 2017 | 100 | 75 | 25 | 79 | 67 | 12 | 21 | 5 |
| 2018 | 104 | 79 | 24 | 91 | 77 | 14 | 12 | 0 |
| 2019 | 133 | 100 | 33 | 105 | 93 | 12 | 27 | 7 |
| 2021 | 164 | 136 | 28 | 93 | 73 | 20 | 71 | 48 |

If we examine the price cycle of global oil markets after 2003, we can observe a significant increase in public spending. Public expenditures rose from four trillion dinars in 2003 to nearly 164 trillion dinars by the end of 2021, indicating a forty-onefold increase.

List of References:

- 1. Abdal Kareem M.A Dawagreh. "Environmental Pollution," December 2017.
- 2. Jerry A. Nathanson, "Air Pollution."
- 3. HAJIR MOUSA SHYIAA. "Assessment of Ambient Air Quality in Urban Area in Southern Iraq (Basra) by GIS-based Mapping," 2021.
- 4. Human Life Source Society.
- 5. Ministry of Planning, Directorate of Studies and Planning Monitoring.
- 6. Directorate of Environmental Protection and Improvement, Southern Region.
- 7. Environmental Protection and Improvement Law No. (27) of 2009.
- 8. Iraqi Official Gazette No. 4242, p. 25.

The best alternative for reducing pollution and its hazards is the reclamation of agricultural lands and supporting farmers, making Basra an environmentally friendly governorate. Planting surrounding areas near oil companies and polluting stations would reduce air pollution, decrease cancer cases, stimulate the economy, provide employment opportunities, and make Basra self-sufficient in agricultural crops, reducing the need for imports and even enabling exports to other provinces or countries. The best choice is to shift towards agriculture, which is the most important resource after oil. The oil policy has become detrimental to our social environment and human resources. Moreover, the government should adopt long-term strategic decisions and policies to combat cancer in Basra, as the problem, albeit with a political character, could worsen in the coming years.

Air Pollution and Its Relationship with Cancer:

Air pollution has numerous adverse health effects on many citizens. The data in Figure 2 below illustrates the extent of cancer prevalence and its correlation with air pollution in Basra Governorate, along with the main reasons making residents susceptible to cancer.

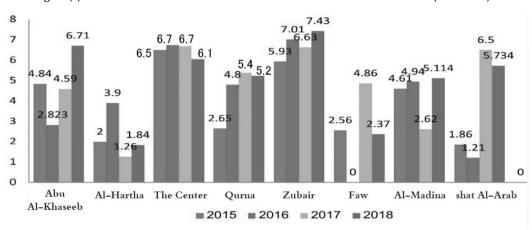
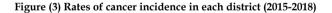
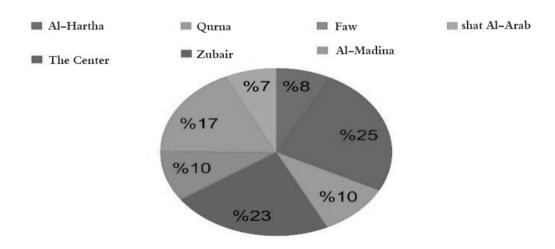


Figure (2) Infections with cancerous diseases in the districts of Basra Governorate (thousands)





<u>Air pollution in Basra Governorate: A Lethal Cancer Concern with</u> Elusive Alternatives

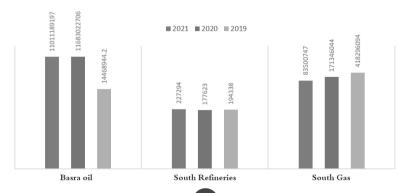
Saad Nazem

Iraq is grappling with the effects of climate change and is situated at the heart of the global issue. It is one of the top five countries most vulnerable to these effects. Emissions from oil fields are among the major air pollutants in Iraq, releasing thousands of tons of pollutants annually, resulting in numerous health issues. Studies have indicated that around 2,000 residents of Basra suffer from cancer as a consequence of air pollution, highlighting the severe environmental situation and its future negative impacts.

Oil companies, electricity generation companies, production factories, and vehicular emissions all contribute to air pollution, disturbing the environmental balance. Various types of air pollutants, including gases like ammonia, carbon monoxide, sulfur dioxide, nitrogen oxides, methane, carbon dioxide, and chlorofluorocarbons, lead to acid rain, which directly affects natural and non-natural resources as well as human health. Health consequences include eye, nose, and throat irritation, coughing, chest tightness, difficulty breathing, lung and heart problems, heart attacks, disruptions in immune and nervous systems, and respiratory and reproductive system disorders.

Iraq ranks among the top countries in flaring natural gas, reaching 17.2 billion cubic meters in 2020 and 18.5 billion cubic meters in 2021, without implementing effective solutions to reduce emissions. To address these problems, there should be a shift towards utilizing natural gas by contracting with specialized companies to treat associated gas. These companies can effectively mitigate and reduce emissions according to a predefined schedule.

Figure (1): Analysis of the amount of gases burned in the flares according to the three companies (Basra Oil, Basra Refineries, South Gas) (2019, 2020, 2021)



The cost of purchasing and installing a surveillance camera system in a single school can be relatively low. For instance, installing 32 surveillance cameras with screens and monitoring equipment might cost around 1,300,000 Iraqi Dinars (approximately \$1,000). By negotiating with camera sales and installation companies, costs can potentially be reduced, making it an affordable solution.

Surveillance systems in schools are essential for maintaining a conducive learning environment, preventing bullying by detecting violations, and holding responsible parties accountable. These systems also facilitate the work of educational and social specialists in guiding students towards appropriate behavior and protecting them from harm, injuries, or accidents. Furthermore, they help monitor the rights of teachers and ensure that every teacher performs their duties effectively. Camera surveillance in schools is not just about preventing bullying but also about creating a safe and secure learning environment for all students.

List of References:

- UNESCO research on International Day Against School Violence, 2019.
- Survey conducted by the Iraqi Hope Association as part of the Peaceful Communities program.

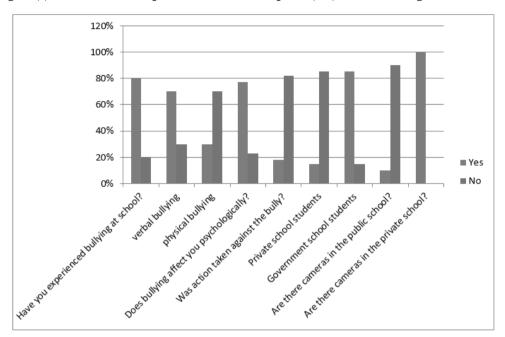


Figure (1) The results of the questionnaire for a sample of (150) students in Baghdad Governorate

Another study conducted in several European countries found that bullying, teasing, and belittling can lead to headaches, stomachaches, tension, bad moods, and the exacerbation of negative health symptoms. As the incidence of bullying increases, so do the associated negative health symptoms.

To address the problem of bullying, modern technology, particularly surveillance cameras within schools, can play a crucial role. By installing a comprehensive surveillance system, schools can closely monitor and deter instances of bullying. It is essential to assign technicians or camera monitors or train social researchers already present in the school on how to use the cameras effectively to maintain order and address instances of bullying that are captured.

Many school administrators and staff have confirmed the effectiveness of modern technology, particularly surveillance cameras with audio recording capabilities, in reducing incidents of bullying. Government schools, in particular, have emphasized the importance of installing camera systems as a means of maintaining discipline among students.

<u>Using Modern Technology to Address Bullying Problems in Children</u> <u>Zahra Sadiq</u>

Bullying, encompassing physical attacks, verbal abuse, sexual harassment, and other harmful behaviors, is a prevalent issue faced by elementary school students. It should be tackled through the use of modern technology, research, and investigation. Bullying is a form of psychological terror that can have long-lasting effects on students, resulting in victims who may become vulnerable or bullies themselves. It involves various practices executed by individuals or groups, such as physical violence through hitting, causing harm to a person's body and belongings, including pushing and kicking, as well as verbal abuse through hurtful words or writing, threats, and social bullying that damages a person's reputation and social relationships, such as spreading rumors, intentionally neglecting someone, not playing with them, and embarrassing them in front of others. Moreover, cyberbullying through various electronic applications is also part of the problem.

The impact of bullying on individuals is profound. Victims often experience depression, anxiety, anger, excessive stress, helplessness, a lack of interest in performing their school duties, and a decline in academic performance. This can lead to absenteeism from school due to a sense of insecurity, a lack of trust in their surrounding environment, and isolation. Victims may refrain from participating in school activities and eventually drop out of school or transfer to another one. The effects of bullying on individuals are far-reaching and can have a significant impact on their mental and emotional wellbeing.

According to a study conducted by the American Psychological Association, 40% to 80% of elementary school children experience bullying, especially students with special needs and those from low-income backgrounds.

In a survey on child violence in schools conducted by the Iraqi Hope Association, funded by the Norwegian Ministry of Foreign Affairs, it was revealed that approximately 73% of the surveyed youth in Baghdad have experienced violence and bullying within elementary schools, with the negative effects continuing to affect them.

List of References:

- 1. Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics / Health Statistics.
- 2. Zahra Abbas Fadel (Spatial analysis of environmental pollution in Iraq and its relationship to the spread of tuberculosis), master's thesis, Ibn Rushd College of Education, Baghdad, 2013.
- 3. Imad, Muhammad Diab Al-Hafeth, Environment (Its Protection, Pollution, Risks), 1st Edition, Dar Safaa, Amman, Jordan, 2005, p. 37.
- 4. Latif Hamid. industrial pollution. Directorate of Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul.
- 5. Hadi Faisal Saadoun, Environmental Pollution in Iraq and its Impact on Health and Health Security, research paper. Journal of the College of Basic Education.
- 6. Ministry of Health Department of Planning and Resources Development / Department of Life and Health Statistics.
- 7. Baghdad Riwaq Center for Public Policies.
- 8. Environmental protection: the official portal of the UAE government. on the site: https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/environmental-protecti
- 9. China: Fighting Pollution with More Treatment to Provide Clean Water for Residents of Liuzhou City, Report published on the World Bank website https://www.albankaldawli.org/
- 10. The Arab Barometer blog on the website: https://www.arabbarometer.org/ar
- 11. World Health Organization (Global Diseases) Official Website:

https://www.who.int/ar

- 1- Melissa Denchak (14-5-2018), "Water Pollution: Everything You Need to Know" □
- 2- www.nrdc.org, Retrieved 2-6-2019.

The establishment of the National Water Council, comprising experts from relevant ministries and agencies, is a critical step toward addressing these challenges. The council should play a pivotal role in creating policies and long-term strategies to safeguard Iraq's water environment. Additionally, strategic cooperation with neighboring countries like Turkey, Syria, and Iran is necessary to manage shared water resources effectively.

The council can also coordinate and plan for emergencies, helping Iraq confront waterrelated threats. Addressing Iraq's water problem requires long-term policies and measures to combat pollution, reduce wasteful irrigation practices, and protect water resources. The formation of the council represents the first step in crafting such policies and ensuring the sustainability of Iraq's water resources.

Institutional Causes:

- 1. Failure of the Post-2003 Iraqi State Model: After 2003, the new Iraqi state model failed to establish a robust environmental policy with institutional and legal frameworks. This policy should have played an active role in raising public awareness, penalizing environmental violators, and taking legal action against those who damage the environment, such as those involved in deforestation, wetland encroachment, and the dumping of industrial and chemical waste into rivers.
- 2. Delayed Legislation for the National Water Council: There has been a significant delay in passing legislation to establish the National Water Council, despite its approval by successive governments. This council is essential for managing Iraq's water resources effectively.
- 3. Population Growth: Iraq's rapidly growing population has put immense pressure on natural resources and the environment.
- 4. Salinity and Water Scarcity: The worsening problem of salinity and water scarcity is a result of the policies of neighboring countries that share water resources with Iraq.
- 5. War-related Pollution: The aftermath of consecutive wars in Iraq, including the use of weapons and military equipment, has led to environmental destruction and pollution.

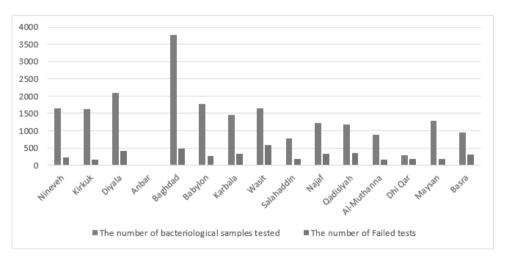
Circumstantial Causes:

- 1. Industrial Pollution: Industrial pollution, particularly from the increasing industrial activities, poses a significant threat to Iraq. Baghdad alone hosts more than 65% of the country's industrial establishments, with 55% of the industrial workforce engaged in these industries.
- 2. Overexploitation and Pollution of Water Resources: Various sources of pollution, such as industrial and waste discharges, heavily impact water bodies along river courses. Every cubic meter of industrial and waste-polluted water contaminates 40-50 cubic meters of natural water.
- 3. Encroachments on Water Resources: There are numerous encroachments on water resources by local communities, especially in areas where rivers originate. This has led to inequitable water distribution, with some provinces monopolizing water resources.

Untreated and non-sanitized waste that is dumped into rivers daily has not decreased. As freshwater sources continue to decline, the negative impact of this pollution on humans, fisheries, and plants becomes increasingly severe. Additionally, the fluctuation in the quantity of potable water available to citizens exacerbates the problem, especially in the face of urban expansion and housing encroachments.

Bacteria present in sewage water can lead to the contamination of water sources, as these bacteria consume the dissolved oxygen in water, depriving fish of the oxygen necessary for their survival. This has a negative effect on Iraq's fisheries, as demonstrated by the incident in Al-Hillah in 2018. Figure 1 below illustrates the number of microbiological samples tested and failed for drinking water in different provinces in 2021.

Table 1: Number of Microbiological Samples Tested and Failed for Drinking Water by Province in 2021



In conclusion, Iraq faces a significant water pollution problem, affecting public health, the environment, and its fisheries. To address these challenges effectively, the establishment of the National Water Council is imperative, and robust efforts are needed to improve water treatment and sanitation, monitor water sources, and reduce industrial and agricultural pollution. Additionally, measures should be taken to ensure the safe disposal of hospital waste to prevent further water pollution and protect public health.

The root causes of the water pollution problem in Iraq can be attributed to two main categories: institutional and circumstantial factors.

The National Water Council as a Solution to Iraq's Water Pollution Problem

Bilal Musahir

Environmental challenges are among the most serious issues facing Iraq on national, health, food, and societal levels. Water problems have been discussed in various parliamentary sessions and ministerial meetings, but real and effective efforts to address the issue have been lacking. Furthermore, there are multiple question marks surrounding the project to establish the National Water Council, which has been approved more than three times by successive governments but without clear implementation and achievement. It is undeniable that a densely populated country like Iraq, with over 40 million inhabitants, is susceptible to all types of pollution due to the absence of necessary government oversight.

Some environmental surveys in Iraq indicate that, in general, 60% of Iraq's water is not suitable for consumption. Industrial wastewater is the primary source of pollution, with an estimated annual concentration of salts at 320,000 cubic meters. Only 9% of this wastewater is properly treated, while 38% remains untreated and contains sewage water. The remaining water is contaminated with high levels of phosphates, ammonia, chlorine, organic materials, and other pollutants. These pollutants primarily originate from agricultural runoff, which is a significant source of river pollution in both the Tigris and Euphrates rivers. These pollutants are estimated to range between 6,000 to 20,000 parts per million, and around 3.2 million cubic meters are discharged annually.

Hospital waste is among the most dangerous types of waste due to its potential to carry diseases. It can cause various diseases such as viral hepatitis, amoebiasis, and others. Statistics from the Ministry of Planning indicate that daily consumption of this water is around 7.8 million cubic meters, with 75% of it returning to surface water bodies, carrying industrial and waste pollutants. The construction of large dams by neighboring countries has caused a decrease in the water level and increased pollution, resulting in waterborne diseases such as typhoid, hepatitis, kidney and bladder infections, among others, putting extra pressure on Iraq's healthcare facilities and affecting public health.

List of References:

- "Baghdad City Analysis of Economic Activity in Formation and Development" by Dr. Kamel Kazem Al-Kinani, published in the Journal of Planning and Development, Issue 19, 2008.
- "Informal Settlements from the Perspective of Urban Residents in Adjacent Urban Areas: An Anthropological Study in the Sumer District of Baghdad" by Dr. Zekra Abdulmunem Ibrahim, Department of Sociology, College of Arts, published in the College of Arts Journal, Issue 100.
- "Comprehensive Strategic Management to Address the Housing Crisis in Iraq: A Case Study of Najaf Governorate" by Durgham Ali Muslim Al-Amidi, University of Kufa.
- "The Role of Bank Credit in Financing the Housing Market in Iraq" by Dr. Mohammed Ghali Rahi, University of Kufa, Faculty of Management and Economics.

Table 2: Expansion of Baghdad from 1970 to 2011

| Years | City area \ dunam | Agricultural land area \ dunam | population |
|------------|-------------------|-----------------------------------|------------|
| 1970-1979 | 340200 | 238134 | 2236412 |
| 1980- 1989 | 341334 | 207064 | 3019150 |
| 1990- 1999 | 342942 | 176987 | 3927512 |
| 2000- 2011 | 343267 | 127967 | 6630622 |

Financing Housing Sector

Funding for the housing sector requires financial programs and policies aimed at financing housing for individuals and families through long-term loans (provided by real estate banks and extending up to 30 years), mortgage loans, or small and medium-sized loans. As housing is a long-term investment that can stimulate economic activity, financial resources for this sector should be accessible and efficient for low and middle-income individuals.

Additionally, the housing finance system should play a role in financing real estate transactions, and national housing funds and secondary housing finance institutions should buy and sell mortgages instead of directly providing loans to borrowers. However, it's crucial to review and revise all clauses related to grants in the Housing Fund to align with the realities of Iraq's low, middle, and limited-income individuals.

In conclusion, addressing the housing crisis in Iraq requires collective efforts that go beyond individual capacities. It begins with the development of a strategy to tackle the housing crisis, providing financial resources for projects, and offering loans to construct homes to boost economic growth, especially benefiting the poor and those with limited income. Additionally, the role of the Housing Fund needs to be revitalized through amendments to loan conditions, repayment periods, interest rates, and implementation mechanisms. Some conditions that hinder solutions to the housing crisis need to be reconsidered, such as raising the loan ceiling relative to land prices. It's essential to create comprehensive solutions that serve all segments of the Iraqi population effectively.

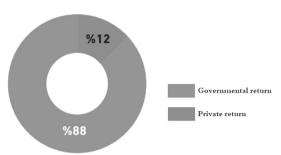


Figure (2): Percentage of random housing communities return in Iraq
Governmental return - Private return

2. Proliferation of Informal Settlements: The housing crisis has encouraged the proliferation of informal settlements on the outskirts of cities, including Baghdad. This phenomenon has contributed to changes in the urban fabric, as more people build homes on agricultural land.

In conclusion, the housing crisis in Iraq, especially in Baghdad, is a complex issue with deep-rooted causes. Addressing this crisis requires comprehensive urban planning, measures to increase the housing supply, and government policies to regulate real estate prices and promote affordable housing. The government also needs to explore sustainable solutions to provide housing for the growing population and prevent the negative consequences of informal settlements.

Population density and the exacerbation of the security crisis and urban sprawl: The massive increase in population in Iraq has put immense pressure on economic, social, cultural, and political resources. This population growth has had numerous consequences, including insufficient housing, schools, hospitals, and basic infrastructure. One of the most significant risks of population density is urban sprawl encroaching on agricultural lands, exacerbating desertification threats and resource pressure, especially in the vicinity of cities.

The increasing urbanization rates affect food production as it encroaches on agricultural lands, causing more farmers to migrate to cities. Due to the government's inability to provide suitable housing, citizens are forced to utilize agricultural lands for residential purposes. These lands are ill-suited for habitation due to a lack of basic services, leading to the loss of extensive agricultural areas. The table below illustrates the continuous expansion of Baghdad and its surface area during the period from 1970 to 2011, alongside the decline in agricultural use and the reduction in agricultural land.

The consequences of the housing crisis in Iraq, particularly in Baghdad Governorate, are multi-faceted:

1. Urban Planning Distortion: The housing crisis has led to distortions in urban planning in Baghdad. This extends beyond the need for housing due to population growth and high rates of migration to the city. It also impacts the quality of these homes and their locations. People who grew up in well-serviced areas with access to commercial centers and government institutions find it challenging to move to distant areas due to rising real estate prices. As a result, they resort to building on the same residential plots as their parents, negatively affecting the urban fabric and putting pressure on infrastructure and services.

The number of slums in the governorates of Iraq, except for the Kurdistan Region and the governorates of Nineveh, Salah al-Din and Anbar, reached (3687). The Baghdad governorate had the highest number of (1022) communities, followed by the Basra governorate (677) communities, as shown in Table (1).

Table (1): Distribution of Slums Nationwide

| Provinces | The number of slums populations | Percentage of populations out of the total number of populations % | Number of slums houses | Percentage of slums houses out of the total number of slums% |
|-------------|---------------------------------|--|------------------------|--|
| Kirkuk | 279 | 7.6 | 60.935 | 11.7 |
| Diyala | 172 | 4.7 | 21.402 | 4-1 |
| Baghdad | 1.022 | 27.7 | 136.689 | 26.2 |
| Babylon | 225 | 6.1 | 25.156 | 4.8 |
| Karbala | 88 | 2.4 | 22.315 | 4.3 |
| Wasit | 210 | 5.7 | 42.874 | 8.2 |
| Najaf | 89 | 2.4 | 53.810 | 10.3 |
| Diwaniyah | 229 | 6.2 | 17.571 | 3.4 |
| Al- Muthana | 120 | 3.3 | 21.432 | 4.1 |
| Dhi Qar | 333 | 9.0 | 37.927 | 7.3 |
| Maysan | 677 | 18.4 | 62.602 | 3.7 |
| Basra | 677 | 18.4 | 62.602 | 12.0 |
| Iraq | 3.687 | 100 | 521.947 | 100 |

The housing crisis in Baghdad Governorate and the need for a reassessment of housing policies

Hadeer Hadi

Iraq has witnessed, and continues to experience, a significant increase in its population, with an estimated annual population growth rate of approximately one million people. This population growth has outpaced the development of housing units and land allocated for residential purposes. Moreover, the lack of infrastructure in the transportation and transit sectors has led to the concentration of the population in urban centers near services, resulting in a significant increase in housing prices.

The housing crisis in Ira has multiple causes, including the absence of urban planning that contributes to the provision of sufficient housing projects. Additionally, the high cost of land due to population concentration within cities and the absence of government oversight to regulate prices in residential complexes and real estate further exacerbate the problem. Furthermore, the completion rates of investment housing projects are low. The increasing prices of residential land have led to higher rental prices for housing units, creating difficulties for low-income individuals in securing affordable housing. This has also encouraged the emergence and growth of informal settlements on the outskirts of cities, contributing to the fragmentation of land plots and the division of homes into smaller spaces. These trends have marred the urban landscape, disrupted urban planning, and increased the pressure on infrastructure.

In response to the housing crisis, Iraq's government initiated various efforts, including the establishment of the Housing Fund, aimed at developing the housing and real estate financing sectors. However, the fund faces financial challenges, with an estimated deficit of 120 to 140 billion Iraqi dinars. A significant portion of the fund's resources relies on initiatives from the Central Bank of Iraq.

The government has also introduced several financing initiatives through the Central Bank of Iraq, offering low-interest rates and extended repayment periods. However, these initiatives have primarily stimulated demand for housing rather than increasing the housing supply, which remains the main challenge.

List of References

- 1. Ministry of Planning, Department of Human Development, Department of Employment and Manpower Policies, for several years.
- 2. The Ministry of Planning, the Central Agency for Statistics and Information Technology, the Directorate of Social and Educational Statistics, for several years.
- 3.Sana Salem Hamid, The Role of Economic Planning in Harmonizing the Outputs of Higher Education and the Requirements of the Labor Market in Iraq, Journal of Administration and Economics, Issue 130, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, December, 2021, pp. 94_105.
- 4. Assist. Lect. Sabour Muhammad, The Reflection of Private Education Outputs on the Labor Market in Iraq, Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, Issue 54, Baghdad College of Economic Sciences University, Iraq, March 31, 2018.

To enhance the alignment of education outcomes with the labor market, several key solutions and policy alternatives are essential, including:

- 1. Aligning educational policies with the human resource needs of development plans to ensure alignment and considering the country's capabilities and the required developmental programs.
- 2. Activating partnerships between employment organizations, universities, and technical vocational training institutions, establishing joint academic programs with foreign universities to transfer scientific and practical experiences.
- 3. Encouraging private sector investment in technical education and focusing on practical rather than theoretical support to the private sector by bringing in large companies, providing loans, reducing taxes, and emphasizing the legal and legislative aspects related to workers' rights.
- 4. Working on a plan to reduce foreign labor, qualify and operate factories, and rely on local products instead of imports, creating many job opportunities.

The efficacy of these proposals and policy alternatives lies in achieving alignment between education outputs and the labor market in the Iraqi economy, necessitating strategic planning and effective management to achieve coordination, alignment, and interaction among various institutions, ultimately determining the collaborative steps needed.

The provided data indicates that the percentage of employed graduates as a portion of the total workforce increased from 32.9% in 2003/2004 to its peak of 76.4% in 2008/2009. There was a noticeable increase in the number of workers during this period. However, we observe a relative decrease in the subsequent years, attributed to the unstable security situation leading to the migration of graduates and youth abroad. Furthermore, Iraq entered into a war with terrorist groups, impacting the number of workers and the country's economic situation. The rate fluctuated until it decreased to 56.2% in 2018/2019 due to falling oil prices and the budget deficit. Despite the accumulation of a large number of employees in government institutions, these rates are small in relation to the distribution of the workforce by educational status, contributing to increased unemployment among university graduates.

The data in Table 2 illustrates the unemployment rates for various levels of education in Iraq from 2003 to 2018. The highest unemployment rate was in 2006 for bachelor's degree holders at 19.7%, while the lowest unemployment rate was for Ph.D. holders in 2005. The unemployment rate for Ph.D. holders increased to 11.3% in 2017, and the lowest unemployment rate for master's degree holders was in 2004/2005. The highest unemployment rate for master's degree holders was in 2012 at 16.2%.

Table (2): Graduate unemployment rate in Iraq for primary and higher studies (2003-2018)

| Years | Diploma | Bachelor Degree | Higher Diploma | Master's Degree | Ph.D. |
|-------|---------|--------------------|-------------------|--------------------|-------|
| 2003 | 9.6 | 12.4 | 0.47 | | |
| 2004 | 10.6 | 11.5 | 0.12 | 0.29 | 0.02 |
| 2005 | 11.9 | 12.4 | 0.08 | 0.28 | 0.01 |
| 2006 | 15.4 | 19.7 | 6.6 | 4.8 | 0.3 |
| 2007 | 9.8 | 13.8 | 6.5 | 3.9 | 0.1 |
| 2008 | 14.6 | 16.1 | 5.3 | 8.4 | 2.7 |
| 2012 | 13.0 | 14.8 | 7.8 | 16.2 | 11.9 |
| 2014 | 10.1 | 15.9 | 9.8 | 15.2 | 10.6 |
| 2016 | 10.7 | 16.6 | 8.4 | 14.3 | 10.8 |
| 2017 | 10.9 | 16.9 | 8.6 | 14.5 | 11.3 |
| 2018 | 12.2 | 17.1 | 9.4 | 15.1 | 10.9 |

Source: Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Agency for Statistics and Information Technology,
Directorate of Social and Educational Statistics.

One of the main reasons for its exacerbation is the improper distribution of qualified personnel to perform the tasks needed by the country, given the economic conditions and the abnormal political events in Iraq after 2003. These events led to the destruction of economic and social institutions and infrastructure and the disruption of most industrial facilities, reducing their capacity for local production and increasing dependence on imports. All these imbalances and instability have generated a significant and deeply rooted probl em, especially among educated youth and university graduates. Moreover, the inability of the higher education system, with the help of other government agencies, to keep up with developments and control market needs has exacerbated the situation.

Figure 2: Percentage of wasted and dispersed votes in the 2021 elections - A district in Baghdad

| Years | Total Employment | Graduates Employed | Percentage of Graduates to Total Employment |
|-----------|------------------|-----------------------|--|
| 2003-2004 | 1,241,897 | 408,891 | 32.9% |
| 2004-2005 | 1,220,798 | 439,631 | 36.0% |
| 2005-2006 | 1,222,831 | 603,421 | 49.3% |
| 2006-2007 | 1,201,035 | 641,046 | 53.3% |
| 2007-2008 | 1,181,273 | 726,975 | 61.5% |
| 2008-2009 | 1,017,920 | 778,485 | 76.4% |
| 2009-2010 | 1,344,627 | 752,119 | 42.5% |
| 2010-2011 | 1,469,044 | 816,420 | 55.5% |
| 2011-2012 | 1,471,659 | 825,696 | 56.1% |
| 2012-2013 | 1,512,231 | 865,264 | 57.2% |
| 2013-2014 | 1,566,070 | 905,149 | 57.7% |
| 2014-2015 | 1,670,512 | 982,689 | 58.8% |
| 2015-2016 | 1,688,014 | 990,994 | 58.7% |
| 2016-2017 | 1,661,094 | 989,267 | 59.5% |
| 2017-2018 | 1,534,100 | 733,099 | 47.7% |
| 2018-2019 | 1,655,386 | 931,006 | 56.2% |

Source: Republic of Iraq, Ministry of Planning, Department of Human Development, Labor Force and Employment Policies Section for Multiple Years, Republic of Iraq, Central Statistical Organization, Information Bank.

Aligning Education Outputs with Labor Market Demands

Shubair Abdulwahab Rashid

The Iraqi state faces multiple problems, and one of the most significant issues affecting the economic and productive processes is the lack of alignment between the outputs of education and the requirements of the labor market. Additionally, higher education institutions are unable to control market needs and keep up with the constant changes and developments in those needs, especially in the face of the growing demand for education and the proliferation of its outputs.

All indicators point to the weak alignment between the outcomes of education and the needs of the local and global labor market and the requirements of human and economic development in Iraq. Part of this problem relates to the failure to develop university curricula and the inadequacy of training, both in terms of content and methods. The results indicate that these curricula are rigid or change too slowly to match the pace of changes in development needs and labor markets. As a result, unemployment has spread, and the rates of unemployed university graduates have increased, posing a burden on government authorities to provide suitable job opportunities for the large number of graduates each year. Alignment has become a real necessity given the transformations of the modern era, the concept of globalization, and technological advancement.

Higher education institutions in Iraq suffer from multiple problems that hinder their performance in preparing and enabling competent graduates who contribute to development plans and enhance performance and productivity. Graduates of higher education in Iraq face high unemployment rates, and private colleges have also contributed to raising these rates. Achieving economic development no longer depends solely on a country's natural resources and productive elements but also on the quality of human resources contributing to improving performance and evaluating educational institutions.

One of the most serious problems resulting from the lack of alignment, and perhaps the most dangerous to the economic and social system, is the problem of unemployment.

List of References

- 1. Iraqi Parliamentary Election Law No. 9 of 2020.
- 2. Direct interviews with 25 legal, political, and social activists, including five former members of parliament. Two of them voted against multiple districts, while the remaining three voted in favor.
- 3. Independent High Electoral Commission.
- 4. Talmeed Ahmed, "October Elections and the Erosion of Identity Politics in Iraq," an article published on the Trends Research & Advisory website.

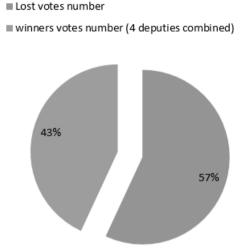
The cancellation of the division of provinces into separate electoral districts while retaining the principle of "winner takes the most votes" would help rebuild public trust that political forces are committed to change. It would also increase the sense of duty for citizens to participate in elections as part of the comprehensive change process (in case of an amendment).

Additionally, such an amendment would provide a broad space for involving competent individuals, whether within political forces or as independent candidates, in the political competition. It would enhance their chances of success under a fair law that does not limit or divide their areas of parliamentary representation. This change would move away from the dominance of wealthy individuals, armed groups, and tribal leaders that the current Article 15 of the Electoral Law has imposed by narrowing the electoral district to a small scale.

Moreover, this amendment would strengthen popular oversight of parliamentarians by maintaining the principle that a vote is "non-transferable." Thus, those who do not directly win one of the highest vote counts in the province will not sit under the parliament's dome. This would prevent them from being indebted to a political bloc leader who would then execute their agendas, separate from the concerns of their province and their representative role in the legislative authority.

This discrepancy is evident in Figure 2, where a particular electoral district in Baghdad's Al-Rusafa side serves as an example. In this district, four winning candidates secured a total of 61,808 votes out of 108,577 eligible voters, meaning that 46,769 votes were effectively lost.

Figure 2: Percentage of wasted and dispersed votes in the 2021 elections - A district in Baghdad



Source: Independent High Electoral Commission

This contributed to a fragile system that later hindered the formation of a government, deepened political crises among active political forces and parties, and transformed relationships into conflicts instead of cooperation and consensus for achieving constitutional requirements. These developments directly impact the interests of the Iraqi citizens and could escalate conflicts to the masses, posing a threat to social peace and signaling a potential civil war.

Changing or amending an electoral system in any country requires building consensus between the law and the desires of the electorate. It also requires recognizing the challenges that restrict citizens' rights to have a distinct and proportional electoral system tailored to the Iraqi reality. Therefore, it is essential to correct the course of the electoral law.

In previous electoral systems, such as the Sainte-Laguë method, voters could choose candidates and vote for them across the entire province. However, in the recent elections, they were only allowed to select candidates within their specific electoral district, severely limiting the ability of capable individuals to run for office.

This system had a direct impact on voter turnout and also resulted in the dispersion of votes, which, in turn, affected the political landscape in each province and, consequently, the overall political equation in the country.

The most recent elections saw a noticeable decrease in voter turnout, with only 43.5% of eligible voters participating, despite Iraqi expatriates being barred from voting. The new electoral law contributed to a decline in confidence in the electoral process, leading to increased election boycotts.

50.00%

44.52%

43.54%

40.00%

30.00%

10.00%

House of Representatives elections (2018) House of Representatives elections (2021)

Figure No. (1): Participation rate in the House of Representatives elections (2018) - (2021)

Source: Independent High Electoral Commission

The wastage and dispersion of votes were significant issues resulting from the division of provinces into multiple electoral districts. Furthermore, due to the reduced voter turnout, "winners" in the elections often didn't achieve the threshold of 100,000 constituents or more than 65,000 voters per parliamentarian in the Iraqi Parliament.

The Single Electoral District as a Guarantee for Mature Parliamentary Representation

Ali Abdul Zahra

There is little disagreement that the October 2021 elections produced a distorted political process, incapable of completing the constitutional requirements to solidify Iraq's democratic system. These elections were meant to allow the Iraqi people to choose their representatives to lead the country in the coming phase and manage its affairs. However, they led to a dangerous escalation and armed confrontation, pushing Iraq closer to the brink of a civil war.

The most problematic issue that needs addressing is the division of a single province into multiple electoral districts, as outlined in Article 15 of Law No. 9 of 2020. This division resulted in a decrease in voter turnout, the dispersion of voters' voices, and the creation of an inconsistent political landscape that hindered the democratic process instead of reforming it.

The elections of October 2021 marked a dangerous turning point in Iraq's democratic process. They began by distorting the political equation, threatening Iraq's national security, and portraying a fragile image of the Iraqi state and its institutions both domestically and internationally. These elections pushed the country towards internal armed conflict.

The division of provinces into multiple electoral districts played a significant role in this political outcome. It reduced voter turnout and scattered the votes of participating citizens, ultimately failing to deliver the reforms that the protesters had demanded. Moreover, it couldn't form a government, even more than a year after the elections. To analyze this issue, the author conducted qualitative interviews with 25 legal, political, and social activists, including five former members of parliament. Unlike previous electoral systems used in parliamentary elections from 2006 to 2018, the new multidistrict system divided Iraq into 83 electoral districts based on population proportions.

This system deprived both candidates and voters of the ability to compete for votes across the entire province.

Policy Briefs



مركز المنصــة للتنميــة المستدامـة PLATFORM CENTER FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

List of References:

- 1. Dr. Saad Haqi Tuwaiq, "Principles of International Relations," 5th ed., Al-Atek Publishing Company, Cairo, 2010.
- 2. Dr. Firas Al-Baytar, "The Political and Military Encyclopedia," Dar Osama, Amman, Jordan, 2003, Vol. 1.
- 3. Mona Hussein Obaid, "Iraqi-Turkish Relations and Their Impact on Iraq's Stability," International Studies Journal, University of Baghdad, No. 60, 2015.
- 4. Dr. Dina Hatif Maki, "Constants and Variables in Iraqi-Turkish Relations," Ishrakat Tanmawiyah Magazine, The Iraqiyah Foundation for Culture and Development, Vol. 7, No. 30, 2022.
- 5. Batoul Hilal, "Iraq and Turkey: A Study in Political Relations," Journal of Political Science, University of Baghdad, College of Political Science, No. 27, 2003.
- 6. Nawal Abdul Jabbar Al-Ta'i, "The Impact of the Kurdish Issue on Iraqi-Turkish Relations after 2003," Ishraqat Tanmawiyah Magazine, The Iraqiyah Foundation for Culture and Development, Vol. 6, No. 28, 2021.
- 7. Jalal Abdullah Mawwad, "Decision-Making in Turkey and Arab-Turkish Relations," Beirut, The Center for Arab Unity Studies, 1998.
- 8. Full Speech of Former Foreign Minister Fuad Hussein during the Parliament Session on July 23, 2022.
- 9. Full Speech of Chief of Staff of the Army (Abdul Amir Yarallah) during the Parliament Session on July 23, 2022.
- 10. Full Speech of the Secretary-General of the Ministry of Peshmerga (Jabar Yawar) at the Rafidain Dialogue Forum 2021, held on August 30, 2021.
- 11. Resolutions and Recommendations of the Parliamentary Session No. 21 held on October 4, 2016.
- 12. Baghdad Today, Deputy Reveals the Behind-the-Scenes of the "Closed" Parliament Session on Iraq's Sovereignty, November 22, 2022.

The ongoing Turkish military interventions and the presence of the PKK in the northern Iraqi mountains impact the political relations between the two countries and may become a major threat to their future relations, potentially leading the country towards war.

Fourthly, the negligence of the Iraqi state, both the government and parliament, to address the presence of Kurdish opposition parties that challenge both Iran and Turkey and their operations, as well as the lack of border control and fortification, has exacerbated the situation.

Recommendations:

- 1. The Iraqi government, in its pursuit of maintaining sovereignty and preventing territorial violations, must assert its authority by consolidating control over all its territories and strengthening security points along its borders. This includes addressing the presence of Kurdish opposition parties and finding a solution to the root of the problem.
- 2. The Iraqi parliament should expedite the inclusion of the issue of the presence of Kurdish opposition forces on Iraqi soil in a parliamentary session, with the participation of relevant government, security, and military authorities. This session should produce a clear vision of the situation and the appropriate measures to be taken, followed by prompt implementation. Both the central government and the Kurdistan Regional Government (KRG) should be in agreement on the necessity of either expelling the PKK or engaging in negotiations with them.
- 3. Turkey and Iran should be called upon to provide compensation for the material and human damages caused to civilians once the issue of Kurdish opposition forces is resolved. While Article 51 of the United Nations Charter allows for the exercise of self-defense, neither country has officially informed the United Nations of their actions. Moreover, there is no legal framework justifying the killing or injuring of civilians or conducting operations inside another country without the consent of that country.

This comprehensive approach, addressing the issue internally, diplomatically, and in accordance with international law, is essential for maintaining Iraq's sovereignty, regional stability, and peace.

on domestic challenges and governance, rather than being embroiled in regional conflicts.

However, implementing this alternative is not without its challenges. It requires the cooperation of all relevant parties, including Kurdish opposition groups, the Iraqi government, and the governments of Turkey and Iran. It also requires a commitment to peace and the ability to enforce agreements. Additionally, the Iraqi Parliament must be willing to support these efforts through legislative actions.

Conclusion:

the Turkish perception is based on the premise that the Kurdistan Workers' Party (PKK) is a terrorist organization that poses a threat to its national security. This view was articulated by the Turkish representative in the emergency session held in the United Nations Security Council on July 27, 2022. He stated that "the PKK has launched (339) attacks in the first six months of this year and (9,500) such attacks over the past five years... We will continue to exercise our right to self-defense under Article 51 of the United Nations Charter problem as long as the Iraqi government is either unable or unwilling to combat terrorist activities."

There is some validity to this viewpoint, as it has been observed that despite the Iraqi government's concern about Turkish violations, there has been little comment on the presence of PKK forces and their activities along the 700-kilometer border between Turkey and Iraq. Moreover, attacks have occurred within Turkish border areas.

Secondly, the absence of international repercussions for Turkish violations has pushed Iran to increasingly engage in violations within Iraq, citing the same Turkish pretext.

Thirdly, the danger posed by the escalating Turkish military presence inside Iraqi territory, combined with the withdrawal of PKK forces deeper into Iraq, could lead to a shift in the conflict between the two parties closer to Iraqi cities. This poses a significant threat, especially considering the existence of Turkish military camps, with the most concerning being Camp Zilkan, which is only 22 kilometers from Mosul.

- 2. Disarmament: As part of the negotiations, require these groups to disarm completely. The Iraqi government should provide assurances of their safety in exchange for this disarmament.
- 3. Non-interference in Neighboring Countries: Kurdish opposition groups should commit not to engage in any activities that threaten the security of neighboring countries.

This includes refraining from launching attacks on Turkey or Iran from Iraqi territory.

- 4. Enforcement and Monitoring: If any of these groups violate the agreement by resuming hostilities or threatening regional stability, the Iraqi government should be prepared to enforce the agreement. This may involve arrests or other measures to ensure compliance.
- 5. Parliamentary Support: To address legal aspects, it's important to seek support from the Iraqi Parliament. This includes debating and passing necessary legislation or resolutions to support the diplomatic efforts.

The benefits of this policy alternative include:

- 1. Enhanced Security: By disarming and negotiating with these groups, Iraq can eliminate the pretext for foreign military interventions and bolster its own sovereignty and security.
- 2. Improved Diplomatic Relations: Resolving this issue diplomatically can improve Iraq's relations with neighboring countries, reducing tensions and the risk of conflict.
- 3. Economic Stability: Improved diplomatic relations can positively impact Iraq's economy by normalizing trade relations with Turkey and Iran, potentially benefiting the Iraqi people.
- 4. Domestic Focus: Resolving this long-standing issue would allow the Iraqi government to focus on domestic challenges and governance, rather than being embroiled in regional conflicts.

This approach could involve sharing intelligence to prevent cross-border attacks and reaching understandings about military operations. However, such cooperation has been rare in practice.

- 2. Strengthening Control of Iraqi Borders: The suggestion to send Iraqi army and Peshmerga forces to secure and control border areas might mitigate Turkish and Iranian incursions. This approach, though, may not address the root issue of Kurdish opposition groups within Iraq.
- 3. Escalating Government Actions: Some analysts and members of the Iraqi parliament propose cutting economic and political ties with Turkey, deploying troops at the borders, or even going to war. However, these actions could exacerbate the situation and lead to unintended consequences, including further instability in the region.
- 4. Seeking International Assistance: Iraq could seek international solidarity through organizations like the Inter-Parliamentary Union (IPU) or request the intervention of the United Nations and the UN Security Council to help mediate a solution. However, these international efforts might come into play after addressing the core issue of Kurdish opposition group presence.

In conclusion, while there is no easy solution to the issue of Kurdish opposition groups on Iraqi soil, diplomatic efforts, cooperation with neighboring countries, and potentially international mediation offer more realistic alternatives compared to military escalation or drastic measures that could exacerbate tensions. Ultimately, addressing the root causes of the problem and finding common ground through negotiations may provide the most sustainable path toward resolution.

The optimal alternative to address the issue of Kurdish opposition groups from Turkey and Iran operating in Iraq involves a diplomatic approach rather than escalating tensions with neighboring countries. This alternative can be outlined as follows:

1. Dialogue with Kurdish Opposition Groups: Initiate negotiations with Kurdish opposition groups, such as the Kurdistan Workers' Party (PKK) and others, to find a peaceful solution. This should be done in partnership with both the central government of Iraq and the Kurdistan Regional Government (KRG) since most of these groups have their bases in the Kurdistan region.

It justifies its military operations as self-defense measures to prevent the PKK from using Iraqi territory as a base for attacks against Turkey.

- 2. The Iranian Government: Iran perceives the presence of the Kurdistan Free Life Party (PJAK) in the Iraqi-Iranian border regions as a threat to its security. Additionally, Iran is concerned about the support some Kurdish opposition groups in Iraq's Kurdistan Region provide to Iranian Kurdish dissidents.
- 3. Kurdish Opposition Parties to Turkey and Iran: These parties seek an independent Kurdish state within their respective countries and engage in armed opposition to achieve their goals.

The statements of former Iraqi Defense Minister Jumaa Anad indicate that the issue isn't the mere presence of these opposition parties in Iraqi territory, but rather their military activities and attacks against neighboring countries. Iraq has tried to navigate a delicate balance between its internal political dynamics and its relationships with neighboring states.

Figure No. (3): Statistics for five years (2018-2022)

Policy alternatives:

1. Collaborative Approach with Turkey: Former Defense Minister Jumaa Anad emphasized the importance of cooperation and coordination with the Turkish government.

Other effects include the expansion of P.K.K. along the Iraqi-Turkish-Iranian borders (700 km), the possession of Turkey's five main bases in northern Iraq, which are home to more than (4,000) Turkish fighters, in addition to its control of (100) points close to the regions of (Zakho, Amadiyah, and Dohuk), and the incursion of Turkish forces deep into land (45 km) and a length of (100) km. The Turkish strikes also reached the village of Penjwin, which is (300) km from the Turkish border.

The consequences of these violations have been severe, with civilian casualties, injuries, material losses, damage to properties and infrastructure, displacement of residents from affected areas, and increased fear among the local population.

Notably, Turkey maintains several military bases in northern Iraq with thousands of Turkish troops deployed there. Turkey has also advanced into Iraqi territory by up to 45 kilometers, and there are ongoing military operations along the Turkish-Iraqi and Turkish-Iranian borders.

The Iraqi central government's responses to these violations have primarily been diplomatic in nature, including condemnation, summoning the ambassadors of the offending countries, delivering protest notes, and raising official complaints with the United Nations and the UN Security Council. The Iraqi Parliament passed resolutions rejecting the presence of Turkish forces on Iraqi soil.

Despite these efforts, the violations have continued, and the Iraqi government has struggled to assert its sovereignty and protect its borders effectively. The issue remains a significant challenge, and more proactive measures or international intervention may be required to address the situation effectively.

In light of the analysis provided regarding the security violations affecting Iraq's sovereignty and the consequences they entail, as well as the observation that previous solutions implemented by successive Iraqi governments have been ineffective, it is essential to consider alternative policy options that are both feasible and practical. To do so, we need to understand the motivations and reasons behind the actions of various stakeholders:

1. The Turkish Government: The Turkish government views the Kurdistan Workers' Party (PKK) as a terrorist organization that poses a threat to its national security.

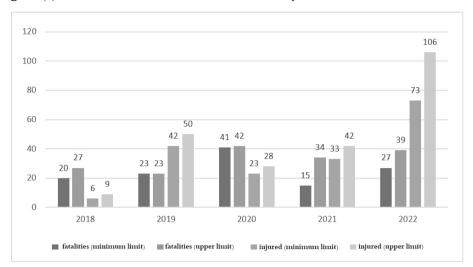


Figure (3): The number of civilians killed and injured as a result of the Turkish

Source: prepared by the researcher

As for Iran; Its bombing of civilians did not significantly extend until the ninth month of the year (2022), when this month witnessed the outbreak of popular demonstrations and protests in Iran, and due to the lack of international repercussions for the Turkish violations, especially after the emergency session of the Security Council on (7/27/2022), It prompted the Iranian government to launch several bombing operations on border targets in which Iranian Kurdish opponents are stationed. On the other hand, it continued bombing Iranian Kurdish opposition parties inside the Kurdistan Region. As a result of these operations, (22) civilians were killed and (68) injured in 2022.

September 28, 2022 recorded the highest number of civilian casualties and injuries that occurred as a result of the Iranian bombing of areas in the Kurdistan Region, which claimed the lives of (18) people and injured (58) others. It represented the highest number of civilian casualties and injuries conducted by the Turkish bombing on 7/20/2022, resulting in the death of (10) citizens, and the injury of (31-45) others.

It should be noted that the bombing operations increase in some months of the year, as their occurrence becomes almost daily, and there are operations that continue for days. While the Iranian bombardment continued for (12) days, from 9/24/2022 to 10/5/2022.

Iranian Violations (2018-2022):

- Iranian violations started increasing in 2018, targeting Iranian Kurdish opposition groups in Iraqi territory.
- The number of Iranian airstrikes remained relatively low compared to Turkish violations but has been on the rise.
- In September 2022, Iran conducted a series of airstrikes, resulting in civilian casualties.

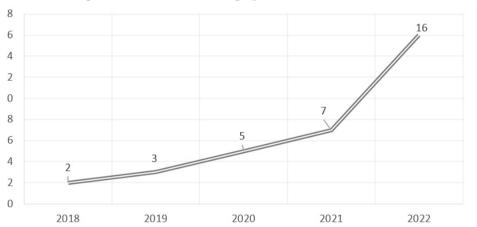


Figure (2): Iranian bombing operations between 2018-2022

Source: prepared by the researcher.

We see an upsurge in bombs by Turkey and Iran in graphs 1 and 2. Despite the efforts of the government and the submission of (296) protest memoranda against the Turkish intervention since 2018, as well as the documentation of violations with (8) letters addressed to the President of the Security Council and the Secretary-General of the United Nations by the Permanent Representative of the Republic of Iraq. On July 27, 2022, the Security Council held a special and emergency session in response to the Turkish attack. This did not stop or prevent Turkish violations, which persisted despite the Security Council's condemnation, as more than (21) Turkish bombing operations were noted between the session's start date and mid-December.

One of the most prominent repercussions of these operations is the occurrence of civilian casualties, material losses, damage to property and infrastructure, as well as spreading fear among the residents of those areas, and the migration of Iraqis in more than (450) villages as a result.

Iran perceived the presence and expansion of these groups as a threat, alleging U.S. and Israeli support for these organizations to destabilize Iran internally. This perception has influenced Iran's military operations against the bases of these Kurdish opposition parties in Iraq.

In summary, the security violations by Turkey and Iran in Iraq are deeply rooted in the Kurdish issue, with both countries taking measures to counter perceived threats from Kurdish militant groups based in Iraq. These dynamics have contributed to ongoing tensions and military actions in the region.

The provided data and analysis highlight the continuous violations and incursions into Iraqi territory by both Turkey and Iran. These violations include airstrikes, drone attacks, artillery shelling, and ground military operations.

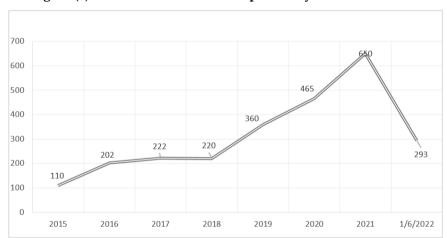


Figure (1): Turkish violations of Iraqi territory between 2015-2022

Turkish Violations (2015-2022):

- Turkish violations have been ongoing and intensified, with a significant increase since mid-2019.
- Turkey has conducted a series of military operations, such as Operation Claw (1,2,3), Operation Claw-Eagle and Tiger, Operation Claw-Eagle 2, Operation Claw-Lightning, and Operation Claw-Lock, aimed at controlling a specific zone within Iraqi territory to prevent PKK attacks on Turkish soil.
- Iraqi Foreign Minister Fuad Hussein reported over 22,743 Turkish violations of Iraqi sovereignty since 2018, as of his statement to the UN Security Council in July 2022.

Background:

The security violations involving Turkey and Iran in Iraq have their roots in the Kurdish issue. In 1920, an agreement known as the Sevres Treaty was imposed on Turkey, which included provisions for granting autonomy to Turkish Kurds. However, this treaty was replaced by the Treaty of Lausanne in 1923, which nullified all the Kurdish-related provisions of the Sevres Treaty. Turkey's policy has been characterized by a refusal to grant self-autonomy to its Kurdish population, a crackdown on Kurdish aspirations for independence, and the prevention of Kurdish groups from establishing ties with their counterparts in other countries.

The declaration of Kurdish self-rule in Iraq in 1970 led to the activation of Kurdish nationalist movements in Turkey.

These movements demanded similar rights for Turkish Kurds. In response, the Kurdistan Workers' Party (PKK) was founded in 1978, which Turkey has regarded as a significant threat. Tensions have persisted between Kurds and the Turkish military. In 1984, the PKK initiated armed conflict against the Turkish military in the southeastern region of Turkey. The Turkish military's advance into Iraq resulted in its presence in the Hakurk Mountains and eventually the Qandil Mountains.

Turkey exploited the Iraq-Iran war in 1984 to establish a security agreement with Iraq that allowed both countries to conduct operations against Kurdish militants within 5 kilometers of each other's borders. This agreement was limited to one year.

Over the years, the PKK continued to expand its presence in the border regions with Turkey, becoming a base for cross-border attacks into Turkey and a refuge from Turkish counterattacks. Since 1991, Turkey has increasingly pursued a security and military approach to the Kurdish issue, conducting operations both within its borders and in northern Iraq against PKK militants.

Iran's security violations in Iraq are also related to the Kurdish issue, particularly the Iranian Kurdish opposition. This opposition predates the 1979 Iranian Revolution and led to the movement of many Kurdish opposition figures abroad, with a significant presence in Iraq. The main Kurdish opposition parties in Iran were the Democratic Party of Iranian Kurdistan (PDKI) and the Komala Party of Iranian Kurdistan.

These opposition groups, while in Iraq, established several leftist revolutionary parties, including the Kurdistan Free Life Party (PJAK), an armed movement seen as an extension of the PKK, founded in 2004. Their overarching goal was to establish self-governance for Iranian Kurdistan. The UN High Commissioner for Refugees estimated the number of Iranian Kurds in Iraq to be around 16,000 by 2003.

Introduction:

The issue of sovereignty is a fundamental element in international politics, signifying a state's authority over its territory, citizens, and economic resources, free from external pressures or authorities unless agreed upon by the state. Sovereignty encompasses the right to independence, and no state has the right to be present in the territory of another state without its consent.

The importance of sovereignty lies in its impact on a state's internal stability and various political, economic, and security aspects, particularly in relation to neighboring countries.

This paper seeks to explore policy alternatives concerning the ongoing violations of Iraq's sovereignty and security by Turkey and Iran. The study will focus on security violations by these two states in Iraqi territory post-2018, a period marked by relative internal stability in Iraq following the defeat of the terrorist organization ISIS. The analysis will begin with an examination of the root causes and drivers of the issue, followed by an exploration of the dimensions and effects of this problem on the Iraqi state. It will also assess the actions taken by the Iraqi federal government regarding this matter and the outcomes of these actions. Subsequently, policy alternatives will be presented, discussed, and the most viable alternative will be selected. The paper will conclude with recommendations to address this issue effectively.

<u>Security Violations of Iraq's Sovereignty: Domestic Challenges</u> <u>and Regional Power Dynamics</u>

Hussein Ali

Executive Summary:

The issue of the presence of opposition Kurdish parties in Iraqi territory is a sensitive matter in Iraq's relations with its neighbors, Turkey and Iran. Turkish and Iranian violations in Iraqi territory have aimed to eliminate Kurdish opposition parties, which they consider as terrorist groups, under the pretext of protecting national security and self-defense.

One of the major factors exacerbating this issue has been Iraq's internal turmoil, including the Gulf Wars, the Kurdish issue, the transition from a dictatorship to a parliamentary system, problems in government formation, sectarianism, and the war against ISIS. Iraq has struggled with internal stability until recent years, diverting the government's attention toward domestic issues and political problems, and neglecting the issue of border violations by Turkey and Iran.

The Iraqi government has consistently condemned these violations in statements and declarations, pledging to respond diplomatically. However, it has not been successful in addressing this ongoing issue.

As a result of these military operations, more than 450 villages have been displaced, civilians have been killed and injured, and there have been significant material losses and infrastructure destruction. On the other hand, Turkey has increased its military incursions into Iraqi territory, established military bases, and conducted operations.

This paper proposes policy alternatives that involve the Iraqi government taking concrete steps to end the unofficial presence of armed groups on its soil and adopting a principle of reciprocity in responding to external attacks. It emphasizes the need to move beyond statements and diplomatic measures and consider economic sanctions in case of repeated violations. These alternatives aim to put an end to the recurring attacks on Iraqi territory by neighboring countries.

List of References:

- 1. Hanan Abdul Khader Hashem and Maha Alawi, Ways to Confront Poverty and its Impact on Promoting Sustainable Development in Iraq, Al-Ghree Scientific and Administrative Sciences Journal, Kufa University, Issue 25, 2016.
- 2. Khudair Abbas Ahmed Al-Nadawi, Poverty in Iraq: Shift from an Economic Phenomenon to a Social and Political Quagmire, Jazeera Center for Studies Analytical Papers, 2020.
- 3. Strategy for Combating Violent Extremism Leading to Terrorism (Towards a Secure Iraqi Society that Rejects Extremism, Hatred, Believes in Peace, and Coexistence), National Security Council, Baghdad, 2019.
- 4. Muhammad Ali, Saudi paper cites articles on causes of terrorism, BBC Worldwide Monitoring Headlined Terrorism and Setting the Scores, carried by Saudi newspaper Al-Watan website on 22 May 2007.
- 5. Ali Abdul Hadi Salem and Ahmed Hameed Hamadi, Analysis of Poverty Alleviation Policies in Iraq and the Proposed National Strategy, University of Anbar Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 7, Issue 13, 2015.
- 6. Child Poverty in Iraq: Trends in Child Poverty and Recommendations on the National Poverty Reduction Strategy 2017-2021, Ministry of Planning, Baghdad, 2017.
- 7. Muayyad Al-Tarfi, Poverty Rates in Iraq on the Rise, and the Government Tries to Control Them, Published on December 13, 2020, via the following link: https://www.independentarabia.com/node/181001/
- 8. Qasim Alwan Said and Sahad Adel Ahmed, Administrative and Financial Corruption: Concept - Causes - Effects - Methods of Combating, Journal of Historical and Civilizational Studies (A refereed scientific journal), Volume 6, Issue 18, 2014.

Policy Alternative:

What the poor and the society need is not just humanitarian aid or assistance, but it is about developing institutions capable of providing services, as well as enhancing capabilities and promoting local production patterns. Each segment should work towards fulfilling its needs through local production or exchanging products with other segments.

All projects in Iraq, whether private, mixed, or cooperative, are subject to the provisions of the Retirement and Social Security Law No. 39 of 1971, the Labor Law No. 71 of 1987, and the regulations and instructions issued under them. One of the instructions related to the inclusion of projects under the provisions of the law is for the worker to pay a monthly percentage of 5% of the total wage, and the employer pays a percentage of 12% of the wage. This makes the total paid to the retirement and social security fund 17%. If the state adopts the project and pays the employer's wages for a maximum of 5 years (for the poor only), this will lead to employing a large percentage of youth above the poverty line through practical mechanisms instead of the financial allocations determined by the Ministry of Labor. The ministry estimated that the number of those covered by social care reached two million and eight hundred thousand families, and that the salary scale for those covered by social care, according to the recent Cabinet decision, starts from 125,000 Iraqi dinars and ends at 325,000 Iraqi dinars, depending on the number of family members specified in the decision.

Feasibility of the Alternative:

- 1. Reducing poverty rates, as many of the poor will become productive labor with a wage sufficient to meet their various life requirements.
- 2. Reducing unemployment rates, as different sectors will absorb new labor, especially from the poor who usually do not possess academic qualifications.
- 3. Achieving fairness in distribution, as the poor will receive their share of the state's income by paying their retirement dues for 5 years.
- 4. Reducing the burden on the social protection network, as a significant portion of the poor will transition from being dependent on the state to contributing to the economy.
- 5. Enhancing development opportunities, as it will create a strong economic growth and markets capable of creating job opportunities and enabling the most impoverished segments to benefit from these opportunities.
- 6. Reducing political bidding, as the alternative will divert the issue of poverty from political bidding used for electoral purposes or party interests, thereby preventing the exclusion of some segments that do not have access to political parties.

Extremism Threat

Despite security achievements, they are not sufficient. It is necessary to focus on other factors that serve as primary motivations for joining extremist organizations. Poverty, unemployment, and social marginalization are at the forefront of these factors, as rising poverty rates are significant drivers of violent extremism.

Economic Dependency

There are no real productive sectors other than the oil sector.

Measures required

Security and Development

There is a strong correlation between population density and a country's security. The problem of poverty significantly impacts a state's internal security. Poverty is one of the main factors leading to internal unrest and instability. The high unemployment rate, estimated at around 16.5% in 2022, is related to poverty. However, it does not directly cause poverty, as individuals may work but not earn enough to escape poverty.

Anti-Corruption Efforts

Corruption and its impact on the collapse of state institutions push towards an unsustainable economic cycle. In addition to infrastructure collapse and the deterioration of public and private services for the poor, this results from several reasons associated with the nature of corruption, which erodes a portion of the capital allocated for investment.

Services

The reform of social services, including infrastructure, education, and health, has not achieved its goal of reducing poverty in the country

- 2. Administrative and Financial Corruption: The lack of fair wealth distribution, low salaries, and wages in the face of rising prices, increased poverty, high unemployment rates, limited employment opportunities, and poor planning in resource utilization all encourage the spread of corruption. Iraq is classified as one of the most corrupt countries globally, ranking 157 out of 180 countries in Transparency International's 2021 Corruption Perceptions Index. Weak law enforcement jeopardizes the rights of everyone, especially the poor, particularly those important rights related to property.
- 3. Rise of Drug Trade and Consumption: Drug trafficking and consumption are more prevalent in impoverished and deprived areas than in areas with higher living standards. These environments become conducive to drug trade and consumption due to various social and economic factors. Although there are no official statistics on the number of drug users in the country, drug abuse is spreading in these communities and among both genders.

Current State of Poverty in Iraq

Opportunities

Financial Abundance (Oil)

Iraq has an opportunity to implement structural reforms through the financial surplus generated from oil. Iraq's oil revenues in 2022 exceeded \$115 billion, with a daily production of 4.6 million barrels, of which about 3.3 million barrels are exported. These revenues are the highest since 2020.

Demographic Purge

Iraq is currently experiencing a demographic dividend, with a larger population of working-age individuals compared to children, elderly, and dependents. This demographic dividend presents a real opportunity to mobilize the entire society for the development of local industries and businesses.

Threats

Alternative Energy

The world is shifting towards alternative energy sources, resulting in a decrease in oil prices. This poses future risks to the Iraqi economy, which heavily relies on oil.

Causes of Poverty in Iraq

The phenomenon of poverty in Iraq can be attributed to multiple reasons, with the most significant ones being:

- 1. Wars and Sanctions: The extensive destruction and devastation suffered by the Iraqi economy's infrastructure over the past four decades, starting with the Iraq-Iran war (1980-1988), through the Gulf War in 1991, followed by successive economic sanctions, U.S invasion of Iraq, and ending with the invasion of ISIS in 2014 and subsequent liberation operations. These factors have led to a decline in development indicators into war expenses and the displacement of millions of Iraqis due to forced migrations, affecting all layers of Iraqi society. This has resulted in the emergence of an economic crisis and a deepening of poverty beyond the poverty line, impacting the implementation of poverty reduction strategies.
- 2. Corruption: Despite economic reforms since 2003 that led to a rapid resurgence of the middle class, this significant achievement did not contribute significantly to stability for two main reasons: first, corruption and the accompanying massive media campaign for political reasons created a sense of injustice and poor distribution of wealth; second, the stagnation in economic development and heavy reliance on oil resources.
- 3. Financial Factors: Security crises, particularly the war on Daesh, and the health crisis following the global spread of the coronavirus led to a significant drop in global oil prices. This directly impacted budget revenues. These crises also required substantial financial focus to mitigate their multiple effects on the Iraqi population. As a result, the implementation of poverty reduction strategies and improving the living standards of citizens were not among the top priorities of successive governments.

Implications and Effects of Poverty

Poverty has various implications and effects at both the individual and societal levels, including:

1. Extremism and Terrorism: Poverty is one of the major drivers of extremism and terrorism. Feelings of injustice can turn impoverished communities into ticking time bombs, ready to explode at any moment. Terrorist groups exploit the conditions of the poor and their inability to meet the basic needs of their families. Thus, impoverished environments are fertile grounds for recruitment by extremist groups. These effects are exacerbated when accompanied by other negative social aspects, such as social injustice, widespread corruption, and inadequate social services.

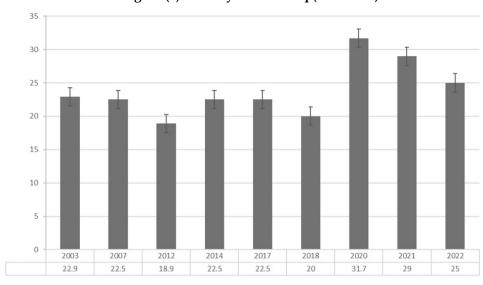


Figure (1): Poverty Rate in Iraq (2003-2022)

Source: Ministry of Planning, Central Agency for Statistics and Information Technology

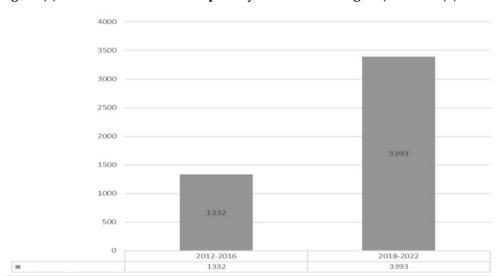


Figure (2): Financial allocation for poverty reduction strategies (2012-2016) (2018-2022)

Source: Ministry of Planning, Central Agency for Statistics and Information Technology, Data on Poverty Reduction Strategy

Background:

Poverty rates in Iraq have been on the rise, especially in recent years. Despite various policy programs aimed at addressing poverty, they have not tackled its root causes but rather addressed the resulting consequences. In the context of this issue and its various dimensions, this paper seeks to answer the following questions:

- 1. What are the causes of poverty in Iraq?
- 2. What are the key indicators of poverty in Iraq between 2017 and 2022?
- 3. To what extent have strategies played a role in reducing the poverty rate?
- 4. What are the challenges facing the implementation of poverty reduction strategies?

The Iraqi Ministry of Planning/Central Statistical Organization launched the first Poverty Reduction Strategy for the period 2010-2014. The strategy achieved some positive results, with cumulative GDP growth reaching 64%, and the average per capita growth rate at 7.6% annually. This growth led to a reduction in poverty rates, with the poverty level decreasing from 22.9% in 2007 to 18.8% in 2012.

However, despite the economic growth witnessed in Iraq from 2007 to 2012, the terrorist organization ISIS's occupation of large areas of the country had significant repercussions, contributing to increased poverty rates. This prompted the government to work on another strategy covering the years 2018-2033. According to government estimates of poverty levels, poverty rates in Iraq have increased since 2014. Per capita GDP decreased by 28.5% from \$6,500 in 2012 to \$4,630 in 2015.

The Iraqi government estimated that poverty within internally displaced households increased to 38% in 2014. Meanwhile, the poverty rate in conflict-affected provinces in Iraq, such as Anbar and Ninawa, reached 41% in 2014. This had a negative impact on families and made them more susceptible to falling into the trap of poverty and resorting to negative coping mechanisms.

Introduction:

Poverty is a global phenomenon recognized and experienced by all nations. There is hardly any country that is exempt from it.

It gnaws at the core of societies, contributing to the creation of numerous societal problems since it represents a state of not being able to achieve a certain level of material living standards, which are considered the minimum reasonable and acceptable in a given society within a certain time frame. It is a state of deprivation in many basic needs of life, such as food, health, shelter, and education.

Poverty is a complex, multifaceted, and intertwined global problem due to the multiplicity of factors and variables associated with it. These factors are influenced by the interaction of economic, social, and political factors within society. Poverty is more than just a lack of income, resources, or a sustainable source of livelihood. It encompasses dimensions such as hunger, malnutrition, limited access to education and basic services, social discrimination, social exclusion, and the absence of opportunities for participation in decision-making processes.

Encouraging the Productivity of the Impoverished Class Instead of Poverty Alleviation

Duaa Hussein

Executive Summary:

Poverty is a social and economic phenomenon that afflicts nations and societies, and it represents a complex problem with serious political, economic, and social dimensions. Poverty is one of the most significant obstacles to development due to its impact on human security within society. Therefore, eradicating poverty is a high-priority requirement for sustainable development. However, advanced countries with large economies have managed to reduce poverty rates, raise the poverty line, and mitigate its effects on vulnerable groups.

political and security instability, wars, economic imbalances, financial corruption, and administrative mismanagement have contributed to the widespread prevalence of poverty in Iraq. This has resulted in a cumulative nature of poverty, despite the numerous policy programs aimed at addressing it. In 2022, the poverty rate reached 25%, and it continues to increase. The significant population growth, limited resources, and lack of effective resource management further exacerbate this issue.

This paper proposes policy alternatives that involve adopting a new vision to reduce poverty rates. It suggests that the government should subsidize the social security contributions paid by employers to their employees for a period of 5 years. This measure aims to encourage employers to hire the impoverished and lift them to higher living standards while enabling them to acquire new skills that will help them integrate into the labor market in the future. This alternative policy would be implemented through an electronic system, providing better job opportunities for youth with higher returns and lower costs. This paper will discuss the policy alternatives and assess the feasibility of implementing this alternative on a national level.

List of References:

- 1. Master's thesis by researcher Dr. Abdul Hussein Mahmoud Tariq, a study in criminal sociology (2018-2019) on school dropout rates.
- 2. United Nations, Human Rights, Office of the High Commissioner.
- 3. Iraqi Ministry of Education, Dr. Adel Najih Al-Basay, Scientific Deputy.
- 4. Analysis by Zainab Hawarmi, Center for Middle Eastern Studies (ORSAM), October 2020.
- 5. Iraqi Ministry of Planning, Education and Training Statistics (2018-2019).
- 6. Iraq Central Statistical Organization (CSO) Education Section Statistics (2018-2019), pp. 6-32.
- 7. UNICEF Iraq 2017.
- 8. World Bank, IDA IBRD.
- 9. www.unicef.org.
- 10. www.unesco.org.
- 11. Almada paper, Government report reveals an increase in the number of students dropping out of school, January 20, 2019.
- 12. Bayan Center for Studies and Planning, School Dropout in Iraq: A Comparative Legal Perspective, Legal Researcher Hussein Kazem Ghazi.
- 13. Iraqi Official Gazette, Issue No. 2552 on 10/11/1976.
- 14. Compulsory Education Law No. 118 of 1976.
- 15. Penal Code Law No. 111 of 1969.

This amendment provides greater opportunities for the integration of new young talents into education, drawing up a modern and advanced educational policy to attract students to schools and introducing electronic means to accelerate the completion of educational curricula in an entertaining manner for students, thus establishing smooth communication between generations and reducing the gap between teachers and students.

Moreover, this fund can be used to provide allowances or grants to students, motivating them to continue their education. It can also cover some logistical aspects of the educational process, such as purchasing uniforms and school supplies.

Feasibility of the Alternative:

The alternative proposed in this paper is easy to implement and has significant benefits for individuals and society. This alternative can reduce illiteracy rates among students and contribute to an educated society. Additionally, it expands thinking about financing education projects beyond the general state budget, which has been continuously in deficit.

The implementation of this alternative also reduces the pressure on the general budget regarding the funding of teacher salaries, as some of the consultancy salaries can be funded from this fund. It also helps eliminate child labor, which is prevalent among children who drop out of school, exposing them to various issues such as drug trafficking and human trafficking.

Conclusion:

It is evident that the state of education in Iraq has deteriorated significantly, with a widespread and increasing phenomenon of student dropout across the country. The highest dropout rate is recorded in the capital, Baghdad. These figures serve as a warning bell about the state of education in the country, as the rising dropout rate contradicts compulsory education, burdening the education budget.

The deterioration of the education sector in Iraq continues to exacerbate the likelihood of dropout due to government neglect of the sector and poor treatment of students, particularly in Baghdad and the central and southern regions.

Recommendations:

- 1. Establish an educational fund under the name "Student Fund for Educational Support."
- 2. Intensify efforts to construct and reconstruct many schools in rural and affected areas, as well as build new schools to accommodate the increasing number of students.
- 3. Collaborate between educational and security authorities to enforce the legal provisions related to compulsory education.

| | ` ' | \ / | | O | | | |
|------------------|-----------|----------------|-------|---------|--------------|---------------|-----|
| Returned refugee | Displaced | Host community | Males | Females | Total Number | Department | No. |
| 314 | 27 | 0 | 193 | 148 | 341 | Ramadi | 1 |
| 360 | 1 | 0 | 215 | 146 | 361 | Fallujah | 2 |
| 187 | 4 | 163 | 213 | 141 | 354 | Qaim | 3 |
| 310 | 23 | 3 | 230 | 106 | 336 | Rutbah | 4 |
| 204 | 82 | 0 | 167 | 119 | 286 | Tikrit | 5 |
| 365 | О | 0 | 234 | 131 | 365 | Baiji | 6 |
| 312 | 12 | 64 | 294 | 94 | 388 | Shirqat | 7 |
| 1 | 333 | 101 | 301 | 134 | 435 | Kirkuk center | 8 |
| 417 | 0 | 19 | 297 | 139 | 436 | Hawijah | 9 |
| 0 | 83 | 121 | 128 | 76 | 204 | Dibis | 10 |
| 135 | 9 | 65 | 192 | 17 | 209 | Tel Keppe | 11 |
| 198 | 11 | 87 | 254 | 42 | 296 | Tal Afar | 12 |
| 192 | 17 | 1 | 168 | 42 | 210 | Hatra | 13 |
| 236 | 6 | 38 | 221 | 59 | 280 | Ba'aj | 14 |
| 3231 | 608 | 662 | 3107 | 1394 | 4501 | Total number | 15 |

Table (1): Numbers of Returning Students to School Seats

Policy Alternatives: Education Investment Fund

Establishment of an educational investment fund by the Ministry of Education, called the "Student Fund." This fund supports age groups from (6 to 18 years) and is subject to special administrative controls and standards that align with family income, in collaboration with the Ministry of Finance and the Iraqi Ministry of Planning. The fund's revenue is derived from:

- One US dollar from each barrel of oil.
- 5 US dollars for each visit visa to Iraq.
- 20 US dollars monthly from any foreign visitor to Iraq.
- 50 US dollars monthly from salaries of special grades and above.

After the first amendment in 2019 to Retirement Law No. 9 of 2014, which set the retirement age at 60 years instead of 63 years, extendable for three years, it is possible to reconsider amending a special category for the retirement age. Specifically, the teaching cadre for primary education can be included, setting the retirement age at 50 years, not extendable, with an increase in their retirement salary from the above-mentioned fund. Alternatively, they can continue to receive their salaries and receive their retirement pay after reaching the age of 60, to avoid financial harm, or they can be exempted from teaching and transferred to administrative, consultative, or educational counseling work until reaching retirement age.

This would leverage their rich administrative and technical experiences. All of this would be done according to regulations that benefit both retirees and educational institutions.

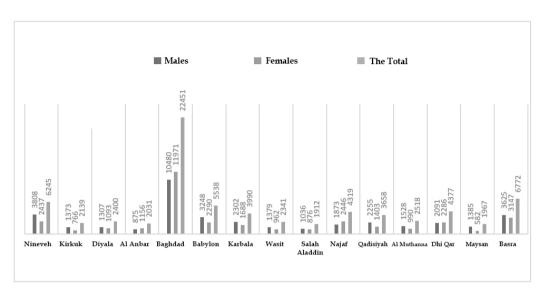


Figure (2): Number of Dropout Students in Government Schools by Governorate and Gender for the Academic Year 2018-2019

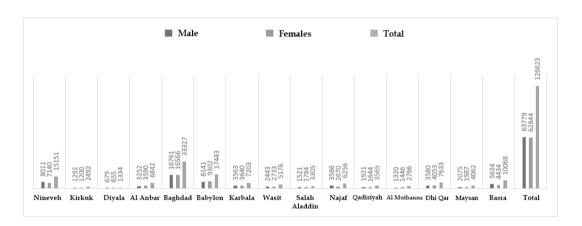
Ministry of Education Initiatives

- 1. Introduction of the Accelerated Learning System in collaboration with international organizations, targeting students who dropped out in the early stages of primary education. This system combines two school years into one.
- 2. Implementation of the "Education Pass" program in collaboration with the Mercy Corps organization, spanning three academic years (2020-2023). The program targets:
 - Youth aged 10 to 20, with a focus on a minimum of 50% females.
- Youth from displaced, returning, hosting, and conflict-affected communities, with a minimum of 50% of the displaced and returning, and 50% from hosting and conflict-affected communities. A total of 4,501 children were reintegrated into the education system through the Ministry of Education and "Your Right to Education" centers, utilizing field counseling and negotiation counseling teams, as detailed below regarding the numbers of those reintegrated into school seats.

Primary School Dropout Statistics for 2018-2019:

As illustrated in Figure 1, the number of primary school dropouts in government schools reached 126,624 for the year 2018-2019, compared to 30,157 for the year 2017-2018. The highest dropout rate was in Baghdad Governorate, at 26%, with male students making up approximately 50% of the total, while female students accounted for the remaining 50%. When comparing the 2018-2019 statistics to those of 2017-2018, the dropout rate for female students increased to 57%, while for male students, it decreased to 43% in primary education.

Figure (1): Number of Dropout Students in Government Schools by Governorate and Gender for the Academic Year 2018-2019



As shown in Figure (2), the number of students who dropped out of secondary education in government schools was (72,658) for the year 2018-2019, while it was (68,594) for the year 2017-2018, indicating an increase in numbers by (6%). The highest percentage of dropout students is in Baghdad Governorate, accounting for (30.9%). The percentage of female students is (47%), while males accounted for (53%) for the year 2018-2019. Comparatively, in the 2017-2018 statistics, the percentage of females was (47%) and males (53%). The proportions reveal a decrease in the percentage of female dropouts and an increase in the percentage of male dropouts from secondary education.

Background:

The causes of school dropout are multifaceted and include:

- 1. Poverty: Financial struggles within families deter children from attending school. Approximately 35% of Iraq's population, excluding the Kurdistan Region, lives below the poverty line. Economic difficulties contribute significantly to the dropout phenomenon, as low wages and financial allocations for teachers impose burdens that affect their ability to engage effectively with students.
- 2. Education Regulations and Laws: Some regulations, such as exams, age limits, and certain public education requirements, along with inadequate enforcement of mandatory education laws, put pressure on parents. Strict enforcement of these laws could deter parents from pulling their children out of school.

Effects of School Dropout:

The phenomenon of school dropout has a clear impact on increasing illiteracy rates, especially when it occurs during primary education. According to statistics from the World Bank, UNICEF, and UNESCO, primary school dropout rates can reach up to 40%. Widespread illiteracy fosters ignorance and backwardness and is a fertile ground for extremist and deviant ideas within society. Furthermore, the decline in educational indicators in Iraq on a global scale is directly linked to poor learning outcomes.

The years of conflict have weakened the Iraqi government's ability to provide quality educational services to the community. Violence, damage to infrastructure, displacement of children and families, and increased poverty, particularly in densely populated areas, have all hindered the provision of educational services. In recent years, the national budget for Iraq allocated less than 6% to the education sector, placing Iraq at the bottom of the list for Middle Eastern countries.

Introduction:

Iraq's educational system, once among the best in the region, now lags behind due to decades of conflict and a lack of investment. Consequently, many children, particularly in conflict-affected provinces like Salah al-Din and Diyala, are out of school.

Nearly half of the internally displaced children of school age, approximately 355,000 children, are not in school, especially girls who face low representation in primary and secondary schools due to social, tribal, and security norms.

Children out of school are more vulnerable to exploitation and mistreatment, including child labor, recruitment by armed groups, and early marriage. These conflicts create psychological trauma and separation from loved ones and educational staff during displacement, with long-term implications for teaching and learning processes. Furthermore, Iraq's infrastructure has suffered extensive damage, with one in every two schools affected by various factors, requiring rehabilitation. Additionally, some schools operate on a double-shift basis to accommodate more students, resulting in pressures on the time allocated for children's education, leading to psychological pressure that drives students to drop out.

School Dropout: Bridging the Gap Between Policy and Education

Jamana Naji

Executive Summary:

Education is the cornerstone of individual development and a fundamental building block for families, which, in turn, shape our communities. An advanced educational system not only motivates children but also encourages parents to enroll their children in the learning process.

Iraq is one of the fastest-growing populations globally, with an annual population increase of 7.2%, according to the Ministry of Planning. This demographic growth puts significant pressure on the educational system. In recent years, more than a million students have entered primary education annually. This surge has led to numerous challenges, including schools' inability to accommodate such numbers. Consequently, students become susceptible to dropping out of school, compounded by child labor, which further discourages them from attending classes. Official data shows that over 3 million children are out of school, necessitating immediate solutions to address this problem.

Due to prolonged conflicts and wars, many families were displaced, and the education process in three provinces came to a halt for two years. This disruption led to a significant dropout rate from the educational system. Consequently, there is a need to address the increasing numbers that must be integrated into the education system.

This paper proposes a policy alternative: the establishment of an Education Fund that contributes to financing educational reforms on three levels - infrastructure, human resources, and curricula. The fund would be sourced from various channels to ensure sustainability, reduce reliance on budget allocations, and inadequate funding for the education system.

Sources:

- 1. First Voluntary Report on Sustainable Development Goals for Nineveh Governorate 2020, Ministry of Planning Regional and Local Development Department Nineveh Planning Directorate.
- 2. Statistical Yearbook 2020-2021, Central Statistical Organization, Ministry of Planning.
- 3. Ministry of Planning Central Statistical Organization, Population Indicators, available on the organization's website: https://cosit.gov.iq/ar/?option=com-content&view=article&layout=e
- 4. Population Estimates for Iraq 2020, Ministry of Planning Central Statistical Organization, Directorate of Population and Labor Statistics, November 2020.
- 5. Ministry of Planning Central Statistical Organization, Population Estimates for Iraq for the period (2015-2030).
- 6. Spatial Development Plan for Nineveh Governorate 2010-2020, Part One, Ministry of Planning/Regional and Local Development Department/Nineveh Planning Directorate.
- 7. National Development Plan 2018-2022, Republic of Iraq, Ministry of Planning

It is essential to provide a series of solutions and proposals to create a government program that manages the crisis and adopts long-term sustainable solutions, laying the proper foundations for locational and population justice from a proactive perspective. Furthermore, it is necessary to make council members and district and sub-district managers elected rather than appointed to ensure the selection of qualified individuals and prevent political parties from nominating them for these positions.

Conclusion: In analyzing the reasons for attraction and repulsion of population environments in Nineveh, it becomes clear that the main reason for urban attraction is the availability of service-oriented elements and livelihood opportunities that are lacking in rural areas, which have become repellent due to the sustained government neglect. Here, we refer to the western regions of Nineveh, which were visited on-site, and their reality was examined, revealing a lack of basic living conditions. Some areas of Ba'aj lack potable water and paved roads, among other aspects that burden the citizens and drive them to migrate to urban centers and settle there.

Therefore, creating a reverse migration from urban to rural areas requires the provision of services in districts to make them population-attracting centers instead of the city center. This means reducing the growth of major urban centers to increase opportunities for expansion in rural centers. This requires elevating the status of some large rural settlements to urban centers, taking into account requests for upgrading from some rural areas to a broader administrative unit. There are four areas (Al-Qayyara, Ba'shiqah, Rabia, and Hamam al-Alil) proposed for development from a district to a governorate according to the specified criteria and regulations of the Ministry of Planning. Meanwhile, eight areas (Hameedat, Al-Mawali, Al-Jarin, Bazwaia, Kalk, Al-Badia, Majma' Al-Sikar, Qarah Qoyan) are candidates for development into districts. If these units are established, provided with services, and offer a decent standard of living, they will transform from repellant areas to attractive ones for residence.

Despite the importance of the agriculture sector for the sustainability of rural areas, the focus and priorities of government programs should be directed toward areas suffering from weak economic activity. These areas should be equipped with new economic and industrial growth incentives, creating sources of attraction for the population by diversifying sources of income and not relying solely on the agricultural sector, which has significantly declined in most rural areas.

This water can transform the region from a barren desert into an agricultural oasis, supplying the nation with over a million tons of wheat and securing a quarter of Iraq's drinking water needs. The dam's concept relies on harnessing accumulated rainwater that inundates the Wadi Tharthar basin by redirecting it to a reservoir behind the proposed Hadar Dam, located 8 kilometers north of the Hadar city.

The Shura Industrial City Project: This project is considered one of the most important strategic projects that, if implemented, will provide a source of income for the city and help settle rural residents in their areas. The project's theoretical aspects, including maps and designs, are complete, and the location (Shura) was chosen because it is centrally located between the major population centers, Mosul and the nearby areas of Qayyarah and Hammam Al-Alil.

Future Expansion Axes: When examining the basic design of Mosul city, it becomes apparent that it is fully utilized, and there is not enough space for major urban projects within its boundaries. Therefore, future expansion plans should focus on vast, qualified spaces suitable for establishing projects. In-depth studies reveal four axes suitable for solving the issue of uneven population distribution: the Mosul-Kirkuk road axis, the Mosul-Tal Afar road axis, the Mosul-Mahlabiya road axis, and the Mosul-Baghdad road axis.

The Viability of the Alternative:

Addressing all the requirements of the solution and implementing them over ten years (2023-2033) will gradually resolve the issue of population concentration in Mosul's center. This will redistribute the population according to government priorities. Therefore, the ambition should rise when we can achieve a balance in housing between urban and rural areas, raising the rural settlement rate from the current percentage (39%) to (50%). This would equalize it with the urban percentage entirely.

This will have significant outcomes, including providing additional living spaces and creating new urban centers to accommodate new residents, expanding major urban centers to increase opportunities for growth in rural centers, promoting some large rural settlements to urban centers away from the provincial center, establishing new growth poles in areas with weak economic activity, and providing services in districts to make them population-attracting centers rather than the city center.

Policy Alternatives: Population Attraction Projects

Iraq ranks 36th globally in terms of its population, accounting for 0.5% of the world's total population. The population is growing annually by a rate ranging from 850,000 to one million people. If fertility rates remain at their current levels, Iraq's population is expected to reach 51,211,700 by 2030.

The population of Nineveh is distributed unevenly due to various geographical and human factors. To measure the regional or local population distribution, the general equation is used: population density = population/total area (sq. km).

To provide a more realistic picture of population distribution, the following equation is used to calculate settled and invested density by dividing the rural population by the cultivated area. This reveals the geographical distribution of the population in Nineveh Province.

Barriers to Return Migration

A portion of the urban workforce can engage in non-agricultural activities while remaining in urban areas, especially residents of areas near the city outskirts. Some rural areas also have industrial and service activities that can absorb a portion of the labor force.

Policies that discourage migration to cities include facilitating rural access to services and promoting agricultural and industrial activities in rural areas. Additionally, improving transportation services allows urban residents to work in rural areas and return home daily, a phenomenon known as commuting.

Encouraging the formation of small rural settlements or villages to serve as shopping centers and provide certain services.

Providing clean drinking water, electricity, and paved road networks in rural areas.

Future Population Attraction Projects

The Hadar Dam Project: This project is proposed in a comprehensive study for Nineveh Province to settle the population in its rural areas by establishing a dam capable of storing approximately 1.3 billion cubic meters of water.

Administrative Divisions of Nineveh Province (1)

Table (1): Area of the Province and the Number of Districts and Sub-districts as of 2020 Update

| Province | Area (sq. km) | Number of Districts | Number of Sub-districts | % |
|----------------|---------------|---------------------|-------------------------|-------|
| Nineveh | 37,323 | 10 | 30 | 8.6 |
| Total for Iraq | 435,052 | 171 | 427 | 100.0 |

The population density varies among administrative units, where geographical, historical, and service factors play a prominent role in population distribution and density. In general, the population of Nineveh Province is distributed approximately 61% in urban areas and 39% in rural areas. The following table illustrates the population numbers and their distribution based on urban and rural areas.

Table (2): Population Estimates for Nineveh Province by Environment and Gender for 2021

| Province | Urban | Rural | Total |
|----------|-----------|-----------|-----------|
| Nineveh | Male | Female | Total |
| | 1,251,327 | 1,192,534 | 2,443,861 |

Source: Ministry of Planning - Central Statistical Organization, Population Indicators.

Table (3): Population Ratios and Density in the Administrative Units of Nineveh Province

| District | Percentage of Area | Urban (%) | Rural (%) | Total (%) | Density/sq. km |
|-----------|-----------------------|--------------|--------------|--------------|-------------------|
| Mosul | 12 | 77 | 23 | 52.1 | 181 |
| Hamdaniya | 3 | 34.5 | 65.5 | 5.7 | 21 |
| Talkeif | 4 | 35 | 65 | 5.7 | 43 |
| Sinjar | 8 | 65 | 35 | 8.9 | 68 |
| Tel Afar | 12 | 44 | 56 | 14 | 160 |
| Sheikhhan | | 43 | 57 | 1.2 | 15 |
| Hadar | 27 | 28 | 72 | 1.9 | 48 |
| Ba'aj | 25 | 48.5 | 51.5 | 4.9 | 133 |
| Makhmour | 9 | 18 | 82 | 5.6 | 165 |

Source: The First Voluntary Report on Sustainable Development Goals for Nineveh Province 2020, Ministry of Planning - Regional and Local Development Department - Nineveh Planning Directorate.

Background:

Urban distortion is one of the most significant problems affecting a large segment of Mosul's society, primarily residents of urban areas, especially those with limited incomes classified within the middle-class category. This problem also extends to the rural community, which suffers from an imbalance in service distribution and opportunities compared to the urban environment. Therefore, the roots of the problem affect all segments of society affected by the housing crisis and the significant population density in Mosul city center. Among these, the poorest group (slum dwellers) stands out as they are unable to obtain decent housing that meets the minimum requirements for a comfortable life.

If we want to identify the extent of the impact of the problem's outputs on various levels, it affects the economic, social, political, and environmental aspects. Several sectors and topics fall within these areas, including housing, agriculture, poverty, unemployment, and the standard of living, among others.

When examining the map of Nineveh Governorate and measuring the areas of its districts along with their populations, it becomes evident that there is a spatial gap in population settlement. The city center, covering a significant area, occupies about 27% of the total area of the governorate, followed by Ba'aj with 25%. However, Mosul, covering 12% of the area, houses a much larger population.

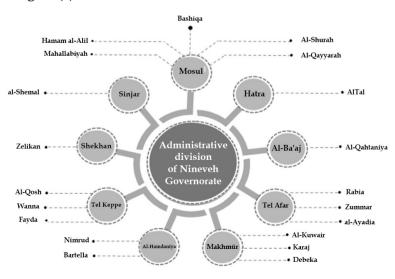


Figure (1) Administrative divisions of Nineveh Governorate

Introduction:

Analyzing the population movement within Mosul's society according to housing sector pillars reveals a wide range of forthcoming challenges, many of which intersect with other problems. This creates an interrelated set of factors contributing to increasing disparities in housing satisfaction levels between administrative units and between urban and rural areas. In other words, the spatial distribution in Nineveh Governorate is characterized by irregularity, as settlement centers are attracted to certain places over others. This means that there are areas that attract settlement and others that repel it.

Once the problem's features have been identified, several core questions related to it can be posed, including:

- 1. How can a reverse migration trend from rural to urban areas in Nineveh be created, making rural areas the dominant destination in the coming years?
- 2. What proposed alternatives can transform areas that repel settlement into attractive residential areas in Nineveh over the next ten years?
- 3. What are the potential negative future effects resulting from the dynamics of demographic and urban growth on urban housing policies?

The migration from rural areas to Mosul has been exceptional in its speed and differs from the known patterns in Nineveh. It takes place in vast, sparsely populated areas with a significant concentration in the city center, accompanied by an unprecedented surge in housing prices. Moreover, there are large uninhabited areas in the province, making it almost deserted.

The population and its growth in the province vary in distribution among its districts and regions, warranting a reevaluation of the situation and the formulation of a new population policy for the province. This should guide development plans through a range of measures and programs with more calculated and rational goals. The demographic and spatial quantity and quality should serve as guiding indicators for development policies, considering sustainable development of natural and human resources to achieve greater stability in population size and growth.

Reversing the Urban Migration Trend in Nineveh Governorate (A Roadmap for Rural-to-Urban Migration)

Dr. Ammar Mar'i

Executive Summary:

Nineveh Governorate is currently experiencing a new reality characterized by a high population concentration within urban areas. It has become imperative to respond to the new challenges arising from the migration of labor forces and their families from rural to urban areas. These changes have placed additional demands on urban infrastructure and public services, particularly in the city center of Mosul, alongside increased demand for consumer goods and services.

Population density in Nineveh varies across administrative units. Urban centers like Mosul and Ba'aj make up only 52% of the governorate's area but are home to a smaller population compared to Mosul, which covers 12% of the area and has a larger population. This distribution is influenced by several factors, with economic and service-related factors playing a significant role in population distribution and density.

This paper discusses the crisis affecting various aspects of the lives of Mosul's residents. This includes rising rent costs for housing and commerce, environmental pollution affecting every household, an increase in unemployment due to a surplus of labor, especially rural migrants facing limited job opportunities, and escalating prices in the context of declining income levels that affect the majority of Mosul's population. Additionally, accessing government services without hardship is a challenge, as government agencies are concentrated in the city center, while vast rural areas remain underdeveloped and lacking services.

The paper proposes a policy alternative that involves presenting a set of solutions and recommendations to establish a government program that manages the crisis and adopts sustainable long-term solutions. This initiative includes mapping out a new demographic distribution plan for Nineveh that aligns with the current population crisis, aiming to resize major urban centers to increase development opportunities in rural areas, ultimately striving for equitable spatial and population-based justice from a proactive perspective.

- (16). International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, adopted on December 21, 1965.
- (17). United Nations Declaration on the Elimination of All Forms of Intolerance and of Discrimination Based on Religion or Belief, 1981.
- (18). Infographic: Turkmen Survivors Between Pain and Hope, Turkmen Rescue Foundation, September 14, 2022.
- (19). Muhammad Shakat Kuthar, "After Their Liberation from ISIS Captivity in Iraq: The Suffering of 'Tal Afar Survivors' Whose Stories Nobody Heard." Al-Hal Online, November 20, 2020.
- (20). Haitham Mazahim, "ISIS, Al-Qaeda, and Shia Excommunication." Middle East Studies Center, Beirut, 2015.
- (21). Turkmen Rescue Foundation. "Turkmen Women and Girls Abducted by Daesh II." T.R.F-Human Rights Report. Baghdad, 2015.
- (22). The Issue of Abducted Turkmen Women and the Tragedy of Their Survivors, Turkmen Rescue Foundation, November 14, 2020.

List of References

- (1). Aziz Qader Al-Samangee. The Political History of the Turkmen in Iraq, Chapter One. Dar Al-Saqi, Beirut, 1999.
- (2). Zahid Al-Bayati, "The Turkmen: The Third Ethnic Group in Iraq." In Minorities in Iraq: Memory, Identity, Challenges, Edited by Saad Saloum, Baghdad and Beirut, Al-Masarat Cultural and Media Development Foundation, 2013. pp. 192-205.
- (3). UNPO. Member profile: Iraqi Turkmen (Iraqi National Turkmen Party). Reports. Washington, DC. 2015.
- (4). Population Estimates of Iraq for the period (2030-2015), Ministry of Planning, Central Statistical Organization, 2023.
- (5). Muhammad Hussain Kok Qaya, "The Coalition State Management Government... The Turkmen of Iraq and Article 140." Position Estimate, Rawaq Center Baghdad, January 5, 2022.
- (6). The same source.
- (7). UN General Assembly. Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities, 1993.
- (8). Ali Al-Hayani, "ISIS in Disputed Areas: Is there a Solution between Baghdad and Erbil for the Issue of 'Forbidden Lands'?" Al-Hal Online, December 28, 2021.
- (9). Habib Al-Hermuzli. A People Called Turkmen, First Edition, Istanbul, 2016.
- (10). Habib Al-Hermuzli. The Kirkuk Massacre of July 1959, Second Edition. Turkmen Ilk Institute for Cultural and Educational Development, Kirkuk, 2020.
- (11). Arshad Al-Hermuzli. The Political Struggle History of the Turkmen of Iraq 1923-2003, Second Edition. Ashur Banibal House for Printing and Publishing, 2020.
- (12). Turkmen Rescue Foundation. "Turkmen Women and Girls Abducted by Daesh II." T.R.F-Human Rights Report. Baghdad, 2015.
- (13). Turkmen Rescue Foundation. New Genocide against Iraqi Turkmen: Assaults with Chemical Weapons on Taza Khurmatu. T.R.F-Human Rights Department. Baghdad, March 12, 2016.
- (14). Sixth Report of the United Nations Investigation Team to Promote Accountability for Crimes Committed by Daesh/ISIL (UNITAD) pursuant to Security Council resolution 2544 (2020), dated May 3, 2021.
- (15). Universal Declaration of Human Rights, adopted on December 10, 1948, in Paris.

ISIS did not spare anyone in its heinous terrorist operations, but those who differed with them in terms of faith and ideology faced more severe violence. They treated Shia Turkmen with cruelty and brutality for religious and other reasons mentioned in paragraph (1).

There is a lack of awareness within society and the political class about international treaties and agreements related to countering violence and various forms of racial discrimination.

The Law for the Yazidi Survivors (No. 8 of 2021) received wide acclaim from minorities, including the Turkmen who suffered sexual violence at the hands of ISIS gangs, despite the legal shortcomings contained therein.

Recommendations:

Based on the results mentioned in this paper, the following recommendations can be made:

Activate legal and administrative measures specific to genocide and crimes against humanity suffered by minorities, including the Turkmen, and criminalize all forms of violence. Strict legal measures should also be imposed on those who discriminate against minorities in any form of racial discrimination.

Do not endorse, pass, or activate any decisions, laws, or constitutional articles that threaten the existence of Turkmen and other minorities in Iraq, aiming to change the ethnic structure and endanger civil peace in their regions without consulting them, especially Article 140 of the Iraqi Constitution.

Conduct further investigative studies on the situation of Turkmen and other minorities in Iraq to shed light on their deprivation of administrative, political, cultural, and educational rights.

Hold dialogues with relevant institutions, such as the General Directorate for Survivors Affairs and parliamentary committees like the Legal Committee, Human Rights Committee, and the High Commission for Human Rights. These dialogues should address legal challenges and loopholes in the Survivor Law and evaluate the procedures for its implementation.

Amend the Survivor Law to include all other categories covered by its provisions, ensuring the application of the principles of justice and fairness in damage compensation procedures.

This issue requires further examination and questioning: Why the change in these facts and for whose benefit? Why is it ignoring the crimes committed against the inhabitants of other liberated areas mentioned earlier before this date? It also creates a feeling among other groups that were victims of crimes committed against them before the fall of Sinjar by the organization that they are outside the interest of decision-makers and the government.

3. The inclusion of children (those under 18 at the time of abduction) in Article 2 of the third paragraph is limited to Yazidi children only, without mentioning the children of other minorities. This is another injustice against them, considering that most of the children who returned from other minorities were under the age of 18 at the time of abduction.

Policy Alternatives:

Among the major obstacles to the implementation of this law mentioned above, we consider them to be legal loopholes that are unfair to survivors from outside the Yazidi community. These loopholes exhibit clear discrimination in their clauses, in addition to violating the principles of the Universal Declaration of Human Rights, the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women, the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, the Convention on the Rights of the Child, and Article 14 of the Iraqi Constitution for the year 2005. It is expected that they will be deprived of the law's coverage and any material or moral compensations, whether monetary or otherwise, that do not achieve justice and fairness.

Therefore, out of national and ethical responsibility and to achieve equality in rights before the law without discrimination, we believe it is necessary to urgently amend this law, focusing on the paragraphs mentioned above. This should be done through the efforts of relevant authorities and stakeholders as per Article 60/Second of the Iraqi Constitution, in order to ensure justice for all victims and their inclusion in the privileges, particularly Turkmen, Shabak, and Christians, in both material and moral compensations under the provisions of this law.

Conclusion:

From this paper, we draw the following conclusions:

The sequence of targeting suffered by the Turkmen in Iraq since 1920 until 2017 and beyond had purely historical and geopolitical dimensions aimed at erasing their identity and presence in Iraq.

The ongoing power struggle in the regions where Turkmen reside, along with other minorities, for gains, has destabilized their security and stability, making them vulnerable tools for targeting the country's internal national security.

Despite the many advantages listed that the law provides for the benefit of survivors, which received wide acclaim from this segment, it also raised concerns among Turkmen survivors who survived abductions and sexual violence related to conflicts. This is due to the law not including them in certain cases that require legal intervention for necessary amendments. Some of the main legal issues and gaps in the provisions of this law are as follows:

- 1. In principle, the title of the law made it specific to Yazidi survivors and not survivors in general. This initially creates a feeling among survivors from other communities, including Turkmen, that they are outside the scope of decision-makers' concern. Furthermore, the use of the feminine form in the title is another form of discrimination based on gender. There are hundreds of male survivors from various age groups and all categories who deserve recognition and support.
- 2. Article 1 of the first paragraph provides a comprehensive and accurate definition of a female survivor, stating that it includes "any woman or girl who has been subjected to sexual violence, abduction, sexual slavery, separation from her family, forced conversion of her religion, forced marriage, forced pregnancy and abortion, or physical and psychological harm by ISIS since August 3, 2014, and was subsequently liberated." It is clear that the date of abduction for survivors has been limited to August 3, 2014, and beyond. It is known that this date corresponds to the timing of ISIS's terrorist attack on Sinjar and its capture, during which Yazidi women were abducted. However, most Turkmen women and women from other minorities were abducted before this date, specifically on June 10, 2014, or a few days later. This date corresponds to the ISIS attack on Mosul, Nineveh Plain, Tal Afar, Kirkuk, and Salahuddin. It is as if the law intended to exempt ISIS from the crimes they committed before August 2014. Despite the inclusion of women and girls from minorities (Turkmen, Shabaks, and Christians) in Article 2 of the second paragraph, the article links them again to Article 1 of the first paragraph concerning the disputed date of abduction. This means that it includes those abducted from Sinjar or the areas that were occupied on the same date. What is even more puzzling is the disregard for the time and place of abduction for each group within this law! Given that this is the first law issued by the Iraqi parliament recognizing this type of crime, it relies on a different date from the start of ISIS crimes in Iraq, which is June 10, 2014.

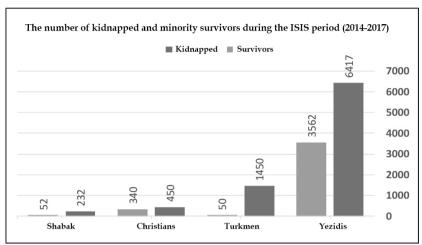
Those who were liberated did so either through the efforts of their families, local tribes, and intermediaries or during the liberation of areas from ISIS by the Iraqi security forces. These women were often found in houses or locations previously occupied or used by the Daesh. Besides the abduction of Turkmen women by ISIS in Tal Afar, the Daesh also kidnapped Turkmen women from the village of Bashir, which is part of the Tuz Khurmatu district in Kirkuk province. These women faced similar acts of sexual violence as well as physical and psychological harm at the hands of ISIS militants.

Policy Alternative: Amending the Yazidi Survivors Law

The Yazidi Survivors Law, numbered 8 of the year 2021, came as a glimmer of hope eagerly awaited by survivors, especially among the Turkmen community, seeking equality with other victims of abduction and sexual violence committed by ISIS against Yazidis, Shabaks, and Christians. The law includes several provisions aimed at providing financial and moral privileges as compensation and redress for the harm inflicted and facilitating the reintegration of survivors into public life. Financially, the law grants survivors a retirement salary, a residential land plot, and priority in employment under the provisions of this law. Additionally, it exempts them from agerelated study requirements and allocates 2% of the federal service council appointments, among other benefits. These provisions embody the principles of transitional justice and recognize the four components as victims of genocide and crimes against humanity under Article 7 of the first paragraph. The provisions of this article are crucial both in terms of their domestic and international legal implications, as they acknowledge violations of international law and impose certain obligations on the Iraqi government, specifically the Ministry of Foreign Affairs, to coordinate efforts to internationalize the issue of survivors subjected to the crimes mentioned in the first paragraph of the law.

Moreover, it entails filing criminal cases against the perpetrators and cooperating in their extradition for trial before the competent courts in accordance with the second and third paragraphs of Article 7 of this law. It also obligates the judicial and administrative authorities not to issue any general or special amnesty for the perpetrators of these crimes and not to waive the penalties imposed on them by law in accordance with the first and second paragraphs of Article 9.

Figure (6): Number of minority abductees and survivors during the ISIS period from 2014 to 2017 (Source: Yazidi Survivors Office, Turkmen Rescue Foundation, Minority Rights Justice Center, Hammurabi Organization for Human Rights, 2023).



5. Turkmen Women: Between Concealing Identity, Burning, and Impersonation ISIS militants treated abductees from the Turkmen Shia community in a different, more brutal, and savage manner due to the group's religious beliefs, which considered Shiites as infidels deserving of death. The Daesh did not limit itself to abduction, rape, and enslavement; it also executed some of them, burned others alive, and used them as human shields. However, the treatment differed for Turkmen children who were abducted. They were detained in orphanages with the aim of brainwashing them and later transferring them for combat training, utilizing them either as child soldiers or suicide bombers. In contrast, Turkmen girls aged 12 and above were forcibly married to ISIS members.

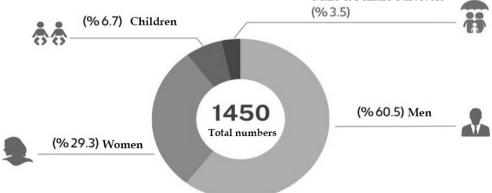
Furthermore, according to testimonies from Yazidi survivors, most Turkmen Shia women had to conceal their true identity and claim to be Yazidi to stay alive and escape being killed or burned alive. It is essential to note that the method of liberating Turkmen female survivors from the grasp of ISIS significantly differed from that of liberating Yazidi survivors. The majority of Yazidi survivors were released in exchange for ransom payments through the Yazidi Abductees Rescue Office with international support and coordination with the Kurdistan Regional Government. In contrast, Turkmen women and women from other minority groups did not receive significant attention from the international community. There were no substantial efforts either from the central government or the regional government to address this issue.

According to figures reported by official institutions, some civil society organizations, and several activists from the Turkmen community and other minorities (as shown in Figures 5 and 6), the estimated number of Turkmen abductees by ISIS is around 1,450 individuals. This includes 450 women and girls and 120 children under the age of 18. However, only 50 individuals, half of whom are Turkmen girls, managed to escape, leaving the fate of the remaining individuals unknown up to the time of writing this paper. The absence of government efforts or international support to work on liberating the Turkmen abductees, or to aid in humanitarian and legal aspects related to Turkmen survivors, has relegated the issue of Turkmen women abducted by ISIS to obscurity. This has placed Turkmen survivors, both male and female, in dire circumstances on all fronts, including economic, social, health, psychological, and even media.

Moreover, verifying the numbers was not an easy task, particularly regarding the counts of Turkmen female abductees.

This is compounded by the conservative nature of the society in the Tal Afar district and other Turkmen areas from which these women were abducted. For instance, it is reported that one of the fathers of a Turkmen female abductee expressed his wish for his daughter's death rather than her return home after she was kidnapped by ISIS.





These terrorist attacks resulted in hundreds of casualties and abductions due to repressive and discriminatory attacks, which included killings, slaughter, bombings, and political purges. The latest and perhaps the most horrifying of these incidents was the invasion of the ISIS terrorist organization in June 2014. They captured most of their cities and villages in the northernmost regions of Iraq, extending from Nineveh province in the far north to Diyala province in the far east. These cities turned into battlefields and conflict zones for control in the region, involving various ISIS terrorist factions. This time, thousands of individuals, both male and female, fell victim to kidnapping, collective purges, forced displacement, and enslavement. This took place in Tal Afar (west of Mosul), the Turkmen village of Bashir (southwest of Kirkuk), and the Turkmen villages within the Tuz Khurmatu district (east of Salah al-Din). Today, most Turkmen survivors endure harsh living conditions due to local and international neglect. Government support and international organizations have been notably absent, unlike the assistance provided to other minority groups.



Figure (4): Map of Turkmen areas with armed conflicts in 2014 (Anadolu Agency, 2016).

These areas have been subject to significant geopolitical attention, making them susceptible to political and security instability. Some of these areas lie at the direct intersection of the political dispute between Erbil and Baghdad, concerning the so-called disputed territories. These territories have been a source of ongoing political and security instability, particularly following the ISIS invasion in 2014. This makes Turkmens a pivotal component in safeguarding Iraq from fragmentation, as they have faced these partition projects with immense sacrifices, including thousands of martyrs among their youth. This is one of the logical reasons that Turkmens rely on when diagnosing the roots of the problems and crises they have faced over the past years, whether the causes are internal or external, international or regional. Turkmens are seen as having made substantial sacrifices in the face of these challenges.

ISIS attack on Turkmen The execution of an elite group of Turkmenyouth activists in areas + chemical The massacre of British Tuz Khurmatu, Bashir and The Kawarbaghi massacre bombardmentof Kirkuk + the Alton Kupri massacre forces in Tal Afar in Kirkuk Taza district Kirkuk massacre -The Tayarbin massacre Carrying out terrorist attacks in most on July 14th of the Turkmen regions, leaving in Kirkuk thousands of martyrs and wounded

Figure (3): Timeline of targeting Turkmens during the years (1920-2017)

4. The Turkmen and the Post-ISIS Era

A series of targeted attacks against the Turkmen population persisted after the fall of the tyrant Saddam Hussein in the more tumultuous years between 2013 and 2017. These attacks were concentrated in vital areas that held decision-making power for the Turkmen in Iraq, such as Kirkuk, Tuz Khurmatu, and Tal Afar (see Figure 4).

Iraq, characterized by its diverse mosaic of religions, sects, ethnicities, and linguistic communities, is no exception. It is home to Arab, Kurdish, Turkmen, Christian, Yazidi, Shabak, Assyrian, Sabean, Kakai, and more. Each community has varying proportions, depending on its size and representation, and these diverse regions have become more susceptible to armed conflicts and political disputes, particularly after 2014. This was when ISIS launched attacks on Mosul and subsequently on other regions such as Kirkuk, Salahuddin, and Diyala.

As a result, these regions, which were already politically controversial and fragile, became vulnerable to external and internal conflicts, and all of these minorities, including the Turkmens, were adversely affected.

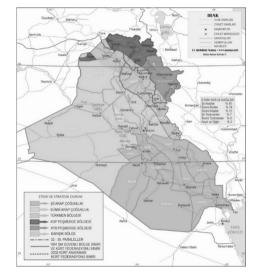


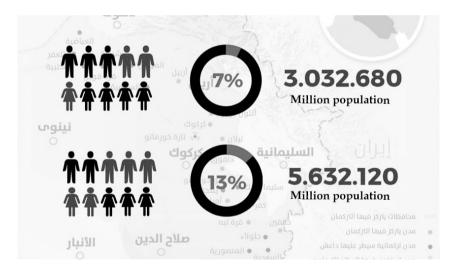
Figure (2): A map of the presence of minorities in Iraq (Manaz, 2020)

3. Historical and Geopolitical Dimension of Turkmen Targeting: Turkmens in Iraq have been subjected to numerous massacres, massacres, and crimes against humanity throughout history, despite being a peaceful people who prefer civilian life under the authority of the state and the law. They have not engaged in any armed rebellion against the state or successive governments since the establishment of the state, except in self-defense and to preserve the national and ethnic identity of Iraq for the sake of Iraq's territorial and demographic unity. Yet, their sons and daughters have faced repeated and continuous waves of systematic targeting through forced displacement, ethnic assimilation, execution, and displacement. Additionally, their cities and cultural heritage were damaged, all due to their political stances advocating national unity and opposing major projects aimed at dividing the country. Iraq's contested areas, where Turkmens are concentrated, include a patchwork of religions, sects, ethnicities, and linguistic groups.

Background:

1. The Turkmen in Iraq: Turkmens are the third-largest ethnic group in Iraq in terms of population density, following Arabs and Kurds. They have been living in the region between the Tigris and Euphrates rivers for over a thousand years. Turkmens in Iraq reside in areas known as "Turkmeneli," which is a geographical strip that stretches from the city of Tal Afar on the Iraqi-Syrian border in the northwest to the city of Mandali on the Iraqi-Iranian border in the east. Some of these vital areas are located on a contested boundary connecting Baghdad and the Kurdistan Region, which has been a source of political and security instability. While there is no official ethnic census in Iraq, estimates from Turkmen sources suggest a population of around 3 million, while non-Turkmen sources estimate their population to be more than this, accounting for approximately 13% of Iraq's total population, which exceeds 43 million according to the latest population estimates from the Iraqi Ministry of Planning.

Figure (1): Relative estimates of the Turkmen population out of the total population of Iraq in the year (2023)



2. Minorities in Iraq: Minorities play a crucial role in the stability or instability of any nation in which they reside. This makes minority issues a top priority for decision-makers in nation-states, where minorities can either serve as a pressure group, a threat to national security, or, in some cases, a vulnerability for the state if not handled properly. The United Nations Declaration on the Rights of Minorities has identified key principles for minority rights, including non-discrimination, effective participation, and the protection and promotion of identity.

Introduction:

Turkmens in Iraq constitute the third-largest ethnic group in the country in terms of population density, following Arabs and Kurds. They reside in the region known as "Turkmeneli," which stretches from northwestern to southeastern Iraq. The Turkmen citizens have faced numerous massacres and crimes against humanity throughout history, from the establishment of the Iraqi state to the invasion by ISIS in June 2014 and the subsequent policies of identity erasure, forced displacement, kidnapping of men, women, and children, sexual violence, murder, mass graves, burning, and desecration of their cultural heritage.

The Yazidi Survivors, Law No. 8 of 2021, brought a ray of hope for survivors, including Turkmen women who were subjected to abduction and sexual violence by ISIS in 2014. While the law provides financial and moral compensation for survivors, it contains legal loopholes that exclude certain individuals and communities, necessitating legal intervention to make the necessary amendments. This aims to ensure justice and fairness in compensation, aligning with the general principles of human rights.

The purpose of this paper is to review the issues and deficiencies associated with the Yazidi Survivors Law, Law No. 8 of 2021, and its impact on Turkmen survivors of abduction and sexual violence. It is hoped that this analysis will be useful for researchers, representatives of political blocs and parties in the Iraqi Parliament representing various communities, and specialized parliamentary committees. The goal is to consider and benefit from proposed amendments to address contentious provisions in this law and work toward implementing constitutional and national entitlements without discrimination.

Amending the Yazidi Survivors Law as a Guarantee for the Rights of All Survivors: The Turkmen Case as a Model

Dr. Mehdi Al-Bayati

Executive Summary:

Turkmens in Iraq constitute the third-largest ethnic group in the country in terms of population density, following Arabs and Kurds. Throughout history, the Turkmen community has been subjected to numerous massacres and crimes against humanity, from the establishment of the Iraqi state to the present day. They have faced repeated waves of systematic targeting through displacement, ethnic assimilation, execution, and forced displacement, especially after the ISIS terrorist organization took control of most of their cities and villages during the period of 2014-2017.

The Yazidi Survivors, Law No. 8 of 2021, brought a ray of hope awaited by survivors of the heinous crimes committed by ISIS. It was widely welcomed as it provides financial and moral privileges as compensation for the harm suffered. However, it raised concerns among Turkmen survivors and other minority groups who endured abduction, sexual violence, and enslavement by ISIS after 2014. This necessitates a legal intervention to make the necessary amendments to achieve justice and fairness in line with the principles of human rights.

This paper proposes a policy alternative that involves reviewing the key obstacles and deficiencies related to the Yazidi Survivors Law. It calls on stakeholders, including representatives of affected communities and specialized parliamentary committees, to consider and benefit from certain proposals related to amending the contentious provisions of this law. These amendments aim to make the law more inclusive and balanced in the application of justice, in line with the rights enshrined in the Iraqi Constitution, where all Iraqis are equal before the law in terms of rights and duties.

List of References

- 1. Iman Abdul-Kazem, Shaimaa Rashid (2017). "Development and in Iraq: Roles and Empowerment Options," Al-Ghree Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Karbala, Iraq, Vol. 14, No. 3, p. 66.
- 2. The Reality of in Iraqi State Ministries and Institutions in 2018.
- 3. Laila Rafei, World Bank Blogs (2014). "Which Country Has the Highest Percentage of Women in Parliament?" Retrieved from link.
- 4. Thomas Graham, BBC NEWS Arabic (2022). "US Congressional Elections." Retrieved from link.
- 5. Ziad Aldabbas, Al-Arabiya (2016). "Women in Management of Regional Companies."
- 6. Rawafed Al-Tayyar, "The Impact of Women's Quotas on the Democratic Process in Iraq," Strategic Studies Center, University of Karbala, Iraq (2021).

In conclusion, discrimination within public institutions in Iraq is a multifaceted problem deeply rooted in cultural, social, and economic factors. Discrimination against women in public institutions is a serious issue that must be addressed to create a fairer and more equal society. It's important to note that the problem isn't solely related to the underrepresentation of women in public institutions but also pertains to the quality of their working environment and how they are treated. Discrimination affects their productivity and the quality of their work, which, in turn, impacts the performance of public institutions.

discrimination in public institutions is a violation of women's human rights, undermines Iraq's development, and perpetuates a culture of inequality and injustice. Addressing inequality in public institutions in Iraq is a complex, multifaceted issue that requires a comprehensive and integrated approach to address both legal and cultural barriers to women's participation in these bodies. It's crucial to involve government institutions and civil society organizations in working together to tackle this problem.

Recommendations:

- 1. Implementing the quota system for women in public institutions can help increase women's representation in these bodies and ensure the allocation of a specific percentage of positions for women.
- 2. Providing training and resources for women in administrative positions can help them become more effective leaders and decision-makers, enabling them to overcome discrimination.
- 3. Conducting public awareness campaigns to highlight the importance of women's participation in administrative positions can help challenge societal norms and stereotypes that discriminate against women.
- 4. Strengthening the legal framework to protect women's rights and combat discrimination in public institutions, including laws and regulations that prohibit discrimination, as well as mechanisms for enforcing these laws.
- 5. Monitoring and evaluating progress in equality and the impact of implemented solutions can help determine the effectiveness of these solutions and identify areas where adjustments may be needed.

This can lead to a more balanced and equitable representation of diverse perspectives and experiences, potentially resulting in better policies and decision-making. Without the quota system, the underrepresentation of women in positions of authority can persist, making them less likely to be selected for such roles and less prepared for leadership roles. As a result, Iraqi law mandates that women occupy a minimum of 25% of the seats in the Council of Representatives. The application of the quota system in Iraq has resulted in women gaining seats, as illustrated in Figure 4.

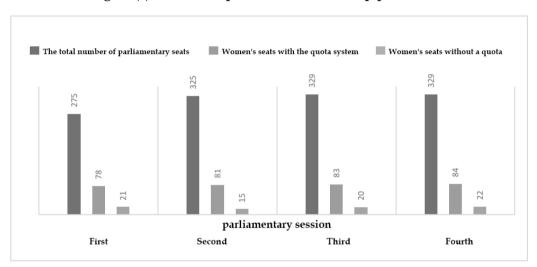


Figure (4) Women's representation in the Iraqi parliament

On the other hand, the women's quota system was a necessary and significant step for the Iraqi political process after the political regime change in 2003. A new era of elections and politics began, and Iraqi society at the time had not fully embraced the idea of women in political power and representative councils. It is worth noting that women make up more than half of Iraq's population, representing a significant portion of society with its own interests, requirements, and rights that need representation from within this demographic. Additionally, many countries, such as Rwanda, Bolivia, and Cuba, have adopted quota systems for their legislative and executive bodies. This system also helps challenge cultural norms and societal stereotypes that traditionally hindered women's participation in politics and administrative positions.

For example, the European Court of Justice in 1995 ruled that equality should be enshrined in the national legislation of European countries by setting qualifications for candidates for promotion regardless of their. In the event of a decrease in the representation in one of the sectors where the percentage of female employees is less than that of male employees, priority in appointment is given to women.

Setting Goals and Quotas: Based on the results of the audit and the legal framework, specific quotas and goals for women's representation in the public sector should be established. These goals may be set for different levels of government and may include both numerical targets and percentage goals.

Developing Affirmative Measures: Affirmative measures can be implemented to support the achievement of quotas and specific goals. These measures may include capacity-building programs, mentoring plans, leadership development programs, and other forms of support to encourage and empower women to participate in decision-making roles.

Creating Awareness and Building Support: Creating awareness and building support for the quota system is crucial for its success. This involves engaging with stakeholders, including government officials, civil society organizations, and women's groups, to build support for the quota system and ensure effective implementation.

Monitoring and Evaluating Progress: To ensure the effectiveness of the quota system, it is important to regularly monitor and evaluate progress. This may involve collecting data on women's representation, tracking the implementation of affirmative measures, and assessing the impact of the quota system on equality in public institutions.

Implementing a quota system in Iraq to address discrimination can lead to a more equitable and inclusive public sector that promotes equality and ensures women's full participation in decision-making processes.

Alternative Feasibilty

The quota system in public institutions is a means to address discrimination by specifying a minimum percentage of positions to be held by women. One of the strongest arguments in favor of this system is its potential to increase women's representation in positions of power and decision-making.

In India, the state of Tamil Nadu introduced a quota system for local government in 1994, requiring that at least 33% of seats in rural councils be occupied by women. As a result, the percentage of women in local government in Tamil Nadu increased from 0% in the early 1990s to over 50% today. These examples demonstrate that a quota system can be an effective tool for increasing women's representation in politics and public institutions.

However, it is important to note that quotas alone are not sufficient and should be combined with other measures such as training, capacity building, and changing societal attitudes to increase women's participation in various fields. It is also important to recognize that there is no one-size-fits-all approach, and the most effective strategy is likely to involve implementing a combination of alternatives tailored to the specific needs and challenges in Iraq. It is worth noting that implementing this alternative requires a strong commitment and political will from the government and society.

It also requires careful planning, monitoring, and evaluation to ensure the success of these efforts. Implementing a quota system to address discrimination in Iraq is likely to benefit not only women but also other marginalized groups that have traditionally faced discrimination in these institutions. On the other hand, those who traditionally hold power and privileges within these institutions, such as men and some ethnic or religious groups, may be negatively affected by these changes. However, addressing discrimination and promoting equality ultimately benefits society as a whole.

Here are some steps that can be taken to develop a roadmap for implementing a quota system in Iraq, which can create a more equitable and inclusive public sector that promotes equality and ensures women's full participation in decision-making processes:

Assessment: Before implementing a quota system, it is important to conduct a audit to determine the current level of representation in the public sector. This may include collecting data on the number of women at various levels of government, identifying barriers to women's participation, and understanding the cultural and social factors contributing to discrimination.

Legal and Policy Changes: Legal and policy frameworks are essential to support the implementation of a quota system. This may involve identifying any necessary legal or regulatory changes to enable the implementation of quotas and ensure that they align with current laws. It should also ensure equal opportunities for women and penalize discrimination, as justice began applying-based discrimination as a form of racial discrimination against females from its natural place, which is the courts, through a series of cases and judgments.

The figures above show that both the Ministry of Education and the Iraqi Judicial Council have a higher percentage of women in senior management positions, such as "General Manager" and "Deputy General Manager," despite the limited available evidence to understand the reasons for this difference compared to other ministries. However, it is generally expected that women are more inclined to join professions such as education, health, and law. According to data from the UNESCO Institute for Statistics in 2019, the percentage of women enrolled in higher education in Iraq was 47.4%, compared to 52.6% for men.

Nevertheless, statistics have shown that a large number of women in the Ministry of Higher Education and the Iraqi Judicial Council hold advanced degrees, as indicated by the Reality in Iraqi State Ministries and Institutions in 2015. The number of women holding advanced degrees in the Iraqi Judicial Council reached 3,426, while the Ministry of Higher Education had 35,325 women with advanced degrees. This may be one of the reasons that have allowed women to take on these leadership positions.

Policy Alternatives:

There are several proposed alternatives to address discrimination in public institutions in Iraq, and we believe that the most appropriate and best alternative among the options is: Quota System:

This involves setting a minimum percentage of women for holding leadership positions in public institutions in Iraq. It is a viable option, as it has been implemented in various countries and has shown positive results in addressing discrimination. However, the feasibility and effectiveness of the proposal will depend on the specific context and cultural norms in Iraq. Implementing a quota system has been widely used to increase women's representation in politics and public institutions.

For example, Rwanda has implemented a quota system since 2003, which reserves at least 30% of parliamentary seats and other elected positions for women. Bolivia also introduced a similar quota system in 2019, reserving at least 50% of elected positions for women. In Norway, a quota system was introduced for the boards of publicly traded companies in 2006, requiring that at least 40% of board members be women. As a result, the representation of women on the boards of publicly traded companies in Norway increased from 6% in 2002 to 40% in 2017.

Figure (2): Percentage of Women in Assistant Director-General Positions in Ministries Compared to Men

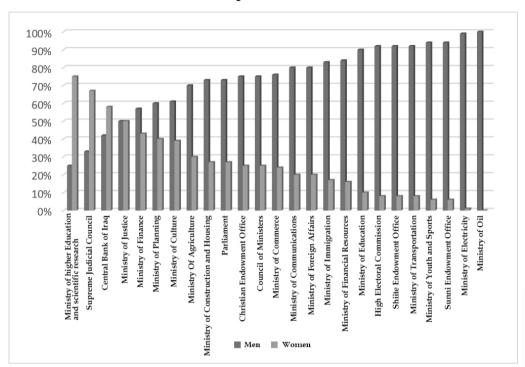
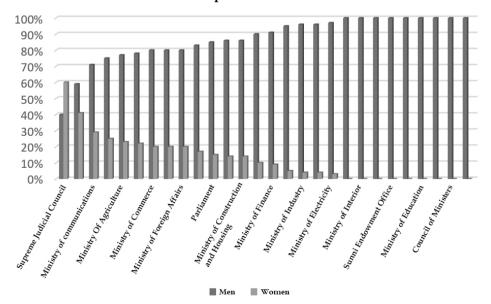


Figure (2): Percentage of Women in Assistant Director-General Positions in Ministries Compared to Men



This has led to a lack of women in leadership positions, including administrative roles, and has limited women's ability to participate in politics and decision-making. Another important factor is the historical and political context in which women's rights and representation were systematically suppressed in Iraq. This was particularly true during periods of conflict and dictatorship when women were marginalized and excluded from political and administrative power.

While there is limited data and research on the specific impacts of women's underrepresentation in administrative positions in Iraq, it is widely recognized that the lack of women in leadership roles can have negative consequences for both women and society as a whole. Studies have shown that countries with higher levels of equality in political representation tend to achieve better overall social and economic outcomes.

In Iraq, the low representation of women in administrative positions has had several negative effects on both women and the administrative sector. For women, this has meant limited opportunities for education, employment, and political participation, as well as a lack of representation and visibility in decision-making processes. For the administrative sector, it has resulted in a lack of diversity and representation, as well as a lack of women's perspectives and experiences in decision-making processes. This has led to a lack of effective policies and programs that address the needs and concerns of women and girls.

According to a 2021 Labor Force Survey conducted by the Central Statistical Organization (CSO) of the Ministry of Planning in Iraq, the female labor force participation rate was particularly low at 10.6%, compared to 68% for males. This indicates a significant gap in labor force participation. The Global Gap Report by the World Economic Forum, which measures women's participation in decision-making positions such as parliament, ministerial positions, and other leadership roles in its 2022 report, ranked Iraq 133rd out of 156 countries in terms of political empowerment.

Furthermore, a study conducted by the United Nations Development Programme (UNDP) in 2018 found that only 14% of women in Iraq hold decision-making positions in the public sector.

Background:

discrimination in holding administrative positions in Iraq is one of the prevailing issues documented in various studies and reports. According to data from the World Economic Forum, Iraq ranks among the bottom 10 countries in the world in terms of equality. This is illustrated in the following figure:

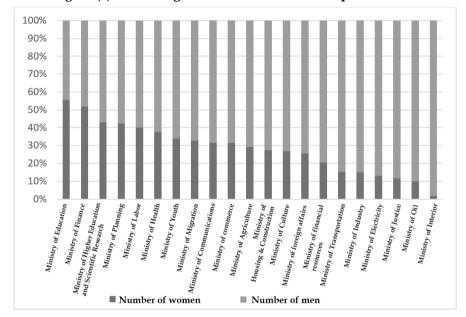


Figure (1): Percentage of Women to Men in Iraqi Ministrie

discrimination is a complex and multifaceted issue that can occur in both the public and private sectors. Both sectors have a significant impact on the social and economic development of the country. However, this paper focuses only on the public sector, which is often seen as a role model for other sectors and is expected to set an example of best practices. Furthermore, the public sector has a unique responsibility to promote equality and combat discrimination.

The problem of women's discrimination in obtaining administrative positions and representation in Iraq has its roots in several factors, including cultural and societal norms, as well as historical and political factors. One of the main underlying causes of this problem is the cultural and societal norms that traditionally favored men over women in terms of access to education, employment, and political representation.

Introduction:

The concept of equality has become of utmost importance in development, as it is expected to lead to better living conditions for everyone and impact various aspects of life. It defines society's view of the roles, capabilities, rights, and duties of women and men. equality aims to ensure that the benefits of development reach the target groups and do not stop at those in better positions to benefit from them. The issue of women has become one of the variables in the Iraqi fabric after a series of crises that left direct and indirect effects on the family institution and on women in particular.

Cultural and social factors, in addition to deficiencies in empowering women and their limited skills, all contribute to reducing the range of available opportunities for them and weaken their ability to compete in the formal job market. discrimination in public institutions is an important issue that affects the rights and opportunities of women in the country. Despite the fact that the Iraqi constitution states that all citizens are equal under the law, women still face discrimination in the workplace, especially in the public sector.

Women Quotas an Assurance of Equality in Public Institutions Saraj Ali

Executive Summary:

Discrimination against women in public state institutions is a serious issue that needs to be addressed to create a more just and equal society. It is essential to note that the problem is not limited to the underrepresentation of women in institutions but also concerns the quality of the working environment and how women are treated, which affects their productivity, the quality of their work, and consequently, the performance of institutions.

The issue of discrimination in obtaining administrative positions and representation in Iraq is rooted in several factors, including cultural and societal norms, as well as historical and political factors. One of the main causes of this problem is the cultural and societal norms that traditionally favored men over women in terms of access to education, employment, and political representation, leading to a reduced representation of women in leadership positions, including administrative sectors. Another significant factor is the historical and political context in which women's rights and representation were systematically suppressed in Iraq, particularly during periods of conflict and dictatorship when women were marginalized and excluded from political and administrative power.

This paper proposes several policy alternatives to address discrimination in Iraq's public institutions, including a quota system, which involves setting a minimum percentage of women in leadership and administrative positions. This system has been implemented in many countries, such as Rwanda. Additionally, it suggests awareness and training programs aimed at increasing awareness about discrimination and providing training to employees on how to prevent and address it. Allocating fund, especially for programs and policies that support women's empowerment and participation, is also recommended.

The implementation of a quota system in Iraq requires a multi-faceted approach, including legal and regulatory changes, affirmative action measures, continuous monitoring and evaluation. By taking these steps, it is possible to establish a fairer and more inclusive administrative system that promotes equality and ensures women's participation in decision-making processes.

List of References:

Universal Declaration of Human Rights - United Nations.

https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/
Political Research: "The Importance of Elections in a Democratic System" by Hassan El Shami, President of the Egyptian Society for Scientific Development and Technology.

"Towards a Fair Electoral System in Iraq Utilizing the Japanese Experience" by Dr. Abdulaziz Aliwi Al-Issaawi, an academic specialized in electoral affairs and democratic studies.

Political Article: "The Pros and Cons of the New Election Law" by Ali Al-Azirgawi, Law Professor.

Book: "Supervision of the Election Campaign in Iraq" by Rasha Shakir Hameed, Part and Page: pp. 38-51.

Independent High Electoral Commission Website: 2021 Election Results for Basra Governorate.

"The Parliamentary Elections in Iraq in 2018 and the New Political Map" by Walid Al-Zaidi, an article published on the Manhal Electronic Platform.

Summary of Electoral Systems Applied in Iraq by Sarbast Mustafar Rashid Amidi, an article published on the Dialog Al-Mutamaddin website.

Therefore, the researcher suggests that the proposed policy alternative addresses the issue of independent candidates not winning, despite having significant support. It also seeks to rectify the situation for political parties to prevent the waste of their votes. After all, a political party is an entity and not just a collection of individuals, so it is fair for the party to benefit from every vote it receives.

Conclusion:

The researcher concludes that the proposed system addresses some of the issues present in the other two systems, including:

The problem of wasted votes in the multi-district system.

The issue of unfair competition between independents or emerging parties and traditional ones.

The problem of candidates with a few hundred votes surpassing individual candidates with higher votes due to the Sainte-Laguë divisor in the ascent of candidates who receive the highest votes by 30%.

The problem of the ineffectiveness of political parties or entities due to votes being counted individually for the candidate alone, using the Sainte-Laguë 1.7 method with a 70% ratio.

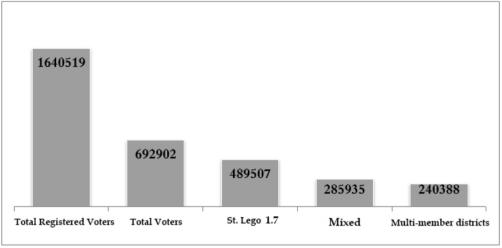
The problem of limited choices for voters in the multi-district system.

The issue of the low percentage of actual votes resulting in parliamentary seats.

The researcher recommends the use of a mixed system to address the shortcomings of the other two systems. This system is more suitable and effective for the Iraqi situation. While it may not be perfect, it can address the most significant problems in the existing systems. It offers a middle ground between traditional parties, emerging parties, and independents. Perhaps the most significant problem with Sainte-Laguë is the electoral threshold for entities or political parties and the issue of limited choices for voters in the multi-district system. These issues are addressed by the proposed mixed systems.

Furthermore, the analysis results show that the Sainte-Laguë 1.7 modified system is the best in terms of numerical representation of voters, followed by the mixed system, and the multi-district system was the least represented.

Chart (9): The total number of voters and the total number of votes that contributed to the rise of (25 deputies) in Basra according to each electoral system



Source: prepared by the researcher.

Policy Alternatives Feasibility

Through examining the positives and negatives of each of the aforementioned laws, it becomes clear that both the modified Sainte-Laguë system and the multi-district approach have not achieved fairness from several perspectives. For instance, the multi-district system did not provide for a larger degree of choice. Additionally, it was biased against academics, activists, and groups whose constituents are at the governorate level rather than a specific district. The drawbacks of this system have been previously discussed.

As for the modified Sainte-Laguë (1.7), it discriminates against emerging political parties and independent candidates due to the presence of an electoral threshold for political entities. It also enables the ascent of weakly representative figures through the endorsement of the party leader or individuals with political and popular influence. This means that a candidate can ascend within a specific entity with only a few hundred votes while independent candidates with thousands of votes fail to secure a seat.

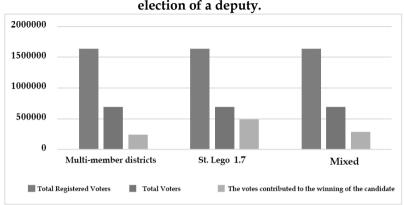
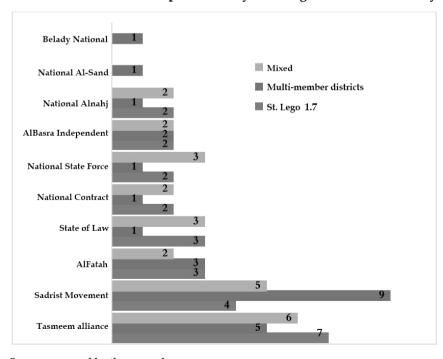


Chart (7): Comparison of the three systems in terms of votes contributing to the election of a deputy.

Source: prepared by the researcher.

Chart (8) illustrates the number of seats for each political entity under the three systems. The mixed system achieves a balance between political entities in terms of seat allocation, similar to what the Sainte-Laguë modified system accomplishes, whereas the multimember district system grants seats to smaller entities that did not secure seats in the Sainte-Laguë and mixed systems.

Chart (8): The number of seats for each political entity according to the three electoral systems.



Source: prepared by the researcher.

4. Lost votes index

Source: Compiled by the researcher.

4. Wasted Votes Index:

Chart (6) shows that the mixed system ensures a moderate number of wasted votes compared to the other two systems. The analysis results indicate that the Sainte-Laguë system is the best in terms of wasted votes, while the multi-member district system results in the highest number of wasted votes. This is an important point in determining the most suitable and fair electoral system for vote distribution.

Lost Votes

400000
200000
125434
100000
0
St. Lego 1.7 Mixed Multi-member districts

Chart (6): Comparison of the three systems in terms of wasted votes.

Source: Compiled by the researcher.

Analysis of Basra Provincial Elections Results 2021:

Chart (7) indicates that the ratio of the total voters to total eligible voters is 36%, and the total votes that contributed to the election of 25 deputies in Basra province represent only 9% of the eligible voters in Basra. This highlights a significant portion of wasted votes and the fragility of representation for deputies when using the data. The Sainte-Laguë system is the best with 17%, followed by the mixed system at 11%, while the multimember district system is only 9%.

2. Political Stability Index:

In the chart below, we observe that the multi-member district system results in political instability due to ten political entities winning seats, leading to increased political conflict. In contrast, the Sainte-Laguë and mixed systems result in fewer political entities winning seats, contributing to greater political stability.

14 10 8 6 2 0 Multi-member districts St. Lego 1.7 Mixed

Chart (4): Number of entities winning seats.

Source: prepared by the researcher.

3. Actual Votes Index:

Chart (5) demonstrates an advantage for the mixed system in terms of representing the most voters, providing greater societal legitimacy and genuine representation of voters.

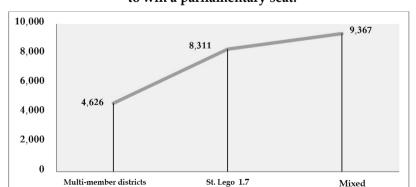


Chart (5): Comparison of the three systems in terms of the number of votes required to win a parliamentary seat.

Source: prepared by the researcher.

| 1 | Tasmeem alliance | 65,566 | 38,568 | 21,855 | 13,113 | 9,367 | 7,285 | 4 | 2 | 6 |
|---|-------------------------|--------|--------|--------|--------|-------|-------|---|---|---|
| 2 | Sadrist Movement | 55,871 | 32,865 | 18,624 | 11,174 | 7,982 | 6,208 | 3 | 2 | 5 |
| 3 | National Contract | 38,964 | 22,920 | 12,988 | 7,793 | 5,566 | 4,329 | 2 | 0 | 2 |
| 4 | State of Law | 30,328 | 17,840 | 10,109 | 6,066 | 4,333 | 3,370 | 2 | 1 | 3 |
| 5 | National Alnahj | 28,639 | 16,846 | 9,546 | 5,728 | 4,091 | 3,182 | 2 | 0 | 2 |
| 6 | National State Force | 26,718 | 15,716 | 8,906 | 5,344 | 3,817 | 2,969 | 2 | 1 | 3 |
| 7 | AlFatah | 24,186 | 14,227 | 8,062 | 4,837 | 3,455 | 2,687 | 1 | 1 | 2 |
| 8 | AlBasra Independents | 19,160 | 11,271 | 6,387 | 3,832 | 2,737 | 2,129 | 1 | 1 | 2 |

Table (4): The number of winning seats for each political entity when applying the proposed mixed system.

Key Indicators for Analyzing the Results of the 2021 Basra Provincial Elections: 1. Political Representation Index:

Comparing Sainte-Laguë and the mixed system reveals that the mixed system addresses the issue of independent candidates not being able to secure seats due to the electoral threshold on political entities. It allows for the direct election of candidates who receive the highest number of votes, representing 30% of the province's seats (electoral district). It also mitigates the disadvantage of candidates with hundreds of votes compared to candidates from other entities with higher vote counts, due to the electoral threshold applied to the entity by removing the votes of directly elected candidates from the entity's total votes when calculating the Sainte-Laguë allocation.

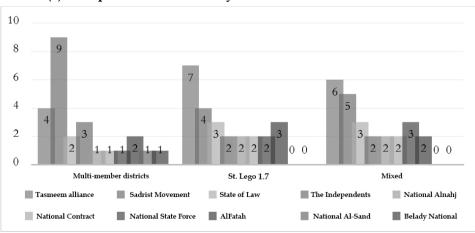


Chart (3): Comparison of the three systems in terms of the number of seats.

Source: prepared by the researcher.

Table (3): The number of winning seats for each political entity when applying the Sainte-Laguë (1.7) modified system.

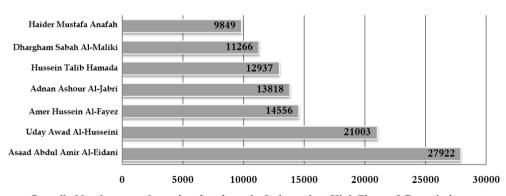
| No. | The political entity | Number of votes | 1.7 | 3 | 5 | 7 | 9 | 11 | 13 | Number of seats |
|-----|-------------------------|--------------------|--------|--------|--------|--------|--------|-------|-------|-----------------|
| 1 | Tasmeem alliance | 108,044 | 63,555 | 36,015 | 21,609 | 15,435 | 12,005 | 9,822 | 8,311 | 7 |
| 2 | Sadrist Movement | 78,657 | 46,269 | 26,219 | 15,731 | 11,237 | 8,740 | 7,151 | 6,051 | 4 |
| 3 | AlFatah | 45,189 | 26,582 | 15,063 | 9,038 | 6,456 | 5,021 | 4,108 | 3,476 | 3 |
| 4 | State of Law | 41,594 | 24,467 | 13,865 | 8,319 | 5,942 | 4,622 | 3,781 | 3,200 | 3 |
| 5 | National Contract | 38,964 | 22,920 | 12,988 | 7,793 | 5,566 | 4,329 | 3,542 | 2,997 | 2 |
| 6 | National State Force | 36,104 | 21,238 | 12,035 | 7,221 | 5,158 | 4,012 | 3,282 | 2,777 | 2 |
| 7 | AlBasra Independents | 32,978 | 19,399 | 10,993 | 6,596 | 4,711 | 3,664 | 2,998 | 2,537 | 2 |
| 8 | National Alnahj | 28,639 | 16,846 | 9,546 | 5,728 | 4,091 | 3,182 | 2,604 | 2,203 | 2 |

Source: Compiled by the researcher using data from the Independent High Electoral Commission.

It is worth noting that the number of wasted votes when applying this system was 92,000 votes, representing the votes received by the other ten participating parties that did not secure any seats.

When simulating the same election results using the proposed mixed system, there is a direct increase of 8 seats, accounting for 30%, and an increase through the Sainte-Laguë (1.7) method of 17 seats, accounting for 70%, while the total number of seats remains at 25:

Chart (2): Winning candidates and highest vote earners in Basra province (30%).



Source: Compiled by the researcher using data from the Independent High Electoral Commission.

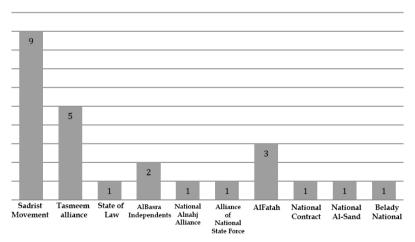
The table below represents the results of 70% of the votes after removing the votes of the winning candidates, who represent 30% of the total votes:

Proposed Policy Alternative

The two aforementioned systems previously discussed, after being implemented in two consecutive electoral cycles, have demonstrated a set of strengths and weaknesses. Therefore, the researcher proposes the adoption of a mixed electoral system in which 30% of the seats in the electoral district are allocated based on a mechanism that reorders the ranking of all candidates in both winning and losing lists, according to the number of votes each candidate receives. The first winner is the candidate with the highest number of votes across all lists within the same electoral district. It should be noted that the province is a single electoral district.

To demonstrate the effectiveness of the proposed system, we will analyze the results of the elections in Basra province using three systems: multi-member districts, Sainte-Laguë (1.7) modified, and the mixed system.

Table (1): The number of winning seats in the 2021 elections for Basra province when applying the multi-member district system.



Source: Independent High Electoral Commission, official website

When simulating the same election results and applying the Sainte-Laguë (1.7) modified system, the results are as follows:

The 2021 elections adopted a multi-district system within a single governorate, which failed to ensure fairness for certain groups such as activists, university professors, and influencers at the governorate level. It gave an advantage to tribal sheiks, parties, and sectarian figures while limiting the geographic area a deputy represents to a small district, which should ideally represent a broader regional constituency within the governorate. Considering the challenges posed by the single-district system at the national level, applying it within a single governorate presents even greater difficulties.

Table (1) Advantages and Disadvantages of the Multi-District System Implemented in the 2021

| Advantages | Disadvantages | | | |
|---|--|--|--|--|
| -Ease of implementation and vote counting. | -Wastage of a large number of votes. | | | |
| -Candidates do not require high campaign financing. | -Difficulty in calculating quotas. | | | |
| -Reduces the symbolism of tribal, religious, and nationalist leaders. | -Denies some districts representation. | | | |
| -Dissipates the influence of party leaders or heads. | -Excludes minorities from representation. | | | |
| -Limits the transfer of nominations from one governorate to another. | -Difficulty in achieving a majority in parliament. | | | |
| -Reduces the dominance of political parties over | -Challenges in forming a government. | | | |
| candidates and deputies. | -Challenges in passing laws in parliament. | | | |
| -Helps voters understand the candidate's election program. | -Easy manipulation of corrupt money to win votes. | | | |
| -Facilitates the rise of independent candidates. | -Does not contribute to system stability for | | | |
| -Ensures the winner is the most popular candidate in the district | at least two terms. | | | |

As for the Modified Sainte-Laguë (1.7) system, it is unfair to emerging parties and independent candidates due to the electoral threshold and the potential for individuals to ride on the coattails of a party leader or influential political figures, even with a few hundred votes, while independent candidates with thousands of votes may fail to win seats.

Table (2) Advantages and Disadvantages of the Modified Sainte-Laguë (1.7) System Implemented in the 2018 Elections

| Advantages | Disadvantages | | | |
|--|---|--|--|--|
| - Ensures no votes for the party or entity go to waste by utilizing the total number of votes for the party or entity. | - Increases the dominance of bloc leaders and heads over candidates. | | | |
| | - Waste of votes that do not reach the electoral threshold. | | | |
| - Fosters genuine political work | | | | |
| through parties and entities, giving prominence to party leadership | - Difficult for new forces and parties to emerge. | | | |
| | - Elevates individuals without popular support due to votes for party leaders. | | | |
| | - Unfair distribution of seats; a candidate with a few hundred votes may win while another candidate with thousands of votes from another list loses. | | | |

Background:

The first elections in Iraq after 2003 were held on January 30, 2005, for the National Assembly, under the law enacted by the Temporary Coalition Authority in Order 96 of 2004. This law adopted a proportional representation system using a closed list format, treating Iraq as one electoral constituency. The National Assembly later issued a new electoral law aimed at adopting a more representative electoral system, known as the multi-district system, while preserving the advantages of the single-district system. Under this law, Iraq was divided into 18 electoral districts based on the number of governorates, with each district allocated a number of seats proportional to the number of voters. These districts were assigned 230 seats, while Iraq as a whole remained one electoral constituency. For the remaining 45 seats, a proportional representation system was used.

Later, Law No. 26 of 2009 (Amendment of Election Law No. 16 of 2005) was enacted, which maintained the proportional representation system, but introduced an electoral threshold and used the Sainte-Laguë method to determine the number of seats won by each list. The distribution of seats within the list was based on a simple majority system. As for the distribution of vacant seats after the first round of distribution, this law did not use either the "largest remainder" or the "proportional representation" methods but introduced a new method where vacant seats were distributed only to winning lists that received votes equal to or greater than the electoral threshold. Lists that did not reach the electoral threshold were deprived of any seats, and their votes were disregarded in subsequent seat allocation rounds. Subsequently, the Iraqi Council of Representatives passed a new election law, Law No. 45 of 2013, which introduced an open list system, allowing voters to choose between a list or an individual candidate within the list, thereby giving individual candidates the right to run for membership in the Council of Representatives.

In the 2018 elections, the law was based on Law No. 45 of 2013, as amended in 2018. It employed a proportional representation system with open lists, which also allowed political entities to choose a specific candidate within the list. Each governorate was treated as a single electoral district, with seats allocated based on the Sainte-Laguë method, with a divisor of 1.7, an increase from 1.6 in the 2014 elections. The new Law No. 9 of 2020 for the election of Council of Representatives members abandoned proportional representation and introduced a majority system. Paragraph two of Article 15 of this law specified the nomination method for these elections, relying on individual nomination and multiple districts within the governorate.

Introduction:

Elections are a fundamental component of democratic and representative systems. As direct democracy, where all citizens participate in decision-making, became impractical, the concept of "representation" emerged. Representation refers to citizens expressing their interests and preferences by electing representatives in national or local councils (parliament or legislative bodies), a concept that was developed through lengthy political and social struggles in Europe, the United States, and other countries that experienced early democratic development in the eighteenth and nineteenth centuries.

With the broadening of suffrage, the importance of elections as the procedural expression of the concept of representation has grown. The electoral system is the process through which voters' voices are translated into parliamentary seats, allowing the people to govern through their elected representatives. Thus, representation lies at the core of democracy, as people choose representatives who constitute the authority accountable to the people through elections for the purpose of governance.

<u>Using the Mixed Electoral System to Ensure Party Balance and</u> <u>Increase Independent Candidates' Chances</u>

Ali Mubarak

Executive Summary:

After a change in the political system in 2003, shifting to a democratic system, Iraq conducted five elections for the parliamentary and provincial councils. During these elections, various electoral systems and modifications were used, sparking debates and discussions among experts, activists, political parties, politicians, and the general public. Notable among these laws were the Modified Sainte-Laguë Law (1.7) used in the 2018 parliamentary elections (the fourth parliamentary round) and the Multi-District Law used in the 2021 elections (the fifth parliamentary session).

This paper conducts a comparative analysis of the Modified Sainte-Laguë Law (1.7), the Multi-District Law, and the Mixed Electoral System using several indicators, including representation, political stability, wasted votes, and actual votes. It calculates election results when transitioning between these systems, utilizing the same number of votes for each candidate and political entity.

The paper highlights the drawbacks of each electoral system. The issue with the Modified Sainte-Laguë system and its modifications lies in the electoral threshold. In contrast, the Multi-District system reduces choices for voters and decreases competition for candidates in smaller districts, limiting the opportunities for candidates with broader regional support, beyond just a specific electoral district. This system tends to favor religious figures, tribal leaders, and others who have direct connections to their local communities due to their tribal or religious activities, disadvantaging university professors, activists, and others with a broader but less concentrated public following. To address some of these shortcomings, this paper proposes the adoption of a Mixed Electoral System. This system aims to achieve a higher level of electoral fairness for both candidates and voters, allowing voters more choice and preventing the wasted votes of independent candidates. The study uses the election results in Basra Governorate as a model for calculating new seats based on the proposed system.

List of References:

- United Nations and Non-Governmental Organizations call for action to support Iraq in water resource management and climate change adaptation, June 17, 2022, Baghdad.
- Projects of the Food and Agriculture Organization contribute to revitalizing crop and livestock production and creating job opportunities by stimulating growth 2022.
- Karbala Center for Studies and Research The Problem of Desertification, Its Causes, and Solutions M.Sc. Malik Rahim Abdul Zaid Yadam 2022.
- Desertification in Iraq and the Hindrances to Solutions 2017.
- Jabr, Mustafa Qais, et al., Available Water Resources in Iraq and the Emergence of Water Scarcity 2022.
- Al-Shammari, Jitan Fakhri Hasan, Food Security in Iraq: Problems and Solutions, Educational Studies Journal, Issue 46, 2019, p. 145.
- Al-Bayan Center for Studies and Planning, Reducing Environmental Pollution and Climate Change, Green Middle East Initiative, by Abdul Razzaq, 2021.
- Sabri, Desertification: Its Concept and Causes, First Edition, Dar Al-Yazouri, Jordan, 2011, p. 145.
- United Nations Environment Programme Report for 2001, Fortifying International Environmental Management, UN Publications, New York, 2001, p. 12.
- United Nations Convention to Combat Desertification Conference of the Parties in its fourth session, 2005, Ibid, p. 32.

Conclusions:

- 1. Iraq is among the countries most vulnerable to desertification and drought due to low rainfall and high temperatures in most of its provinces.
- 2. Climate change directly affects food security in Iraq, which, in turn, impacts the availability of sufficient food for the population.
- 3. The rise in temperatures during the summer, exceeding 50 degrees Celsius, and the variability in rainfall throughout the year have led to an increase in dry and semi-dry lands in Iraq, rendering agriculture almost impossible in these areas.
- 4. The decrease in agricultural lands, biodiversity in agriculture, land and soil degradation, and the increase in sand dunes have caused numerous problems and the displacement of a significant number of humans and animals. Examples include the multiple sandstorms witnessed in the country in 2022, resulting in human and animal fatalities and damage to agricultural crops.

Recommendations:

- 1. Planting windbreaks and covering the soil surface, especially in sandy lands, to reduce soil erosion and sand encroachment.
- 2. Establishing terraces in areas with low slopes or flat lands for excess water drainage, preventing groundwater rise. Preserving natural vegetation and its rational use to protect soil from the danger of drifting and erosion.
- 3. Improving weather and climate-related information provided to farmers represents one of the means to reduce nutrient and waste loss. Therefore, there is a need to increase awareness and guide farmers on the concept and importance of sustainable agriculture and its role in combating desertification, land degradation, and crop deterioration due to climate change.
- 4. Reforestation plays a major role in climate change mitigation and improving food security.
- 5. Supporting innovation and entrepreneurship can also aid in the process of change. New processes and technologies in natural land planning, soil analysis, irrigation, and alternative proteins, such as plant-based meat, make land use and agriculture more sustainable.

It funds environmental programs worldwide, such as the "Belt and Road Initiative," which aims to share experiences and expertise in ecological restoration and desertification control for affected countries and utilize clean energy sources like wind and solar power. Additionally, mentioning the International Fund for Agricultural Development, one of its most significant provisions is supporting farmers and enabling them to make environmental decisions, providing assistance and loans to countries in various regions of the world through environmental projects. The World Food Programme aims to ensure food security, and one of its most significant provisions is the Food-for-Work Programme, which includes implementing projects in poor countries to revitalize these areas and assist affected populations, providing aid to these countries to develop agriculture and food production.

4. Increase Awareness Among Farmers About Modern Techniques and Irrigation Methods: Modern techniques play a crucial role in developing the agricultural sector and improving crop and agricultural product productivity. Increasing awareness about these techniques can encourage reduced consumption and wastage, contributing to a more sustainable agricultural sector.

The Feasibility of the Alternative:

The proper and just application of the law, along with its modification, can be achieved by adding legal provisions that align with the current reality. These provisions should encompass penalties and sanctions that encourage the protection of trees and agricultural lands. Moreover, they should include penalties related to gas emissions, aimed at reducing pollutants released by factories and vehicles. A portion of the revenue generated from these penalties should be allocated to continuous environmental preservation.

The legislation of such a law aligns with Article 33/Second of the Iraqi Constitution of 2005, which stipulates that "the state shall guarantee the protection of the environment and biodiversity and its preservation." The wide-scale enforcement and activation of this law within state institutions, ministries, provinces, and raising awareness about it should be at a level that ensures citizens understand the seriousness of climate change and its environmental impact, as well as the importance of food security.

Active participation from civil society and relevant advisory and enforcement bodies will ensure extensive awareness and implementation campaigns. This approach is consistent with successful community-based environmental campaigns and relief efforts. Therefore, these extensive methods are impactful in society and one of the most successful means of addressing this policy alternative.

Policy Alternatives:

There are several policy alternatives and solutions that can be summarized as follows:

- 1. Amend and Activate Environmental Protection Law No. 27 of 2009: The importance of amending this law lies in adapting the current situation to the increasing rates of desertification, the loss of green spaces, and the climate changes occurring worldwide. This adaptation should align with climate summits such as Paris (2015), Glasgow (2021), and Sharm El-Sheikh (2022). The focus should be on sustainable development and renewable energy, contributing to the development of the agricultural sector and increasing crop yields to maintain food security.
- 2. Activation of the Environmental Security Council or Environmental Protection Council: These councils are crucial for issuing resolutions and directives related to environmental protection and raising awareness in various areas. This includes guiding the use of water in agriculture, promoting modern methods, conserving agricultural lands and orchards from land reclamation, and raising awareness about food security.

3.Legislation of Environmental Security Law: This law should encompass the preservation of the environment, water resources, and combating desertification. It should also include penalties and sanctions, as well as directives. Such policies help reduce excessive use and wastage of water and natural resources.

Additionally, it should put appropriate plans in place to stop land reclamation and its conversion into residential areas. It should also promote the effective use of forests in some regions to mitigate the severity of climate change. Environmental protection requires an understanding of environmental laws, and this can only be achieved through institutions dedicated to environmental protection.

One of the most important of these institutions is the United Nations Environment Programme, which monitors and analyzes the environment, provides environmental advice and information, enhances international cooperation, and ensures compliance with environmental agreements. It also includes strategies for developing environmental law, such as responsibilities for environmental damage, bilateral agreements, and aligning national environmental laws with international environmental law.

In recent decades, Iraq has experienced drought in most of its regions, with a 30% reduction in rainfall and a decrease of more than 50% in the water levels of major rivers. This has resulted in a 70% decrease in rainfed crop production, as well as a 37% and 63% reduction in wheat and barley production in the central and southern regions, respectively. The problem becomes more complex when considering that desert climates dominate 70% of the country, especially in the alluvial plain and the western plateau, where annual rainfall ranges from 50 to 200 mm.

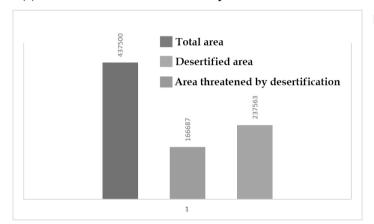


Figure No. (1): Desertified and threatened by desertification areas in Iraq

The agricultural sector is one of the most affected sectors by water scarcity in Iraq, especially with the use of traditional methods. Therefore, improving and developing irrigation methods is crucial. The low level of water utilization in irrigation is due to several main reasons. For example, in 1992, irrigated areas in Iraq were estimated at about 2300 hectares, using more than 39.2 billion cubic meters of water, at an average of 1700 hectares per cubic meter.

| Governorate | Areas required | Governorate | Areas required | |
|-------------|-----------------|-------------|-----------------|--|
| | to be reclaimed | | to be reclaimed | |
| | 1000 dunum | | 1000 dunum | |
| Baghdad | 100 | Dhi Qar | 290 | |
| Wasit | 200 | Maysan | 370 | |
| Diyali | 100 | Basra | 190 | |
| Salahaddin | 100 | Nineveh | 440 | |
| Diwaniyah | 700 | Kirkuk | 100 | |
| Babylon | 315 | Dohuk | 100 | |
| Karbala | 170 | Sulaymaniya | 170 | |
| | | h | | |
| Najaf | 160 | Erbil | 150 | |
| Muthanna | 250 | Anbar | 100 | |

Table (1): Required Reclaimed Areas During the (2014-2020) Plan:

Background:

Iraq is among the countries most severely affected by climate change, and it ranks as one of the highest water consumers. The decrease in rainfall rates in recent years has led to a significant increase in drought, with the past year being one of the driest seasons in 40 years. This has resulted in water scarcity, desertification, and soil erosion due to unsustainable agricultural practices, leading to the destruction of land and water sources in Iraq, further exacerbating soil degradation and pollution.

Several factors influence food security to some extent, including desertification, drought, and others. Among these factors:

- 1. Rising Temperature: Most desertified lands have high temperatures, resulting in increased soil evaporation, reduced rainfall effectiveness, decreased relative humidity, and a lack of natural vegetation. High temperature ranges are characteristic of most arid and semi-arid regions, affecting soil components and cohesion, making them susceptible to erosion in these environments.
- 2. Removal of Vegetative Cover Due to Human Activities: The removal of vegetative cover for human activities has made the land vulnerable to desertification. Depriving the soil of its natural vegetative cover that provided protection against erosion and drift.
- 3. Over-Irrigation of Crops: Many farmers still have the misconception that giving more water to plants results in better quantity and quality of production. However, excessive watering negatively affects plant productivity due to decreased soil productivity.

Effects of the Issue:

- 1. Deterioration of Vegetative Cover: The removal of vegetative cover has negative effects on biodiversity, wildlife, water sources, local climate, humidity, temperature, wind, and soil erosion.
- 2. Soil Degradation: Desertification leads to soil erosion or salinity, waterlogging due to excessive irrigation, and a decrease in biological and agricultural productivity due to soil fertility loss. It also leads to soil pollution as a result of adding gaseous, liquid, or solid materials from mining, industrial, agricultural, or wind and water sedimentation sources.
- 3. Salinization and Decline in Groundwater Levels: Excessive pumping and declining rates of aquifer recharge have led to a drop in groundwater levels, resulting in population-related problems such as food scarcity, famines, poverty, disease, and migration.

Introduction:

The term "food security" refers to the availability of food for individuals without any shortage. Food security is achieved when individuals do not fear hunger or face it, and it is used as a criterion to prevent future food shortages. Water is considered one of the most important natural resources in arid and semi-arid regions like Iraq, as it controls population distribution, economic activities, especially agriculture, and is therefore a key pillar of national food and water security.

The exacerbation of water problems, increased demand due to population growth and economic development, negative climate change impacts, and significant water pollution issues have rendered some water sources unsuitable for human use.

The sharp decline in agricultural land, the lack of biodiversity in agriculture, land and soil deterioration, and the increase in sandstorms have all led to a decrease in agricultural production in Iraq. Farmers have suffered from seed and fertilizer shortages, while livestock breeders have been forced to sell or abandon their animals, with some falling victim to diseases. Likewise, the rising prices of foodstuffs have prevented many poor Iraqis from supplementing their government-provided food rations with fresh and nutritious food. Water scarcity is one of the key factors contributing to the loss of livelihoods.

The aim of this paper is to study the impact of climate change on food security levels in Iraq, analyze the damage caused to food security, its effects on the population, and find the necessary solutions to mitigate climate-related damage while also increasing and ensuring the availability of food for all members of society.

Environmental Security Law as a Solution to Desertification Problem Mohammed Al-Hakeem

Executive Summary:

Planet Earth is currently undergoing significant transformations due to the phenomenon of global warming resulting from economic activities and excessive use of fossil fuels that emit greenhouse gases, leading to environmental challenges such as droughts and water scarcity in some regions, while causing floods in others.

Climate change impacts, including reduced rainfall, water scarcity, rising temperatures, and a significant increase in desertification, have had a profound effect on agriculture in Iraq in recent years. The cultivation area for crops, particularly wheat, decreased by 50% in 2022 compared to 2021, resulting in a significant drop in crop deliveries to the Ministry of Agriculture, from 4.2 million tons in 2021 to 2.5 million tons in 2022, and 6.2 million tons in 2020.

This paper proposes a range of solutions, alternatives, and recommendations related to legal legislation or practical measures by relevant authorities in the fields of environment, climate, and agriculture. These measures aim to develop appropriate strategies and plans to overcome the impacts of climate change and reduce its adverse effects, including food scarcity and threats to water security in Iraq.

List of References

- 1. UN Climate Change
- 2. UNFPA Iraq News
- 3. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Synthesis Report of Climate Change 2007, Physical Science Basis, Summary for Policymakers, Technical Summary, p. 111.
- 4. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Synthesis Report of Climate Change 2001, Scientific Basis, p. 30.
- 5. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Same source as above, p. 3.
- 6. Musa, Ali Hassan, Climate Changes, 2nd edition, Dar Al-Fikr, Damascus, pp. 205-207.
- 7. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Same source as above, pp. 5-7.
- 8. Musa, Ali Hassan, Climate Changes, Same source as above, p. 218.
- 9. General Authority for Meteorology and Seismology, Unpublished data.
- 10. Climate Change in Temperature and Rainfall in Iraq, Prof. Qusay Fadel Abd, University of Al-Muthanna/Education College.

Alternative Desirability: The derived benefits from this proposal will have a significant impact on the population, reducing dust storm effects, and lowering summer temperatures by at least 4-5 degrees Celsius over the next five years. This will also create opportunities for tourism resorts, parks, and healthcare facilities, leading to substantial economic returns, employment opportunities, development projects, timber production, beekeeping, handicrafts, and more. Additionally, it underscores Iraq's commitment to international agreements such as the Paris Agreement and national plans.

Conclusion: Plant cover has significant positive effects on human life in various aspects, especially in contemporary times when it is crucial for influencing the climate and cooling Iraq. Therefore, encouraging afforestation, establishing forests, and reserves through a well-planned, long-term scientific approach is akin to reviving the idea of the green belt. It is not a new concept, and it is imperative for stakeholders, experts in state ministries, and the Iraqi people as a whole to reexamine previous files with a new scientific vision to rehabilitate natural forests and strive to establish green belts and parks within cities, aiming to achieve health and nutritional benefits, as well as job opportunities.

E. Compile statistics and databases specific to each plant species, aligned with environmental requirements and remediation goals.

Year Two:

- A. Continue the activities from the first year, adapting to evolving circumstances and the latest scientific developments.
- B. Work on providing the technical requirements for plant transfer from nurseries to permanent sites.
- C. Collaborate with supporting organizations to prepare environmental designs and maps for implementation.
- D. Prepare scientific reports on achieved results and propose short-term and long-term prospects for project sustainability and success.

Year Three:

- A. Sustain and continue all previously achieved scientific and practical work from the previous two years.
- B. Prepare for the second phase of the project, including studies related to social, economic, and recreational aspects.
- C. Develop and document project-specific databases, transfer global technologies benefiting project work for broader applications in other provinces.

Years Four and Five:

- A. Continue scientific and technical activities as in previous years.
- B. Explore innovative initiatives related to establishing research, health, and recreational centers.
- C. Transfer the gained experience and knowledge to other provinces.

3. Project Requirements

Firstly, Material Requirements A. Agricultural nurseries to establish nurseries (provided in the first year of the project). B. Agricultural land in multiple locations to establish forests and parks (provided in the first year of the project). C. Technical requirements (wooden shades, plastic greenhouses, fertilizers, other chemicals such as pesticides, hormones, growth regulators, various seeds, agricultural machinery and equipment, basin and service cars, technical and service workshops, agricultural and industrial supplies, and more). D. Financial allocations.

Secondly, Human Resources A. Advanced scientific staff (holders of higher degrees in plant specialists in forests, horticulture, crops, soil, and protection from agricultural engineers and irrigation, soil, and environmental engineers). B. Supporting scientific staff (holders of bachelor's and technical diplomas in plant specialists in forests, horticulture, crops, soil, and protection from agricultural engineers and irrigation, soil, and environmental engineers). C. Labor force (workers, temporary workers, etc.). D. Programming and spatial engineering specialists to prepare databases and maps. E. Afforestation and park specialists.

Thirdly, implementing steps:

Year One:

A. Develop scientific and applied plans related to the technical aspects and infrastructure of the project.

- B. Identify plant species suitable for propagation, considering their environmental resilience, growth rate, and vegetation cover.
- C. Prepare scientific studies to determine optimal propagation conditions, plant growth requirements, and maintenance.
- D. Commence planting, propagation, and production activities in nursery facilities while maintaining ongoing maintenance work.

This leads to higher water absorption and reduces the impact of water flow (reducing the impact of floods), as well as activates soil microbes. Tree and shrub roots penetrating deep into the soil break compacted layers, fragment rocks, and absorb minerals, pumping them to the soil surface. This allows continuous soil maintenance and rehabilitation. Trees planted in a certain engineered system act as windbreaks, reducing desert encroachment and land degradation, in addition to helping reduce soil erosion by over 55% and mitigating salinity and drought. They also extend the lifespan of dams used for water storage and improve water quality.

The Tourism Aspect of Forests

The tourism potential of forests can be effectively harnessed to benefit the national income and the local population. Developing tourism based on the beauty of nature and the rich Iraqi heritage of archaeological sites and religious shrines will bring significant economic benefits. This kind of tourism is far more beautiful than its counterparts in European countries. Additionally, it can create new industries and professions, such as hunting, fishing, health resorts, medical and psychological treatment, away from pollution and noise.

Policy Alternatives: The Forests, Parks, and Green Belts Project 1. Project Rationale

Given the importance of providing vegetative cover, stopping desertification, addressing the increasing recurrence of dust storms, and providing environmental, economic, social, and health solutions for the negative effects of climate change in Iraq which have short-term and long-term effects on climate, soil, and the human community, and reducing environmental pollution and lowering temperatures, such a project must be established.

2. Project Location and Supporting Entities

The province and relevant stakeholders like the Directorate of Agriculture, Environment, and Water Resources are responsible for providing the infrastructure for the project, using agricultural land for establishing forests, parks, and agricultural nurseries and all their requirements. Other ministries in the country are invited to cooperate and participate in this development project to achieve the desired goals.

The Role of Agricultural Areas and Trees in Environmental Protection Trees and shrubs directly or indirectly affect their surrounding environment by preserving production resources, protecting soil from erosion and runoff, increasing groundwater reserves, improving surface water quality, reducing sedimentation in dams and reservoirs, maintaining productive land capacity, increasing organic matter, and reducing salinity and drought through significant shading of the soil surface and reduced evaporation. They also influence wind patterns, increase rainfall, and play a significant positive role in climate change mitigation.

The presence and expansion of vegetation and forests play a crucial role in creating local climatic ecosystems that positively impact Iraq's climate. They are essential in absorbing carbon dioxide, the primary contributor to the greenhouse effect. The annual absorption capacity of a single hectare of forest is around 140 kilograms of carbon dioxide. When multiplied by the millions of hectares of forested land, this represents a significant reduction in carbon dioxide emissions, which ultimately contributes to climate change mitigation.

Maintenance of Biodiversity and Life

Trees and shrubs vary in their appearance, genetics, and structure, making them one of the richest plant groups in genetic diversity in their environments. This diversity is due to local environmental conditions, differences in pollination conditions, and the synthesis of new genetic structures that serve biodiversity. Dates palms are one common example in Iraq, with more than 600 varieties according to scientific statistics and references, including the Iraqi guide of 1934. Some sources even suggest the existence of more varieties through hybridization and selection, similar to other forest trees. The availability of plant reserves and forests undoubtedly provides the opportunity to ensure the continuity, development, and increase of genetic diversity in ways that serve humanity in the future.

Maintenance of Water and Soil Resources

Trees play an effective role in distributing rainwater and reducing its kinetic energy. This role is enhanced positively with increased overall plant density. Soil properties improve due to reduced wind impact and the provision of organic matter that increases soil's water retention capacity.

Background: Basra Facing Climate Change

In a survey conducted by the Norwegian Refugee Council last year, approximately 40% of farmers across Iraq reported near-total wheat crop loss. Obtaining precise migration figures for Basra is challenging, as migrants live in the shadows, with temporary homes built on barren land isolated from basic services like water and electricity.

Data from the Basra Environmental Directorate indicates that water deterioration in the province cost Iraq approximately 400 million dollars in lost livestock, date palm trees, and crops in 2018. In response, the Iraqi government has attempted to mitigate climate change by endorsing the Paris Agreement in 2021 and seeking climate finance through the Green Climate Fund, tied to meeting the conditions set in the Paris Agreement. Iraq aims to attract more foreign investments in clean energy to enhance food security and production.

On another front, Iraq fulfilled its nationally determined contribution (with support from the United Nations Development Programme) to voluntarily reduce emissions by 1-2% by 2030. This plan focuses on sectors like oil, gas, electricity, and transportation, which collectively produce about 75% of Iraq's total greenhouse gas emissions. Therefore, our policy proposal today aims to increase green spaces and government-protected areas. In the future, there must be a reconsideration of agricultural land laws and a shift to residential use, which has disrupted the environmental balance.

Some of the most critical issues affecting Basra due to climate change include:

- 1. Rising temperatures, decreased rainfall, and increased dust storms due to reduced vegetation cover.
- 2. High levels of pollution from fossil fuels, increased carbon emissions, leading to various health issues, including cancer.
- 3. Demographic changes resulting in housing crises and uneven population density, along with some security problems.

The following data highlights the severity of these changes based on official records, showing the extent of temperature and rainfall changes in Basra over the past years:

Southern Region (Basra Station):

- Annual Average Temperature: The highest annual average temperature recorded was 27.9°C in 2010, while the lowest was 23°C in 1943.
- Maximum Daily Temperature: There is an upward trend in maximum daily temperatures, with an annual average for the period 1941-2010 being 2°C higher than the overall average of 32.1°C.
- Rainfall in Basra Province: Rainfall in the Basra station is generally decreasing, with a 10mm decrease from the annual total of 140.4mm.

Introduction:

Climate change is defined as long-term changes in temperature and weather patterns. While these changes can be natural, human activities have become the primary drivers of climate change, primarily through the burning of fossil fuels such as coal, oil, and gas. The burning of fossil fuels releases greenhouse gases that act like a blanket around the Earth, trapping heat and raising temperatures.

Greenhouse gas emissions responsible for climate change include carbon dioxide (CO2) and methane (CH4). These gases are produced, for example, by burning gasoline for driving cars or using coal for heating buildings. Land-use changes like deforestation and forest clearing for agriculture can also release significant amounts of carbon dioxide, and landfills are a major source of methane emissions. Energy production, industrial processes, transportation, buildings, and agriculture are among the major sources of emissions.

Climate change exacerbates numerous problems. Taking Iraq as an example, the use of fossil fuels (oil) is a major contributor to climate change. Additionally, the uprooting of orchards, where much of the land has been turned into residential areas due to the absence of planned new cities, has resulted in a temperature increase of 1.8 degrees Celsius over three decades in Iraq. This temperature rise is particularly pronounced in the south, forcing families to sell their livestock, pack their belongings, and migrate to urban centers like Basra in search of better job opportunities and services, but they are not always welcomed, as reported by The Washington Post. Recent studies by the International Organization for Migration (IOM) have highlighted climate-induced migration of rural populations and farmers moving to the southern city of Basra in search of alternative job opportunities. These migrants face various challenges while trying to settle in new environments with limited financial and social capital, which can impact their ability to access services and assert their rights.

Forests for Climate Change Mitigation: A Case Study of Basra Murtada Al_Toblani

Executive Summary:

Climate change in Iraq has created challenges for its environment, security, politics, and economy. Rising temperatures, severe droughts, reduced rainfall, desertification, salinization, and increased dust storms have all undermined Iraq's agricultural sector. Additionally, Iraq's water security relies heavily on the diminishing flow of the Tigris and Euphrates rivers. National and regional political changes will make climate change mitigation and water management extremely difficult. Climate change, including rising temperatures, decreased rainfall, and increased water scarcity, is expected to have serious repercussions on Iraq for years to come. Furthermore, per capita greenhouse gas emissions in Iraq are higher than the global average. Climate change affects various aspects of life, including food security, natural resource scarcity, which in turn affects population distribution and leads to communities relocating in search of more suitable places. These changes also have economic and security implications.

This paper proposes a policy alternative in the form of a program called "Forests, Green Spaces, and Nature Reserves," which involves planting extensive areas of land in various locations in the Basra Governorate. This program aims to reduce pollution, lower emissions, and positively impact community and mental health. The "Revive Mesopotamia" project, as part of this program, is based on nine objective steps designed to bring about real change. It is intended to align and enhance the broader climate goals of the Iraqi government, reaffirm its commitment to the Paris Agreement, and provide regional solutions to climate-related challenges. To ensure the project's success, a concerted national effort involving all relevant ministries is required to design and implement a series of climate-related policies and laws, combining state expenditure, funding from green funds, private capital markets, and international donors to finance substantial new investments in this area.

This program enjoys strong support from various segments of society, as well as local and international institutions and companies. Through this proposal, the researcher aims to encourage the local government to allocate these spaces to improve the environmental, economic, and recreational reality of the Basra Governorate.

List of References:

- (1) World Bank: April 2022 Report.
- (2) World Bank: Comprehensive Overview of the Iraqi Economy.
- (3) World Bank: Iraq Economic Outlook Spring 2022.
- (4) Iraqi Ministry of Finance: Overview of the Iraqi External Development Fund.
- (5) Data compiled from various pages of the Annual Reports of the Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC).
- (6) Data compiled from the World Bank for all mentioned years.
- (7) Iraqi Ministry of Finance General Debt Department.
- (8) White Paper.
- (9) International Forum of Sovereign Wealth Funds (IFSWF) January 2023 Update.
- (10) Data compiled from various pages of IFSWF Annual Reports.
- (11) International Forum of Sovereign Wealth Funds (IFSWF) January 2023 Update.
- (12) International Forum of Sovereign Wealth Funds (IFSWF) Excerpts from Various Annual Reports.
- (13) Excerpts from the Official Website of the Kuwait Investment Authority.
- (14) Excerpts from the Official Website of the Norwegian Government Pension Fund Global.
- (15) Strategic Studies Center at the University of Karbala: A Report on the 2021 Budget and Its Alignment with the White Paper by Researcher Dr. Adnan Hussein Al-Khayat.
- (16) Iraqi News Agency, May 25, 2022.
- (17) International Forum of Sovereign Wealth Funds (IFSWF) January 2023 Update.
- (18) The Center for Strategic Studies at the University of Karbala, a report on the 2021 budget by the researcher, Prof. Dr. Adnan Hussein Al-Khayyat.

Generally, all sovereign wealth funds share a primary goal of financial profit, but their specific objectives vary depending on each country's economic characteristics and resources. Hence, each fund worldwide has its unique objectives, justifying why some nations, such as the United States with 23 sovereign wealth funds, or China with 4, possess multiple funds.

In the case of Iraq, the proposed fund holds financial and political significance. It aims to rationalize operational spending, preventing misuse of public funds and budget surpluses as a political tool. Operational spending in Iraq skyrocketed from approximately 20 trillion dinars in 2004 to nearly 106 trillion dinars in 2019. Like all sovereign wealth funds, its primary goal is financial profit. Furthermore, it will help Iraq enhance its foreign relations through investment and integration into global markets, positioning Iraq as a significant player in the world economy. Moreover, the establishment of an Iraqi investment fund is expected to boost investor and business confidence, attract savings into joint projects with the Iraqi Sovereign Fund, stimulate job growth, and increase the significance of Iraq's securities market. For these reasons, this fund will simultaneously promote sustainable development in both economic and political aspects for Iraq.

Conclusions

- 1. Iraq has not effectively invested its financial surpluses resulting from oil revenue in recent years, leading to a substantial increase in operational spending without a focus on sustainable growth.
- 2. Sovereign wealth funds represent a pioneering global experience, and Iraq has the full capacity to establish such a fund, similar to other rentier economies.

Recommendations

- 1. It is imperative to invest financial surpluses as a crucial necessity to preserve the country's resources and secure the rights of future generations.
- 2. The fund must enjoy financial and administrative independence, with no influence on its operational mechanism or investment objectives by legislative or executive authorities while maintaining open communication with them.
- 3. When drafting the legislation to establish the fund, both executive and legislative authorities should prioritize transparency. This includes disclosing the fund's capital, funding volume, investment scale, future objectives, and conducting regular international auditing to enhance government and public trust in the fund's operations. Additionally, it is advisable to study the Norwegian Government Pension Fund Global's experience for insights in this field.

Their terms should be eight years, could be renewed, and they can only be removed in cases of proven corruption, committing a crime, or physical or mental incapacity that hinders their work. Additionally, four members should be from the government and monetary authority, including the Minister of Finance, Minister of Oil, Minister of Planning, and the Governor of the Central Bank. The proposed organizational structure for the Iraqi Sovereign Wealth Fund is illustrated in Figure 3.

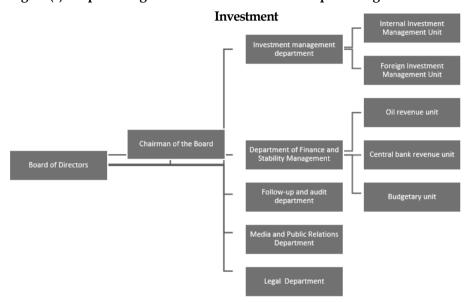


Figure (3): Proposed Organizational Structure of the Iraqi Sovereign Wealth Fund for

The Viability of Establishing the Iraqi General Investment Fund

Sovereign wealth funds have become crucial indicators of a nation's economic strength and stability in today's world. With their control over substantial financial assets, they exert significant influence in international markets and major corporations across various sectors. Over the past two decades, they have evolved from a luxury reserved for wealthy nations to a pressing necessity for economies worldwide. Today, they stand as one of the most pivotal pillars of global investment, if not the most important. A testament to their importance is that out of the 13 member countries in the Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), 11 have already established 17 sovereign wealth funds.

These funds serve to diversify income sources and shield economies from shocks in the oil market. Moreover, they contribute to social justice by distributing wealth equitably among current and future generations. Additionally, their participation in international financial markets aligns with economic and political strategic objectives.

• After the initial ten years, part of the fund's capital should be invested in international markets. This type of investment should yield not only financial benefits but also political gains by opening Iraq to global markets and strengthening its international relations.

2. Funding Sources:

The fund should be financed from the following sources:

- Oil Revenues: The fund should receive monthly allocations from oil revenues, initially at a rate of 5%, with an annual increase of 1% of oil revenues until it reaches 25%.
- Budget Surpluses: The fund should receive the entire actual surplus from the budget annually. In the event of a surplus, the fund plays a vital role in stabilizing the economy and financial stability, preventing the waste of public funds.
- Profits of the Central Bank of Iraq: The fund should be financed 50% from the profits of the foreign currency window's monthly sales and 50% from the Central Bank of Iraq's reserve surplus after deducting the required reserve as cover for the local currency.

3. Establishing the Fund, Organizational Structure, and Governance:

Before outlining the proposed organizational structure, it is essential to emphasize the fund's necessity to operate independently. This independence is a crucial requirement for the fund to effectively contribute to the growth and development of the Iraqi economy. The fund should work based on market principles, rather than governmental or central bank principles, as it is essentially a profit-driven institution. Independence should not imply complete separation from governmental, financial, or political authorities. Instead, it means independence in the intermediate goals between the state, the fund, and the choice of tools, methods, and appropriate timing to achieve these goals without external influences on the fund. Moreover, it should strive to maintain a high level of alignment with financial and monetary authorities.

The legal basis for establishing the fund is Article 60 (first) of the Iraqi Constitution. A draft law to establish the fund should be submitted to the Parliament through the executive authority, represented by the President of the Republic and the Council of Ministers. The fund should be managed by a seven-member board of directors, three of whom are appointed, including the chairman of the board and two Iraqi members with at least 20 years of experience in the economic field. These members should be appointed by the Prime Minister with the approval of the Parliament.

Third: Proposed Model for Establishing the Iraqi Sovereign Wealth Fund:

After the significant development of sovereign wealth funds (SWFs) worldwide in terms of governance, structure, funding sources, and targeted investments, Iraq can benefit from previous experiences in establishing a suitable fund for its fragile rent-based economy.

The proposed model in this paper suggests that the Iraqi Wealth Fund should initially operate as an internal stability and growth fund for a period of no less than ten years (with equal capital contributions from various sources). After this initial period, it should transform into a fund for both internal stability and growth and external investment, with the proportion of capital allocation determined by the needs of the economy. The fund should adhere to international principles governing the operation of sovereign wealth funds, as recognized by the International Forum of Sovereign Wealth Funds (IFSWF), which aim to establish institutional and financial controls for these funds in international markets. These principles are essential for international recognition of the fund by institutions such as the International Monetary Fund (IMF) and are referred to as the Santiago Principles. Additionally, the Iraqi fund should undergo a thorough evaluation based on the Truman and Lindberg-Madol indicators, through disclosing its goals, funding sources, governance, and transparency. This paper will summarize the fund's objectives, funding sources, and organizational structure.

1. Proposed Objectives and Functions of the Fund:

Considering that the proposed fund primarily aims to achieve economic and financial stability through rationalizing public expenditure, maximizing financial surpluses through investments, absorbing unwanted liquidity from the markets, and safeguarding the general budget in case of deficits by providing internal loans, it should also strive to:

- Reduce dependence on oil by maximizing and diversifying national income and ensuring equitable wealth distribution.
- Utilize capital for internal growth in neglected sectors such as agriculture, industry, and housing, to stimulate these sectors, create employment opportunities, revitalize the Iraqi stock market, and encourage both Iraqi and foreign entrepreneurs to invest in these sectors.

Table (2): Assets of Sovereign Wealth Fund (SWFs)

| Fund name | Country | Year established | Assets (billion \$) |
|---|-----------------|---------------------|---------------------|
| 1- China Investment Corporation (CIC). | China | 2007 | 1350.386 |
| 2- The Norwegian Pension Fund NBIM | Norway | 1990 | 1136.144 |
| 3- Abu Dhabi Investment Authority ADIA | The UAE | 1976 | 790 |
| 4- Kuwait Investment Authority (KIA). | Kuwait | 1953 | 750 |
| 5- The Government of Singapore Investment Company (GIC). | Singapore | 1981 | 690 |
| 6- Public Investment Fund (PIF). | Saudi Arabia | 1971 | 607.418 |
| 7- The Monetary Agency's investment portfolio, HKMAIP | Hong Kong | 1935 | 588.903 |
| 8- <u>Tamasek</u> Holding Company THPL | Singapore | 1974 | 496.593 |
| 9- Qatar Investment Authority (QIA). | Qatar | 2005 | 461 |
| 10- NSSF Social Security Fund | China | 2000 | 447 |

The authority is managed by a board of directors chaired by the Minister of Finance, with other members including the Central Bank Governor, the Deputy Minister of Finance, the Minister of Oil, and five other Kuwaiti experts appointed by decree for four years, with the possibility of reappointment. Three of the members must not hold any public office.

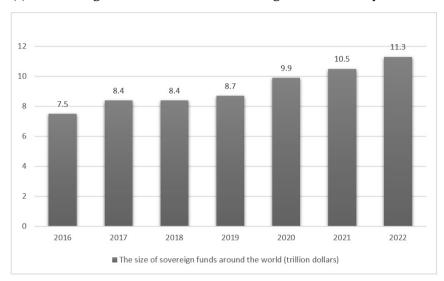


Figure (2) shows the growth of the assets of sovereign funds for the years 2016-2022 (10)

Second: International Experiences in Establishing Sovereign Wealth Funds:

Norwegian Government Pension Fund: Norway was previously an agricultural and fishing-dependent country until the discovery of oil in 1969. After this transformation, the Norwegian Government Pension Fund (known as the Government Pension Fund Global) was established in 1990 to support the economy in the long run. The fund is managed by a specialized unit within the Norwegian central bank, and it is known for high transparency standards.

Iraq can draw lessons from these experiences in establishing its own sovereign wealth fund, especially since these funds rely on oil revenues and aim to mitigate the impact of oil market fluctuations. Studying the strengths and weaknesses of these two funds and their organizational structures is crucial for building an effective sovereign wealth fund in Iraq.

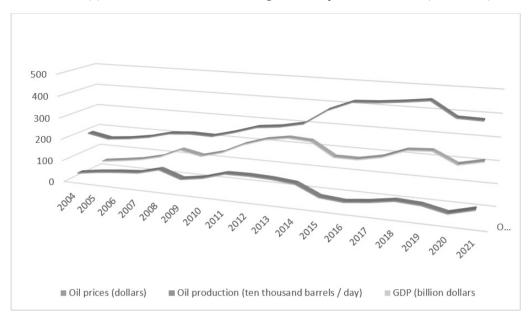


Table (1) Some Indicators of the Iraqi Economy for the Period (2004-2021)

First: Comprehensive Overview of Sovereign Wealth Funds (SWFs):

Sovereign Wealth Funds (SWFs) are funds owned by the state and financed by various sources such as land, bonds, surpluses from public budgets, or revenues from the privatization of government sectors. They invest their capital in local or global markets. SWFs are not a recent concept in the world of economics. The first known sovereign wealth fund dates back to 1817 in the United States, established to fund public government schools.

Regarding the Kuwaiti Sovereign Wealth Fund, it is considered the first modern sovereign wealth fund globally. It was created in 1953 to preserve the oil surplus for future generations. After Kuwait gained independence in 1961, the fund was restructured to serve as an investment platform to ensure sustainable growth for the modern state. In 1976, the Kuwaiti Emir issued a decree establishing the Future Generations Reserve Fund, serving as a conservative investment platform for Kuwait's future by deducting 10% of the state's annual revenues to this fund. In 1982, the General Authority for Investment was created to manage the Kuwaiti Investment Office, the Future Generations Fund, and other funds entrusted to it by the Ministry of Finance.

Background: The Reality of the Iraqi Economy

The national income is the most important and clearest indicator of a country's economic strength, representing the total value of goods and services produced by the state. As previously mentioned in the World Bank report, oil exports have contributed more than 42% of the total national income in the past decade. However, this percentage is practically misleading because the remaining sectors contributing to the remaining portion of the national income are also heavily dependent on the oil and energy sectors.

This high level of reliance on oil makes Iraq the world's most oil-dependent economy, excluding Kuwait. A simple look at Table (1) reveals that the Iraqi economy is primarily influenced by two factors: the oil price and the quantity of oil produced. The economy grows when either the oil price or production quantity rises, and it contracts when one of them decreases. The significant similarity in the growth and contraction patterns of the two lines representing the Iraqi economy and the average oil price in Figure (1) is evident. These data suggest that the Iraqi economy faces financing deficits with every oil shock, which has led Iraq into the trap of debt, reaching \$70 billion in 2021. This indebtedness is accompanied by a 400% increase in employee and retiree expenses for the period 2004-2020, accounting for 47% of total public expenditures in 2019 and around 74% in 2020, with no clear increase in the quantity and efficiency of services provided. The average payments of the public sector increased by 134% for the period 2006-2018.

Table (1) Some Indicators of the Iraqi Economy for the Period (2004-2021)

| Year | Iraqi Oil Production (Million Barrels/Day) | Average Oil Price (\$/Barrel) | Annual Oil Income (Billion USD) | Gross National Income (Billion USD) | Oil Contribution to GDP (%) |
|------|---|----------------------------------|------------------------------------|---|--------------------------------|
| 2004 | 2.015 | 36.05 | 26.5138738 | 36.63 | 72% |
| 2005 | 1.830 | 50.64 | 33.824988 | 49.95 | 68% |
| 2006 | 1.932 | 61.08 | 43.0723944 | 65.14 | 66% |
| 2007 | 2.089 | 69.08 | 52.6724638 | 88.84 | 59% |
| 2008 | 2.341 | 94.45 | 80.7042193 | 131.64 | 61% |
| 2009 | 2.422 | 61.06 | 53.9788718 | 111.66 | 48% |
| 2010 | 2.401 | 77.45 | 67.8744693 | 138.52 | 49% |
| 2011 | 2.665 | 107.46 | 104.529029 | 185.75 | 56% |
| 2012 | 2.979 | 109.45 | 119.008816 | 218 | 55% |
| 2013 | 3.092 | 105.87 | 119.482765 | 234.64 | 51% |
| 2014 | 3.303 | 96.29 | 116.086743 | 228.42 | 51% |
| 2015 | 3.974 | 49.49 | 71.7857399 | 166.77 | 43% |
| 2016 | 4.392 | 40.76 | 65.3415408 | 166.6 | 39% |
| 2017 | 4.446 | 52.43 | 85.0828797 | 187.22 | 45% |
| 2018 | 4.550 | 69.78 | 115.887135 | 227.37 | 51% |
| 2019 | 4.678 | 64.04 | 109.346379 | 233.64 | 47% |
| 2020 | 4.049 | 41.47 | 61.287891 | 184.37 | 33% |
| 2021 | 4.024 | 69.89 | 102.651636 | 207.89 | 49% |

Introduction:

The World Bank considers the Iraqi economy to be among the fastest-growing Arab economies as of April 2022, with an estimated Gross Domestic Product (GDP) growth rate of 8.9%. However, this growth rate does not necessarily reflect the strength and stability of the Iraqi economy. Economic growth is supposed to be a cumulative and continuous increase in real income, with the economic growth rate exceeding the population growth rate cumulatively. This means that there should be an annual and cumulative increase in the average income per capita or in the purchasing power to meet basic needs, which are crucial indicators of an economy's strength and stability.

This is not the case with the Iraqi economy. The economic growth rate in Iraq heavily depends on oil prices, and it does not necessarily lead to an increase in the average income per capita. Iraq is one of the most rentier countries in the Middle East and North Africa, and even globally, with oil accounting for over 99% of its exports, more than 85% of government revenues, and over 42% of its Gross National Income over the past decade. Therefore, Iraqi economic growth cannot be considered realistic because it relies almost entirely on oil prices. Iraq experienced a significant economic contraction in 2020 when oil prices dropped due to the COVID-19 pandemic, with the economy shrinking by more than 11%.

Moreover, post-2003 elected governments in Iraq increased operational spending by hiking public hiring, leading to a bloated public sector, characterized by low efficiency and ineffectiveness, missing the opportunity to create real economic growth and employment opportunities.

Most oil-producing countries recognized early on that oil is a depletable resource and that its prices can collapse at any time. Therefore, they established sovereign wealth funds to optimally utilize oil revenues and protect their economies from oil market fluctuations. Iraq has some experience in this regard; it established the Iraqi External Development Fund with a capital of 50 million Iraqi dinars, later increased to 200 million dinars in 1979. However, after the fall of the previous regime, its role was limited to managing Iraq's financial contributions to international organizations and companies. This paper aims to shed light on the reality of the Iraqi economy and the potential to address some of its challenges through the establishment of a Sovereign Wealth Fund, detailing the proposed structure and its implications.

Sovereign Wealth Fund: The Path towards Stability and Growth Ali Al-Tamimi

Executive Summary:

The Iraqi economy faces fundamental obstacles that undermine its growth and stability, primarily its rentier nature and the massive annual operational expenditure. The unstable economic conditions in recent years have led to unstable political circumstances, as there is a two-way relationship between politics and the economy. According to the Carnegie Foundation, Iraq may face financial collapse due to one or both of these factors.

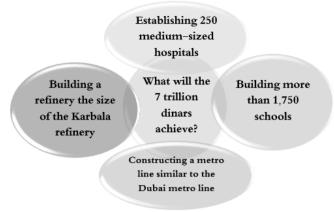
In 2022, Iraq achieved a financial surplus estimated at \$15 billion due to rising global oil prices. The greatest challenge lies in how to invest these funds optimally, away from political objectives to gain public favor. Currently, surpluses are used to increase employment rates and inflate the operational budget instead of being used for real economic development that positively impacts the country's economic reality.

This paper proposes policy alternatives, specifically the establishment of a Sovereign Wealth Fund. This fund would reduce the dependence on oil as the main source of budget financing, stimulate the economy in the medium and long term, and diversify the economy by investing in neglected sectors such as industry and agriculture. Additionally, it would significantly reduce the use of public funds for political purposes by converting budget surpluses into the fund's capital.

List of References:

- 1. Statement from the Director of the Inspection Authority at the Oil Products Distribution Company to the Iraqi News Agency.
- 2. International Energy Agency https://www.iea.org/.
- 3. General Directorate of Traffic https://www.itp.gov.iq/.
- 4. Oil Marketing Company, Annual Data https://somooil.gov.iq/announcements/ products.
- 5. Personal interviews with officials in the Iraqi Ministry of Oil.

Figure (8): Expected Benefits Achieved from Subsidy Reform and How to Utilize Them.



It is clear that subsidy reform will have a positive impact on the economy and enable the investment of the saved funds in developmental projects and increased employment.

Conclusion:

Findings:

- 1. There is a significant annual financial waste of more than 7 trillion Iraqi dinars due to the incorrect and unregulated fuel subsidy.
- 2. Continuing fuel subsidies would lead to increased consumption due to the rising number of vehicles, resulting in environmental damage.
- 3. Iraq is losing over 2.5 billion dollars annually due to the import of petroleum derivatives.

Recommendations:

- 1. Completely stop subsidies for premium and super gasoline products.
- 2. Maintain partial subsidies for regular gasoline for specific quantities and categories.
- 3. Implement electronic meters and surveillance cameras for private generators.
- 4. Encourage investment companies to invest in the public transportation sector, with management transferred to these investing companies.
- 5. Encourage investment companies to invest in both the gas and refining sectors and promote the conversion of gasoline-powered vehicles to liquefied petroleum gas (LPG). International support can be sought for this transition, as LPG has a lower environmental impact.
- 6. The Ministry of Electricity should implement organized taxation to increase grid connections and reduce the need for generators through support for residential solar cell projects.

- 2. Reduction in Public Funds Wastage: Subsidy reform will reduce public funds wastage, as subsidies currently account for over 40% to 60%, depending on the type of gasoline.
- Promotion of LPG Usage: LPG (liquefied petroleum gas) usage in vehicles will be encouraged as an environmentally friendly alternative to gasoline, reducing carbon dioxide emissions.
- 4. Directing Funds into Investments: The funds saved will be directed towards investments in refineries and the manufacturing sector, creating more job opportunities and helping to preserve foreign currency reserves.
- 5. Increased Employment in Public Transportation: Additional job opportunities will be created in the public transportation sector.
- 6. Reduction in Traffic Congestion: Reduced fuel consumption will lead to decreased traffic congestion.

Expected Savings from Subsidy Reform:

- By removing subsidies on premium and super gasoline, approximately 700 billion Iraqi dinars will be saved annually.
- If subsidies on half of the regular gasoline consumed, which represents about 25 to 26 million liters per day, are removed, more than 2.5 trillion Iraqi dinars will be saved annually.

The table below details the quantities and amounts:

| Product Type | Quantity without Subsidy (liters) | Price per liter without Subsidy (dinars) | Price per liter after Subsidy (dinars) | Daily Achieved Amount (billion dinars) | Expected Annual Savings (trillion dinars) |
|--|---|---|--|--|---|
| Regular Gasoline (50% of Total) | 13,000,000 | 1,050 | 450 | 7.8 | 2.8 - 2.5 |
| Premium Gasoline (Total Consumption) | 3,000,000 | 1,250 | 650 | 1.8 | 0.648 |
| Super Gasoline (Total Consumption) | 200,000 | 1,450 | 1,000 | 0.1 | 0.036 |
| LPG (Liquefied Petroleum Gas) (50% of Total) | 13,600,000 | 1,250 | 400 | 12.46 | 4.485 |
| Total | 29,800,000 | | | 22.16 | 7.97 |

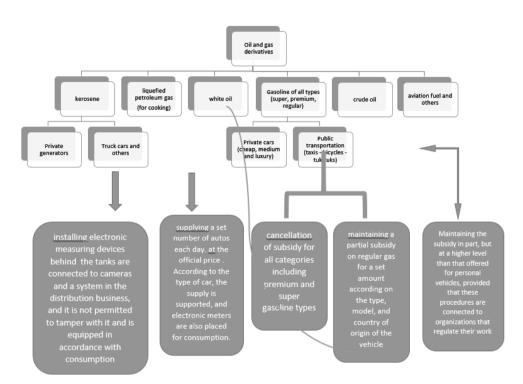


Figure (7): Types of crude derivatives and the beneficiary of each product

Expected Challenges:

- 1. Resistance from Wealthy Classes: The wealthy classes benefiting from subsidies may attempt to garner public sympathy by mobilizing the poor and staging protests. This can be countered by presenting facts and data and clarifying which groups are affected and unaffected.
- 2. Opposition from Smuggling Interests: Entities benefiting from smuggling may use their private media outlets to oppose this project and try to thwart it. Firm measures may be necessary to confront them.

Expected Results of Fuel Subsidy Reform:

1. Foreign Currency Savings: By reducing imports and consumption, citizens will gradually reduce their consumption due to rising fuel prices and a shift towards public transportation, which will also reduce smuggling, accounting for about 15% to 20% of total consumption.

Proposed Mechanisms for Subsidy Regulation:

- 1. Eliminate Subsidies for Premium and Super Gasoline: Premium and super gasoline should no longer be subsidized and should be sold at cost with a small profit margin.
- 2. Daily Quantity Allocation per Vehicle: The supported quantity for each vehicle should be determined daily based on the vehicle's registration document, including type, model, and category. All this information is available electronically with the General Directorate of Traffic.
- 3. Smart Meters and Cameras for Private Generators: Private generators and government facilities should be equipped with smart meters and tamper-proof cameras connected to the distribution company's system, especially in Baghdad. The cost should be borne by the stakeholder, as more than 30% of diesel goes to private generators and is prepared based on monthly consumption.
- 4. Promote LPG Usage as an Alternative: With the expected increase in investment in the gas industry in the next two years and the current surplus in LPG production, which can serve as an alternative to premium gasoline, it can be utilized by the middle-class.
- 5. Legislation with Deterrent Penalties for Smuggling: Enact a law with deterrent penalties for individuals proven to be involved in smuggling (exporter, transporter, and receiver).
- 6. Partial Subsidy for Regular Gasoline and Diesel: Provide partial support for regular gasoline and diesel, as these types of fuel are used in public transportation and by low-income groups.

Policy Alternative: Subsidy Regulation

Addressing the aforementioned problem requires finding suitable alternatives, presenting us with two choices: first, regulating the subsidy process, and second, completely removing the subsidy, as Iran has done. However, implementing the second option in Iraq is challenging due to the lack of real databases for impoverished and vulnerable categories, as well as comprehensive information about individual incomes. Moreover, it could lead to inflation through price increases and the potential formation of a popular base opposed to this mechanism. Therefore, regulating the subsidy appears to be the more realistic choice.

When considering the scale of the problem and the amount of money wasted due to petroleum product imports and increased consumption, it's evident that more than 2.5 billion dollars are squandered annually due to imports, in addition to the smuggling of significant quantities of fuel to the Kurdistan region and Turkey due to higher fuel prices in those areas. Most of the beneficiaries of fuel subsidies are the middle and upper-middle-class, as vehicles using high-octane gasoline are typically luxurious and expensive.

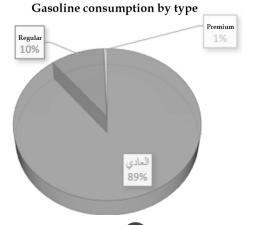
Smuggling groups benefiting from the price differences between the centers, the region, and the neighbors.

Categories affected by the cancellation of support

Upper middle class and wealthy individuals who drive luxury cars

Figure (5): A chart illustrating the categories affected by subsidies.

Figure (6): The percentage of each type of consumption in the total consumption.



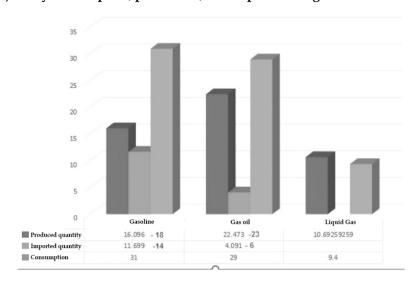
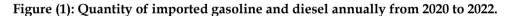
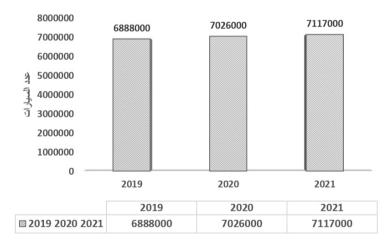


Figure (3): Daily consumption, production, and imports during the summer season in 2022.

Furthermore, there's an increase in the number of vehicles in Iraq, with an annual growth rate ranging from 80,000 to 100,000 vehicles, as shown in Figure 4. Most of these vehicles are private cars.





From the above, it's clear that fuel consumption is increasing annually, matched by an increase in the number of vehicles. The main reason for increased consumption is unregulated fuel subsidies, causing significant financial losses estimated at over 4 billion dollars annually.

Background:

When examining the energy, petroleum derivatives, and processing industries in Iraq, significant distortions are evident. Despite Iraq's daily production of approximately 4 million barrels of crude oil, it imports petroleum products and consumes nearly double the amount of vehicle fuel compared to Turkey, despite Turkey having roughly twice the population of Iraq. Figure 1 illustrates the volume of petroleum product imports.

It's also noticeable that consumption is continuously increasing by more than 600,000 liters daily, which is the annual increase rate. This increase corresponds to wasted funds, along with price fluctuations and the rise in oil prices in 2022, resulting in increased gasoline prices, as shown in Figure 2.

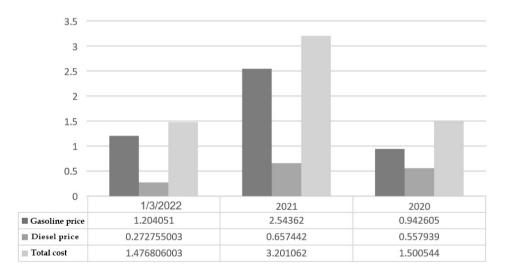


Figure (2): Cost of gasoline and diesel imports annually from 2019 to 2022.

Daily gasoline consumption is around 31 million liters in the summer and approximately 25 to 27 million liters in the winter. As for diesel, daily consumption is about 25 million liters in the winter and around 28 to 31 million liters in the summer. Figure 3 illustrates the approximate quantities of imports, consumption, and production during the summer season.

Introduction:

Iraq possesses massive reserves of crude oil, estimated at around 145 billion barrels, ranking fourth among oil-exporting countries and second among OPEC nations. Additionally, Iraq ranks eleventh in natural gas reserves with more than 131 trillion cubic feet, making it one of the most prominent players in the oil industry.

However, Iraq faces fundamental problems in managing this sector. It imports over 50% of its demand for petroleum products, and this number is likely to increase in the future, particularly concerning gasoline and diesel. Importing these products incurs losses estimated at over 2.5 billion dollars annually. Several reasons contribute to the exacerbation of this issue, including:

- 1. Security and political conditions that have plagued Iraq, including the war with terrorist organizations like ISIS, which took the Baiji refinery offline.
- 2. A surge in the number of vehicles without proper planning or a clear policy to support public transportation.
- 3. Increased demand for electricity due to population growth, rising temperatures, and the proliferation of private generators.
- 4. Incorrect pricing policies for oil products, leading to increased smuggling and consumption.
- 5. Poor management and insufficient investment in the refining industry, with less attention compared to the extraction industry.

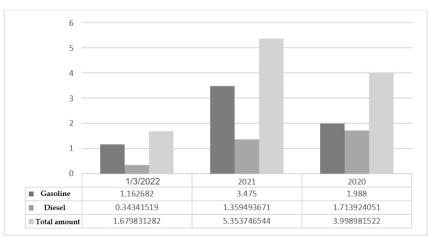


Figure (1): Quantity of imported gasoline and diesel annually from 2020 to 2022.

Regulating Subsidies of fuel to Rationalize Consumption Haider Al-Khafaji

Executive Summary:

Despite Iraq's significant role in the global oil industry as one of the major oil exporters, it faces significant problems in the production, refining, and energy sectors. Daily consumption ranges from 27 to 31 million liters of gasoline and over 26 million liters of diesel, and this consumption is continuously increasing. These quantities represent a large proportion compared to other countries, such as Turkey, where the daily gasoline consumption rate is around 11 million liters, despite Turkey having a larger population than Iraq.

The main reason for this difference is the absence of support for public transportation, along with low fuel prices that have led to increased use of cars, which now number over 7 million, increasing by 2% annually.

This paper discusses the high fuel consumption in Iraq. Iraq imports daily between 11 to 13 million liters of gasoline, costing the state more than 2.5 billion dollars annually. In addition to what was mentioned, the state supports gasoline and diesel prices by a percentage ranging from 30% to 65% of their actual cost, encouraging unacceptable consumption. Fuel prices have also increased in the Kurdistan region and Turkey, making smuggling to these regions a profitable trade.

The paper proposes alternative policies, such as lifting the fuel subsidy without harming the poor or lower-middle-class, which would help reduce consumption and smuggling, leading to reduced imports and state losses due to unregulated subsidies, saving more than 7 trillion Iraqi dinars annually. The funds saved can be invested in building a refinery of the same size as the Karbala refinery, capable of meeting local demand and exporting the surplus at the global price, resulting in significant economic benefits and job opportunities.



Policy Papers



مركــز المنصــة للتنميــة المستدامــة PLATFORM CENTER FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

Regarding women's rights, researcher Saraj Ali believed that implementing quota systems ensures gender equity in public institutions by stipulating a low percentage of women's representation in leadership and administrative positions. She discussed the mechanisms necessary for its implementation and international experiences in this context.

Given the importance of the rights of survivors of terrorist organizations like ISIS, researcher Dr. Mahdi Al-Bayati discussed the need to amend the Yazidi Women Survivors Law to ensure the rights of surviving Turkmen women and others not covered by the law. He recommended amendments to the time frame for victim inclusion, as well as renaming the law for broader inclusivity and balance in terms of justice and application.

Researcher Dr. Ammar Mar'i focused on the reverse migration trend in Nineveh Governorate. He discussed the current crisis, its implications, such as rising rent allowances, environmental pollution, increased unemployment, and rural-to-urban migration. He proposed sustainable solutions to achieve spatial and demographic justice.

In the education sector, to address school dropout rates, researcher Jamana Naji proposed the concept of the Student Investment Fund. She highlighted education's role in individual development and family and community reform.

Researcher Du'a Hussein offered an alternative policy to reduce poverty by stimulating productivity among the poor instead of providing welfare. She suggested incentivizing employers to hire and teach impoverished individuals new skills, enabling their integration into the job market and higher living standards.

Addressing Turkish security violations against Iraq's sovereignty, researcher Hussein Ali discussed their scale, causes, and impact on citizens' lives and resources. He emphasized the ineffectiveness of Iraq's reactions and suggested more realistic and viable policy alternatives.

The second part of the program's participants (9) contributed policy briefs on various topics, including elections, education, housing crisis, climate change, water and air pollution, child bullying, expense reduction through e-governance, and the economy.

This book, containing (11) policy papers and (9) policy briefs, represents the third edition of the Iraq Policy Program. It achieves the program's goal of creating a policy-oriented youth network that provide decision-makers with important policy ideas. These contributions aim to enrich dialogue and address cumulative problems.

Introduction:

Amidst the rapid political, economic, and social changes in Iraq, which have yielded solutions to some problems while deepening others and introducing new challenges, the PSDIraq's commitment to policy-based approaches over identity and populist politics remains steadfast. This approach is seen as a gradual path to reforming the state and its institutions. In its third cycle, the Iraq Policy Program and its participants from various Iraqi provinces have addressed national and local issues. They aimed to find necessary solutions by writing policy papers and briefs. These contributions are intended to present viable policy alternatives for decision-makers, stakeholders, and interested parties. The goal is to contribute to solving current issues that afflict various sectors within the Iraqi state.

Researcher Haider Al-Khafaji discussed regulating subsidies to rationalize fuel consumption in Iraq. He explored the substantial costs associated with this and proposed that regulating support could reduce consumption, curb smuggling, and allocate funds for more critical areas, mainly refining investments.

In the realm of economics and utilizing financial surpluses from oil sales beyond increasing employment rates and operational budget inflation, researcher Ali Al-Tamimi proposed the concept of the Sovereign Wealth Fund as a path toward stability and growth. He argued that the fund could reduce reliance on oil as the primary budget financing source and stimulate the economy over the medium and long term.

Researcher Murtadha Al-Tublani discussed the importance of forests in mitigating the risks of climate change, including rising temperatures, drought, reduced rainfall, desertification, salinity, and sandstorms. He presented policy alternatives to alleviate their effects, especially pollution, emissions, psychological and societal health.

Similarly, researcher Mohammed Al-Hakim proposed an institutional solution to address the impacts of climate change. He suggested amending the Law of Protection and Improvement of the Environment and activating the Environmental Protection Council as a policy alternative that would contribute to agricultural development and ensure moderate food security.

In the field of electoral systems, researcher Ali Mubarak explored how the mixed electoral system ensures a balanced representation of political parties and enhances the chances of independent candidates. He compared the Sainte-Laguë (1.7) modified system, the multi-district system, and the mixed system using representation indicators, political stability, wasted votes, and actual votes.

Following this, an evaluation session for the policy papers produced by the participants was held, attended by three experts (a former decision-maker, a policy environment expert, and a policy researcher).

This session aimed to offer feedback that contributes to the refinement of the policy papers and raises questions regarding their feasibility and desirability.

The fourth stage of the program comprised a conference in Baghdad, featuring five panel discussions with five decision-makers. The first panel addressed the topic of economic development, featuring the presence of Ms. Nermin Nermin Marouf (Member of the Financial Committee in the Iraqi Parliament). The second panel discussed the issue of representative governance, attended by Mr. Mohammed Anoz (Member of the Legal Committee in the Iraqi Parliament). The third panel explored government priorities, with Mr. Basim Al-Awadi (Spokesperson for the Iraqi Government). The fourth panel tackled higher education reform and labor market requirements, hosting Mr. Adel Al-Rikabi (Deputy Chairman of the Parliamentary Education Committee). The conference concluded with a fifth panel discussion about curriculum development, attended by Dr. Riadh Al-Amri (Director General of Curricula at the Ministry of Education). All of these sessions were facilitated by participants who previously completed the Iraq Policy Program's first and second rounds.

The Iraq Policy Program's third round is being executed by the Platform for Sustainable Development in partnership with the United Nations Democracy Fund.

Prelude:

The primary objective of public policies is to address the challenges facing society and achieve the highest possible level of well-being. Public policies employ subtle methods of change by influencing decision-makers through identifying the root causes of issues and delineating stakeholders' positions. This leads to proposing logical and achievable alternatives based on data and evidence related to the problem. These alternatives must be sensitive to the environment of public policies and their challenges. Thus, the concept of the Iraq Policy Program was conceived as a practical means to fulfill this role, with a specific focus on the active youth in Iraq.

The Platform for Sustainable Development launched the Iraq Policy Program in its third round, involving a larger number of participants compared to its previous rounds. In this program, 200 youth elites, both men and women, were selected out of 601 applicants from various Iraqi provinces. The program expanded to include the first phase of training in five provinces: Baghdad, Nineveh, Najaf, Thi Qar, and Basra. Each province hosted 40 participants, bringing diverse backgrounds from the different regions of Iraq.

The first phase of the program, the "Core Training," involved enriching participants' knowledge and skills in areas of policy work. Mr. Hashim Al-Rikabi provided training on writing policy papers, focusing on a flexible structure devised by the Platform Center that mirrors the policy-making environment in Iraq. Additionally, Mr. Ghazwan Al-Minhalawi delivered training on data collection and analysis in the context of Iraq's public policy environment. Furthermore, Mr. Hashim Al-Husseini conducted training on stages of public policies, methods of influencing them, and the challenges of their implementation.

The program's second phase involved a series of supervisory sessions to select topics and develop policy ideas proposed by the participants. The third phase encompassed those who presented policy ideas, conducting five discussion sessions related to five sectors: elections, the private sector, climate change, women's empowerment, and peacebuilding. Experts in these domains presented summaries of their experiences on these topics, aiming to provide realistic insights to the participating fellows about these priorities within Iraq's public policy environment.

| | Policy Briefs |
|---------|--|
| 134–130 | The Single Electoral District as a Guarantee for Mature Parliamentary Representation Ali Abdul Zahra |
| 139–135 | Aligning Education Outputs with Labor Market Demands Shubair Abdulwahab Rashid |
| 144–140 | The housing crisis in Baghdad Governorate and the need for a reassessment of housing policies Hadeer Hadi |
| 149–145 | The National Water Council as a Solution to Iraq's Water Pollution Problem Bilal Musahir |
| 148–150 | Using Modern Technology to Address Bullying Problems in Children Zahra Sadiq |
| 156–149 | Air pollution in Basra Governorate: A Lethal Cancer Concern with Elusive Alternatives Saad Nazem |
| 159–157 | Reducing Government Spending through E-Governance Jabr al-Fatli |
| 165–160 | The Problem of Desertification and the Green Belt in Iraq Rusul al–Lahibi |
| 169–166 | Restructuring Central Markets: A Necessity to Protect the Iraqi Market Ahmed Kadhim |
| 178–172 | About the researchers |

Content Page

| Page | Title | | |
|---------|--|--|--|
| 5 | Overview of the Platform Center for Sustainable Development | | |
| 10-9 | Prelude | | |
| 12–11 | Introduction | | |
| | Policy Papers | | |
| 24–15 | Regulating Subsidies of fuel to Rationalize Consumption Haider Al-Khafaji | | |
| 35–25 | Sovereign Wealth Fund: The Path towards Stability and Growth Ali Al-Tamimi | | |
| 44–36 | Forests for Climate Change Mitigation: A Case Study of Basra Murtada Al_Toblani | | |
| 52-45 | Environmental Security Law as a Solution to Desertification Problem Mohammed Al-Hakeem | | |
| 65-53 | Using the Mixed Electoral System to Ensure Party Balance and Increase Independent Candidates' Chances Ali Mubarak | | |
| 76-66 | Women Quotas an Assurance of Equality in Public Institutions Saraj Ali | | |
| 90-77 | Amending the Yazidi Survivors Law as a Guarantee for the Rights of All Survivors: The Turkmen Case as a Model Dr. Mehdi Al-Bayati | | |
| 98-91 | Reversing the Urban Migration Trend in Nineveh Governorate (A Roadmap for Rural–to–Urban Migration) Dr. Ammar Mar'i | | |
| 106-99 | School Dropout: Bridging the Gap Between Policy and Education Jamana Naji | | |
| 115–107 | Encouraging the Productivity of the Impoverished Class Instead of Poverty Alleviation Duaa Hussein | | |
| 128-116 | Security Violations of Iraq's Sovereignty: Domestic Challenges and Regional Power Dynamics Hussein Ali | | |



About the Center

Platform Center for Sustainable Development (PSDIraq) is a registered NGO at the Directorate of Non-governmental organisations in the General Secretariat of the Council of Ministers under the number (1S2106012). It is a space for thinking, discussing, and working towards postive change in Iraq.

Vision

We seek to establish a platform for dialogue and policies to contribute to achieving sustainable development goals in Iraq.

Mission

Bridging the gap between the state and society in a way that ensures the realization of the essence of democracy represented by the participation of citizens in the decision-making processes, through training, monitoring, analyzing, researching, awareness raising, and advocacy campaigns.

Strategic Goals

Preparing Youth to fulfill their societal obligations by analyzing root causes of problems, proposing feasible and desirable policy alternatives and advocating for their implementation Presenting statistics and issues that occupy the political and societal scene to reflect a deeper understanding of Iraq's realities

Encouraging youth to work towards achieving sustainable development goals Establishing a network of active, informed, and committed citizens towards Iraq's state-building project

Copyright reserved for the Platform Center for Sustainable Development 2023

www.psdiraq.org Info@psdiraq.org

State building in Iraq: Policy Oriented Views Towards Sustainable Democracy

Pages: 178

Publisher: Platform Center for Sustainable Development Baghdad, December, 2023

ISBN:978-9922-8852-1-6

All rights reserved to the Platform Center for Sustainable Development

No entity or any individual has the right to reproduce this book fully or partially,
or transfer it in any way, including copying or recording without a written approval
from the center.

321/009567

B 922 State building in Iraq: Policy Oriented Views Towards
Sustainable Democracy, Group of Authors
1- Edition 1 - Baghdad Platform Center for Sustainable

Development/2023
Pages (178), (17*24) cm

 $\mathbf{M}.\mathbf{W}$

2023/4207

Deposited in Baghdad Publishing House under (4207) of 2023

State building in Iraq: Policy-Oriented Views Towards Sustainable Democracy

Supervision Team:

Hashim Al-Rikabi - Ghazwan Al-Minhalawi - Hashim Al-Husseini - Raafat Al-Baladawi

Third Round

State building in Iraq: Policy-Oriented Views Towards Sustainable Democracy





State building in Iraq: Policy Oriented Views Towards Sustainable Democracy

Supervision Team

Hashim Al-Rikabi - Ghazwan Al-Minhalawi - Hashim Al-Husseini - Raafat Al-Baladawi

Third Round 2023



